سلسلة إتجاهات حديثة فى الخدمة الاجتماعية
الكتاب الحادي عشر

الإتجاهات الحديثة فى
البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
ماهر أبو المعاطى علي
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان - (سابقاً)




تليجرام
مكتبة سور الأزبكية

الاتجاهات الحديثة فى
البحوث الكمية والبحوث الكيفية
ودراسات الخدمة الاجتماعية

سلسلة طرق ومجالات الخدمة الاجتماعية
الكتاب الحادي عشر

الاتجاهات الحديثة فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية

الأستاذ الدكتور

ماهر أبو المعاطى على

عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان (سابقاً)

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**الاتجاهات الحديثة فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية**
اسم المؤلف	**ماهر ابو المعاطى على**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	**2013/22749**
الترقيم الدولي	**978-977-438-432-2**
تاريخ الطبعة	الأولى يناير **2014**.

مقدمة:

مع تعقد الحياة زادت المشكلات والظواهر المجتمعية والعالمية التى تستوجب تضافر المهن لبذل الجهود لدراستها والتوصل لأساليب علمية لمواجهتها.

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التى تسهم بدور كبير فى تحديد تلك المشكلات والظواهر ودراستها باستخدام وتطبيق المنهج العلمي بما يتضمنه من خطوات وقواعد التفكير العلمى للحصول على بيانات ومعلومات تسهم فى تحسين وتطوير أساليب الممارسة المهنية فى التعامل مع كافة الأنساق من ناحية، وإثراء القاعدة العلمية للمهنة من ناحية أخرى حتى تصبح أكثر فاعلية فى تحقيق أهدافها.

ويلاحظ أن بعض الباحثين يهتم بالبحث الكمى مؤكداً أنه يرتبط بلغة الأرقام وقابلية الظواهر للقياس للوصول إلى التنبؤ واختبار الفروض المحددة مسبقاً لقياس الحقائق الموضوعية بما يمكن من تصميم النتائج والاستفادة منها على نطاق واسع.

بينما يؤكد البعض على أهمية البحوث الكيفية بهدف وصف حدوث الظواهر والتأكيد على الطابع الكيفى للمتغيرات التى تكون مشكلة البحث وباعتباره أساساً للكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعى ونتائجه لفهم التفاعل بين الوجه الخارجي والوجه الداخلى للسلوك الاجتماعى.

وينطلق هذا الكتاب وربما يكون هو المحاولة الأولى بين الأكاديميين والمتخصصين فى الخدمة الاجتماعية للكتابة باستفاضة فى موضوعه وهو بعنوان:

الاتجاهات الحديثة فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية.

ليؤكد على أن هناك تكاملاً بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية، خاصة وأن الطبيعة الإنسانية والمجتمعات البشرية تبلغ حداً من التعقيد وتعدد مستويات وزوايا الرؤية حدا لا يمكن معه الاستغناء بأى من النمطين من البحوث عن الأخر، ولذا فإن هناك ضرورة لعدم استبعاد المناهج والطرق الكمية ولكن ضرورة استكمالها بالطرق الكيفية على الوجه الذى يغطى كل جوانب الحقيقة الواقعية.

ويؤكد ذلك أيضا ضرورة التنوع المنهجي وذلك نتيجة لأن هنـــاك مســـائل تتصـــل بالخبرة البشرية والفعل البشرى لا يمكن التوصل إلى إجابات عنـــها باســـتخدام الطـــرق الكمية، بالإضافة إلى أن التطورات الحديثة فى فلسفة العلوم تتطلب قيـــام التخصصـــات المعنية بدراسة الإنسان ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية أن تتبنى مجموعة متنوعة من الطـــرق التى تلزمها لبناء قواعدها العلمية.

ويمكن الجمع بينهما خاصة فى الحالات التى تعد بيانات الأسلوب الكمى غير كافيـــة وحدها لفهم بعض الظواهر الاجتماعية أو جوانب معينة منها كـــالمواقف والآراء والقـــيم الاجتماعية حيث لا تعطى الدراسة الكمية فهما متعمقاً لما يتم دراسته.

وفى النهاية أرجو أن أكون قد وفقت فى تحقيق الهدف من إعداد هذا المؤلـــف الـــذى يعالج موضوعاً تحتاجه المكتبة العربية ويحتاجه طلاب الدراسات العليـــا فى التخصصـــات الاجتماعية، وأن تكون تلك المحاولة مساهمة تضيف لبنة إلى لبنات سابقة ومحاولات قيمـــة لبعض الزملاء لتطوير البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية.

وبالله التوفيق

القاهرة 7/ 5/ 2013

الباب الأول
أسس البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية

الفصل الأول
الأسس النظرية لبحوث الخدمة الاجتماعية

أولا: تعريف البحث في الخدمة الاجتماعية

ثانيا: أهداف ووظيفة البحث فى الخدمة الاجتماعية

ثالثا: مجالات البحث فى الخدمة الاجتماعية

رابعا: خصائص البحث فى الخدمة الاجتماعية

خامسا: مبادئ البحث فى الخدمة الاجتماعية

سادسا: معوقات تنفيذ واستخدام بحوث الخدمة الاجتماعية

أولا: تعريف البحث فى الخدمة الاجتماعية

(1) مقدمة :

يعتبر تحديد تعريف أى فرع من فروع المعرفة من الأمــور الضــرورية خاصــة وأن التعريف بالشيء يجب أن يصف الشيء المراد بوضوح كما يجب أن يحدد ما ينفرد به ذلك الشيء أو يميزه عن غيره. وتتمثل أهمية وضع تعريف للبحث فى الخدمة الاجتماعية فى أنــه يحدد ماهية وعليه وكيفية أداء ممارسة البحث العلمي فى إطار مهنة الخدمــة الاجتماعيــة، وبالتالى يسهل التفاهم والاتفاق بين الممارسين والقائمين على تعليم المهنــة والعــاملين فى نطاقها على مفاهيم مشتركة فتتكون وحدة فكر وقيم ومهارات وبذا يسهل التطــوير فى الاتجاه الإيجابي تراكمياً وصولاً إلى نظرية علمية توجه الممارسة المهنية.

كما يستفاد من نتائج الممارسة فى تطوير الإطار النظرى، على اعتبار أن العلاقة بــين النظرية والتطبيق تتحدد فى ضوء استخدامات البحث فى مجالات الخدمة الاجتماعية، كما أن التعريف يمثل قناة الاتصال بين المهنة والمجتمع.

ومن المهم أن ننوه منذ البداية أنه لا يوجد تعريف محدد شامل ودقيق متفق عليه بــين الباحثين والممارسين للبحث فى الخدمة الاجتماعية، حيث أن عملية وضع تعريــف شــامل ودقيق ومحدد من الصعوبة بمكان بل إنه أمر بالغ الصعوبة خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية وبالتالى بالنسبة للبحث فى مهنة الخدمة الاجتماعية.

(2) صعوبة وضع تعريف للبحث فى الخدمة الاجتماعية :

هناك صعوبات تحول دون التوصل لهذا التعريف، لعل أهمها يرجع للأسباب التالية:

السبب الأول : أن التعريف يعبر عن وجهة نظر قائلة سواء كان فرداً أو جماعــة أو هيئة معينة، ومع اختلاف وجهات النظر تختلف تعاريف البحث فى الخدمة الإجتماعيــة تبعاً لاختلاف الخبرات الميدانية لقائليها.

السبب الثانى : أن التعريف الجيد يجب أن يتصف بصغر الحجم، وبالتالى نجــد أن كل محاولة لتعريف البحث فى الخدمة الاجتماعية ينطبق عليه بعض الشروط ولا ينطبــق عليه باقى الشروط مما يفقده الشمولية.

السبب الثالث : حداثة عهد مهنة الخدمة الاجتماعية نسبياً إذا قيست بالمهن الأخرى التى عرفها المجتمع، وبالتالى حداثة العهد بالبحث فى الخدمة الاجتماعية، حيث أنهما وليدا القرن العشرين حيث ظهرت المحاولات الأولى لتعريف البحث فى الخدمة الاجتماعية مع بداية ظهور المهنة عندما اعتبرت "مارى ريتشموند" البحث الاجتماعى شيء هام وضرورى لمهنة الخدمة الاجتماعية فى كتابها "التشخيص الاجتماعي" الذى صدر عام 1917م.

وتبعه الاهتمام بموضوع البحث الاجتماعى فى الخدمة الاجتماعية فى الكتاب السنوى الأول للخدمة الاجتماعية عام 1929م، وتبلور ذلك عندما حددت "هيلين ويتمر" مصطلح البحث فى الخدمة الاجتماعية على أنه مرادف لمصطلح "البحث الاجتماعي"، وبالتالى فلم يصل الاتفاق حول تعريف محدد للبحث فى الخدمة الاجتماعية بين الممارسين والأكاديميين على حد سواء.

السبب الرابع: التغييرات التى تعترى البحث فى الخدمة الاجتماعية والتى ترتبط بالتغيير الدائم والمستمر فى مهنة الخدمة الاجتماعية ذاتها سواء فى مجال التنظير أو الممارسة فى المجالات المتعددة للخدمة الاجتماعية، مما يفقد أى تعريف للبحث فعاليته بمرور الوقت كاستجابة لتلك التغييرات وتأثيرها على ما يحدث فى التعريف من إضافة مفاهيم جديدة نتيجة هذا التطوير فى مجال التنظير والممارسة.

السبب الخامس: تعدد مجالات استخدامات البحث العلمى فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية سواء من خلال الطرق الأساسية للمهنة أو فى كل مجال من مجالات الممارسة المهنية، مما يجعل الاتفاق على تعريف موحد شامل للبحث فى الخدمة الاجتماعية أمراً بالغ الصعوبة بل إنه يقترب من الاستحالة. كل هذه الأسباب مجتمعه تجعل من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق ومحدد للبحث فى الخدمة الاجتماعية.

(3) شروط التعريف الجيد :

لما كان أى تعريف يشتمل غالباً على جوانب قوة وجوانب ضعف، فإنه يجدر بنا أن نوضح شروط التعريف الجيد والتى يمكن فى ضوئها الحكم على أى تعريف للبحث فى الخدمة الاجتماعية وتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف فيه.

ومن المتفق أن التعريف الجيد لأى علم من العلوم أو فرع من فروع المعرفة هو الذى يحدد مدلول العلم الذى يتعرض له الباحث فى ضوء المفاهيم الخاصة بهذا العلم أو هذا الفرع من فروع المعرفة.

وهناك شروط يجب أن تتوافر فى التعريف الجيد هى:

أ- من ناحية الشكل :

- **السلامة اللغوية :** ونعنى بها صحة اختيار الألفاظ وسلامة التركيب اللغوى من حيث صدق المعنى وبساطته.

- **الإيجاز :** أى حسن ودقة اختيار ألفاظ التعريف بحيث يتضمن تراكيب قصيرة تعطى معانى كبيرة

- **الوضوح :** أى البساطة وعدم التعقيد فى التكوين واستخدام الكلمات بطريقة صحيحة مباشرة.

ب- من ناحية المضمون (المحتوى أو الجوهر) :

- **يكشف عن ماهية الشيء المعرف : (What)**

فيوضح ما المقصود بالبحث فى الخدمة الاجتماعية هل هو منهج؟ أم طريقة من طرق المهنة أم نشاط .. الخ.

- **يبين العلية : (Why)**

أى سبب القيام بهذا النشاط أو الأهداف التى يسعى لتحقيقها فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

- **يحدد كيفية الأداء (How)**

أى كيف يمارس البحث فى الخدمة الاجتماعية؟ وكيف يتم الالتزام بأسس ومبادئ معينة أثناء القيام به؟ أى يحدد خطوات البحث فى الخدمة الاجتماعية.

- **يحدد شخصية من يقوم به (Who)**

وهو ما يمثله الباحث الأكاديمى أو الممارس الباحث الذى يطبق المنهج العلمى فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

• **يبين المستفيدين من نتائج البحث فى الخدمة الاجتماعية (Whose)**

أى تحديد المستفيدين سواء فى إطار التنظير أو الممارسة، سواء كانت الاستفادة من البحوث البحتة أو البحوث التطبيقية فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

• **يحدد المكان الذى يمكن ان يمارس من خلاله البحث (Where)**

سواء كان فى الكليات الأكاديمية، أو مراكز البحوث العلمية، أو فى المجتمعات والمؤسسات كمجال مكانى لتطبيق تلك البحوث.

وهذا يعنى أن يكون تعريف البحث فى الخدمة الاجتماعية جامعاً للخصائص التى تميزه مانعاً تداخل تلك المميزات والخصائص مع غيره من فروع المعرفة حتى لا يختلط مع تعريف غيره من العلوم.

(4) تعريفات البحث فى الخدمة الاجتماعية :

لقد ظهرت عدة محاولات لتعريف البحث فى الخدمة الاجتماعية منذ أن بدأت المحاولات الأولى للتفرقة بين البحث الاجتماعى والبحث فى الخدمة الاجتماعية فى الكتاب السنوى الثانى للخدمة الاجتماعية عام 1937م والذى اهتم بنشر مقال "هيلين جيتر" التى اقترحت أن يصبح البحث فى الخدمة الاجتماعية مقتصراً على التحليل العلمى فى الطرق المستخدمة فى مهنة الخدمة الاجتماعية. وفيما يلى عرضاً لبعض تلك المحاولات:

التعريف الاول: تعريف "مارى ماكدونالد": هى البحوث التى تهدف إلى تحصيل معارف علمية يمكن استخدامها فى تخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية فى مختلف ميادينها.

التعريف الثانى : تعريف "مارى ريتشموند" هو تطبيق الطريقة العلمية فى جمع الحقائق الموضوعية عن العملاء كأساس فى عملية التشخيص وتحقيق الإصلاح الاجتماعى.

التعريف الثالث : تعريف "عبد الحليم رضا عبد العال" هو استخدام المنهج العلمى للتوصل إلى نتائج تفيد فى إثراء القاعدة العلمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، ولتنمية إمكانياتها التقنية كى تصبح أكثر مقدرة على تحقيق أهدافها.

التعريف الرابع : تعريف "عبد العزيز عبد الله مختار" الجهود المنظمة التى تستهدف السعى وراء الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة متصلة بمشكلة من مشكلات الإنسان فى صورته كفرد أو كعضو فى جماعة أو كمواطن يعيش فى مجتمع وذلك باستخدام

الأسلوب العلمي بقصد بناء وتنمية الإطار المعرفي النظرى وتطوير وتحسين الارتقاء بأساليب الممارسات المهنية بما يسهم فى استخدام هذه البيانات والمعلومات فى صنع قرارات تخطيطية من أجل تحقيق حياة أفضل وزيادة معدل رفاهية الإنسان بإشباع أقصى قدر ممكن من حاجاته ومساعدته على مواجهة مشكلاته.

ومن وجهه نظرنا يمكن ان نعرف البحث فى الخدمة الاجتماعية بأنه:

استخدام الأكاديميين والممارسين فى مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية للمنهج العلمى فى الحصول على بيانات ومعلومات تسهم فى تطوير وتحسين أساليب الممارسة المهنية فى التعامل مع كافة الأنساق (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مجتمع) من ناحية، وإثراء القاعدة العلمية للمهنة من ناحية أخرى حتى تصبح أكثر فعالية فى تحقيق أهدافها الوقائية والعلاجية والتنموية.

ومن خلال التعريف السابق يتضح:

1- أن البحث فى الخدمة الاجتماعية عبارة عن استخدام وتطبيق للمنهج العلمى من جانب الأكاديميين والممارسين، بما يتضمنه ذلك المنهج من قواعد وخطوات للتفكير العلمى المنطقى والأسس التى تشكل طريق الباحث العلمى على أسس من الملاحظة والتجريب والاستنباط والوصول إلى تعميمات علمية أو قواعد جزئية تمهد لظهور النظرية الكلية المفسرة للظواهر التى يتعامل معها المتخصصون فى مهنة الخدمة الاجتماعية.

2- يؤكد التعريف على العلاقة بين الباحث الأكاديمى والممارس الميدانى للمهنة حيث أن مجالات الممارسة المهنية توفر الفرصة للباحث الأكاديمى أن يجد مشكلات متعددة يقوم بدراستها والتعامل معها فى إطار المنهج العلمى بما يتضمن من موضوعية توفر الحياد والأمانة والدقة فى تصوير الواقع، والسببية أى القدرة على دراسة العلاقة بين السبب والنتيجة، خاصة وأن الظواهر والمشكلات التى يتم التعامل معها فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ترجع إلى عديد من العوامل المتداخلة، وحين يصل الباحث إلى نتيجة تتسم بالصدق والموضوعية يعطيها للممارسين الذين يطبقونها، ومن هنا يتحقق الإثراء المتبادل بين المعارف العلمية والممارسات المهنية.

3- أكد التعريف على أن استخدامات وتطبيق المنهج العلمى يتم فى كافة ميادين ومجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لتحقيق هدفين أساسين هما:

الأول : هدف عملي تطبيقي : يستهدف تحسين وتطوير أساليب الممارسة المهنية فى مجالاتها المختلفة.

الثانى : هدف نظرى أكاديمي : يستهدف إثراء القاعدة العلمية للمهنة بما تحتويه من نظريات ونماذج علمية، مداخل نظرية توجه مسار التدخل المهنى بعيداً عن العشوائية والارتجال.

ولقد أعطى التعريف الأولوية للهدف العملى أو التطبيقى وهو ما يتمشى مع طبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية عملية تعتمد على تطبيق واستخدام الحقائق العلمية فى التطبيق العملى لممارسة المهنة فى مجالاتها المتعددة.

4- أوضح التعريف أن الهدف من استخدام البحث فى الخدمة الاجتماعية يرتبط بالتعامل مع كافة الأنساق بدءاً من الفرد فالأسرة، فالجماعة، فالمنظمة، ثم المجتمع المحلى، وهو ما يؤكد على استخدام البحث فى كافة المواقف المهنية للتعامل مع احتياجات ومشكلات أنساق التعامل.

وذلك على أساس أن البحث عبارة عن استقصاء منظم يسهم فى التقصى الدقيق الشامل لمختلف الشواهد والأدلة القابلة للتحقق والتى لها علاقة باحتياجات ومشكلات أنساق العملاء لدراستها وتشخيصها ووضع خطة لمساعدة تلك الأنساق على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم على أساس علمى.

5- يؤكد التعريف أهمية استخدام نتائج البحث فى الخدمة الاجتماعية فى اتخاذ قرارات الممارسة المهنية من خلال جمع البيانات واستخدام مناهج البحث ومهاراته وأدواته الفنية للتعرف على فعالية عائد التدخل المهنى فى المواقف المختلفة بتطوير الممارسة من ناحية أخرى. مما ينعكس على زيادة فعالية مهنة الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهدافها الوقائية والعلاجية والتنموية بحيث تكون خدماتها أكثر قدرة على إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات أنساق التعامل، وبذا تتحسن صورة المهنة فى المجتمع ويزيد الاعتراف المجتمعى بها مما يساعد فى حصولها على إمكانيات مجتمعية متزايدة تساعدها على زيادة فعاليتها وتوسيع نطاق أدوارها، إلى جانب إكساب الأخصائيين الاجتماعيين ثقة أكبر فى مقدرتهم على خدمة مجتمعهم.

ثانيا: اهداف ووظيفة البحث فى الخدمة الاجتماعية

(1) تعريف الاهداف :

ينشأ كل فرع من فروع المعرفة أو أى تخصص استجابة لاحتياجات مجتمعية، ولـذلك فلابد أن يكون لكل منها أهداف ووظائف محددة نشأت لتؤديها فى المجتمع، بل إنـه مـن المفترض أن يكتسب أى تخصص أهمية متزايدة انعكاساً لأهمية الوظائف أو الأهداف الـتى يؤديها.

والاهداف هى:

الغايات والمطالب التى يسعى العلم لتحقيقها حيث لا يمكن تصور أى جهـد جمـاعى منتج وفعال دون أن يكون له هدف يتجه إليه يتعلق بالمستقبل وبالآمال التى يراد تحقيقها. وتتفق آراء أغلب المشتغلين بمناهج البحث على أن البحث فى الخدمة الاجتماعية لا يختلف عن البحوث الاجتماعية عامة من ناحية الموضوع أو المنهج – وإن كان له خصائصه المميزة كما سنوضح فيما بعد – وإنما يختلف عنها من ناحية الوظيفة فى ارتباطه بتحقيق كل مـن الأهداف العلمية والأهداف العملية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث ترتبط تلـك الوظيفة بكل من فلسفة وأهداف مهنة الخدمة الاجتماعية.

(2) اهداف البحث فى الخدمة الاجتماعية :

وعلى ذلك يمكن أن نحدد وظيفة البحث فى الخدمة الاجتماعية والأهداف الذى يسعى إلى تحقيقها فيما يلى:

الهدف الاول:

الحصول على معارف علمية وبيانات عن المشكلات والاحتياجات الاجتماعية لأنساق العملاء يمكن استخدامها فى اتخاذ قرارات سليمة وموضوعية لتخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية فى كافة مجالات الممارسة المهنية وتحسين مستوى الخدمات العلاجية والوقائيـة والإنمائية التى تقدم للأفراد والجماعات والمجتمعات. وهذا يعـنى أن البحـث فى الخدمـة الاجتماعية يخدم عملية الممارسة عن طريق توفير بيانات محددة عن المواقف الـتى يتعامـل معها الأخصائى الاجتماعى للتوصل لأفضل الاستراتيجيات التى تحقق تدخلاً مهنياً عـالى الفعالية.

الهدف الثانى :

محاولة التأكد من صحة الآراء والمبادئ التى يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون فى تعاملهم مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، ثم محاولة تصنيف تلك المبادئ على أساس علمى سليم واستخدامها فى تحقيق أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية.

وبذلك لا يكون هدف البحث فى الخدمة الاجتماعية هو تحصيل المعرفة لذاتها بل فى استخدام تلك المعرفة وتقييمها والتأكد من فعاليتها فى تحقيق أهداف عملية المساعدة.

الهدف الثالث :

تستهدف بحوث الخدمة الاجتماعية المساهمة فى بناء وتطوير البناء المعرفى النظرى لمهنة الخدمة الاجتماعية حيث تسهم فى إيجاد وتعديل المفهومات وتقديم البرهنة والدليل بهدف الوصول إلى التعميمات وتنمية واختبار نظرية الخدمة الاجتماعية بما يساعد الممارسين المهنيين على فهم وإدراك المراد من المواقف الإنسانية المعقدة والصعبة وفهم السلوك الإنسانى والمواقف الاجتماعية، ويضفى على المهنة الطابع العلمى فى تعاملها فى المواقف المتعددة للتدخل بما يمكنها من تنويع وسائل التدخل المهنى وابتكار أنماط جديدة للخدمات الاجتماعية.

الهدف الرابع :

يسعى البحث فى الخدمة الاجتماعية إلى جعل الممارسة الميدانية فى مجالات الخدمة الاجتماعية علمية من خلال وضع مستويات عامة يبنى الأخصائيون الاجتماعيون على أساسها أنشطتهم وجهودهم، إلى جانب مساعدة الأخصائيين فى التوصل إلى طريقة علمية يتمكنون بواسطتها من بلوغ المستويات العلمية الضرورية للممارسة من خلال ما تستهدفه بحوث التدخل المهنى فى إطار المهنة من تحقيق مزيد من التخصصية أو التميز فى البحث لاكتساب المعرفة المتعلقة بجوانب الممارسة أى بناء الأطر المعرفية للممارسة وتحقيق الأهداف وما يرتبط بها من مشكلات تواجه أساليب التدخل المهنى سواء كانت مرتبطة بعمليات التدخل أو الاستراتيجيات والطرق والأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التدخل باعتبار أن البحث وسيلة لتقويم التدخل المهنى وأداء الخدمة فى جميع مجالات الممارسة وأساس لنمو المعرفة التى تقوم عليها الممارسة المهنية.

ثالثاً: مجالات البحث فى الخدمة الاجتماعية

وانطلاقاً من تلك الأهداف وسعياً لتحقيقها فإن البحث فى الخدمة الاجتماعية يغطى عدة مجالات ومشكلات بحثية منها:

1- بحوث تركز على وصف الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية: وتوصيف دور الأخصائى الاجتماعى فى مجالاتها المتعددة للاستفادة منها فى نقل الخبرات وتطوير تلك الممارسات إلى الأفضل والتوصل إلى أدوار واقعية فى تلك المجالات.

2- بحوث تركز على تقويم أنشطة وعمليات التدخل المهنى: التى يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون وفعالية الخدمات المقدمة للعملاء بهدف تطوير تلك العمليات وتحقيق أهداف المهنة بصورة أفضل فى إطار تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية التى ينفذها الأخصائيون الاجتماعيون أثناء عملهم مع كافة أنساق التعامل (فرد ، أسرة، جماعة ، منظمة ، مجتمع).

3- بحوث تركز على قياس والتعرف على الاحتياجات والمشكلات: الفردية والمجتمعية على اعتبار أن التعرف على تلك الاحتياجات والمشكلات بصورة علمية هو الأساس لتخطيط الخدمات التى يستفيد منها عملاء الخدمة الاجتماعية فى المؤسسات الأولية أو الثانوية للممارسة المهنية.

4- بحوث تركز على دراسة مدخلات ومخرجات مؤسسات الممارسة المهنية: لتكون أساساً لتطوير تلك المؤسسات والاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لتطوير تلك المؤسسات سواء كانت حكومية أو أهلية لتقديم خدمات أفضل للمستفيدين منها.

5- بحوث تركز على أساليب الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى: فى جانبيه النظرى والتطبيقى وتقييم مناهج هذا الإعداد حتى تكون أساساً للتوصل لبرامج إعداد نظرية وعملية قادرة على تخريج الأخصائى الباحث القادر على القيام بمهام عمله المهنى خاصة فيما يتعلق باستخدام بحوث الخدمة الاجتماعية فى تطوير عمله المهنى.

6- بحوث تتناول الأطر القيمية والأخلاقية للممارسة المهنية: للأخصائيين الاجتماعيين ومدى تمشى تلك الممارسات مع واقع مجتمعنا وصولاً إلى ميثاق أخلاقى وقيمى للممارسة المهنية يتمشى مع واقع مجتمعنا العربي الإسلامي.

7- بحوث تتناول العلاقة المتبادلة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وغيرها من المهن الأخرى: فى إطار العمل الفريقى فى المجالات المختلفة للممارسة المهنية بغرض توصيف دور كل مهنة من المهن وزيادة التعاون بينها لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة.

8- بحوث تهتم باختبار مبادئ ونماذج ومداخل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية للتوصل إلى نظريات علمية توجه العمل المهنى للأخصائى الاجتماعى بما يسهم فى تحقيق أهداف المهنة على أساس علمى بصورة أفضل بما يتمشى مع واقع العملاء فى المجالات المتعددة للممارسة المهنية.

9- بحوث للتعرف على تأثير المشكلات المجتمعية: سواء كانت تلك المشكلات متعلقة بأداء النظم الاجتماعية، أو مشكلات التفاوت والظلم الاجتماعى أو انتهاك العرف والسلوك المنحرف، أو فئات السكان المعرضين للخطر تأكيداً للجدوى المجتمعية للمهنة فى المساهمة فى مواجهة المشكلات المجتمعية.

وغيرها كثير من المشكلات والمجالات البحثية التي يجب أن يغطيها البحث فى الخدمة الاجتماعية، مع ملاحظة أن هذه المجالات البحثية تعكس بوضوح هوية مهنة الخدمة الاجتماعية كما أنها توضح أهداف البحث ووظيفته فى تطوير وتحسين نماذج وأساليب التدخل المهنى ارتباطاً بقضايا ومشكلات المجتمع إلى جانب المساهمة فى تطوير الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى كباحث.

رابعا: خصائص البحث فى الخدمة الاجتماعية

هناك عدة خصائص تميز البحث فى الخدمة الاجتماعية عن البحوث الاجتماعية بصفة عامة. **ومن أهم تلك الخصائص:**

الخاصية الأولى :

البحث فى الخدمة الاجتماعية وسيلة لتحقيق هدف وليس غاية فى حد ذاته، حيث أنه وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات ومعارف علمية يتوافر فيها الكفاية والدقة بقصد استخدامها فى صنع قرارات تتعلق بمواجهة المواقف الإشكالية التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى، حيث يهتم البحث فى الخدمة الاجتماعية بالتركيز على دراسة أثر المشكلات على الإنسان.

الخاصية الثانية :

يستند البحث فى الخدمة الاجتماعية على أسس المنهج العلمى، حيث يتم فى ضوئها البناء المنهجي للبحث بما يتسق مع طبيعة الظاهرة التى يدرسها الأكاديميون أو الممارسون من حيث نوع الدراسة والطريقة المنهجية المتبعة، وأدوات جمع وتحليل البيانات وصولاً للنتائج التى تحقق الأغراض النظرية والتطبيقية من استخدام البحث فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

الخاصية الثالثة :

تتميز البحوث فى الخدمة الاجتماعية بأنها بحوث تطبيقية عملية وإن كان يستفاد منها فى إثراء البناء المعرفى النظرى للمهنة، حيث أنها تهدف إلى تحليل معارف علمية يمكن استخدامها فى مختلف مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية لتحسين مستوى الخدمات العلاجية والوقائية والتنموية التى تقدم للعملاء المستفيدين فى المؤسسات الاجتماعية وتخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية.

الخاصية الرابعة :

تتسم أغلب البحوث التى يتم إجراؤها فى مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بأنها بحوث كيفية أكثر من اتسامها بالطابع الكمى وإن كانت تتضمن جوانب كمية ترتبط بانتشار أو تأثير الظاهرة المدروسة أو أراء المبحوثين بشأنها.

الخاصية الخامسة :

يمكن تمثيل البحث فى الخدمة الاجتماعية كعملية دائرية، ويرتبط ذلك بمراحل إجراء البحث، حيث أن فروض أى دراسة أو تساؤلاتها تنطلق من النظرية الموجهة إلى جانب الدراسات التى سبق إجراؤها، ثم يتم جمع البيانات وتحليلها وتفسير النتائج واختبار الفروض، إلا أن عدم نجاح الدراسة كلياً أو جزئياً نتيجة لعدم تحقق فروضها بما يتمشى مع النظرية الموجهة أو نتيجة خطأ فى الإجراءات المنهجية أو المرحلة الميدانية قد يؤدى بالباحث إلى العودة للمراحل الأولى (المرحلة التمهيدية) من البحث مرة أخرى.

الخاصية السادسة :

يتسم البحث في الخدمة الاجتماعية بأنه تراكمى، بمعنى أن المعرفة الحالية التى يتم التوصل إليها فى إطار المهنة ترتكز على المعرفة السابقة، وأن أى دراسة لابد أن تبدأ من حيث انتهت سابقتها، وهذا يعنى استمرارية بحوث الخدمة الاجتماعية حيث تمثل حلقات مستمرة متصلة تمهد كل حلقة منها لظهور الحلقات التالية لها بما يسهم فى تراكم المعرفة العلمية والعملية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

الخاصية السابعة :

بحوث الخدمة الاجتماعية بحوث استخلاصية تبدأ من مشكلات الواقع الاجتماعى الأمبيريقى وتحاول استخلاص فكرة أو مجموعة أفكار نظرية أكثر من كونها بحوثاً استقرائية استدلالية وذلك ارتباطاً بمفهوم الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية عملية تهتم بمشكلات أنساق التعامل بقصد مساعدة المهنيين على التحكم والسيطرة على المتغيرات والعوامل المختلفة المتصلة بتلك المشكلات بما يسهم فى التوصل إلى حلول وبدائل فعالة لمواجهتها.

الخاصية الثامنة :

لا تنتهى بحوث الخدمة الاجتماعية عند مجرد التوصل إلى النتائج والتوصيات بل تتعدى ذلك وتحاول توضيح كيفية تطبيق النتائج التى تم التوصل إليها فى مجال تنمية وإثراء البناء المعرفى النظرى للمهنة إلى جانب تنمية وتطوير أساليب الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين فى المجالات المختلفة لممارسة المهنة.

خامسا : مبادئ البحث فى الخدمة الاجتماعية

(1) تعريف المبدا واهميته :

يعرف المبدأ بانه :

مفاهيم قيمية توجه ممارسة العمل المهنى فى المجال الاجتماعي .

أو انه:

نظام عمل أو سلوك مقنن مقبول ومتفق عليه وعلى احترامه والتقيد به بين العاملين فى مجال البحث العلمى لأن الخبرة الطويلة أثبتت صلاحيته كدليل عمل يلتزم بـه الباحثون لاقتناعهم بما ينتج عن تطبيقه من قيم وفوائد مرغوبة كما أن مخالفته تشكل نوعاً من الخطورة لا تتفق مع تحقيق أهداف البحث فى الخدمة الاجتماعية.

وتمثل هذه المبادئ دليل عمل وسلوك يلتزم به الأخصائى الاجتماعي كباحث وتنتج من التجربة العلمية والعملية بعيداً عن العشوائية والارتجال، حيث تتحدد مصادر تكوينها من القيم الأخلاقية للخدمة الاجتماعية والمعارف البحثية إلى جانب الممارسة والخبرة العملية لتطبيق البحوث فى مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ليتم تطبيقها فى إطار واقعى لمجموعة من الواجبات والسلوكيات الواقعية عند قيام الأخصائى الاجتماعي بدوره كباحث.

(2) بعض مبادئ البحث فى الخدمة الاجتماعية :

ويمكن أن نحدد أهم المبادئ التى يسترشد بها الأخصائى الاجتماعى للقيام بدوره كباحث فى المبادئ التالية:

المبدأ الاول : مبدا التجريبية :

ويشير هذا المبدأ إلى الحاجة لتطوير النظريات العلمية وإمكانية تطبيقها والاستفادة بها فى مجالات الممارسة العملية للخدمة الاجتماعية، إلى جانب ضرورة التوصل إلى نظريات إمبيريقية نابعة من واقع الممارسة الميدانية من خلال إخضاع النظريات والفروض للاختبار الإمبيريقى باستخدام الطريقة التجريبية فى البحوث بما يسهم فى زيادة الثبات والصدق لمعطياتها.

المبدأ الثاني : مبدأ السرية :

إذ يجب على الأخصائي الاجتماعي كباحث أن يحافظ على سرية المعلومات التى يحصل عليها من المبحوثين وعدم الإباحة بالخصوصيات وحفظ كل ما يقع تحت يده وبصره من بيانات شخصية.

كما يجب عليه أن يعلن للمبحوثين المحددات التى تضمن حماية خصوصية المعلومات، والمعايير التى سوف يتخذها لتأمين المعلومات بحذف البيانات المحددة والمعرفة بهم وعدم استخدامها إلا فى أغراض البحث العلمي، وعدم مناقشة لنتائج البحوث الخاصة بتقويم الخدمات إلا مع الأشخاص المهنيين المهتمين بتلك النتائج. والالتزام بهذا المبدأ يمكن الأخصائى الاجتماعى كباحث من الحصول علي مزيد من المعلومات نتيجة لاطمئنان المبحوثين.

المبدأ الثالث : مبدأ الموضوعية :

ويشير هذا المبدأ إلى محاولة التأكيد على أن النتائج التى يتوصل إليها الأخصائى الاجتماعى كباحث تستند إلى ملاحظاته الفعلية للظاهرة أو المشكلة التى يقوم بدراستها، مع الاهتمام بالبعد عن التحيز والذاتية والالتزام بالموضوعية فى كل مراحل إجراء البحث حتى تكون النتائج متسمة بدرجة عالية من الصدق والثبات.

المبدأ الرابع : مبدأ التقبل :

ويشير ذلك إلى ضرورة أن يتقبل الأخصائى الاجتماعى كباحث المبحوثين الذين يتعامل معهم بالوضع الذى هم عليه وليس كما ينبغى هو أن يكونوا، كما عليه أن يراعى ثقافة وتقاليد المبحوثين دون إدانتهم أو إظهار مشاعر الازدراء والسخط منهم، بل عليه أن يحترمهم ويقدرهم حتى يكون ذلك ممهداً وميسراً له فى الحصول على ما يريد من معلومات وسبيلاً لتقبل المبحوثين وتجاوبهم معه والاستجابة للمشاركة فى الإدلاء بالبيانات والمعلومات التى تحتاجها الدراسة.

المبدأ الخامس : مبدأ النسبية:

ويشير هذا المبدأ إلى ارتباط نتائج بحوث الخدمة الاجتماعية بالنسبية، أى أنها لا تأخذ حكماً مطلقاً ارتباطاً بمدى إمكانية تعميم نتائج تلك البحوث تمشياً مع طبيعة تغير الظواهر

الاجتماعية التى هتم بدراستها مهنة الخدمة الاجتماعية وتعقدها واختلافها من مجتمع لأخر ومن وقت لأخر داخل المجتمع الواحد.

المبدأ السادس : الاستثارة :

ويعنى ذلك أن يقوم الأخصائي الاجتماعى كباحث باستثارة المبحـــوثين وتحـــريكهم وترغيبهم فى المشاركة للتجاوب معه، خاصة فى بعض الأحيان التى يمتنـــع المبحـــوث أولا يرغب فى التعاون مع الباحث لأى سبب من الأسباب التى قـــد يـــدركها أو لا يـــدركها الأخصائى الاجتماعي كباحث.

ومن خلال تلك الاستثارة يتحول المبحوث من موقفه السلبى إلى موقف إيجابى متعاون يفيد فى تحقيق هدف البحث الذى يتم إجراؤه.

المبدأ السابع : مبدا نزعة الشك العلمى :

ويرتبط هذا المبدأ برغبة الأخصائى الاجتماعى كباحث بطـــرح التســـاؤلات حـــول النقاط المتعلقة بالبحث الذى يقوم بإجرائه، ومداومة البحث والإطلاع والتنقيب للتوصل لإجابات عن الأسئلة المطروحة ، مع ضرورة أن يرتبط قبوله لإجابة ما أو رفضه لهـــا مـــن خلال محاولة التحقق من مدى صدق وثبات تلك الإجابة أو خطئها.

المبدأ الثامن : مبدا حق تقرير المصير :

إذ يجب على الأخصائى الاجتماعى كباحث ألا يفرض على المبحوثين أو يجبرهم على الإدلاء بمعلومات أو بيانات خاصة بالبحوث التى يقوم بإجرائها، كما يستوجب أن يعلمهم بحقهم فى الانسحاب من المشاركة فى البحث فى أى وقت دون أن يتعرضـــوا لتوقيـــع أى جزاء عليهم. وينبثق هذا المبدأ من الإطار القيمى لمهنة الخدمـــة الاجتماعيـــة المتمثـــل فى الاعتراف بقيمة الإنسان واحترام كيانه وإعطائه الحق فى تقرير مصيره.

المبدأ التاسع : مبدا الاقتصاد العلمى :

ويعنى هذا المبدأ قدرة الأخصائى الاجتماعى كباحـــث علـــى اختـــزال واختصـــار التفسيرات المتعلقة بنتائج وحقائق الظاهرة موضوع الدراسة لأقـــل عـــدد ممكـــن مـــن التفسيرات.

مما يستوجب قيام الأخصائي الاجتماعي بتطوير وتنمية إطار تفسيرى لتفسير مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وصولاً لمستويات عالية من المعرفة العلمية التي يستفاد منها نظرياً وعملياً.

المبدأ العاشر: مبدأ التفريد :

ويرتبط هذا المبدأ بضرورة أن يدرك الأخصائي الاجتماعي كباحث أن أى فرد أو جماعة أو مجتمع محل البحث أو الدراسة (فى دراسة ما) فريد فى ذاته يختلف عن الآخرين وبالتالى ما يصلح للتطبيق مع أى منها من أدوات بحثية أو نوعية دراسات معينة قد لا يصلح بالضرورة مع الآخرين.

مما يحتم على الأخصائي الاجتماعى كباحث ضرورة التخطيط السليم واختيار أنواع البحوث والأدوات التى تتفق مع المبحوثين.

المبدأ الحادى عشر : مبدأ التقويم :

يقصد بهذا المبدأ أن يقوم الأخصائي الاجتماعى كباحث بالتعرف على جوانب القوة والضعف فى ذاته المهنية كأخصائى اجتماعى مهنى وكباحث فى إطار من الموضوعية حيث لابد من تقويم العمل باستمرار كى يتدارك أى ثغرات أو أخطاء وتحديد مدى ما تحقق من جراء تطبيق الدراسات والبحوث التى قام بها. ويرتبط ذلك بضرورة النمو المهنى الذاتى والمؤسسى للأخصائى الاجتماعى كباحث بالإطلاع المستمر على الجديد فى مجال البحوث والاشتراك فى المؤتمرات والبرامج التدريبية التى تكسبه المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لإعداد شخصيته المهنية كباحث بأفضل صورة ممكنة.

المبدأ الثانى عشر : مبدأ الحق الادبى للبحث :

ويعنى ذلك المبدأ ألا يبدأ الأخصائي الاجتماعى كباحث دراسة مشكلة بحثية أو دراسة من حق جهة أخرى إتمامها لأنها بدأتها، كما يعنى أنه لا يصح أن يبدأ الباحث بحث مشكلة يقوم بها زميل آخر محاولاً سرعة إنهائها على حساب الدقة العلمية لمجرد أن يسبقه فى بحثها طالما علم بأن غيره قد بدأ دراستها ضماناً لمبدأ الحق الأدبى للآخرين فى إجراء تلك البحوث.

سادسا: معوقات تنفيذ واستخدام بحوث الخدمة الاجتماعية

(1) مقدمة :

يقصد ببحوث الخدمة الاجتماعية :

تلك الدراسات والبحوث التى يجريها طلاب الخدمة الاجتماعية أثناء إعدادهم المهنى بمستوياته المختلفة سواء فى مرحلة البكالوريوس "البحوث التى يتم إجراؤها من خلال مادة تصميم البحوث أو حلقات البحث أو مشاريع التخرج، أو يجريهــا الأكــاديميون علــى مستوى الماجستير أو الدكتوراه للحصول على درجات علمية فى الخدمة الاجتماعية، كما تتضمن الدراسات التى يجريها هؤلاء الأكاديميون للحصول على درجات أعلــى كدرجــة أستاذ مساعد أو أستاذ فى أحد تخصصات الخدمة الاجتماعية.

كما تتضمن البحوث والدراسات التى يجريها الأكاديميون أو الممارسون فى مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية من خلال إشراف تلك المؤسسات على هذه البحــوث أو تجريها المعاهد والكليات المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية أو مراكز البحوث التابعة لهــا ومنها الوحدات ذات الطابع الخاص.

وتستهدف تلك الدراسات والبحوث أياً كان المخطط لها أو منفذها أو المستفيد منها إثراء الجانب النظرى لمهنة الخدمة الاجتماعية أو تقويم الممارسة المهنية لتطويرها وتحســينها مما يساعد المهنة على تحقيق أهدافها بدرجة أكثر فعالية.

كما يقصد بمعوقات تنفيذ واستخدام بحوث الخدمة الاجتماعية :

حصر الصعوبات التى تواجه إجراء تلك الدراسات والبحوث سواء كانــت تلــك الصعوبات راجعة لطبيعة الظواهر والمشكلات التى تهتم بدراستها أو بإمكانية الاستفادة من تلك البحوث وتعميمها، أو افتقارها للتخطيط والتنسيق بين الجهات المســئولة عنــها أو لقصور الموارد المالية والأدبية لتنفيذها، أو راجعة لقصور فى إعداد الأخصائى الاجتمــاعى كباحث أو للعملاء ومؤسسة الممارسة.

وكلها صعوبات تحد من إمكانية تنفيذ تلك الدراسات والبحوث بالصورة المطلوبــة وتحد من الاستفادة منها وفقاً لما تستهدفه.

(2) صعوبات استخدام وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية:

وفيما يلي عرضاً لتلك الصعوبات وتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيها:

الصعوبة الاولى : طبيعة الظواهر والمشكلات البحثية التى تهتم بحوث الخدمة الاجتماعية بدراستها:

توجه أغلب بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية إلى مشكلات خاصة بتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية أو مشكلات خاصة بالعملاء المستفيدين من خدمات المؤسسات التى يعمل بها الأخصائيون الاجتماعيون أو المشكلات المجتمعية بهدف التعرف على أثر المشكلة على نسق التعامل فى إطار تفاعله مع الأنساق الأخرى.

وتواجه الباحثين فى الخدمة الاجتماعية صعوبات ترجع لطبيعة الظواهر والمشكلات البحثية من أهمها:

1- صعوبة وتعقد الظواهر الاجتماعية التى تهتم بدراستها بحوث الخدمة الاجتماعية مقارنة بغيرها من الظواهر لأنها ترتبط بدراسة السلوك والأفعال والأنشطة الاجتماعية بما يتضمنه من تداخل بينها يصعب معه عزل عوامل ومتغيرات معينة حتى يمكن دراسة المتغيرات الأخرى.

2- صعوبة إخضاع تلك الظواهر للملاحظة الدقيقة خاصة وأنها ترتبط بدراسة الإنسان أو الجماعة وسلوكها الذى يتغير بصورة مستمرة ومن الصعوبة الوصول إلى سلوكيات وأفعال إنسانية تنطبق تماماً على كل الحالات مما يقلل من إمكانيه تعميم نتائج تلك البحوث.

3- صعوبة التنبؤ بالسلوك الاجتماعى الذى يرتبط باهتمامات دراسات وبحوث الخدمة الاجتماعية وما يتضمنه من متغيرات مركبة كالعواطف والانفعالات والدوافع والرغبات الداخلية خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن تلك الظواهر السلوكية الاجتماعية من الصعوبة تكرارها بصورة منظمة ودقيقة أى أن تلك الظواهر لا تخضع لمبدأ الحتمية التى تخضع لها الظواهر الطبيعية.

الصعوبة الثانية : تتعلق بمشكلات إمكانية تحديد النظرية الموجهة لبحوث الخدمة الاجتماعية :

تعتبر النظرية العلمية أداه لتوجيه البحث فى الخدمة الاجتماعية نحو الموضوعات المختلفة كأداة لتحديد نطاق الوقائع التى تخضع للدراسة حيث أنه بدون النظرية الموجهة للبحث تتداخل ميادين البحث وتتلاشى الحدود التى تفصلها بعضها عن البعض إلى جانب ما تسهم به النظرية فى تحديد أصلح المناهج وأنسب أنواع الدراسات وترتيب وتنظيم وتفسير نتائج البحث حتى يمكن الاستفادة منها.

ويلاحظ أن هناك صعوبات تواجه بحوث الخدمة الاجتماعية من أهمها:

1- صعوبة تحديد النظرية التى يمكن الاعتماد عليها لتوجه البحث وترشده فى جميع مراحله بدءاً من تحديد مشكلة الدراسة وصولاً إلى تفسير النتائج للاستفادة منها.

2- اعتماد بحوث الخدمة الاجتماعية على نظريات من العلوم الأخرى وعدم التوصل لنظريات خاصة بالمهنة يمكن الاعتماد عليها فى توجيه الدراسات والبحوث التى تتم فى إطارها.

3- قيام عديد من الممارسين ببناء وتنفيذ ممارستهم على أساس من الخبرة الشخصية وليس استناداً على نظرية علمية مما يفقد تلك الممارسات الفهم والإدراك المراد من المواقف التى يتم التعامل معها ويحد من استفادة بحوث الخدمة الاجتماعية من التعرف على المشكلات والمواقف التى يجب أن يتم الاهتمام بدراستها على أساس علمى.

الصعوبة الثالثة : صعوبات خاصة بالتنسيق بين الجهات المعنية ببحوث الخدمة الاجتماعية

هناك عدة صعوبات خاصة بتخطيط بحوث الخدمة الاجتماعية والجهات المهتمة بإعداد تلك البحوث وتنفيذها سواء كانوا أفراداً أو مراكز بحثية أو معاهد وكليات مما يحد من الاستفادة من تلك البحوث والدراسات بالدرجة المطلوبة.

ومن أهم تلك الصعوبات :

1- الافتقاد إلى وجود خطط دقيقة أو وجود سياسة بحثية يلتزم الباحثون فى مجالات الخدمة الاجتماعية بها ويشارك فى وضعها الجهات المسئولة كنقابة المهن الاجتماعية

وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بما يحد من تحقيق التطوير المستمر للمهنة ومشاركتها فى مواجهة مشكلات الممارسة فى مجالاتها المتعددة.

2- تكرار البحوث التى يتم إجراؤها فى الجهات المختلفة نتيجة عدم التنسيق بينها وهو أمر يستنفذ الطاقات ويهدر الجهود ويعوق إمكانية تحقيق أهداف إجراء بحوث الخدمة الاجتماعية نتيجة تفشى الانفرادية فى بحوث الخدمة الاجتماعية وعدم الاستفادة الكاملة من الإمكانيات البحثية فى المؤسسات العلمية لعدم تنسيق استخدامها وقصر استعمالها على الأفراد الموجودين بها.

3- عدم وجود تنسيق بين وحدات البحوث وانعدام الاتصال بين الباحثين المهتمين ببحوث الخدمة الاجتماعية فى مختلف الهيئات العلمية مما أدى إلى تشتت الجهود فى دراسة موضوعات بعينها دون وجود رابط بين ما يتم دراسته وما يجب أن يدرس على أساس تراكمية البحوث وبدء كل دراسة من حيث انتهت الدراسات الأخرى.

الصعوبة الرابعة : صعوبات خاصة بتعميم نتائج بحوث الخدمة الاجتماعية واستخدامها:

من أهم السمات والخصائص المميزة لبحوث الخدمة الاجتماعية أنها لا تنتهى عند مجرد التوصل إلى النتائج والتوصيات بل تتعدى ذلك وتحاول توضيح كيفية تطبيق تلك النتائج للاستفادة منها. ولكن يلاحظ أن هناك صعوبات تحول دون تعميم نتائج تلك البحوث والاستفادة منها .

ومن أهم تلك الصعوبات :

1- صعوبة الوصول إلى قوانين وتعميمات عامة حول الظواهر والمشكلات التى تهتم بدراستها بحوث الخدمة الاجتماعية كظواهر اجتماعية من الصعب التحكم فيها لأنها تخضع لعمليات من التغير الاجتماعي السريع بصورة مستمرة، إلى جانب صعوبة تعميم نتائج التجارب التى تجرى علي البشر لوجود فروق فردية بين الوحدات فى الاحتياجات والموارد والعادات والتقاليد، ويزيد الأمر صعوبة تجاه مهنة الخدمة الاجتماعية إلى اهتمامها بالعوامل الروحية فى الممارسة للمساعدة فى حل المشكلات الشخصية والأسرية وما يرتبط بذلك من دراسة عوامل التقوى والورع وتكريس الإنسان نفسه للجزء اللامادى مما يوجب فهم

مغزى العوامل الروحية فى السلوك الإنسانى وبصفة خاصة فى علاقتها بإشباع احتياجات العملاء.

2- عدم الاهتمام بنشر بحوث الخدمة الاجتماعية خاصة رسائل الماجستير والدكتوراه، إلى جانب الافتقار إلى متابعة التنفيذ الدقيق أو متابعة تطبيق نتائج تلك الدراسات والبحوث وهو ما يجعل تلك البحوث قليلة العائد عديمة الفائدة فى بعض الأحيان.

3- عدم الربط بين الجهات الأكاديمية المتمثلة فى معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية أو المراكز البحثية المتخصصة وبين مراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع مما يؤدى إلى عدم معرفة الباحثين بالمشكلات التى تواجه الإنتاج أو الخدمات والتى يمكن أن توجه إليها بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية، إلى جانب عدم معرفة العاملين بمراكز الإنتاج والخدمات بما يتم من بحوث فى تلك الجهات الأكاديمية والمراكز البحثية الأمر الذى يؤدى إلى عدم استفادة الوحدات الإنتاجية والخدمية من النتائج التى يتم التوصل إليها فى البحوث المختلفة وعدم تطبيقها بما يحقق الفائدة المرجوة منها.

الصعوبة الخامسة : صعوبات راجعة لقصور الموارد اللازمة لبحوث الخدمة الاجتماعية:

يعتبر توفير الموارد المالية والبشرية والتنظيمية عامل من العوامل المشجعة على التفكير فى إعداد وتنفيذ والاستفادة من بحوث الخدمة الاجتماعية.

ولكن من الملاحظ أن هناك صعوبات ترتبط بقصور الموارد اللازمة لبحوث الخدمة الاجتماعية

ومن أهم تلك الصعوبات:

1- ضعف الإمكانيات المادية للباحثين وعدم رصد مبالغ لتمويل بحوث الخدمة الاجتماعية من الجهات المسئولة عن تطوير المهنة خاصة تلك البحوث التى يمكن أن تجرى لتطوير الممارسة المهنية فى مجالاتها المتعددة أو الارتقاء بالأساس المعرفى والنظرى لها.

2- عدم توفر التجهيزات والأدوات البحثية اللازمة لإجراء البحوث كوجود مكتبات مزودة بأحدث الدوريات والتقارير والسجلات والمراجع البحثية المختلفة، وكذلك

الأجهزة المساعدة فى تحليل البيانات ومعالجتها من حاسبات آلية مما يجعل بعض البحوث التى تجرى تفتقر إلى كثير من الجدية والعلمية.

3- عدم وجود حوافز مادية مجزية للباحثين مما يحد من إقدامهم على إجراء تلك الدراسات والبحوث بل يؤدى إلى عزوفهم فى كثير من الأحيان عن المساهمة الإيجابية للقيام بإجراء بحوث تخدم المجتمع وتكون أساساً لمواجهه كثير من مشكلاته.

الصعوبة السادسة: صعوبات راجعة لإعداد الاخصائيين الاجتماعيين كباحثين:

سبق أن أوضحنا أنه لابد من الاهتمام بإعداد الأخصائى الاجتماعى كباحث وذلك من خلال الاهتمام باكسابه المعارف والمهارات والقيم التى تؤهله للمساهمة والقيام بدوره فى تخطيط وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية. ولكن يلاحظ أن هناك بعض الصعوبات التى تحول دون ذلك.

ومن أهم تلك الصعوبات :

1- اقتصار إعداد الأخصائى الاجتماعى كباحث ضمن مناهج كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأقسام إعداد الأخصائيين الاجتماعيين على إكساب الطالب بعض المعارف المرتبطة بالبحث من خلال منهج البحث فى الخدمة الاجتماعية فى الفرقة الثالثة والرابعة بل واقتصاره فى البعض منها على تدريسه لطلاب الفرقة الثالثة فقط، إلى جانب تطبيق قد يأخذ شكلاً صورياً لا يفيد الطالب فى اكتساب المهارات البحثية من خلال مادة تصميم البحوث أو حلقات البحث مما يمثل تحدياً أمام الأخصائى الاجتماعى للقيام بدوره كباحث بعد التخرج.

2- عدم الاهتمام بتدريب طلاب الخدمة الاجتماعية بالمراكز البحثية واقتصار تدريبهم فى بعض المؤسسات الأولية أو الثانوية لممارسة الخدمة الاجتماعية والتي لا تهتم أغلبها بتدريب الطلاب على كيفية إجراء البحوث لعدم اهتمامها بذلك اللون من الأنشطة مما يزيد من التحديات أمام إعداد الأخصائى الاجتماعى كباحث.

3- عدم اهتمام مؤسسات الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية بعقد دورات تدريبية مرتبطة بتزويد الأخصائيين العاملين فيها بمعارف وخبرات ومهارات متعلقة بكيفية إجراء

بحوث الخدمة الاجتماعية أو الاستفادة منها، إلى جانب عدم رصد ميزانيات مخصصة لهذا الغرض داخل المؤسسة مما يعوق إمكانية إعداد الأخصائي وتحمسه للقيام بتلك البحوث وبالتالي يقتصر إعداد البحوث بتلك المؤسسات على الدراسات التي يجريها الأكاديميون كوسيلة للحصول على درجات علمية فقط دون أن تستفيد المؤسسات من تلك البحوث في أغلب الأحيان.

الصعوبة السابعة : صعوبات متعلقة باتجاهات المبحوثين ومنظمات الممارسة:

يعتبر العملاء كمبحوثين من ناحية ومنظمات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية سواء كانت أولية أو ثانوية من ناحية أخرى مصدراً من مصادر الحصول علي البيانات الخاصة ببحوث الخدمة الاجتماعية باعتبار أنهما يمثلان المجال البشرى والمكاني لإجراء تلك البحوث والمستفيد منها أيضاً ولكن يلاحظ وجود بعض الصعوبات التي تحول دون تنفيذ واستخدام بحوث الخدمة الاجتماعية وترجع للعملاء كمبحوثين ومنظمات الممارسة.

ومن أهم تلك الصعوبات :

1- عدم التعاون أو الاهتمام من جانب بعض مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الباحثين الأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بنيل درجات الماجستير والدكتوراه اعتقاداً منهم من أن تلك الدراسات ستظهر ما لديهم من تقصير في الأداء المهني مما قد يعرضهم لمساءلة الجهات الأعلى غير مدركين أن مثل تلك البحوث والدراسات يمكن أن تفيدهم في تطوير أساليب الممارسة المهنية وزيادة فعالية الخدمات التي تقدم لعملائهم.

2- عدم اهتمام بعض مؤسسات الممارسة المهنية بمستوياتها سواء كانت أهلية أو حكومية برصد الميزانيات الخاصة بإجراء الدراسات والبحوث المرتبطة بتقويم خدماتها أو التعرف على احتياجات عملائها ظناً من القائمين بتلك المؤسسات أن البحوث مضيعة للمال والوقت والجهد، بل وقد يصل الأمر إلى عدم محاولة تلك المؤسسات الاستفادة مما يجرى من بحوث بها بواسطة الباحثين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية.

3- امتناع بعض العملاء والمبحوثين عن التعاون مع الباحثين فى استكمال البحوث التى يتم إجراؤها، وذلك إما لعدم إدراكهم لأهمية إجراء تلك البحوث والهدف منها، أو خوفهم من الإدلاء ببيانات قد تستخدم ضدهم لعدم معرفتهم بالالتزامات من جانب الباحثين بسرية تلك البيانات أو لتكرار البحوث التى تم إجراؤها على هؤلاء العملاء دون أن يشعروا بجدوى نتائجها فى تحسين الخدمات أو بوجود فائدة منها. مما يعوق استكمال تلك الدراسات والبحوث وبالتالى عدم الاستفادة منها بالدرجة المطلوبة.

الفصل الثانى
البحث العلمى
وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية

أولاً: أنواع البحث العلمى الاجتماعى

ثانياً: خطوات البحث العلمى الاجتماعى

ثالثاً: البحث العلمى والممارسة المهنية وجهان متكاملان

رابعاً: الممارس المهنى (الأخصائى) كباحث علمى

خامساً: أخلاقيات الأخصائى الاجتماعى كباحث

أولا: أنواع البحث العلمي الاجتماعي

قدم العديد من الباحثين الاجتماعيين نماذج بحثية عديدة وقاموا بممارستها، وبعض من هذه النماذج هي نماذج فريدة.

ويمكن القول أن تطبيقات واستخدامات البحث الاجتماعي موضحة في الأنواع التالية:

(1) **البحث الكمي:** هذا النوع من البحث المعتمد على فكرة العد والبحث عن الارتباطات بين الظواهر، ويلتزم بمعايير تصميم البحث الصارم التي يتم وضعها قبل أن يبدأ البحث. ويستخدم فيه القياس الكمي مع استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ باختبار الفروض المحددة مسبقاً.

(2) **البحث الاساسي:** يوظف هذا البحث عادة لهدف الحصول على المعرفة التي سوف تحسن فهمنا للعالم الاجتماعي. كما قد يساعد أيضا في رفض النظريات القائمة بشأن العالم الاجتماعي أو دعمها.

(3) **البحث التطبيقي:** هذا النوع من البحث مرتبط ارتباطاً مباشراً بالقضايا الاجتماعية والسياسية، ويهدف إلى حل مشكلات معينة وتأسيس برامج سياسية تساعد في تحسين الحياة الاجتماعية عموماً، وحالات معينة على وجه الخصوص، وأنواع البحث التطبيقي هي: دراسات التأثير الاجتماعي، البحث الإجرائي، البحث التقييمي، وتحليل التكلفة والفائدة.

(4) **البحث الطولي:** يتضمن البحث الطولي دراسة عينة ما في أكثر من مناسبة. وأنواع هذا البحث هي الدراسات الجدولية والدراسات الاتجاهية.

(5) **البحث الكيفي:** يشير هذا النوع من البحث إلى عدد من المداخل المعتمدة على مبادئ نظرية متنوعة (مثلا، علم الظواهر، علم التفسير، والتفاعلية الاجتماعية)، ويوظف طرق جمع البيانات والتحليل غير الكمي، ويهدف إلى استكشاف العلاقات الاجتماعية، كما يصف الواقع كما يتم تجربته من قبل المستجيبين.

على سبيل المثال يرى كل من "بارتن ولازارفيلد" في البحث الكيفي:

(1) الاستكشاف، الذى يساعد على تحليل موضوعات البحث،وتحديد المؤشرات ووضع التصنيفات والرموز.

(2) اكتشاف العلاقات بين المتغيرات، والسماح بعقد المقارنات والاستنتاجات بشأن أهمية عوامل معينة للعلاقة.

(3) وضع أبنية متكاملة.

(4) اختبار الافتراضات.

(6) **البحث الوصفي:** هذا الشكل من أشكال البحث شائع للغاية، في أغلب الأحوال كدراسة أولية أو دراسة استكشافية، وأيضا كبحث مستقل، كما يهدف إلى وصف الأنظمة الاجتماعية، أو العلاقات، أو الأحداث الاجتماعية، ويقدم معلومات خلفية حول القضية محل الدراسة بالإضافة إلى بحث التفسيرات.

(7) **البحث التصنيفي:** الهدف من هذا البحث هو تصنيف وحدات البحث إلى مجموعات، وتوضيح الاختلافات، وشرح العلاقات وتوضيح الأحداث أو العلاقات الاجتماعية.

(8) **البحث المقارن:** في هذا النوع من البحث، يهتم الباحث بتحديد المتشابهات أو الاختلافات بين الوحدات على كل المستويات.

(9) **البحث الاستكشافي:** يتم الشروع في هذا البحث عند عدم وجود معلومات كافية حول موضوع البحث، وفي حالات معينة يستخدم هذا النوع من البحث لتوفير قاعدة لبحث إضافي، على سبيل المثال، لتحديد مفاهيم معينة، أو لصياغة الافتراضات، أو لتحديد المتغيرات، وفي حالات أخرى يطبق للحصول على معلومات حول قضية بذاتها. إن استخدام البحث المكتبي ودراسات الحالة أو استشارة الخبراء كلها مصادر للبيانات شائعة الاستخدام في هذا الشكل من الأبحاث.

(10) **البحث التفسيري:** يهدف البحث إلى تفسير العلاقات أو الأحداث الاجتماعية، منميا المعرفة بشأن بناء الأحداث الاجتماعية وعملياتها وطبيعتها، رابطاً بين عوامل القضايا وعناصرها في تقارير عامة وبناء عام، واختبار النظرية ومراجعتها.

(11) **البحث العرضي:** يعتبر هذا النوع من البحث من أكثر الأنواع "احتراما" في العلوم الاجتماعية، ويستخدم لتوضيح أسباب الظواهر الاجتماعية ونتائجها. يهدف

البحث إلى تأسيس علاقة بين المتغيرات حتى يكون كل متغير سببا لمتغير أخر، وبذلك حين يحدث أحد المتغيرات فالمتغير الأخر سوف يحدث أيضا.

(12) **بحث اختبار النظرية:** وهدفه اختبار صحة نظرية ما، وقد يستخدم بحث اختبار النظرية أنواع أخرى من أنواع البحث لتحقيق هدفه.

(13) **بحث بناء النظرية:** بالنسبة للعديد من العلماء الاجتماعيين، فإن هدف البحث هو تأسيس النظريات وصياغتها. وينتظر من هذا البحث تقديم البيانات والأدلة التي تدعم النظرية. على سبيل المثال، فالبحث مع المجرمين أدى إلى وضع نظرية العلاقة التفاضلية، وأدى البحث مع الأزواج إلى نظرية الاحتياجات التكاملية.

(14) **البحث الإجرائي:** وهو "تطبيق نتيجة واقعية على حل عملي لمشكلة تحدث في موقف اجتماعي، مع فكرة لتحسين جودة الحدث فيه، متضمنا تعاون الباحثين، والممارسين، والأشخاص العاديين".

يتسم هذا النوع من أنواع البحث بعدد من المعايير. على سبيل المثال، لاحظ (برنز) أن الحدث هو حدث موقفي (فهو يشخص مشكلة ما ويحاول حلها) وتعاوني (حيث أنه يتطلب جهود الباحثين والممارسين)، اشتراكي (في أن الباحثين يشتركون في تطبيق النتائج)، وذاتي التقييم (لأنه يتضمن تقييم مستمر للعملية وتعديلات للبحث والممارسة).

ينتقد البحث الإجرائي الأساس النظري والميثدولوجي للبحث الاجتماعي التقليدي، من خلال كل من تحدياته وادعاءاته. وكما طرحها وينتر "أنه يتحدى طريقة علمية للتساؤل على سلطة الملاحظ "الدخيل" والمختبر "المستقل"، ويطالب بإعادة بناء الخبرة العملية والبصيرة النظرية على أساس مختلف لإجراءات الاستفسار الخاصة به".

إن أنواع البحث الاجتماعي هذه يمكن الجمع بينها وعادة ما يستخدم الباحثون أكثر من نوع من أنواع البحث في مشروع ما. على سبيل المثال، من الممكن استخدام البحث الوصفي في دراسة ما مع البحث التصنيفي، وبحث بناء النظرية مع البحث المقارن.

ويجب أن يقرر الباحث بشأن أنواع البحث والجمع بينها والذى يخدم بصورة أفضل في رأيه أهداف الدراسة. مع ذلك، فإن المجالين الرئيسيين الذين تم تأسيسهما تأسيساً جيدا هما البحث الكيفي والبحث الكمي.

ثانيا : خطوات البحث العلمى الاجتماعى

(1) تعريف التصميم المنهجى للبحث :

لما كان الباحث فى الخدمة الاجتماعية يقوم بتنفيذ بحثه من خلال مراحل أساسية تحوى كل منها مجموعة من الخطوات والإجراءات فإن الباحث ينبغي أن يقوم قبل تنفيذ بحثه بوضع تصميم منهجي لبحثه يتم فيه تخطيط المراحل والخطوات والإجراءات التى يمر بها البحث بصورة واضحة ودرجة كافية تتحدد معها الخطوات العملية للتنفيذ بأقل فاقد ممكن فى الوقت والجهد والتكاليف.

ولقد ظهرت وجهات نظر فى تعريف التصميم المنهجي للبحث ومن هذه التعاريف :

التعريف الاول :

الإطار العام الموجه للبحث نحو تحقيق أهدافه باتباع المنهج العلمى فى عملية تخطيط البحث وتحديد بنائه المنهجى والإجراءات التطبيقية المحققة لأهدافه فى فترة زمنية محددة.

التعريف الثانى :

هى خطة واستراتيجية منطقية للبحث تسعي إلى الحصول على إجابات لمختلف أسئلة البحث من خلال تحديد المشكلة والمفاهيم مروراً بتحديد مجالات البحث وصولاً إلى نتائجه.

ومن جانبنا يمكن تعريف التصميم المنهجى للبحث بأنه :

الاستراتيجية الموجهة للبحث وترتيب وتهيئة الظروف لاتباع خطوات محددة لاختيار وتحديد مشكلة البحث والإجراءات المنهجية بما تتضمنه من مناهج وأدوات ومجالات وصولاً إلى النتائج وتحقيق أهداف البحث.

ومن التعريف يتضح ما يلى:

(1) التصميم المنهجي للبحث يتضمن اتباع خطوات المنهج العلمى فى اختيار مشكلة الدراسة وصولاً إلى نتائجها.

(2) يهتم التصميم المنهجى بتحديد نمط الدراسة ومنهجها وأدواتها وأساليب جمع البيانات طبقاً لنوع الدراسة ومنهجها ومجالاتها الزمنية والبشرية والمكانية.

(3) ينتهى التصميم المنهجى بتحديد أساليب تحليل البيانات وكيفية الاستفادة منها وقدرتها على التعميم.

(2) العوامل المؤثرة فى اختيار تصميم البحث :

يعتبر التصميم المنهجى مطلباً أساسياً لأى نوع من أنواع البحوث العلمية، وهو ليس نهائياً وإنما يمكن أن يتغير أو يتم تعديله فى ضوء الظروف التى قد تستجد أثناء إجراء البحث.

وتتفق استراتيجيات تصميم بحوث الخدمة الاجتماعية من حيث الشكل ولكن تختلف من حيث المضمون فيما يتصل بطبيعة الظاهرة المدروسة والطرق المنهجية المناسبة لاختيار تساؤلاتها والأدوات الملائمة لجمع وتحليل البيانات.

حيث أن هناك عوامل تؤثر فى اختيار تصميم البحث وهى :

- طبيعة أهداف البحث فقد تكون التوضيح أو الشرح أو الوصف.
- المجال المكانى لإجراء البحث وتحديد أين يجرى البحث.
- المجال البشرى أو وحدة التحليل وتحديد على من يجرى البحث.
- المجال الزمنى أى وقت إجراء البحث.
- الموارد المالية المخصصة لإجراء البحث أو ميزانية البحث.
- خبرات الباحث القائم بالبحث ومهاراته.
- مدى القدرة فى التحكم والضبط ومعالجة المتغيرات الخاصة بالبحث.
- مدى القدرة على تعميم النتائج عن طريق اختيار العينة الممثلة لمجتمع البحث.

وبوجه عام فإن التصميم المنهجى للبحث يفيد فى :

- توضيح الأبعاد المختلفة والخطوات التى تتبع فى القيام بالأنشطة البحثية منذ التفكير فى مشكلة البحث وصولاً للنتائج النهائية.
- التنبؤ بالمشكلات التى يمكن أن تواجه الباحث عند القيام بتنفيذ بحثه فى مراحله المختلفة.

• إمداد الباحث ببرنامج عمل يحدد خطوات وإجراءات دراسته فى تتابعها الزمنى بما يسهم فى تحقيق الأهداف بأقل فاقد ممكن.

• توفير المناخ لتحقيق أهداف بحثية سواء كانت استطلاعية أو وصفية أو تجريبية.

(3) مراحل وخطوات البحث العلمى الاجتماعى :

يمر إجراء البحث العلمى الإجتماعى بمراحل كل منها يتضمن عدة خطوات يمكن إجمالها فى ثلاث مراحل أساسية هى :

المرحلة الأولى : المرحلة التحضيرية :

وتعرف بالمرحلة التمهيدية أو مرحلة الإعداد والتخطيط للبحث.

المرحلة الثانية : المرحلة الميدانية :

وتعرف بمرحلة جمع البيانات من الميدان.

المرحلة الثالثة : المرحلة النهائية :

وتعرف بمرحلة استخلاص النتائج والتوصل للتوصيات.

وتتضمن كل مرحلة عدة خطوات يمكن عرضها على النحو التالى :

المرحلة الأولى : المرحلة التحضيرية

وتتضمن الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : اختيار وتحديد مشكلة البحث :

يعتبر اختيار موضوع البحث من أهم خطوات إجراء البحوث العلمية، حيث يجد الباحث نفسه أمام كم كبير من الموضوعات المتنوعة والمتعددة ويتحتم عليه تحديد موضوع معين لإجراء بحثه فيه ثم يقوم ببلورة مشكلة البحث التى سيتم فى إطارها جمع البيانات واستكمال الخطوات المنهجية الأخرى.

ويرتبط اختيار وتحديد مشكلة البحث بشروط معينة منها :

تكرار حدوث الظاهرة التى سيتم دراستها، وإحساس الباحث بوجود موقف يحتاج إلى حل، بالإضافة للتأكد من إمكانية وجدوى الموضوع للدراسة، ومدى اهتمام المجتمع

بالمشكلة موضوع البحث، شخصية الباحث وخبراته ومدى توفر الخبرات العلمية اللازمة لإجراء البحث وما يتوفر له من موارد لتمويل مراحل إعداده وتنفيذه.

وتأتى أهمية هذه الخطوة فى أنها مقدمة للخطوات الأخرى، فعلى أساسها يمكن أن يتحدد مسار القرارات الأخرى التالية كتحديد المنهج المناسب لدراسة المشكلة، والتعرف على أنسب الأدوات لجمع المادة العلمية المرتبطة بالكشف عن غموض هذه المشكلة.

الخطوة الثانية : تحديد المفاهيم والفروض العلمية :

من الضرورى بعد اختيار مشكلة البحث أن يحدد الباحث المفاهيم الأساسية والمصطلحات العلمية المرتبطة بموضوع بحثه، حيث أنه كلما اتسم هذا التحديد بالدقة أمكن للباحث أن يجرى بحثه على أساس علمي سليم، وسهل على القراء متابعة البحث وإدراك المعانى والأفكار التى يريد الباحث التعبير عنها ارتباطاً بمشكلة بحثه.

ويلى تحديد المفاهيم قيام الباحث بتحديد وصياغة الفروض الرئيسية والفرعية التى يود اختبار مدى صحتها أو خطئها باعتبارها فكرة مبدئية تتضمن علاقة إرتباطية بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة مع ضرورة أن يوضح الفرض عند صياغته طبيعة العلاقة واتجاهها وقوتها.

الخطوة الثالثة : تحديد نمط البحث (نوع الدراسة) :

ويتحدد نوع الدراسة تبعاً للحالات التالية :

الحالة الأولى: إذا كان ميدان الدراسة جديداً لم يطرقه الباحثون من قبل :

فى هذه الحالة يقوم الباحث بدراسة استطلاعية تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة وتمكن من صياغتها بطريقة دقيقة تمهيداً لبحثها بحثاً عميقاً فى مرحلة تالية، وكذلك التعرف على أهم الفروض التى يمكن إخضاعها للبحث العلمى الدقيق.

الة الثانية: إذا كان موضوع البحث محدداً عن طريق دراسة استطلاعية سابقة :

فإن الباحث يحدد نوع دراسته باعتبارها دراسة وصفية تهدف إلى تقرير خصائص الظاهرة وتحديدها تحديداً كمياً أو كيفياً بصورة أكثر دقة وعمقاً.

الحالة الثالثة : إذا كان موضوع الدراسة أكثر تحديداً ودقة :

نتيجة لبحثه عن طريق الدراسة الاستطلاعية والوصفية فإن الباحث ينتقل إلى الدراسة التى تختبر فروض علمية وهى الدراسة التجريبية وهى أكثر تحديداً وعمقاً ودقة.

ويرتبط وضع فروض الدراسة بنوعها حيث أن :

- الدراسة الاستطلاعية تخلو من الفروض.
- الدراسة الوصفية قد تتضمن فروضاً إذا كانت المعلومات المتوفرة لدى الباحث تمكنه من ذلك.
- الدراسة التجريبية من الضرورى أن تتضمن فروضاً لمحاولة التحقق من صحتها.

الخطوة الرابعة : تحديد المنهج الملائم :

فى ضوء تحديد نوع الدراسة يقوم الباحث بتحديد المنهج الملائم.

ويشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة الظاهرة موضوع البحث، مع مراعاة أن يتفق المنهج المستخدم مع متطلبات الطريقة المنهجية المستخدمة وظروف كل بحث.

ومن المناهج التى يمكن استخدامها ارتباطاً بنوع الدراسة ما يلى :

- **فى الدراسة الاستطلاعية :** يمكن استخدام منهج المسح الاجتماعى.
- **فى الدراسة الوصفية :** يستخدم منهج المسح الاجتماعى أو دراسة الحالة.
- **فى الدراسة التجريبية :** يستخدم المنهج التجريبى.

الخطوة الخامسة : تحديد أدوات جمع البيانات :

بعد اختيار تصميم البحث أو منهجه فى ضوء نوع الدراسة فإن الباحث يقوم بتحديد واختيار الأداة أو الأدوات التى سيستخدمها فى الحصول على البيانات من المبحوثين ويتوقف ذلك على : نوع وطبيعة البيانات المطلوبة، ونوع المبحوثين، والهدف من البحث.

وتتعدد أدوات جمع البيانات ومنها: الملاحظة، الاستبيان، الاستبار، المقاييس.

ويجب أن يراعى الباحث ما يلى :

أ- حسن اختيار أدوات جمع البيانات بما يتلاءم مع نوع البيانات المطلوبة.

ب- حسن تصميم أدوات جمع البيانات وفقاً للقواعد العلمية.

ج- سلامة تطبيق الأداة للحصول على البيانات من المبحوثين وذلك ضماناً للحصول على بيانات أقرب للحقيقة تفيد فى إثراء البحث.

الخطوة السادسة : تحديد مجالات البحث :

ويتضمن ذلك تحديد كل من :

أ- **المجال البشرى :** ويقصد به تحديد مجتمع البحث، والذى قد يتكون من بعض الأفراد أو الجماعات أو بعض الوحدات كالمدارس أو المصانع فى ضوء نوع الظاهرة التى يتم دراستها

وقد يكون ذلك بأسلوب الحصر الشامل أو العينة التى يجب أن تمثل المجتمع أصدق تمثيل فى حدود الوقت والجهد وإمكانات الباحث.

ب- **المجال المكانى** : ويقصد به تحديد البيئة أو المنطقة الجغرافية التى سيتم إجراء البحث بها، وقد يتكون من مدينة بأكملها أو حى أو قرية فى ضوء نوع الدراسة وأهدافها والإمكانات المتاحة.

ج- **المجال الزمنى :** ويقصد به الوقت الذى يستغرق لجمع البيانات من المبحوثين بما يوفر الجهد والوقت والمال دون إرهاق المبحوثين.

أو هو الفترة التى يستغرقها الباحث فى جمع المادة العلمية والمعلومات المرتبطة بالظاهرة المدروسة من بداية شروعه فى دراستها إلى أن ينتهى من كتابة التقرير النهائى.

وتحديد تلك المجالات يعنى تحديداً للظروف والضوابط التى سيجرى فيها اختبار الفرضية البحثية التى يسعى الباحث لاختبارها ويتوقف عليها تحديد مستوى التعميم على الحالات المماثلة.

المرحلة الثانية : المرحلة الميدانية

وتتضمن الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : الاتصال وتهيئة مجتمع البحث :

يعد الاتصال بمجتمع البحث وهيئته خطوة ضرورية وهامة فى الحصول على بيانات أكثر موضوعية وصدقاً مما لو فوجئ المبحوث بجامعي البيانات دون أن يكون لديه فكرة عن البحث، حيث تهدف هذه الخطوة إلى تقليل مقاومة المبحوثين لجمع البيانات.

وقد تتم تلك العملية عن طريق استخدام وسيلة معينة من وسائل الاتصال مثل وسائل الإعلام أو قد تتم عن طريق الاستعانة بقيادات المجتمع.

الخطوة الثانية : إعداد وتدريب جامعى البيانات :

فى أغلب الأحيان يستعين المسئولون عن إجراء البحوث الاجتماعية بجامعى بيانات، ولذا يجب القيام بتدريبهم على طريقة أو أسلوب جمع البيانات من المبحوثين بهدف إكسابهم المهارة والخبرة وزيادة معرفتهم بأهداف البحث وأدوات جمع البيانات التى ستستخدم حتى يسهل عليهم التعامل مع المبحوثين بطريقة تيسر تحقيق أهداف البحث وجمع البيانات المطلوبة.

الخطوة الثالثة : جمع البيانات من الميدان :

يتم جمع البيانات من الميدان وقد يقوم بذلك الباحث نفسه أو مندوبين وذلك تحت إشراف المسئولين عن البحث للوقوف على ما يعترض جامعى البيانات من صعاب والعمل على تذليلها، والتأكد من صحة وسلامة قيامهم بدورهم وتوجيههم والتعاون معهم لإتمام جمع البيانات بنجاح.

الخطوة الرابعة : مراجعة البيانات :

بعد جمع البيانات يقوم الباحث بمراجعة الاستمارات أو أداة جمع البيانات التى تم جمعها أولاً بأول للتأكد من أنها كاملة ودقيقة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على سهولة تصنيفها وتبويبها.

ويتم ذلك من خلال :

(1) **المراجعة الميدانية** : التى تتم عقب جمع البيانات والباحث مازال فى الميدان للتأكد من استيفاء كل البيانات المطلوب الإجابة عليها.

(2) **المراجعة المكتبية** : وتتم عقب العودة من الميدان وتتم لاستكمال بعض البيانات التى قد لا يستطيع الباحث القيام بها كالعمليات الحسابية.

المرحلة الثالثة : المرحلة النهائية

وتتضمن الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تصنيف البيانات وجدولتها :

بعد مراجعة البيانات ينبغى على الباحث أن يصنف البيانات فى نظام معين يتيح للخصائص الرئيسية والبيانات التى تم جمعها أن تبدو واضحة مرتبة يمكن التعامل معها، إذ تؤدى عملية التصنيف إلى ترتيب البيانات وتقسيمها إلى فئات بحيث توضع كل المفردات المتشابهة فى فئة واحدة.

وبعد عملية التصنيف يقوم الباحث بتفريغ البيانات يدوياً أو آلياً وفقاً لعدد المفردات، ثم يلى ذلك عملية تبويب البيانات فى جداول (الجدولة) بسيطة أو مركبة تبعاً لنوع البيانات المتوفرة.

الخطوة الثانية : تحليل البيانات وتفسيرها :

حيث يتم تحليل البيانات إحصائياً بعد جدولتها لإعطاء صورة وصفية دقيقة عنها وتحديد الدرجة التى يمكن بها تعميم نتائج البحث على المجتمع.

كما يتم تفسير النتائج التى تم التوصل إليها حتى يتم الكشف عن العوامل المؤثرة فى الظاهرة المدروسة والعلاقات التى تربطها ببعضها وبغيرها من الظواهر المجتمعية. كما يجب أن يربط الباحث بين النتائج التى توصل إليها وبين البناء المعرفى النظرى والدراسات السابقة بما يسهم فى تراكم العلم وتواصله.

الخطوة الثالثة : استخلاص النتائج ووضع التوصيات :

حيث يقوم الباحث بتقديم النتائج التى تم استخلاصها من البحث بصرف النظر عما إذا كانت تؤيد أو لا تؤيد وجهة نظره.

كما يستطيع الباحث أن يقدم توصيات ومقترحات بشرط أن تكون ذات صلة وثيقة بالنتائج التى وصل إليها وأن تكون محددة تحديداً دقيقاً حيث تتجلى مهارته فى الربط بين ما توصل إليه من نتائج وما يقترحه من توصيات.

ويفضل أن تكون توصيات البحث فى صورة مقترحات قابلة للتنفيذ حتى يمكن الاستفادة منها بطريقة أفضل.

الخطوة الرابعة : كتابة التقرير النهائى للبحث :

تنتهى خطوات تلك المرحلة بكتابة تقرير نهائى عن البحث يتم من خلاله نقل ما توصل إليه البحث للقراء أو الباحثين الآخرين، بحيث يتضمن كافة الخطوات السابقة والصعوبات التى واجهت الباحث وكيف تم التغلب عليها، وعرض ميزانية البحث وتكاليفه والوقت الذى استغرقته كل خطوة من خطوات إجرائه.

ثالثا: البحث العلمي والممارسة المهنية وجهان متكاملان

(1) مقدمة:

تمثل العلاقة بين البحث العلمي والممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية قضية أساسية من قضايا البحث العلمي الاجتماعي واستخداماته فى إطار المهنة سواء بالنسبة للباحثين الأكاديميين أو الممارسين على حد سواء.

ولقد سبق أن اوضحنا أن البحث العلمي ذو قطبين :

أحدهما يمثل البحوث النظرية التى يتم إجراؤها بهدف الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط، وبهذا لا يكون هناك غرض تطبيقي معروف أو مقصود بعد الانتهاء من إجراء البحث. الثاني هو البحوث التطبيقية وهى البحوث العلمية التى يتم إجراؤها بهدف الوصول إلى حل مشكلة معينة، ولو لم يصل الباحث أثناء بحثه إلى حقائق علمية جديدة.

كما تعددت تعاريف الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية ومنها :

التعريف الأول :

استخدام الأساليب الفنية المتخصصة والوسائل والمهارات القائمة على مجموعة من المعارف المتنوعة والمستمدة من التراث النظرى للخدمة الاجتماعية والتى تطبق بواسطة الأخصائيين الاجتماعيين لمساعدة العملاء بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم من خلال المؤسسات المجتمعية.

التعريف الثانى :

مجموعة من الجهود المهنية تترجم فى أنشطة مقننة وموجهة لتحقيق أهداف تحكمها الأخلاقيات والقيم والمعارف ومهارات الممارسة التي تم إكتسابها من خلال التعليم والعمل بطرق المهنة المختلفة.

(2) مظاهر التكامل بين البحث العلمى والممارسة المهنية :

يمكن القول أن علاقة البحث العلمي بالممارسة المهنية فى إطار الخدمة الاجتماعية هى علاقة تبادلية أو دائرية أو أنهما وجهان متكاملان فالبحث العلمي يوجه الممارسة والممارسة تسهم في تقدم البحث العلمي أي يمكن النظر الى البحث العلمي والممارسة المهنية كطرفان أو وجهان متكاملان.

وتظهر تلك العلاقة من خلال عدة مظاهر هي :

المظهر الأول :

أن البحث العلمي عملية منظمة ودقيقة تتضمن خطـوات مترابطـة في تسلسـلها وأجزائها تتلخص في تحديد المشكلة، جمع أكبر قدر من الوقائع المتصلة بها، اختيـار حـل مؤقت أو أكثر من بين الحلول الممكنة وتقييم هذه الحلول لتحديد ما يتلاءم مـع الواقـع وأخيراً اختيار الحل المناسب للمشكلة المطروحة للبحث.

وكذلك الممارسة المهنية عبارة عن عملية منظمة تتضمن خطوات مترابطة تبدأ بالتقدير وتحديد المشكلة وتحديد أهداف مواجهتها واختيار الأساليب المناسـبة للتـدخل واتخـاذ الإجراءات الفعلية لتنفيذها انتهاءً بالتقويم وإنهاء العمل المهني.

المظهر الثاني :

أن البحث العلمي له هدف يرتبط بإزالة غموض نحو مشكلة أو ظاهرة أو موقف معين للوصول الى حقائق حولها أو يسعى لإثراء البناء المعرفي حول حقائق معلومة وصولاً بها الى مراتب متقدمة من أشكال المعرفة العلمية كالقانون أو النظرية.

وتتلاقى معه الممارسة المهنية في مجالات الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها في أنها تسـعى لتحقيق أهداف وقائية وعلاجية وتنموية لمساعدة العملاء (أفراد، جماعـات، منظمـات، مجتمع) على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

المظهر الثالث :

يتم إخضاع الحقائق التي يتناولها البحث العلمي لعوامل ضبطية معينة مثـل التحليـل والقياس والإحصاء للتأكد من صدق النتائج التي تم التوصل إليها.

كما أن الممارسة المهنية تخضع لعوامل ضبطية لتقـويم العمـل المهـني للأخصـائي الاجتماعي بهدف تحديد الى أي مدى تحققت أهداف الممارسة المهنية مع العمـلاء ومـدى فاعلية الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف باستخدام مهارات الملاحظة والقياس وجمع البيانات وتحليلها واستخدام المهـارات التفاعليـة كالإقنـاع والاتصـال والمهارات الإدارية المتمثلة في الإشراف وتنظيم المعلومات.

المظهر الرابع :

يلتزم الباحث في إطار البحث العلمي بمبادئ توجه تنفيذه لبحوثه مثل: الأمانة العلمية، الموضوعية، الخصوصية والسرية، مراعاة ثقافة أفراد وجماعات المجتمع، احترام كرامة المبحوثين، والالتزام، التعاون، والدقة.

وكلها مبادئ يلتزم بها الأخصائي الاجتماعي في الممارسة المهنية باعتبارها تمثل الأساس القيمي لممارسة الخدمة الاجتماعية كمعايير يكتسبها ممارسو المهنة وتوجه سلوكياتهم وعلاقتهم المهنية مع كل من العملاء، زملاء المهنة، التخصصات الأخرى، المنظمات المجتمعية.

المظهر الخامس:

هناك علاقة متكاملة بين الباحث الأكاديمي والممارس الميداني في الخدمة الاجتماعية حيث أن مجالات الممارسة المهنية توفر الفرصة للباحث الأكاديمي أن يجد مشكلات متعددة يقوم بدراستها والتعامل معها في إطار المنهج العلمي بما يتضمن من موضوعية ودقة في تصوير الواقع، وحينما يصل الباحث الى نتيجة تتسم بالصدق والموضوعية يعطيها للممارسين الذين يطبقونها. ومن هنا يتحقق الأثر المتبادل بين المنهج العلمي والممارسات المهنية.

المظهر السادس :

هناك تطابقاً بين الممارسة الجيدة والبحث الجيد في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث أوضحت بعض الكتابات أن الباحثين الممارسين هم الذين يقومون بما يلي :

* يستخدمون نتائج البحث في اتخاذ قرارات الممارسة.

* يجمعون البيانات من خلال عملية التدخل المهني لمتابعة آثار عملية التدخل ونتائجه.

* يستخدمون نتائج البحث والمهارات والأدوات الفنية لتوضيح عائد عملية التدخل والأهداف والنتائج.

* يتبعون قواعد المنهج العلمي عندما يفكرون في قضايا ممارسة الخدمة الاجتماعية في كافة مجالات الممارسة المهنية.

* يستخدمون مناهج البحث والمهارات في التعرف على مشكلات الممارسة وجمع المعلومات التي تساعد على تقدير الاحتياجات، كما يستخدمون المعلومات لتوجيه عملية التدخل.

* يدركون أن البحث والممارسة يتبعان الخطوات الرئيسية لمدخل حل المشكلة.

(3) دوره البحث العلمي والممارسة المهنية :

إن تتبع مراحل عملية البحث في الخدمة الاجتماعية يعطي صورة لدورة العلاقة بين البحث والممارسة المهنية والتي تتضمن ما يلي :

* تبدأ العملية البحثية ببلورة مشكلة نابعة من واقع الممارسة الميدانية للأخصائي الاجتماعي في أي مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية. (ممارسة)

* بعد تحديد المشكلة يتم جمع أكبر قدر من الوقائع المتصلة بها من حيث بدايتها والمتأثرين بها والجهود التي بذلت لمواجهتها ثم يتم تقديم بحث المشكلة في صورة حلول عبارة عن بدائل متاحة يمكن للممارسين استخدامها. (بحث)

* يقوم الممارسون باختبار تلك البدائل ميدانياً للتوصل الى خبرات عن فاعلية كل بديل في مواجهة المشكلة امبيريقياً. (ممارسة)

* توفر نتائج الاختبار الميداني، ويقوم البحث باختبارها منهجياً، ومن ثم يمكن التوصل الى نتائج يمكن الاعتماد عليها بصورة أكثر إيجابية في توفير حلول للمشكلات الميدانية. (بحث)

* باستمرار سريان عملية البحث - الممارسة يزداد تراكم النتائج الأكثر دقة في التعامل مع المواقف الميدانية.

* يؤدي ذلك التراكم تدريجياً الى تكوين نظرية ممارسة كمحصلة للعلاقة بين البحث والممارسة الميدانية أو هي ناتج ما يمكن أن نطلق عليه البحث - الممارسة في الخدمة الاجتماعية.

* يتم استخدام النظرية في توجيه الممارسة الميدانية مما يسهم في توفير ممارسة ميدانية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها في مواجهة المشكلات التي تؤثر على العملاء.

(4) التأثير المتبادل بين البحث والممارسة :

إن الهدف الأساسي للبحوث العلمية والممارسة يتمثل في تحقيق مزيد من التخصصية أو التميز في البحث لاكتساب المعرفة المتعلقة بجوانب الممارسة وتحقيق الأهداف وما يرتبط بها من معوقات التدخل لمساعدة عملاء الخدمة الاجتماعية على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن هناك تأثيرا متبادل بينـهما باعتبارهمـا مفهـومين متلازمين ويظهر ذلك من خلال وجهين أحدهما يرتبط بدور البحث في توجيـه الممارسـة ودور الممارسة في دعم وترقية البحوث.

الوجه الاول : دور الممارسة المهنية في البحث :

يقوم الأخصائي الاجتماعي الذى يمارس عمله في مجالات الخدمة الاجتماعية بالعمـل مباشرة مع العملاء (أفراد، جماعة، منظمة، مجتمع) وله دور في العملية البحثية.

ويتحدد دور الممارسة في البحث في المهام التالية :

المهمة الاولى :

أن الممارس المهني يحتك مباشرة بالعملاء ولذا فإنه يتمكن من تحديد المشـكلات الـتى تتطلب دراسة علمية وإخضاع للبحث العلمي أكثر من غيره والذين قد يفترضون وجـود مشكلات دون أن يكون لها وجود في الواقع.

المهمة الثانية :

يقوم الممارس المهني بعملية اختبار فروض أثناء قيامه بواجباته وأدواره المهنيـة، إذ انـه فضلاً عن إحساسه بوجود مشكلات معينة فإنه يحاول أن يقترح حلولاً لتلك المشكلات في إطار أولويات وبدائل تمثل فروضاً يقوم باختبارها ميدانياً لتحديد أيهـا أكثـر جـدوى في مواجهة المشكلة.

المهمة الثالثة :

يسهم الممارسون المهنيون في جمع البيانات وتحليلها ولذا يمكن اعتبارهم من المشـاركين في إجراء العملية البحثية.

المهمة الرابعة :

يقوم الممارس المهني باستخدام المعرفة القائمة على البحث ويحاول أن يثبت مصداقيتها في الممارسة ثم يمد الباحثون بنتائج ذلك بما يفيدهم في إعادة صياغة ما توصلوا إليه من افتراضات ونظريات في ضوء الملاحظات الأمبيريقية للممارسين.

المهمة الخامسة :

يسهم الممارسون في ترقية البحث العلمي ونمو النظرية انطلاقاً من خبرة الممارسة،لأن المارين ليسوا مجرد مطبقين لها حيث ينمو العمل الأكاديمي على أساس من الممارسة والواقع العملي.

الوجه الثاني : دور البحث في توجيه الممارسة المهنية : ـ

يمكن الاستفادة من البحث على مستوى الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في المجالات المتعددة للممارسة من خلال المهام التي يمكن أن يؤثر بها البحث العلمي في الممارسة.

وفيما يلي بعض تلك المهام :

المهمة الاولى :

يسهم البحث العلمي في تعديل وتطوير مناهج الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية وأساليبها المهنية الرئيسية، كما قد يسهم في التوصل لمناهج جديدة للتدخل والممارسة.

المهمة الثانية :

يسهم البحث في تعديل الأدوار المهنية وإضافة أدواراً مهنية جديدة لأنه يمكن الممارسين من تصنيف المهارات الإنسانية بما يمكنهم من القيام بأدوار أكثر فاعلية لزيادة فهمهم وإدراكهم للسلوك الإنساني والمواقف الاجتماعية.

المهمة الثالثة:

من خلال البحث يمكن قياس آثار الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين ونجاحهم في مساعدة العملاء على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم كما يستخدم البحث كمرشد منطقي للتدخل المهني وتحديد مدى فاعلية الممارسة المهنية.

المهمة الرابعة :

يعتبر الاعتماد على البحث العلمي في الممارسة الميدانية للخدمة الاجتماعية أساساً لتمكين المهنة من توطيد مكانتها بين المهن الإنسانية والخدمية، ويزيد من مصداقية الممارسين في الميدان.

المهمة الخامسة:

يحدد البحث للممارسين ما يجب أن يلاحظوه كأساس لعملهم المهني ويقـــدم أطـــر مرجعية تمكن الممارسين من ترتيب وتنظيم ملاحظاتهم وتفسيرها لتترابط مـــع بعضـــها في إطار معرفة العلاقات السببية الممكنة بين الظواهر، كما يمكنهم من التنبؤ بما ستكون عليه تلك الظواهر بعيداً عن التخمين والانطباعات الشخصية للممارس.

المهمة السادسة :

يسهم البحث في تعديل وتطوير استراتيجيات التدخل المهني والتكنيكات المطبقـــة في الممارسة المهنية لأن مهنة الخدمة الاجتماعية لا يمكن أن تؤدي بفاعلية إلا إذا اعتمدت في إجراءاتها التنفيذية على تقنيات البحث العلمي الذي يساعد الأخصائيون الممارســـون في تفهم وتقدير جوانب الضعف في المواقف التي يتعاملون معها واقتراح ما يعوقهم لإحداث التغيير المقصود كهدف نهائي للممارسة المهنية.

المهمة السابعة :

يسهم البحث في تزويد الممارسين بقواعد وأسس يتمكنون من خلالها مـــن تحديـــد المداخل الملائمة وغير الملائمة لتقدير المواقف وتصميم التدخلات المهنية وزيادة إمكانيـــة وكفاءة تقديم الخدمات والحكم على مدى ملاءمة الأنشطة التي يقومون بها أثناء الممارسة المهنية في أي مجال من مجالات الخدمة لاجتماعية.

المهمة الثامنة :

يسهم البحث في تنمية الممارسة المهنية الفعالة وتوجيهها نحو أغراض وأهداف محددة حيث تمثل خطوات البحث ومفاهيمه الإطار المرجعي للممارسة المهنية لأنه يمكن الممارسين من تقدير صدق مناهج وطرق الممارسة ويقدم من خلال نظرياتـــه تفســـيرات توضـــح للممارسين لماذا تحدث نتائج معينة في ظروف محددة بسبب أفعال معينة مما يسهم في إدراك الممارسين ومعرفتهم بجدوى ما يتخذونه من إجراءات لمساعدة العمـــلاء علـــى إشـــباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

رابعا : الممارس المهني (الاخصائي) باحث علمي

(1) تعريف الإعداد المهني للاخصائي الاجتماعي كباحث :

يعتبر الإعداد المهنى للأخصائي الاجتماعي كباحث من المتطلبات الأساسية لتخريج أخصائيين اجتماعيين من كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية قادرين علي استخدام المنهج العلمي فى المواقف المتعددة التي تستوجب ذلك الاستخدام تحقيقاً لأهداف المهنة على أسس علمية ارتباطاً بواقع الممارسة المهنية فى مجالاتها المختلفة.

ولقد تعددت تعاريف الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعي بوجه عام ومنها :

التعريف الاول :

هو اختيار أفضل العناصر لدراسة الخدمة الاجتماعية وإكسابهم القدرة والمهارة فى التعامل مع العملاء من خلال الإعداد النظرى والإعداد العملي.

التعريف الثاني :

تكوين الشخصية المهنية للأخصائي الاجتماعي وذلك بتعليمه أساسيات المهنة وإكسابه الاتجاهات السليمة فى مجال التفاعل الوظيفي.

ومن جانبنا يمكن تعريف الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى كباحث بانه :

تكوين الشخصية المهنية للأخصائى الاجتماعي كباحث من خلال إكسابه الأسس المعرفية والمهارية والقيمية التى تجعله قادراً علي استخدام وتطبيق المنهج العلمى فى إثراء القاعدة العلمية للمهنة وزيادة فعاليته فى تطوير وتحسين الممارسة المهنية فى مجالاتها المتعددة.

(2) اهمية الإعداد المهني للاخصائي الاجتماعي كباحث :

ترجع أهمية الإعداد المهنى للأخصائيين الاجتماعين كباحثين إلى العوامل التالية:

العامل الاول :

تعقد الحياة المعاصرة وتعقد المشكلات التى تعمل معها الخدمة الاجتماعية يستوجب توفر أخصائى اجتماعى على مستوى عال من الكفاءة حتى يمكنه مساعدة عملائه على مواجهه مشكلاتهم.

وهذا لا يتم إلا من خلال إكسابه معارف ومهارات وقيم مرتبطة باستخدام المنهج العلمي فى دراسة أثر تلك المشكلات على أنساق التعامل حتى يمكن مساعدتهم على مواجهة تلك المشكلات على أساس علمي بعيد عن العشوائية والارتجال.

العامل الثاني :

أن كثيراً من المؤسسات التي يعمل فيها الأخصائيون الاجتماعيون تهتم بإعداد البحوث العلمية المتعلقة إما بتقويم خدماتها أو التعرف على احتياجات ومشكلات عملائها.. ولا يمكن لطالب اليوم – أخصائي المستقبل – أن يكون قادراً على المشاركة فى إعداد تلك البحوث والدراسات ما لم يتم إعداده كباحث من خلال تزويده بمعارف عن كيفية إجراء البحوث العلمية بل ومهارة خاصة بهذه البحوث بدءاً من التفكير فى مشكلة الدراسة حتى كتابة التقرير النهائي حتى تكون تلك البحوث أساساً لتطوير المؤسسة وزيادة فعاليتها فى تقويم خدماتها.

العامل الثالث :

أن كافة مواقف الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي فى كل مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية تستوجب السعي وراء الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وموضوعية متصلة بمشكلات أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة) ولن يأتي ذلك إلا بإعداد أخصائي اجتماعي قادر من الحصول على تلك البيانات والمعلومات بالطريقة الملائمة لجمع البيانات وعرضها وتحليلها والاستفادة منها فى صنع قرارات تخطيطية من أجل حياة أفضل وزيادة معدل رفاهية أنساق التعامل عن طريق إشباع أقصي قدر ممكن من حاجاتهم ومساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم.

العامل الرابع :

أن الاهتمام بإعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث سيزيد من كفاءته فى استخدام مناهج البحث وأدواته الفنية لتقدير عائد التدخل المهنى وتحقيق أهدافه ونتائجه أثناء ممارسة عمله المهنى بأعلى مستوى مما يسهم فى رفع مكانة المهنة بحيث يصبح لها وضعاً مميزاً فى المجتمع نتيجة لقدرتها على تحقيق الأهداف المجتمعية على أساس علمي مما يزيد الاعتراف المجتمعي بها وتتبوء مكانة بين المهن الأخرى.

العامل الخامس :

أن إعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث أصبح ضرورة ملحة مع التطور والتقدم العلمي في كافة مجالات المعرفة ومع تعدد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وظهور عديد من نماذج التدخل المهني لمساعدة العملاء مما يستوجب ضرورة تزويد الأخصائي الاجتماعي بمعارف ومهارات بحثية تمكنه من تقدير صدق مناهج وطرق ونماذج الممارسة الحديثة والأساليب الفنية للتدخل المهني حتى يمكن تطوير تلك الأساليب ويصبح أكثر فعالية في استخدام أفضلها وفقاً للموقف الذي يتعامل معه بل وتطوير النماذج بما يتمشى مع واقع كل مجال لخدمة نوعية معينة من العملاء الذين يتعامل معهم.

العامل السادس :

أن إعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث سيكسبه القدرة والمهارة في تحديد المشكلات التي تتطلب دراسة علمية أكثر من غيرها أثناء احتكاكه وتعامله مع العملاء في مؤسسات الممارسة المهنية مما يسهم في توفير كثير من الجهد والمال الذي يمكن أن تنفقه المؤسسة في دراسة مشكلات ليس لها الأولوية بالنسبة للعملاء أو المؤسسة.

العامل السابع :

أن إعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث سيزيد من إمكانية مساهمته في بناء نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية وتحديد صلاحيتها مما يكسب المهنة موضوعية متزايدة في توجيه وإرشاد الممارسين بما يدعم مجالات الممارسة ويزيد من إمكانية التنبؤ بعائد التدخل المهني وتحديد المتغيرات المؤثرة على الواقع الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي.

(3) الأسس المعرفية والمهارية والقيمية لإعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث:

إن إعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث يستوجب تزويده بأسس معرفية ومهارية وقيمية خاصة بتطبيق المنهج العلمي في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

ولذا فإن كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية تحرص على تزويد طلابها بتلك الأسس من خلال ما تتضمنه مناهجها من مقررات مرتبطة بالخدمة الاجتماعية بوجه عام أو بالعلوم المساعدة أو مرتبطة بمناهج البحث وتطبيقاته في مجالات الخدمة الاجتماعية بوجه خاص.

ولقد حدد مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تصنيف المعرفة التى يحتاج إليها الأخصائى الاجتماعى تلك المعرفة المتصلة بتزويد دارسى الخدمة الاجتماعية بالأساس المهنى للبحث والمهارات اللازمة لهذا الأساس لكى يستطيعوا تقويم ممارستهم المهنية التى يقومون بها ويشاركون فى نمو المعرفة التى تقوم عليها الممارسة المهنية.

ويمكن أن نحدد تلك الأسس فيما يلى :

الأساس الأول : الأسس المعرفية :

يعبر الأساس المعرفى عن القاعدة العلمية النظرية التى يجب أن تساعد الأخصائى الاجتماعي على فهم المنهج العلمي وتطبيقاته فى مجالات وميادين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية أى التى تتضمن المعارف النظرية المرتبطة بالبحث فى الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم المعارف التى يجب أن يكتسبها الأخصائى الاجتماعي لإعداده كباحث ما يلى:

- معرفة متصلة بالمفاهيم الأساسية للبحث فى الخدمة الاجتماعية.
- معرفة متصلة بالمنهج العلمي وإشكالية دراسة الظواهر الاجتماعية.
- معرفة متصلة بنشأة وتطور البحث العلمى بوجه عام والبحث فى الخدمة الاجتماعية بوجه خاص.
- معرفة متصلة بوظائف وأهداف البحث فى الخدمة الاجتماعية.
- معرفة متصلة بالبحوث الاجتماعية والخصائص المميزة لبحوث الخدمة الاجتماعية.
- معرفة متصلة بأنواع الدراسات الاجتماعية والحالات التى يستخدم فيها كل نوع منها.
- معرفة متصلة بمناهج البحث العلمى ومناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية ومزايا وعيوب استخدام كل منهج.
- معرفة متصلة بأدوات جمع البيانات والوسائل الكمية والكيفية للحصول على المادة العلمية وأهداف كل أداة وكيفية تصميمها وتطبيقها.

•معرفة متصلة بالعلاقة بين النظرية والممارسة فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بمعنى ووظائف وأهداف التصميم المنهجي لبحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بمفهوم مشكلة البحث والفرق بين المشكلة البحثية والمشكلة الاجتماعية والعوامل التي تحكم الباحث فى اختياره لمشكلة بحثية.

•معرفة متصلة بأنواع الفروض ومراحل عملية وضعها وأنواع المتغيرات المتصلة ببحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة باستخدام العينات والخطوات الأساسية لتصميم العينات فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بالأسس العلمية لتحديد مجالات بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بالمعالجات الإحصائية الكمية والكيفية وتطبيقاتها فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بأسس ومشتملات كتابة التقرير النهائى لأى دراسة بحثية.

•معرفة متصلة بأسس ومعايير تقييم بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بكيفية الرجوع للدراسات السابقة والاستفادة منها فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

•معرفة متصلة بالتوثيق العلمى وكيفية الرجوع للمراجع العلمية عربية وأجنبية والاستفادة منها في بلورة الإطار النظرى للبحث أو التعليق على نتائج البحث.

الأساس الثاني : الأسس المهارية :

يجب أن يتقن الأخصائى الاجتماعى المهارات الأساسية لإعداده كباحث بما يمكنه من تطبيق الأساس المعرفى حيث تعرف المهارة بأنها القدرة على استخدام المعلومات بفعالية والتنفيذ والإنجاز بسهولة ويسر.

ومن أهم المهارات التى يجب أن يكتسبها الأخصائى الاجتماعى لإعداده كباحث ما يلى :

• المهارة فى كيفية التعامل مع القواميس اللغوية والعلمية وكتابة المراجع العربية والأجنبية وفق الأسلوب العلمى الصحيح سواء فى متن البحث أو نهايته.

• المهارة فى اختيار موضوع البحث وتحديد مشكلته وعرض القضية المحورية التى تدور حولها الدراسة التى يقوم الباحث بإعدادها.

• المهارة فى حصر وعرض الكتابات والدراسات والبحوث السابقة التى تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة الدراسة وتحديد الجوانب النظرية والمنهجية البحثية أو النتائج التى تتضمنها تلك الدراسات والبحوث وإمكانية الاستفادة منها.

• المهارة فى اختيار النظرية المناسبة التى تستند عليها دراسة المشكلة البحثية والاستفادة منها فى وصف وتفسير الخصائص البنائية والوظيفية المتصلة بالبحث.

• المهارة فى استخدام النظرية العلمية كموجهات منهجية فى تحديد وصياغة تساؤلات الدراسة وفروضها وتحديد المتغيرات المختلفة المتصلة بها.

• المهارة فى التوصل إلى التعاريف الإجرائية فى إطار ما يتم عرضه من مفاهيم نظرية وعرضها بما يتمشى مع الدراسة التى يتم إجراؤها.

• المهارة فى إختيار واستخدام المنهج أو المناهج البحثية التى تتسق مع طبيعة ونوع وأهداف الدراسة التى تنفذ.

• المهارة فى اختيار وتصميم وتطبيق أدوات جمع البيانات وفقاً للطريقة الكيفية أو الكمية وبما يتمشى مع المنهج المستخدم والبيانات المراد الحصول عليها.

• المهارة فى استخدام الأدوات والمعاملات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وفقاً لنوع البيانات ومستوى النتائج المستهدفة.

• المهارة فى بناء واستخدام المقاييس العلمية وفقاً للأسس التى تحدد إعدادها واستخدامها.

• المهارة فى استخدام الطرق الفنية فى تفريغ البيانات سواء يدوياً أو آلياً حسب طبيعة البيانات والإمكانيات المتاحة لتفريغها.

• المهارة فى تحليل وتفسير نتائج الدراسة والتوصل لنتائج يمكن الاستفادة منها فى إطار ما تحدد من أهداف.

• المهارة فى كتابة التقرير النهائى للبحث وعرض نتائجه بحيث يستفاد منها فى الجانب النظرى والعملى.

الاساس الثالث : الاسس القيمية :

يقصد بالقيم :

الأفكار الضمنية والواضحة التى تبقى فى أذهان جماعة ما كمثل عليا أجدر بالتفضيل من جانبهم عند القيام بأداء أى عمل كموجهات لسلوكهم وتتضمن القيم كل من المعايير ومستويات التصرف، والمبادئ التى ترشد السلوك كما تسهم فى تحديد الأهداف والوسائل المرغوب فيها.

ويقصد بالأساس القيمى للأخصائى الاجتماعى كباحث :

مجموعة المعتقدات والمعايير التى يكتسبها وتمثل موجها لسلوكياته وعلاقاته المهنية مع المبحوثين، زملائه، المؤسسة التى يعمل بها، التخصصات الأخرى، مع المجتمع.

هذا ويجب على الأخصائى الاجتماعى كباحث أن يضع فى اعتباره أخلاقيات وقيم مهنة الخدمة الاجتماعية التى تمثل التوقعات السلوكية أو التفضيلات التى ترتبط بمسئوليات الخدمة الاجتماعية، ثم يختار أسلوب العمل المتسق مع روح ومعنى تلك الأخلاقيات خاصة وأنه أخصائى اجتماعى قبل أن يكون باحثاً.

ومن أهم الأخلاقيات التى تمثل الأساس القيمى لإعداد الأخصائى الاجتماعى كباحث ما يلى:

• **الامانة العلمية :** فى التوثيق من المراجع والإشارة إلى صاحب أى فكرة يتم عرضها، إلى جانب اتباع الأساليب الشريفة فى الحصول على البيانات وعرضها والاستفادة منها.

• **الملاءمة :** والاحتفاظ بمستويات عالية من السلوك الشخصى الملائم والمناسب لشخصيته كأخصائى اجتماعى وكباحث.

• **االالتزام الكامل بالموضوعية :** وعدم الانحياز لرأى أو فكرة حتى ولو كان يتبنى هذا الرأى فعليه أن يعرض كل الآراء ثم يدلل عليها فى إطار الحيدة التامة.

• **الخصوصية والسرية** : أى احترام خصوصية المبحوثين وحقهم فى أن يجيبوا على أسئلته كباحث، وحقهم فى أن يكونوا موضوعاً للتجريب إلى جانب حقهم فى التأكد من هوية الباحث والمنظمة المشرفة على البحث، وحقهم فى الانسحاب من البحث من أى وقت. بالإضافة إلى التزامه بالاحتفاظ بسرية المعلومات التى يحصل عليها وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي وأن يعلم المشاركين بأى محددات لخصوصية البيانات وكيفية تأمين سريتها.

• **مراعاة ثقافة افراد وجماعات المجتمع** : محل البحث وما يتطلبه ذلك من التزام دينى وأخلاقى اجتماعى من جانب الأخصائى كباحث بمراعاة قيم ومعتقدات وعادات وتقاليد المبحوثين بما يسهم فى تقبلهم له وتعاونهم معه ومساعدته فى إجراء البحث الخاص به.

• **احترام كرامة المبحوثين** : وقيمهم بحيث يتعامل الأخصائي كباحث مع المبحوثين بأسلوب يتسم بالعناية والاحترام مع مراعاة الاختلافات الفردية لجذبهم كمشاركين فى البحوث التى يتم إجراؤها بالرأى الذى يحقق أهداف البحث.

• **الكفاءة** : حيث يجب على الأخصائيين الاجتماعيين كباحثين أن يعملوا فى نطاق اختصاصهم وكفاءتهم، كما يجب عليهم تنمية وتعزيز معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم البحثية وأن يكافحوا لمواصلة الإطلاع على المعلومات الجديدة والاستفادة منها فى إجراء البحوث فى مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

• **االالتزام** : بالمتعهدات تجاه المبحوثين والمؤسسة البحثية حيث يجب على الأخصائى كباحث أن يلتزم بمواعيده مع المبحوثين من ناحية ومواعيد إجراء البحث وتقديم تقريره للمؤسسة التى يعمل بها من ناحية أخرى حتى يمكن الاستفادة منه فى الوقت المناسب فى تحسين سياساتها والإجراءات المستخدمة لتقديم خدماتها.

• **التعاون** : يجب على الأخصائى الاجتماعى كباحث أن يتعاون مع زملاء المهنة ومع غيره من التخصصات الأخرى عندما يكون التعاون فى خدمة البحث أو المشاركة فى اتخاذ قرار بناء على البيانات التى تم الحصول عليها بما يحقق أقصى قدر من رفاهية ومصالح عملاء الخدمة الاجتماعية فى إطار التعهدات والالتزامات المهنية والأخلاقية لفريق البحث وكل عضو فيه.

- **الاجتهاد:** يجب على الأخصائي الاجتماعي كباحث أن يكون مجتهداً في تدبير الموارد اللازمة لإجراء البحوث التي يكلف بها وأن يحفظ ويصون الموارد المالية المخصصة للبحث بحكمة كلما كان ذلك ممكناً وعدم استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها.

- **الاعتراف بجهد الآخرين:** يجب على الأخصائي كباحث أن يعترف بأمانة بمشاركة الآخرين وإسهاماتهم في البحوث التي يشترك معهم فيها مشيراً إلى جهودهم والاحتفاظ بحقه في الجهد الذي أسهم به فعلياً في تلك البحوث دون ضياع لحقه أو حقوق الآخرين.

- **الدقة:** يجب على الأخصائي كباحث عند كتابة تقرير أي بحث أن يتحرى الدقة في عرض النتائج، وأن يحمي المعلومات الخصوصية للمشاركين وأن يتخذ خطوات ليصحح أي أخطاء تأتي بعد نشر تقرير البحث مستخدماً الطرق المعروفة للنشر العلمي.

خامسا: أخلاقيات الأخصائي الاجتماعي كباحث

لقد أوضحنا أن المتطلبات القيمية لإعداد الأخصائي الاجتماعي كباحث تعنى الالتزام بأخلاقيات وقيم مهنة الخدمة الاجتماعية كالأمانة العلمية والسرية واحترام كرامة المبحوثين، والالتزام، الاجتهاد، الاعتراف بجهد الآخرين والدقة.

وفيما يلى سنحاول أن نعرض لبعض الأخلاقيات الأساسية التي يجب أن يلتزم بها كباحث أو مشرف على البحث العلمي:

(1) الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية والمعايير الاخلاقية:

تتعلق القضايا التالية بالمعايير الأخلاقية في الممارسة المهنية:

(أ) **الدقة في تجميع البيانات ومعالجتها:** فيما يتعلق بشأن تجميع البيانات ومعالجتها، تحتوى قوانين الأخلاقيات على جملة تقترح بأن يخطط الباحثون البيانات ويجمعونها ويعالجونها من خلال استخدام معايير مهنية سامية وإجراء نظامي وموضوعي، ومعايير أخلاقية مقبولة للغاية.

(ب) **منهجية البحث المتصلة بالموضوع:** يجب اختيار الطرق والأساليب تبعا لما يتطلبه موضوع البحث وليس لأسباب أخرى.

(ج) **تفسير مناسب للبيانات:** ينتظر من الباحث أن يقوم بتفسير البيانات تفسيرا كاملا طبقاً لمعايير البحث العلمي العامة.

(د) **وضع تقارير دقيقة:** ينتظر من الأخصائي الاجتماعي الباحث أن يشمل في تقرير نتائج البحث تعبيراً دقيقاً وبأسلوب غير متحيز، وأن يوضح الطرق المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. فيجب ذكر مشكلات البحث، والأخطاء أو التعريفات المحددة للباحث في التقرير.

(ه) **عدم اختلاق البيانات:** يجب على الباحثين عدم نشر نتائج عن بيانات لم يجمعوها.

(و) **عدم تزوير البيانات التي تم جمعها:** يجب على الباحثين الامتناع عن تزوير البيانات، أو حتى تغيير البيانات التي تم جمعها.

(2) الاعتبارات الأخلاقية في البحث:

قد يقوم الأخصائي الاجتماعي بإجراء بحوث لصالح مؤسسات يعمل بها أو يتفق معها على إجراء بحث، وفي هذه الحالة يراعى:

(أ) أنه افتراض أساسي للمؤسسات التي تدير البحث أن تلتزم هيئة العاملين بها بمعايير سامية من السلوك المهني، كما أن للأخصائي الاجتماعي كباحث واجب التأكد من أن عمله يدعم السمعة الجيدة للمؤسسة وللمهنة التي ينتمي إليها.

(ب) يجب على الأخصائي الاجتماعي والعاملين بالبحث فقط الاشتراك في العمل الذي يتوافق مع المعايير الأخلاقية المقبولة والذى يكونون متخصصين فيه، ويجب عليهم السعي إلى الحصول على مساعدة في بحثهم من زملائهم وأقرانهم حين يراودهم الشك، خاصة وأن المجادلة حول البحث ونقده جزءان ضروريان من عملية البحث.

(ج) على الأخصائي كباحث مسئولية لضمان سلامة كل الأشخاص المرتبطين بالبحث، كما أنه من الضرورى أن يأخذ تصميم البحث في اعتباره أى إرشادات أخلاقية متعلقة بالموضوع.

(د) إذا تم الحصول على بيانات ذات طبيعة سرية، على سبيل المثال من سجلات مريض أو استفتاءات، فيجب على الأخصائي الاجتماعي الحفاظ على السرية، كما يجب عدم استخدام مثل هذه المعلومات لمصلحتهم الشخصية أو مصلحة طرف ثالث عموما.

(ه) يجب أن تكون نتائج البحث وطرقه واضحة ليقوم الزملاء الموجودون داخل المؤسسة بالتدقيق فيها، من خلال النشر المناسب.

(و) إن السرية قد تكون ضرورة لفترة محدودة في حالة البحث التعاقدى.

(3) علاقة الباحث / المستجيب (أو المبحوث):

يجب أن يلتزم الأخصائي الاجتماعي كباحث تجاه المبحوثين بما يلي:

(أ) **التعريف المناسب:** يلزم قانون الأخلاقيات أن يعرف الباحث نفسه للمستجيب ويتجنب منح انطباعات خاطئة عن الباحث أو المسئول عن المشروع البحثي.

(ب) **بداية واضحة:** يجب على الباحثين إخطار المستجيب بنوع الأسئلة، ودرجة السؤال أو وطأته والنتائج المحتملة (الحقيقية) التي قد يحملها الاستفسار والبحث عامة للمستجيب.

(ج) **راحة المستجيب:** يجب على الباحث دائما أن يهتم براحة المستجيب، بما فى ذلك الصحة العقلية والبدنية وسلامته، وأن يأخذ كل الاحتياطات لتجنب إصابات الحوادث، كما يجب على الباحث تجنب الأسئلة أو القضايا التى قد تسبب الإحراج، أو الشعور بالذنب، أو عدم الراحة أو المخاطر للمستجيب. وحيث أن هذه الظروف قد تحدث، يجب على الباحث إعلام المستجيب فى بداية الدراسة بذلك.

(د) **موافقة حرة ومخطرة:** يجب على المستجيبين أن يشتركوا فى البحث برغبتهم ودون ضغط أو خداع، كما يجب إبلاغهم حول طبيعة الدراسة وأهدافها قبل مطالبتهم بالاشتراك فى المشروع البحثى.

(ه) **الحق فى الخصوصية:** يجب على الباحثين احترام خصوصية المستجيبين حين الدخول إلى منطقتهم الخاصة وحين إلقاء الأسئلة عليهم، كما يجب عليهم السماح للمستجيبين بعدم الإجابة عن الأسئلة التى لا يرغبون تقديم المعلومات المطلوبة لها.

(و) **الحق فى إخفاء المصدر:** يجب أن تكون البيانات التى يقوم الأخصائى الاجتماعى الباحث بجمعها مجهولة المصدر، أى غير مرتبطة بأسماء أو أى شكل من أشكال التحديد.

(ز) **الحق فى السرية:** يجب أن تستخدم المعلومات التى يقدمها المستجيب من قبل الباحث فقط، ومن أجل غرض الدراسة فقط، أى يجب أن تكون غير متاحة لأشخاص آخرين لأى سبب أو غرض.

(4) علاقة الأخصائى الاجتماعى الباحث / الباحثين الآخرين:

يجب أن يراعى فى تلك العلاقة ما يلى:

(أ) **النسب المضلل للتأليف:** يجب على الباحثين الدقة فى ذكر المؤلفين فى تقريرهم دون إذنهم، وألا ينسبوا عملا إلى أشخاص لم يساهموا فيه، كما يجب أن ينسبوا بصورة ملائمة العمل الذى قام الطلاب أو المتدربون أو الزملاء بإنجازه، كما يجب ألا ينسب الأخصائى الاجتماعى لنفسه أى جهد لغيره من الباحثين.

(ب) **سوء استخدام السلطة أو الدور:** يجب عدم إساءة استخدام السلطة الممنوحة من أحد الباحثين إلى زميل ما، كما يجب أن يتسم نقد الأعمال أو الدراسات البحثية

الخاصة بالغير "بالأمانة، والإخلاص، والعدالة، والمسئولية، بدلا من الحروب الكلامية، والتحيز الشخصى أو الاتهامات الجماعية".

(ج) **السرقة الادبية:** يجب على الباحثين الامتناع عن استخدام عمل الآخرين دون اعتراف ملائم بجهد الآخرين والإشارة إلى ذلك صراحة، أو أن ينسبوا آراء الآخرين لأنفسهم.

(5) التزامات اخلاقية تجاه المبحوثين والباحثين الآخرين:

هناك التزامات أخلاقية يجب أن يلتزم بها الأخصائى الاجتماعى كباحث ومنها:

(أ) يجب وصف إجراءات البحث وصفاً دقيقاً وعرض أهدافه بمصطلحات مفهومة وسهلة لكل المشاركين والمستفيدين.

(ب) لابد من توضيح إمكانية وقوع المخاطر أو الإصابة أو حدوث عدم راحة بالنسبة للمبحوثين حتى يكونوا على دراية مسبقة بها.

(ج) لابد من ذكر الفوائد النهائية من البحث للخاضعين للدراسة وللعلم عموماً مع عدم إعطاء وعود ليست فى إطار أهداف البحث.

(د) لابد الإفصاح عن أية إجراءات بديلة قد تكون مفيدة لتحقيق الأهداف التى يتم إجراء البحث من أجلها.

(ه) لابد من منح الخاضعين للدراسة الفرصة لإلقاء الأسئلة حول الطرق والإجراءات الخاصة بالبحث حتى لا يساورهم الشك حول أهداف وإجراءات البحث.

(و) لابد من منح الخاضعين للدراسة الفرصة لاستيعاب أن لهم الحق فى ترك المشروع البحثى فى أى وقت دون أى تحامل أو إجراءات ضدهم.

(ز) إن توافر الرعاية والتعويض فى حالة حدوث إصابة بدنية هو أمر لابد من توضيحه للباحثين حتى يقبلوا على المشاركة فى البحث عن رغبة حقيقية.

(6) أخلاقيات المشرف على البحث العلمي:

يقصد هنا تلك البحوث العلمية التي تتم في إطار جهات أكاديمية للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه، وفي هذه الحالة فإن الإشراف ليس عملاً إدارياً بل هو عمل أكاديمي له أصوله ومؤهلاته.

ويجب أن يتحلى المشرف بما يلي:

(أ) عدم ترك الباحث أو إهماله دون توجيهه للمراجع أو تحديد خطوات بحثه أو تنفيذه، بل يجب متابعته في كل خطوة منذ التفكير في كتابه مشروع البحث وحتى الانتهاء من كتابة التقرير النهائي له.

(ب) أن يقوم بتوجيه الباحث ويثبت أنه متخصص بالموضوع الذي يشرف عليه، عارف بأصول ومناهج البحث العلمي، متشدداً في تحري الحقيقة العلمية واعياً بأمانة البحث العلمي وجلالها.

(ج) ألا يبخل على الباحث بما يراه صواباً، مدخراً ذلك لوقت تقييم البحث ومناقشته، وألا يضن على طلابه الباحثين بالنصح والإرشاد حتى لا يفاجأوا عند مناقشة بحوثهم بما لا قبل لهم به، وبما لم يكن يتوقعونه نتيجة عدم قيام المشرف بواجباته.

(د) أن يكون المشرف خلوقاً، من غير تهاون، صبوراً من غير تبرم، متواضعاً لا يسخر من عمل الباحث أو يحط من شأنه بل يرشده إلى مواطن القصور ليتداركها، وأن يتابع الباحث خطوة خطوة فيصحح له ما ينبغي أن يصحح، ويناقشه في أفكاره ويصغي إلى آرائه.

(ه) أن يكون محايداً، عالماً بحدود مسئولياته ومسئوليات الباحث، فلا يفرض رأياً على الباحث بل يوجهه إلى الصحيح بعد مناقشة فيما يبدى من آراء، مع مراعاة عدم تدخله في شئون بحث من يشرف عليه أكثر مما يجب، وأن يدرك أن النهوض بالبحث هو مسئولية الباحث أولاً وأخيراً.

(و) أن يناقشه الباحث ويبدى ملاحظاته ومناقشاته المبنية على الإقناع والفهم والخبرة والدراسة، خاصة وأن التعاون هو جوهر العلاقة بين المشرف والباحث، في إطار المحافظة

على التوازن فى العلاقة بينهما، كل فى حدود مكانته، ودون الإخلال بالإجلال الواجب للمشرف.

(ز) أن يكون ملماً باللغة العربية وأصولها وباللغة الأجنبية بالقدر الذى يمكنه من توجيه الباحث لما يمكن أن يستفيد منه فى بحثه.

(ح) له قدرة على النقد والتحليل والتفسير حتى يمكن الحكم بموضوعية على ما يكتبه الباحث ويعرضه عليه لمراجعته وتدوين ملاحظاته وتعليقاته عليه.

وفى إطار ذلك يجب على الباحث أن يوقر مشرفه ويجله ويقدر أن وقته ثمين، فلا يعمد إلى انفاق وقته فيما لا ينفع بحثه، وعليه الامتثال لنصائح مشرفه والأخذ بملاحظاته والعمل بتوجيهاته، وألا ينسى أن مشرفه أعمق منه خبرة وأعرف بمناهج البحث العلمى بما يقود خطى الباحث إلى وجهته ونجاح خطاه فى الانتهاء من بحثه.

كما يجب أن يكون لديه وفاء لكل من قدم له مساعدة فى مجال بحثه خاصة مشرفيه، وأن يكون متواضعاً فى تعاملاته حريصاً على الاستزادة من كل ذى خبرة، وألا يتقاعس عن الاستئناس برأى المتخصصين وأن يكون ملتزماً فى مناقشة المعارضين.

الفصل الثالث

استخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

أولا : المشكلة البحثية

ثانيا : المفاهيم العلمية

ثالثا : الفروض العلمية

رابعا : المتغيرات البحثية

أولاً: المشكلة البحثية

(1) الخلط بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة البحثية:

هناك خلط بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة البحثية على الرغم مما بينهما من اختلاف ويرجع ذلك لاختلاف مفهوم وطبيعة كل منهما.

فالمشكلة الاجتماعية هي:

موقف يتطلب معالجة إصلاحية وتنجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية وتستلزم تجميع الجهود لمواجهتها.

او تعرف بأنها:

موقف أو ظرف يواجه المجتمع وأفراده وهيئاته ويمثل تهديداً أو انتهاكاً لكيانه أو أنظمته أو قيمه الاجتماعية وتعجز إمكانياته ونظمه عن مواجهته.

اما مشكلة البحث:

فقد يعبر عنها بظهور استفهام حول موضوع أو ظاهرة يرغب الباحث فى التعرف على أسباب وجودها أو انتشارها، كما قد تتعلق المشكلة البحثية بمصدر لصعوبات ذات أهمية تسبب تغيرات تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

كما تعرف بأنها: موضوع يكتنفه الغموض أو ظاهرة ما تحتاج إلى إجابة أو قضية يكثر حولها الجدل وتستلزم جمع الحقائق حولها مما يحسم مناطق الخلاف تمهيداً للتعامل معها.

وعلى ذلك يمكن القول أن المشكلة البحثية أشمل من المشكلة الاجتماعية لأن الأولى يمكن أن تتضمن الثانية، وذلك يرجع إلى أن المشكلة البحثية تركز على الجوانب السوية وغير السوية، بينما ترتبط المشكلة الاجتماعية بالجوانب التي يصطلح على تسميتها بالجوانب المرضية أو غير السوية.

ومثال ذلك:

أن دراسة العوامل المسببة للتأخر الدراسى وكذا المسببة للتفوق الدراسى يمكن اعتبارها مشكلة بحثية، وفى نفس الوقت يعتبر التأخر الدراسى مشكلة اجتماعية بينما لا يعتبر التفوق الدراسى مشكلة اجتماعية.

(2) العوامل التى تؤثر فى اختيار المشكلة البحثية:

يتأثر الباحث فى اختيار المشكلة البحثية بمجموعة من العوامل التى يمكن توضيحها فيما يلى:

العامل الأول: عوامل تتصل بالدافع العلمى لدى الباحث:

والأهداف النظرية للبحث مثل اختبار نظرية من النظريات أو الوصول إلى مجموعة من الحقائق العلمية النظرية والتى يمكن أن تسهم إيجابيا فى دعم البناء النظرى المعرفى وتقديم إضافات مبتكرة إلى العلم فى حد ذاته دون النظر إلى ما قد يترتب على نتائج البحث من تطبيقات عملية.

العامل الثانى: عوامل تتصل بالدافع العلمي للممارسة المهنية للباحث:

والتى تتمثل فى محاولة التوصل إلى بناء نماذج للممارسة المهنية أو تتصل بالرغبة فى تحسين أو تطوير الأساليب المهنية الميدانية والتى عن طريقها يمكن مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات فى مواجهة المشكلات التى تعترضهم.

العامل الثالث: عوامل تتصل بأيديولوجية المجتمع:

وإطاره السياسي حيث أن لذلك تأثيره فى توجيه فكر الباحث وأسلوب معالجته لقضية البحث بل والتأثير أيضا فى توعيه الأدوات التى يستخدمها والإمكانات المتاحة بل وما يعترضه من حلول لهذه المشكلات فى ضوء الفلسفة الاجتماعية والسياسية للدولة.

العامل الرابع: عوامل تتصل بمدى توفر التمويل المادى:

وهو التمويل اللازم لمساعدة الباحث على القيام ببحثه نظرا لما تحتاجه البحوث من توفر تمويل كاف. ولذا فإن على الباحث أن يتأكد من أن البحث لن يتهدد بالتوقف فى أى مرحلة من مراحله لعدم وجود التمويل الكافى.

العامل الخامس: عوامل تتصل بمدى توافر الإمكانيات العلمية:

وهى الإمكانات اللازمة لإجراء البحث مثل توفر أدوات القياس وجمع البيانات والأساليب المتقدمة للمعالجات الإحصائية، فضلا عن توافر بيانات ومعلومات أخرى عن البحوث المماثلة والتى أجريت فى مجتمعات أخرى والفترة الزمنية المحددة لإجراء البحث، وقدرة الباحث على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والمهارة فى استخدامها، مما يجعل هناك

ضرورة من أن يتأكد الباحث من هذه المهارة قبل اتخاذ قرار نهائي في المشكلة التى استقر رأيه على دراستها.

العامل السادس: عوامل تتصل بالجانب الشخصي والخبرات المهنية المتعلقة بالباحث:

والقيم التى يؤمن بها واتجاهاته الفلسفية والاجتماعية والسياسية المؤثرة فى تفكيره، وتحديد مناطق اهتماماته البحثية وأسلوب معالجة المشكلة البحثية ومدى قدرته على تناول المشكلة البحثية بوجه عام.

وبوجه عام فعلى الباحث أن يراعى المقومات التالية كدليل عند اختيار مشكلة بحثه ومن تلك المقومات:

أ – تفادى الموضوعات أو المشكلات التى تعتمد على وثائق أو معلومات غير موضوعية أو فى حاجة إلى التقسيم بما يفوق قدره الباحث.

ب– مراعاة إمكانياته العلمية وقابلية المشكلة للبحث، والفترة الزمنية المقررة لإجراء الدراسة وضرورة اختيار المشكلة فى إطار ذلك.

جـ– ضرورة حصر الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والوقوف على المعالجات المنهجية لهذه الدراسات لتكون نقطة بدايته فى اختيار مشكلة بحثه.

د– تفادى الموضوعات الغامضة وكثيرة التعريفات والتى قد تحتاج إلى جهد يفوق جهد الباحث لدراستها.

هـ– اختيار موضوع يرتبط بمجالات تخصصه الدقيق.

(3) مقومات المشكلة البحثية الجيدة فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

يتطلب أى بحث علمى جهدا ووقتا وبالتالى فإن اختيار مشكلة البحث يجب أن يكون فى إطار توفر مقومات أساسية منها:

المقوم الأول:

إضافة شئ جديد للمعرفة الإنسانية ذو قيمة بالنسبة للعلم والمجتمع أى أنه يحقق الهدفين العلمى أو العملى أو هما معا، وإن كان البحث النظرى كثيرا ما يكون وراءه فائدة

تطبيقية حتى ولو لم تكن فى بؤره اهتمام الباحث أثناء إجراء بحثه، كما أن البحث التطبيقى يعتمد على ما هو متاح من نظريات أو تعميمات خلال البحوث العلمية.

المقوم الثاني:

أن تكون مشكلة البحث جديدة لم يتم بحثها من قبل، أو الاهتمام ببحث جوانب جديدة من مشكلة سبق بحثها وألا يكون البحث مجرد تكرار لعلم سابق، وأن تتسم مشكلة البحث بالأصالة فلا تكون مجرد عرض آراء باحثين آخرين بل لابد أن تحقق شرط التراكمية والإبداع كشرط وهدف من أهداف البحث العلمى.

المقوم الثالث:

أن تكون المشكلة قابلة للبحث من خلال إمكانية الوصول إلى الحقائق والمعلومات المتصلة بالمشكلة وإمكانية استخدام وسائل المنهج العلمي لدراستها.

المقوم الرابع:

أهمية مشكلة الدراسة سواء للباحث نفسه وأن المشكلة قد أثارت رغبة لديه فى حلها أو بالنسبة لإثارة اهتمام باحثين آخرين أو جماعات فى المجتمع.

المقوم الخامس:

أن تكون فى مجال تخصص الخدمة الاجتماعية أى تتناول مشكلة بحثيه تهم الممارسين أو الأكاديميين فى مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى جانبها النظرى أو التطبيقى أو هما معاً.

(4) صياغة مشكلة البحث:

إن صياغة مشكلة البحث تعتبر من الخطوات الهامة فى إجراء البحث العلمى الاجتماعى ويتضمن ذلك عده خطوات إجرائية يمكن توضيحها فيما يلى:

الخطوة الأولى:

دراسة البعد التطورى التاريخى للمشكلة عن طريق توافر بيانات ومعلومات كافيه ودقيقة عن بداية المشكلة والعوامل والظروف المصاحبة لها والجهود التى بذلت لمواجهتها والدراسات والبحوث التى تناولتها بالدراسة قبل ذلك حتى وصلت لما هى عليه.

الخطوة الثانية:

تحديد الأسباب الافتراضية التى يعتقد الباحث أنها قد تكون وراء حدوث المشكلة بشرط أن تكون اقتراحات حقيقية يمكن إخضاعها للمنهج العلمى.

الخطوة الثالثة:

تحديد المتأثرين بالمشكلة والبيانات المعرفة لهم كالجنس والسن والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والحالة المهنية (تحديد المجال البشرى) المتأثر بالمشكلة.

الخطوة الرابعة:

التعرف على المناطق الجغرافية التى يتواجد منها المتأثرون بالمشكلة (تحديد المجال المكانى الذى تنتشر فيه المشكلة).

الخطوة الخامسة:

الإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة والكتابات النظرية المتصلة بمشكلة البحث حتى لا يبدأ الباحث موضوع دراسته من فراغ وتحليل هذه الدراسات وتحديد أوجه الاستفادة منها.

الخطوة السادسة:

صياغة المشكلة صياغة علمية محددة تتضمن تحديد دقيق لموضوع الدراسة والمتغيرات الرئيسية والفرعية التى تتضمنها والمسلمات والفروض التى يراد اختبارها أو التساؤلات المراد الإجابة عليها، مع الإشارة إلى الاستراتيجية المنهجية الملائمة للبحث وطرق معالجتها إحصائيا.

وهناك عدة شروط لابد أن تراعى عند صياغة مشكلة الدراسة ومنها:

(1) أن تشتمل الصياغة على الموقف الذى اتضحت فيه أو من خلاله ما يدل على وجود المشكلة ويفضل أن يكون ذلك بلغة الأرقام والإحصاءات التى يمكن أن تبرز المشكلة بصورة واقعية واضحة.

(2) أن تتضمن الصياغة حجم الخطورة من استمرار هذه المشكلة أو الظاهرة أو الفائدة التى تتحقق نتيجة عدم استمرارها.

(3) أن ترتبط صياغة المشكلة البحثية بمجال جغرافي أو حدود مكانيه وزمنية محددة وتأثيرها في نطاق بشرى معلوم.

(4) أن تتضمن الصياغة بيانات ومعلومات دقيقة بما يسمح بتشخيص الموقف بوضوح.

(5) أن تحدد الصياغة مسار المتغيرات التي تهتم المشكلة البحثية بدراستها وعلاقة المتغيرات ببعضها وحدود المفاهيم الإجرائية المستخدمة.

(6) أن تتجه الصياغة من العموميات إلى التخصص مع الإيجاز قدر الإمكان والوضوح والسلامة اللغوية.

(7) ألا تتضمن صياغة المشكلة البحثية تفسيرا للمتغيرات التي تتضمنها حتى يبدأ الباحث دراسته وهو يجهل جوانبها ونصل إلى استيضاحها وتفسيرها من خلال النتائج الواقعية لبحث تلك المشكلة.

وتأخذ صياغة مشكلة البحث احد اسلوبين هما:

- الصياغة الإنشائية.
- الصياغة الاستفهامية.

ثانيا: المفاهيم العلمية

(1) تعريف المفهوم:

لقد ظهرت عدة محاولات لوضع تعريف للمقصود بالمفهوم ومن هذه التعاريف ما يلى:

التعريف الأول: رمز لفظي لغوى يعبر عن وصف تجريدى لوقائع ملحوظة أو تعبير مختزل عن مجموعة من الحقائق.

التعريف الثانى: وسيلة رمزية يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعانى والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس، حيث تعبر تلك المفاهيم دائما عن الصفات المجردة التى تشترك فيها الوقائع والحوادث دون أن تعنى واقعة أو حادثة بعينها أو شيئا محدداً بذاته.

(2) وظائف المفهوم:

يقوم المفهوم بثلاث وظائف هى:

1- أن المفهوم يقدم توجها أو وجهة نظر جديدة فى العملية العلمية باعتبارها وسيلة لتصنيف الظواهر فى فئات ووضعها ضمن بناء أشمل.

2- أن المفاهيم تعتبر أدوات أو وسائل ترجمة لتحويل مدركات البيئة إلى عمليات علمية ذات معنى ومغذى، أى أنها تقدم إطاراً عاما يمكن فى ضوئه رؤية الظاهرة فى إطار منظم.

3- أن المفاهيم تجعل الاستنتاج الاستدلالى ممكنا كما تمكن من وجود توقعا لخبره ومدركات جديدة كما تعتبر أساسا أو مكوناً للنظريات.

وغالبا ما يواجه الباحثون صعوبة فى تحديد المفاهيم لعدة أسباب منها:

- أن المفاهيم تنشأ نتيجة لخبره اجتماعية مشتركة، ونتيجة لاختلاف خبرات الأفراد والجماعات فيما بينهم فإن المفاهيم تختلف تبعا لاختلاف تلك الخبرة من فرد لآخر أو من بيئة لأخرى.
- وجود أكثر من معنى للمفهوم الواحد خاصة عندما يستخدم المفهوم فى أكثر من فرع من فروع المعرفة مما قد يحدث تداخل فى معنى المفهوم.

• غموض بعض المفاهيم وعدم الاتفاق على مدلولها بين الأكاديميين والممارسين.

• تغير معنى أو المقصود بالمفهوم نتيجة لتقدم العلم، حيث أنه كلما ارتقى العلم ظهرت مفاهيم أخرى أو تغير المقصود بالمفهوم مما يستتبعه ضرورة تحديث المفهوم فى إطار ذلك التطور.

(3) قواعد تحديد المفهوم الجيد:

ولتحديد المفهوم تحديدا دقيقا يمكن الاستناد إلى القواعد التالية:

القاعدة الأولى:

تحديد الخصائص البنائية والوظيفية للمفهوم المراد تحديده أى تحديد خصائصه من حيث البناء والوظيفة.

القاعدة الثانية:

ربط المفهوم المراد تحديده بالتعريفات السابقة حتى يمكن الوصول لتحديده بدقه فى إطار البحث الذى سيتم إجراؤه.

القاعدة الثالثة:

محاولة اتباع الخطوات التالية فى الوصول إلى المفهوم:

• الرجوع إلى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم.

• محاولة التوصل إلى المعنى المتفق عليه فى اغلب التعريفات.

• وضع أو تكوين تعريف مبدئى يتضمن المعنى الذى تجمع عليه أغلب التعريفات.

• إخضاع التعريف المبدئى للنقد على نطاق واسع.

• إدخال التعديلات النهائية على التعريف فى ضوء النقد الذى تعرض له.

القاعدة الرابعة:

التحقق من دقة المفهوم وعموميته ويمكن ذلك من خلال اتباع الشروط اللازمة توافرها فى تحديد المفهوم تحديدا جيدا من حيث:

• الإيجاز وتأدية معنى محدد قاطع.

• يستخدم لأداء نفس المعنى فى أى حال أى عمومية المفهوم.

• يعبر عن فكره واحدة حتى لا يتداخل مع غيره من المفاهيم.

القاعدة الخامسة:

الاستعانة بالتعريفات الإجرائية لتوضيح معنى المفهوم كلما أمكن ذلك عن طريق التعبير بوضوح عن خصائص ومكونات هذا المفهوم بصورة يمكن ملاحظتها أو قياسها أو تسجيلها.

وهذا ما يؤكد أهمية مناقشة التعريف الإجرائي.

(4) المقصود بالتعريف الإجرائي:

كثيراً ما يلجأ الباحثون إلى تحديد تعاريف إجرائية لخدمة الأغراض البحثية، لذا فقد ظهرت محاولات لتحديد المقصود بالتعريف الإجرائي ومنها:

التعريف الأول:

هو التعريف الذى يحدد معنى الاصطلاح أو المفهوم ويقربه إلى الأذهان باستخدام الأساليب التى تستعمل فى ملاحظته والأدوات التى تستخدم فى قياسه وتحديد أبعاده أو تسجيله.

التعريف الثانى:

هو التعريف الذى يعبر بوضوح عن ظاهرة أو إجراء ويمكن التحقق من صحته أى تحديد المفهوم باستخدام ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه أو يربط بين المفهوم والعملية التى يمكن أن يقاس بها.

والتعريف الإجرائى يمكن اختباره بحسب قدرته على إيجاد أو توليد ملاحظات محسوبة حيث يرتبط بترجمة المعانى المختلفة المستخدمة فى الدراسة بعد عرضها للاستفادة بها، ليكون التعريف مرشداً فى معالجة جوانب الظاهرة محل الدراسة.

مثال ذلك:

قد يشتمل أحد البحوث على تحديد علاقة ظاهرة الذكاء ببعض الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية ويقتضى الأمر تحديداً إجرائياً لتعريف الذكاء وفى تلك الحالة يمكن تعريف الذكاء على أنه: الظاهرة التى يقيسها مقياس الذكاء.

(5) شروط وضع تعريف إجرائى سليم:

ومن شروط وضع تعريف إجرائى بطريقة سليمة ما يلى:

أ) الوضوح والبساطة بحيث يمنع الغموض والالتباس الذى قد يظهر فى التعريف المجرد.

ب) أن يكون مستخلصاً من واقع الدراسة التى يتم إجراؤها.

جـ) يرتبط بمكان وزمان وظروف الظاهرة التى يتم دراستها.

د) يحدد بوضوح كيفية ملاحظة وقياس المتغير الذي وضع لتحديد معناه حيث أنه يحول المعنى العقلى أو الذهنى إلى إجراء محدد ملموس يمكن تطبيقه مباشرة فى الواقع لأنه يحدد طريقة القياس التى ستتبع والتى تعطينا قيمة محددة للتعبير عن المفهوم.

ثالثا: الفروض العلمية

(1) تعريف الفرض العلمي:

يلجأ الإنسان بصفة عامة إلى وضع الفروض ويحاول أن يتحقق من صدقها ليتخـــذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها.

ولقد تعددت وجهات النظر فى تعريف الفرض العلمى ومن تلك التعاريف:

التعريف الأول:

مجرد أفكار مبدئية تتولد فى ذهن الإنسان ويسعى إلى التحقق من مدى صحتها.

التعريف الثاني:

عبارة تخمينية تتضمن حلاً محتملاً لمشكلة البحث عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات التى تتضمنها المشكلة التى يتم دراستها.

التعريف الثالث:

قضية تعبر عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر وتتميز بأنها قابلة للاختبار الأميريقى.

ومن جانبنا يمكن تعريف الفرض بأنه:

علاقة بين متغيرات المشكلة البحثية يحاول البحث التحقق من صحتها لتتخذ سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها.

(2) اهمية وضع الفروض وتحديدها:

يبدأ البحث العلمي بوضع فروض أو تساؤلات معينة يمكن التحقـــق مـــن صـــحتها باستخدام الأسلوب الإحصائي، أو قد يكون البحث استطلاعياً بغـــرض التعـــرف علـــى المشكلة موضوع البحث وجمع البيانات ثم يلى ذلك التوصل إلى فرض الفروض اللازمـــة للبحث الأساسي:

وترجع أهمية فرض الفروض إلى أنها تحقق الأهداف التالية:

الهدف الاول:

عن طريق وضع الفروض يستطيع الباحث أن يتجه مباشرة إلى الحقائق العلمية الـــتى ينبغى أن يبحث عنها لتحقيق أغراض البحث بدلاً من تشتيت جهوده بلا هدف محدد.

الهدف الثاني:

يسهم فرض الفروض فى تمكين الباحث من الكشف عن العلاقات بين الظواهر المختلفة التى تتضمنها مشكلة البحث حيث أنها تساعده فى تحديد العوامل التى تلقى ضوءاً على المشكلة وارتباط المتغيرات ببعضها فى إطار الفهم العام للظاهرة أو المشكلة المدروسة.

الهدف الثالث:

يسهم وضع الفروض فى تحديد مجال اهتمامات البحث وتركيز انتباه الباحث إلى العوامل التى يرغب فى دراستها وتحديد البيانات المطلوب جمعها والتى لها علاقة بالبحث موضوع الدراسة، وعدم الحصول على البيانات التى لا تمت للدراسة بصلة وبذا يتحدد مجال الدراسة بدلاً من تركها مفتوحة مما يوفر وقت وجهد الباحث.

الهدف الرابع:

أن وضع الفروض يساعد الباحث فى تقديم نتائج بحثه بطريقة تساعد الآخرين على فهمه، كما تشير الفروض لما سيتوقعه الباحثون الآخرون من البحث.

(3) مصادر الفروض العلمية:

تتعدد المصادر التى يمكن للباحث أن يعتمد عليها ليستمد منها فروض دراسته.

ومن هذه المصادر:

المصدر الأول: النظريات:

حيث أن النظريات العلمية وما تتضمنه من تفسيرات لم يتم التحقق من صدقها تمثل مجالاً للوصول إلى فروض علمية جديرة بالاختيار.

المصدر الثاني: تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة:

حيث تعتبر البيانات والإحصاءات التى تتوفر للباحث مصدراً لفرض فروضه من خلال مقارنة تلك البيانات وتحليلها للخروج بفروض تستحق الاختيار على أساس الربط بين تلك البيانات فى تحديد العلاقة بين المتغيرات التى تتضمنها الظواهر الخاصة بها.

المصدر الثالث: نتائج البحوث الأخرى:

حيث يمكن للباحث استخدام نتائج بعض البحوث السابقة كفروض لبحث جديد خاصة فى حالة الدراسات الاستطلاعية التى يمكن أن تنتهى بفروض اختبار صحتها فى بحوث لاحقة.

المصدر الرابع: خيال الباحث وخبراته الشخصية:

ويقصد بذلك خبرات الباحث وخياله العلمي المقيد بمعارفه ودراسته والتى قد يصل من خلالها إلى فروض جيدة قابلة للاختبار لأن الخبرة الشخصية للباحث وملاحظاته تدفع عقله للتفكير وتحفزه على تصور العلاقات بين الظواهر.

المصدر الخامس: ثقافة المجتمع:

إذ يستطيع الباحث أن يستفيد من ثقافة المجتمع بما تشمله من قيم واتجاهات وتقاليد وآراء فى استنباط فروض قابلة للدراسة والتحقق من صحتها.

المصدر السادس: مجال تخصص الباحث:

يمكن للباحث أن يعتمد على ما يتضمنه مجال تخصصه من قضايا مثارة للمناقشة أو أطر نظرية يمكن اختبارها أو دراسات عملية انتهت بنتائج أن يستنبط منها بعض الفروض التى يخضعها للبحث العلمى.

(4) أنواع الفروض:

تتعدد أنواع الفروض التى يستخدمها الباحثون فى معالجة المشكلات البحثية التى يتناولونها.

ومن أهم أنواع الفروض ما يلى:

النوع الأول: الفروض البحثية:

وهى الفروض التى يستنبطها الباحث من نظريات علمية سابقة ويضعها فى صيغة قضايا قابلة للاختبار. ويتضمن ذلك قيام الباحث بوضع فرض رئيسى للدراسة يسعى لاختباره والتأكد من صحته أو خطئه وينبثق منه فروض فرعية تحاول جميعها التأكد من صحة أو خطأ الفرض الرئيسى.

مثال: فى أحد البحوث عن:" التخطيط لتنمية وعى تلاميذ المدارس بالمشكلات البيئية"

يمكن أن يتضمن الفرض البحثى الرئيسى:

" توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث عينة البحث من تلاميذ المدارس فى مستوى الوعى بالمشكلات البيئية ".

أما الفروض الفرعية فيمكن أن تتضمن:

أ - توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث عينة البحث من تلاميذ المدارس فى مستوى معرفتهم بالمشكلات البيئية.

ب- توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث عينة البحث من تلاميذ المدارس فى مستوى إدراكهم لآثار المشكلات البيئية.

جـ- توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث عينة البحث من تلاميذ المدارس فى مستوى الوعى بالمشاركة فى مواجهة المشكلات البيئية.

النوع الثانى: الفرض الصفرى:

وهو الذى يصاغ بطريقة سلبية تقليلاً لاحتمالات التحيز.

مثال: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعداد المهنى واتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية للعمل فى مجال المسنين.

وفى هذه الحالة فان قبول الفرض الصفرى يعنى وجود علاقة سلبية بين كل من المتغير المستقل (الإعداد المهنى) والمتغير التابع (اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية للعمل فى مجال المسنين). كما أن رفضه يعنى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين مما يستوجب وجود فرض بديل يمكن قبوله فى حالة رفض الفرض الصفرى.

النوع الثالث: الفروض الإحصائية:

وهى الفروض التى يمكن قياسها والتحقق من صحتها باستخدام الاختبارات الإحصائية.

مثال: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقامة فى المناطق السكنية المختلفة بالمدينة ومتوسط الدخل.

وفى هذه الحالة يمكن للباحث أن يحسب متوسط دخل الأفراد فى عدد من أحياء المدينة التى تختلف فى مستواها الاجتماعى والاقتصادى.

وباختبار دلالة الفروق بينها تكون النتيجة:

- إذا كانت الفروق معنوية بين مستويات الدخل أمكن قبول الفرض إحصائياً.

•إذا كانت الفروق غير معنوية (ظاهرية) أمكن رفض الفرض إحصائياً.

وهناك من يقسم الفروض إلى ثلاث أنواع هي:

أ – الفروض الوصفية: وهى التى تتعرض لتكرار وقوع ظاهرة معينة فهى تتعلق بالنظام الموجود بالواقع الامبيريقى.

ب- الفروض الارتباطية: وتعرض لكم أو نوع العلاقة المشتركة بين المستغيرات والتى تأخذ شكل وجود أو عدم وجود ارتباط معنوى بين متغيرين، أو افتراض وجود علاقة عكسية أو طردية بين المتغيرات.

ج- الفروض السببية: وهى التى تحاول أن تحدد العلاقة السببية أى سبب أو أسباب نشوء ظاهرة معينة ونتائج العلاقة السببية.

وأبسط تلك الفروض هو الذى يتضمن متغيرين فقط ويفترض أن أحدهما سبب لحدوث الآخر.

(5) صياغة الفروض العلمية:

إن عملية صياغة الفروض العلمية ليست عملية سهلة ولكنها تحتاج لمهارة وخبرة من الباحث وتوفر شروط شكلية وموضوعية:

أ - من حيث الشكل: لابد أن يراعى فى صياغة الفروض:

•استخدام لغة سهلة ومفهومة وواضحة وسليمة.

•الإيجاز مع عدم الإخلال بالمعنى المقصود.

•الابتعاد عن المصطلحات العلمية الغامضة والمعقدة بل شمولها على مفاهيم محددة بدقة.

•البساطة فى صياغة الفرض حيث أنه من المفروض أن يكون الفرض هو أبسط إجابة ممكنة لمشكلة البحث.

ب- من حيث المضمون: يراعى فى صياغة الفروض ما يلى:

•أن يناقش الفرض علاقة بين متغيرين أو أكثر.

•أن يبدأ بالقضايا الكلية ثم يتدرج إلى القضايا الفرعية.

• يوضح طبيعة وقوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التي يتضمنها.

• أن يكون واقعياً وقابلاً للتحقق من صحته أو اختباره فلا يأخذ الطابع الفلسفي الذي يستحيل.

وبوجه عام يمكن القول بأن صياغة الفروض تأخذ صوراً متعددة فإما أن تكون في صورة استفهامية أو خبرية أو شرطية أو تقريرية أو صفرية وذلك علي النحو التالي:

أ – صياغة الفرض في صورة استفهامية:

إذا كان موضوع البحث جديداً ولا تتوافر فيه المراجع والأبحاث السابقة التي تساعد الباحث في تحديد مفاهيم الدراسة بشكل دقيق يمكن من خلاله تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

فإن الفرض يصاغ بطريقة استفهامية أو في شكل سؤال.

مثال: ما مستويات الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي ؟

ب – صياغة الفرض في صورة خبرية:

إذا توافرت للباحث دراسات وبحوث سابقة تمكنه من تحديد المتغيرات التي تتضمنها المشكلة البحثية بشكل أكثر دقة فيلجأ الباحث لصياغة فرضه في صورة خبرية تنبئ عن مجرد توقع الباحث وجود علاقة بين ظاهرتين.

مثال: توجد علاقة ارتباطية بين مستوى خبرة الأخصائي الاجتماعي والممارسة المهنية.

جـ – صياغة الفرض في صورة شرطية أو سببية:

إذا توافرت للباحث المعلومات وسبق وصف العلاقة الوظيفية بين المتغيرات وأراد أن يقيس بشكل دقيق تأثير العلاقة السببية بين الظاهرتين أي إثبات السبب والنتيجة فيلجأ لصياغة فرضه في صورة شرطية أو سببية.

مثال: يؤدي استخدام استراتيجية الإقناع إلى تعديل سلوكيات العنف لدى التلاميذ حيث أن:

• استخدام استراتيجية الإقناع: هو السبب أو المتغير المستقل أو المؤثر.

• تعديل سلوك العنف: هو النتيجة أو المتغير التابع أو المتأثر.

د – صياغة الفرض في صورة تقريرية:

مثال: توجد فروق حقيقية في التحصيل الدراسي لطلاب الخدمة الاجتماعية في صالح الطلاب الذين يداومون على حضور المحاضرات.

هـ صياغة الفرض في صورة صفرية:

مثال: لا أثر لحضور المحاضرات في مستوي التحصيل الدراسي للتلاميذ.

(6) الشروط الواجب توافرها في الفروض:

هناك متطلبات أو شروط يجب أن تتوفر في الفروض العلمية ومن أهم تلك الشروط:

الشرط الاول: يجب أن يكون الفرض متعلقاً بمشكلة البحث التي يتم دراستها فيقدم إجابة واحدة لتلك المشكلة، وفي حالة تعدد الفروض الخاصة بالبحث فيجب أن يختص كل منها بالإجابة على جانب من الجوانب التي تهتم مشكلة البحث بدراستها.

الشرط الثاني: أن تكون الفروض خالية من التناقض ومتسقة مع الحقائق المعروفة سواء كانت بحوثاً عملية أو نظريات علمية.

الشرط الثالث: أن تكون الفروض قابلة للاختبار والتحقق من صحتها لذا لابد من الابتعاد عن صياغة الفروض الفلسفية والأحكام القيمية التي يصعب اختبارها في كثير من الأحيان.

الشرط الرابع: أن تكون الفروض واضحة تحدد المفاهيم التي تشتمل عليها تحديداً دقيقاً واضحاً وأن تعرفها تعريفاً إجرائياً كلما أمكن ذلك لتصل إلى أكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح.

الشرط الخامس: أن يربط الباحث بين الفروض التي يصيغها وبين النظريات التي سبق الوصول إليها، إذ لا يمكن للعلم أن يتقدم إذا حاول كل باحث أن يختبر فروضاً لا صلة لها بغيرها من النظريات العلمية.

الشرط السادس: أن يكون الفرض هو أبسط إجابة ممكنة لمشكلة البحث، خاصة وأن الفروض التي تصاغ بحيث لا تحدد الإجابة في عبارة واضحة وكاملة وتقتصر على العناصر الرئيسية للإجابة هي فروض مضللة.

الشرط السابع: أن يلجأ الباحث إلى وضع عدة فروض بدلاً من أن يضع فرضاً واحداً مع مراعاة الاقتصاد فى عدد الفروض وفقاً لطبيعة موضوع الدراسة توفيراً للوقت والجهد.

(7) أوجه الاستفادة من الفروض فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

يمكن توضيح أهمية الفروض فى بحوث مهنة الخدمة الاجتماعية فى أنها تحقق الأهداف التالية:

الهدف الاول:

تساعد الفروض فى تحديد المشكلات البحثية فى الخدمة الاجتماعية حيث أن الاهتمام بصياغة فروض البحث يجنب الباحثين المعالجة السطحية والعامة للمشكلة البحثية وتساعد الباحث فى التحليل المتعمق لكل عناصر المشكلة وتحديد علاقتها ببعضها مما يؤدى إلى إبراز القضايا التى تتضمنها المشكلة وبلورتها بصورة واضحة.

الهدف الثانى:

يساعد تحديد الفروض الباحث على تحديد أى الإجراءات وطرق البحث تكون مناسبة وملائمة لاختبار الحل المقترح للمشكلة أى أن الفرض لا يوضح ما ينبغى أن نبحثه فقط بل أيضاً كيف نكمل إجراءات البحث.

الهدف الثالث:

تسهم الفروض فى تقديم التفسيرات اللازمة حول الظواهر التى تهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بدراستها وأسباب حدوثها وتحديد الأنماط التى تفسر العلاقات البنائية المتبادلة للظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة.

الهدف الرابع:

يساعد الفرض على تنظيم وتقديم النتائج ذات الدلالة حيث أن تقرير البحث ينظم النتائج التى توصل إليها الباحث فى ضوء الأهداف التى حققها البحث ارتباطاً بفروضه.

الهدف الخامس:

تفيد الفروض فى استثارة بحوث أخرى لأنها وسيلة لفهم الظواهر بطريقة أحسن وتفحص المزيد من الحقائق غير المترابطة لتوضع بحيث تتناسب مع تفسيرات أكثر شمولاً.

(8) اختبار الفروض:

تعتبر الفروض تساؤلات علمية لا جدوى لها إلا عن طريق اختبار صحتها، ولذا لابد أن يتبع وضع الفروض إجراء التجارب للتأكد من صحتها وملاحظة حقائق علمية أخرى قد تحدث لمعطيات البحث والدراسة التي يقوم بها الباحث أثناء تتبعه لخطوات المنهج العلمي فى إجراء البحوث الاجتماعية من خلال الاختبار الامبيريقى للتعرف علي ما يحدث بين المتغيرات والارتباطات التى توجد بينها.

ولاختبار الفروض فإن هناك مجموعة من المتطلبات الهامة التى يجب مراعاتها ومن أهمها:

المتطلب الأول:

اختبار أكثر من فرض فى وقت واحد بل التركيز على أحد الفروض حتى لا يحدث خلط وعدم تركيز فى معرفة ودراسة واختبار هذا الفرض وتداخل نتيجته مع الفروض الأخرى.

المتطلب الثانى:

عدم تحيز الباحث للفرض الذى يقوم باختباره حتى لا يؤدى ذلك إلى إبعاد الباحث عن الموضوعية وعدم التدخل فى مسيرة البحث العلمى وجديته.

المتطلب الثالث:

الاستفادة من عملية اختبار الفروض التى تم التحقق من صدقها أو التى لم يتم التحقق أو تم بطلانها فى نفس الوقت لأن مهمة المنهج العلمى هى التعرف على كل من الحقائق الصحيحة وغير الصحيحة بما يسهم فى إثراء عملية تفسير الظواهر والحقائق المرتبطة بالمشكلة البحثية سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة.

المتطلب الرابع:

يجب أن تؤدى عملية اختبار الفروض إلى تقديم إجابات شاملة حول الظاهرة أو المشكلة التى يتم دراستها لأن ذلك سيؤدى حتماً إلى إصدار تعميمات وقوانين ونظريات علمية بعد ذلك.

رابعا: المتغيرات البحثية

(1) تعريف المتغير:

لقد تعددت وجهات النظر فى تحديد المقصود بالمتغير ومنها:

التعريف الاول:

عامل من العوامل المتصلة بحدوث المشكلة أو الظاهرة أو الموقف موضوع الدراسة، ويرتبط بعلاقة ارتباطيه بالعوامل الأخرى المتصلة بالمشكلة أو الظاهرة مؤثرا فيها أو متأثرا بها أو مؤثرا أو متأثرا فى آن واحد.

التعريف الثانى:

عامل من العوامل المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة والذى يأخذ نوعا من العلاقة بينه وبين العوامل الأخرى المرتبطة بنفس الظاهرة.

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلى:

أ- المتغير هو عامل من العوامل المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة.

ب- يرتبط هذا العامل بالعوامل الأخرى المتصلة بالمشكلة التى يتم دراستها مؤثرا فيها أو متأثرا بها.

جـ- تتعدد أشكال العلاقة بينه وبين غيره من متغيرات الدراسة .فقد تكون طردية أو عكسية، تامة أو متقدمة، قوية أو ضعيفة أو سببيه أو وظيفية.

(2) أمثلة لاهم المتغيرات التى تستخدم في بحوث الخدمة الاجتماعية:

سبق أن أوضحنا أن المتغير هو عامل متصل بحدوث المشكلة أو الظاهرة البحثية ويرتبط بغيره من العوامل الأخرى التى تؤثر فى نفس المشكلة موضع الدراسة والبحث.

ويمكن تحديد أهم المتغيرات التى تستخدم فى بحوث الخدمة الاجتماعية فى المتغيرات التالية:

أ- متغير مستقل (مؤثر):

وهو عامل من العوامل المتصلة بمشكلة البحث ويؤثر على عامل أخر أو عوامل أخرى لها ارتباط بنفس المشكلة.

ب- متغير تابع (متأثر):

وهو عامل من العوامل المتصلة بمشكلة البحث ويتأثر بعامل أو عوامل أخرى، ويكون المطلوب قياس مدى تأثره بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه.

جـ- متغير وسيط:

وهو عامل من العوامل المتصلة بمشكلة البحث ويتداخل تأثيره بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

د- متغير متقدم:

هو أحد العوامل المرتبطة بمشكلة البحث وهذا العامل يسبق تأثير المتغير المستقل من حيث علاقته بالمتغير التابع، أى أن المتغير المتقدم يأتى قبل المتغير المستقل من حيث العلاقة الارتباطية الأساسية بين كل من المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع.

هـ- المتغير الخارجي:

هو أحد العوامل المرتبطة بمشكلة البحث ويؤثر على العلاقات الأساسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

(3) انواع العلاقات بين المتغيرات:

يمكن التمييز بين أنواع متعددة من العلاقات بين المتغيرات منها:

أ- العلاقة الطردية الموجبة:

وتعنى أنه إذا زادت قيمة المتغير الأول زادت قيمة المتغير الثانى والعكس صحيح.

ب- العلاقة العكسية:

وتعنى أنه إذا زادت قيمة المتغير الأول نقصت قيمة المتغير الثانى والعكس صحيح.

جـ- العلاقة التامة:

وهذا يعنى أن معرفة قيمة المتغير الأول تحدد قيمة المتغير الثانى بدقة.

د- العلاقة المتقدمة:

وهذا يعنى استقلال كل متغير عن الآخر، ولا يكون هناك أى مصاحبة فى التغير بين المتغيرين.

هـ- العلاقة القوية:

وتعنى أن النمط الغالب للعلاقة بين المتغيرين هو وجود تلازم فى التغير إلا أنـــه لـــيس كاملا.

و- العلاقة الضعيفة:

وتعنى أن النمط الغالب للعلاقة بين المتغيرين هو عدم وجود تلازم فى التغير بينهما مع وجود حالات قليلة وجد بينها تلازم.

ز- العلاقة السببية:

وتعنى أن أحد العوامل أو المتغيرات سببا فى حدوث الآخر، أى أن المتغير المؤثر يجـــبر متغيرا آخر على الحدوث أو التغير فى اتجاه معين.

ح- العلاقة المتبادلة فى اتجاهين:

وتعنى وجود مصاحبة فى التغير دون أن نستطيع الجزم بأن أحد المتغيرين ســـبب وأن الأخر نتيجة.

الفصل الرابع
بحوث التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية

أولا: تعريف واهداف وخصائص التدخل المهنى

ثانيا: نسق العميل فى إطار التدخل المهنى

ثالثا: خطوات بحوث التدخل المهنى

رابعا: خطوات التصميم التجريبى في بحوث التدخل المهنى

خامسا: تصميمات أنشطة التغيير المستهدف من التدخل المهنى

أولاً: تعريف وأهداف وخصائص التدخل المهني

(1) تعريف التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية :

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف التدخل المهنى ومن هذه التعاريف:

التعريف الأول:

مجموعة الأنشطة المهنية المخططة التى يقوم بها الأخصائي الاجتماعى، والموجهة إلى نسق التعامل (فرد، زوجان، أسرة، منظمة، مجتمع) بهدف مساعدته على إحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة فى إطار استراتيجية محددة بأهداف وطرق تحقيقها، تحكمها أخلاقيات وقيم ومعارف معترف بها فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

التعريف الثانى:

الأنشطة العلمية المنظمة التى يمارسها الأخصائى الاجتماعى متضمنة الفهم الواعى لنسق العميل كشخص فى موقف مستهدفة إحداث التغيير المطلوب فى العميل أو فى البيئة أو فيهما معاً.

ومن التعاريف السابقة يمكن ان نعرف التدخل المهنى بأنه:

(1) مجموعة من الأنشطة المهنية المنظمة والخطوات التى يمارسها الأخصائى الاجتماعى بدءاً بتقدير الموقف، وتحديد أهداف التدخل واستراتيجياته وتكنيكاته فى إطار خطة التدخل، ثم تطبيق الخطة، وأخيراً تقييم نتائج التدخل والإنهاء.

(2) توجه تلك الأنشطة إلى نسق التعامل (فرد، زوجان، أسرة، منظمة، مجتمع جيرة، مجتمع محلى، مجتمع وطنى) أو جزء منه تبعاً لطبيعة المشكلة أو موقف التدخل.

(3) يمثل التدخل المهنى إطاراً شاملاً ومتكاملاً له مسلماته ومفاهيمه ومعتمداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية، وفنيات علمية وعملية معترف بها فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

(4) يستهدف التدخل المهنى تحقيق أهداف قريبة وأهداف بعيدة، تتحدد فى ضوء طبيعة الموقف الذى يتم التدخل لمواجهته والخدمات التى تقدمها المؤسسة الاجتماعية التى يتم من خلالها العمل المهنى سواء كانت أهدافاً وقائية أو علاجية أو تنموية.

(5) يرتبط التدخل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بتحديد:

أ- **نسق محدث التغيير:** المتمثل فى الأخصائى الاجتماعى.

ب- **نسق التعامل:** أو نسق العملاء الذين يعنيهم الاستفادة من جهود التدخل.

ج- **النسق المستهدف:** ويتمثل فى الناس أو الأجهزة أو المؤسسات التى يتم تغييرها لتحقيق الهدف من التدخل مع نسق التعامل.

د- **نسق العمل:** وهم الأعضاء الذين يقومون بتنفيذ خطوات وأنشطة التدخل المهنى.

ه- **نسق المشكلة:** وهو الموقف الذى يستوجب التدخل المهنى لمواجهته.

(2) اهمية واهداف التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية :

إن قيام الأخصائيين الاجتماعيين بجهود التدخل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية يسعى لتحقيق أهداف متعددة، ومن هذه الأهداف:

الهدف الأول:

فهم الأبعاد الأساسية والفرعية للموقف الذى يواجه العملاء، وزيادة فهمهم له، وإدراكهم لأبعاده المختلفة على أسس علمية سليمة.

الهدف الثانى:

توجيه جهود كل من الأخصائى الاجتماعى والعميل لتحقيق التغييرات المطلوبة سواء تغييرات داخلية فى نسق العميل إذ كانت المشكلة تكمن فيه، أو الخارجية فى البيئة إذا كانت مشكلات الناس وحاجاتهم تكمن فى البيئة، أو زيادة القدرة التكيفية لنسق العميل وزيادة الاستجابات البيئية إذا كان الموقف يتعلق بالمواجهة بين الإنسان والبيئة.

الهدف الثالث:

وقاية أنساق التعامل من الوقوع فى عديد من المشكلات النفسية والمهنية والاجتماعية عن طريق تنمية الروح الجماعية بينهم، ومساعدتهم على إدراك ظروف مجتمعهم والتكيف مع النظم القائمة فى المجتمع، ومساعدتهم فى التعرف على المناطق الكامنة والمحتملة لمعوقات أدائهم الاجتماعى أو منع ظهورها أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

الهدف الرابع:

تعزيز قدرات العملاء وتدعيم الذات لمواجهة المواقف التي يتم التدخل فيها لمساعدتهم على تحقيق اعتمادهم على الذات لأقصى حد ممكن وربطهم بالأنساق التي تمدهم بـالموارد والخدمات التي يحتاجون إليها، إلى جانب الارتقاء بفعالية وقدرات الأنساق المستهدفة من التدخل، والمشاركة في تنمية وتحسين السياسات الاجتماعية في المجتمع لمواجهة المشكلات، وتعديل أفكار العملاء غير المنطقية والتي تمثل نقصاً معرفياً يؤدى لسلوكيات غير مقبولة، وإعادة البناء المعرفي بما يجعلهم قادرون على التفاعل بإيجابية مع الموقف في ضوء سلوكيات سوية.

الهدف الخامس:

وضع الأسس العلمية والواقعية التي تسهم في التخطيط لكيفية تحقيق التغييرات المرغوبة في نسق العميل أو الأنساق البيئية المحيطة به التي تستهدف من التدخل المهني، وتحديد الاستراتيجيات والتكنيكات التي تحقق تلك التغيرات بأفضل صورة ممكنة وفي الوقت الملائم لمواجهة الموقف الإشكالي، إلى جانب التدخل السريع لمواجهة الكوارث والأزمات التي تعترض أنساق التعامل في التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

الهدف السادس:

تحسين عمل شبكة الخدمات الاجتماعية وزيادة استفادة العملاء من المؤسسات الاجتماعية بإجراء التعديلات في سياسات المنظمات بما يسهم في زيادة قدرتها على تقديم الخدمات لعملائها وزيادة تجاوب تلك المؤسسات معهم وتعزيز الفوائد من خدماتها، وتسهيل التفاعلات بين العميل والآخرين في بيئاتهم الاجتماعية، والتأثير في التفاعلات بين المؤسسات المجتمعية من خلال ما يتضمنه التدخل المهني من أنشطة تنسيقية بينها، أو استحداث أنساق مؤسسية جديدة أو تصميم برامج لمواجهة المتطلبات المتغيرة للعملاء.

الهدف السابع:

زيادة الأداء الاجتماعي لأنساق العملاء بما يحقق تكيف الإنسان مع بيئته وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- استعادتهم لقدرتهم على الأداء الاجتماعي المطلوب

2- وقايتهم من معوقات الأداء الاجتماعى.

3- مساعدقم على تنمية قدراقم بما يسهم فى زيادة أدائهم الاجتماعى.

4- المساهمة فى إحداث تغييرات فى النظم والأوضاع الاجتماعية وتحسينها.

5- توفير المناخ المناسب لممارسة أنشطة المهنة بما يحقق العدالة الاجتماعية بين العملاء.

6- مساعدة العملاء الذين يحتاجون إلى دعم للمطالبة بحقوقهم والدفاع عن تلك الحقوق خاصة العملاء المضطهدين أو المظلومين أو المهمشين والمعرضين للخطر.

الهدف الثامن:

انطلاقاً من أن أحد مكونات الأساس العلمى للخدمة الاجتماعية يرتبط بالمعرفة المختبرة والتى تشكل أساس الخدمة الاجتماعية كعلم، فإنه يمكن للباحثين فى مجالات الخدمة الاجتماعية وممارسيها استخدام التدخل المهنى فى اختبار المعارف النظرية والنماذج العلمية فى واقع الممارسة الميدانية للتأكد من مدى فاعليتها فى تحقيق أهداف المهنى، والوصول لنماذج واقعية تتمشى مع ظروف المجتمع وطبيعة العملاء ووظائف مؤسسات الممارسة، بما يمكن المهنة من تكوين بناء معرفى متماسك ومنظم ومعرفة مصنفة تم الوصول إليها بإتباع قواعد المنهج العلمى الصحيح، ويمكن صياغتها فى شكل نماذج للممارسة تؤدى للتوصل إلى قوانين عامة مع تراكم المعرفة العلمية.

(3) خصائص التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية :

إن التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية يتميز عن التدخل المهنى فى المهن الأخرى نظراً لتميز المهنة عن مهن المساعدة الأخرى، خاصة وأنها تستهدف إحداث تغيير فى الإنسان والبيئة فى إطار التمسك بإتباع وتنفيذ القيم الأساسية للخدمة الاجتماعية ومعارفها ومهاراقا ومبادئها التى تعتبر موجهات للتدخل المهنى.

ومن أهم الخصائص التى تميز التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية ما يلى:

الخاصية الأولى:

أن خطوات التدخل المهنى هى خطوات عامة يتم تطبيقها على كافة مستويات الممارسة المهنية التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى تبعاً لموقف التدخل سواء كان هذا

المستوى (نسق فردى، نسق زوجان، نسق جماعى، نسق المؤسسة، نسق مجتمع الجيرة، نسق المجتمع المحلى، نسق المجتمع القومى، نسق المجتمع العالمى) ولكـــن يختلــف محتـــوى تلـــك الخطوات وفقاً لطبيعة مستوى التدخل المهنى حيث تعتبر تلك المستويات محـــوراً للتـــدخل المهنى فى مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

الخاصية الثانية:

انطلاقاً من أن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية، فإن التدخل المهنى فى مجـــالات الخدمة الاجتماعية لا يتم إلا فى إطار مؤسسة اجتماعية ذات بناء ووظيفة محـــددة يمثلـــها الأخصائي الاجتماعي، ويتشكل التدخل المهنى تبعاً لوظيفة المؤسسة والخدمات التى تقدمها لعملائها علي أساس أن الأخصائى الاجتماعي مسئولاً عن تنظيم عملية التـــدخل المهـــنى، وهذا لا يمنع استفادته من التخصصات الأخرى فى المشاركة لتحقيق أهداف التدخل، سواء كانت تلك التخصصات فى نفس المؤسسة (فريق عمل المؤسسة) أو فى المؤسسات الأخرى التى يتم الاستعانة بها لمواجهة موقف التدخل.

الخاصية الثالثة:

يتضمن التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية كأسلوب عام لوصف وتفسير المواقـــف الإشكالية والتدخل لمواجهتها عدة خطوات هى:

1- التقدير وتحديد الموقف الإشكالى.

2- تحديد أهداف التدخل لمواجهة الموقف.

3- صياغة التعاقد أو الاتفاق.

4- وضع خطة التدخل واختيار الأساليب الملائمة للمواقف والتوقيتـــات الزمنيـــة للتدخل.

5- تنفيذ خطة التدخل بما يتضمنه من استراتيجيات وتكنيكات وأدوار.

6- تقويم خطة التدخل المهنى، وإنهاء العمل.

الخاصية الرابعة:

تعتمد خطوات التدخل المهنى مع كافة أنساق التعامل على أساس علمـــى يتضـــمن العديد من النظريات والنماذج العلمية، ومهارات تضع هذه النظريات موضـــع الممارســـة

الفعلية، إلى جانب قيامه بأدوار والالتزام بمبادئ مهنية وقيم توجه التدخل، بما يسهم فى زيادة فعالية التدخل ويجعله أكثر تنظيماً وبعيداً عن التخبط والارتجالية والذاتية.

الخاصية الخامسة:

أن عمليات التدخل المهنى عمليات متكاملة شاملة لا يتم تطبيقها بشكل متتابع، بحيث تنتهى عملية لتبدأ عملية أخرى، ولكن هناك ارتباط بين هذه العمليات فهى متكاملة ومتفاعلة، حيث يمكن أن يكتشف الأخصائى معلومات جديدة ترتبط بموقف العميل أثناء مرحلة التدخل مما يدفعه مرة أخرى للعودة لمرحلة التقدير لربط المعلومات التى استجدت بالمعلومات السابقة عن الموقف، مما يؤثر فى إعادة تقدير الموقف ومن ثم تعديل أهداف التدخل وتعديل الاستراتيجيات والتكنيكات التى تحقق الأهداف الجديدة.

الخاصية السادسة:

يركز التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية على عملية التفاعل المستمر بين الشخص وبيئته أو مفهوم شخص فى بيئة فى إطار المنظور النسقى الإيكولوجى، وأن التغيير المستهدف يحدث نتيجة هذا التفاعل، ولذا فإنه يتضمن بذل جهود من أجل تغيير شخصية الإنسان أو البيئة أو كلاهما لتحسين مستوى العلاقة بين الإنسان والبيئة.

الخاصية السابعة:

تختلف الفترة الزمنية التى يتطلبها التدخل المهنى من موقف لآخر باختلاف وظيفة المؤسسة وما يتوفر بها من موارد، نمط شخصية أنساق العملاء، طبيعة موقف التدخل، المهارات المهنية وخبرات الأخصائى الاجتماعى كمحدث للتغيير فى التدخل المهنى.

الخاصية الثامنة:

يعتبر تقويم التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية ضرورة للتأكد من تقدير جدوى وفاعلية التدخل المهنى فى تحقيق أهدافه مقارنة بالأهداف التى خطط لتنفيذها، ومدى ملاءمة الاستراتيجيات والتكنيكات التى تم تطبيقها، كأساس لتحقيق التنمية المهنية للأخصائى الاجتماعى وتطوير أساليب التدخل المهنى فى المواقف المشابهة، لذا لابد من استخدام أدوات مقننة لتقويم جهود التدخل المهنى كالملاحظة المقننة، كتابة التقارير، مقاييس عائد التدخل المهنى.

ثانيا: نسق العميل فى إطار التدخل المهنى

(1) تعريف نسق العميل:

يعرف نسق العميل فى إطار التدخل المهنى بأنه:

الشخص أو الأشخاص الذين يرتبط بهم الأخصائي الاجتماعي أثناء تدخله المهني باعتبارهم مستفيدين من جهود الممارسة المهنية سواء كانت تلك الاستفادة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد يكون نسق العميل فى إطار التدخل المهني:

فرداً، زوجان، أسرة، منظمة، مجتمع محلى، مجتمع وطنى، مجتمع عالمى وهو ما يطلق عليه متصل أنساق العملاء.

وقبل عرض مستويات نسق العميل فى إطار التدخل المهنى نشير إلى النقاط التالية:

1- أن هناك من يطلق على العملاء فى الخدمة الاجتماعية وحدات العمل أو أنساق التعامل أو أنساق التدخل المهنى.

2- أن هناك من يقسم تلك الأنساق إلى مستويات تتضمن:

أ- **مستوى الميكرو:** الفرد كنسق إنسانى.

ب- **مستوى الميزو:** الأسرة، الجماعات الصغيرة.

ج- **مستوى الاكزو:** المنظمة، الجيرة.

د- **مستوى الماكرو:** المجتمع المحلى، المجتمع القومى.

وهناك من يقسم تلك الأنساق إلى:

أ- **مستوى الوحدات الصغرى:** الفرد، الزوجان، الأسرة.

ب- **مستوى الوحدات المتوسطة:** الجماعة الصغيرة، الشبكات الاجتماعية.

ج- **مستوى الوحدات الكبرى:** منظمة، مجتمع جيرة، مجتمع محلى، مجتمع وطنى.

د- **مستوى الوحدات الاكبر:** المجتمع الإقليمى، المجتمع العالمى المحدود، المجتمع العالمى الشامل للكرة الأرضية.

3- أن التدخل المهنى للأخصائى الاجتماعى عندما يتعامل مع أحد أنساق العملاء، لا يقتصر تعامله مع هذا النسق بل يتعداه إلى التعامل مع كافة جوانب ومستويات البيئة المحيطة به.

4- أن التدخل المهنى يهتم بالتركيز على التفاعلات والعلاقات القائمة بين نسق العميل وكافة الأنساق الأخرى القائمة فى البيئة.

5- أن الأخصائى فى تدخله المهنى لا يركز على أبنية الأنساق التى يتعامل معها، بل ينصب تركيزه أيضاً على التفاعلات التى تحدث بين تلك الأبنية بالإضافة إلى التفاعلات القائمة بينها وبين غيرها من الأنساق.

6- أنه بداخل مستويات النسق توجد أنساق فرعية، وهى وحدات متكاملة تتفاعل مع أنساق فرعية أخرى كى تساعد على أداء النسق الكلى.

7- التدخل المهنى للأخصائى الاجتماعى يمكن أن يكون بداخل مستويات الأنساق أو بداخل الأنساق الفرعية أو كلاهما.

8- عند العمل مع أى نسق تكون الأنساق الأخرى بمثابة البيئة المحيطة والتى تؤثر على نسق التعامل.

مثال ذلك: عند العمل مع النسق الفردى فإن الأزواج والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية والمجتمع الوطنى والمجتمع العالمى تعتبر بيئات محيطة بنسق العميل (الفرد)، وقد يستوجب الموقف الإشكالى تدخل الأخصائى الاجتماعى مع كل تلك المستويات أو بعضها وفقاً لطبيعة الموقف وما يتطلبه التدخل المهنى.

(2) انساق العميل:

يمكن عرض أنساق العميل التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى أثناء تدخله المهنى للتعامل مع الموقف الإشكالى أو موقف التدخل المهنى وفقاً لما يلى:

أ- النسق الفردى:

ويتمثل فى العميل كفرد عندما يتعامل معه الأخصائى كممارس عام وهو ما يطلق عليه أو يعرف بالنسق الفردى.

وتتكون شخصية نسق العميل (الفرد) من خمسة أبعاد متداخلة مع بعضها وهي: البعد الجسمي، البعد النفسي، البعد العقلي، البعد الاجتماعي، البعد الروحي.

وتلك الأبعاد ينشأ عن تفاعلها حاجات إنسانية متعددة للفرد نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية، وهذه الحاجات تتضمن الحاجات الجسمية، الحاجات العقلية والمعرفية، الحاجات الانفعالية، الحاجات الاجتماعية، الحاجات الروحية والتي يجب فهمها بشكل كلي متفاعل والتدخل لإشباعها، وأي عقبة تقف أمام إشباع تلك الحاجات تتحول إلى مشكلة تحتاج إلى التدخل لمواجهتها.

ب- نسق الزوجان:

ويقصد به :

تعامل الأخصائي الاجتماعي مع الزوجان فعلاً، أو المقدمان على الزواج (رجل وامرأة) ويحتاجان إلى مساعدة في علاقتهما الزواجية أو في مرحلة الزواج، وخاصة ما يتعلق بالعلاقة النفسية الجنسية وتنمية العلاقات الحميمة بينهما.

جـ- النسق الاسرى:

ونسق الأسرة كعميل يقصد به:

جماعة من الأفراد تربطهم رابطة الزواج بعقد رسمي وقرابة وأبناء، تقوم الصلة بينهم على صلة الدم والزواج، ولكل منهم أدوراه والتزاماته نحو الآخرين.

د- النسق الجماعي:

والجماعة الصغيرة كنسق عميل يقصد بها:

وحدة اجتماعية تتألف من أعضاء ينضمون معاً ويحددون بينهم علاقات المركز والدور لكل عضو منهم في إطار قيم ومعايير خاصة بالجماعة تنظم وتضبط سلوك أعضائها وتحدد علاقات التفاعل بينهم.

هـ- نسق المنظمة:

ويقصد بالمنظمة الاجتماعية كنسق تعامل أنها:

مؤسسات أنشأها المجتمع المحلي لمساعدة المواطنين على إشباع احتياجاتهم أو مساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم سواء كانت مؤسسات حكومية، أو مؤسسات أهلية، أو مشتركة.

ويشمل هذا النسق كافة العاملين به، كما يمكن اعتبار عملاء المؤسسة ضمن مجتمعها إذا كانوا مقيمين بها إقامة دائمة.

و- نسق مجتمع الجيرة:

ويقصد بمجتمع الجيرة كنسق تعامل بانه:

منطقة صغيرة يتقاسم سكانها خصائص معينة واهتمامات متبادلة أو أنماط مشتركة للمعيشة وقيم يعتنقها غالبيتهم وعلاقات اجتماعية وأنشطة تربط السكان مع بعضهم البعض.

ز- نسق المجتمع المحلي:

يقصد بالمجتمع المحلى كنسق عميل بانه:

جماعات من الناس لديهم اهتمامات مشتركة، ويعيشون فى نفس المجتمع المحلى، وهؤلاء الناس يتقاسمون بيئة مشتركة بينهم وموارد بيئية ولهم ولاء وانتماء لهذا المجتمع المحلى.

ح- نسق المجتمع الوطني:

ويقصد بالمجتمع الوطنى كنسق عميل بانه:

المجتمع الكبير الذى يشمل كل سكان الدولة بحدودها مع الدول الأخرى، بما يرتبط به من سياسات الرعاية الاجتماعية وتخطيطها علي مستوى الدولة بأكملها باعتبارها نطاق جغرافى له حدوده وخضوعه لسلطة سياسية ونظام حكم يحدد العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ط- نسق المجتمع العالمي:

ويقصد بالمجتمع العالمى كنسق عميل بانه:

(1) مجموعة من الدول تربطها أهداف مشتركة، وقد تربطها حدود جغرافية مشتركة وبينها روابط ثقافة مشتركة، كالدول العربية ويطلق عليه (المجتمع الإقليمى).

(2) وقد يضم مجموعة من الدول تربطها أهداف مشتركة، وقد لا تربطها حدود جغرافية مشتركة، مثل مجموعة الدول الإسلامية ويطلق عليه (المجتمع العالمى المحدود).

(3) وقد يضم كل دول العالم من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها ويطلق عليه (المجتمع العالمى الشامل).

ثالثا: خطوات بحوث التدخل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية

تتضمن تقنيات بحوث التدخل المهني فى مجالات الخدمة الاجتماعية قيام الأخصائي الاجتماعي بأتباع عده خطوات من خلالها يتم تحقيق أهداف التدخل المهني وذلك فى إطار إعداد برنامج التدخل المهنى وتنفيذه وتقويمه فى أى مجال من مجالات الممارسة المهنية.

ويتضمن ذلك عده خطوات هى:

الخطوة الأولى: تحديد مجال الممارسة المهنية :

حيث أن كل مجال من مجالات الممارسة المهنية يرتبط بنوعية معينة من العملاء ذوى المشكلات والاحتياجات التى تؤثر على طبيعة التدخل المهنى فى إطار المؤسسات التى تخدم عملاء هذا المجال.

الخطوة الثانية: تقدير الموقف الاشكالى :

حيث تبدأ عمليات مساعدة العملاء فى أى مجال من مجالات الممارسة المهنية فى الخدمة اجتماعية لإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم بعملية تقدير الموقف الأشكالى.

وتستهدف تلك الخطوة تفسير العلاقات القائمة بين أجزاء الموقف الأشكالى وفهم تفاعلات واتصالات مختلف العملاء وتحديد مدى وكيفية تفاعل كافة العوامل لإحداث الموقف أى صياغة الموقف الأشكالى بدقة.

وتتضمن تلك الخطوة الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: تحديد المشكلة وصياغتها: وذلك بالتعرف على:

(1) المشكلة الحقيقية التى يعاني منها العملاء (فرد - جماعة- منظمة - مجتمع) وتحديد نطاقها.

(2) متى بدأت المشكلة وكيف تطورت حتى وصلت لما هى عليه ؟

(3) ما مشاعر العملاء تجاه المشكلة ؟

(4) دور العملاء فى حدوث واستمرار المشكلة ودورهم فى مواجهتها.

(5) مدى خطورة المشكلة ومضاعفاتها ومدى تأثيراتها على العميل وعلى الآخرين بل وعلى المجتمع.

(6) الجهود السابقة التى بذلت لمواجهتها.

(7) الأنظمة الجماعية والمجتمعية المؤثرة على المشكلة ومتخذو القرار فى مواجهتها.

الإجراء الثاني: تحديد نقاط القوة والضعف:

ويتضمن ذلك تحديد نقاط القوة والضعف فى العميل طالب المساعدة أو الأنساق الأخرى حتى يمكن الاستفادة منها وتوظيفها فى مواجهة الموقف الأشكالى ويتضمن ذلك تحديد:

(1) تقدير ميدئي لجوانب القوة ومحددات العملاء أصحاب المشكلة أو طالبى المساعدة والى أى مدى يمكنهم المساهمة فى مواجهة الموقف الأشكالى.

(2) تحديد الأنساق الأخرى التى يمكنها المساهمة فى مواجهة المشكلة.

(3) تحديد نسق الموارد الرسمية (المؤسسات) ونسق الموارد غير الرسمية (الأسرة والأصدقاء)

(4) تحديد نسق الموارد المجتمعية المتمثلة فى النظم الاجتماعية العامة.

(5) تحديد الموارد الشخصية للعميل والقوى التى يتمتع بها للاستفادة منها.

(6) تحديد إمكانات المؤسسة التى يعمل بها الأخصائى وكيفية استثمارها فى مواجهة الموقف ومساعدة العميل.

الإجراء الثالث: تحديد الاولويات:

ويقصد بها قيام الأخصائى كممارس بتحديد درجة الأسبقية للمشكلات التى يعانى منها العملاء ويتضمن ذلك:

(1) تحديد المشكلة الأساسية التى لها تأثيرها على العميل الذى سيعمل معه الأخصائى وستوجه الجهود لمواجهتها.

(2) تحديد أولوية العملاء الواجب التدخل معهم لتحقيق عملية المساعدة.

(3) تحديد أولوية الجانب أو الجزء الذى يبدأ الأخصائى العمل معه من المشكلة تبعا لتأثيره الأكبر على العميل أو الأنساق الأخرى.

(4) تحديد البدائل الممكنة لمواجهة المشكلة وتحديد مزايا وعيوب تنفيذ كل بديل منها لمواجهة الموقف الأشكالى والمفاضلة بينهما.

الخطوة الثالثة: بناء برنامج التدخل المهنى :

وتتضمن تلك الخطوة الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: تحديد أهداف التدخل المهنى:

ويقصد بها تحديد الجهود التى يجب أن تبذل من جانب الأخصائى الاجتماعى أو المهنيين الآخرين والأنساق المختلفة لمواجهة الموقف الأشكالى وتتضمن تلك الأهداف ما يلى:

- أهداف استراتيجية بعيده ترتبط بالنتيجة النهائية المراد تحقيقها لمواجهة الموقف الإشكالى.
- أهداف قريبة أو مرحلية ترتبط بالعمليات أو الإجراءات التى تتبع فى التدخل المهنى وقد تتضمن تلك الأهداف ما يلى:
- تعديل سلوكيات سلبية لدى العملاء.
- تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية.
- تزويد العملاء بالمعارف والمعلومات الصحيحة تبعا لنوعية المشكلة ونسق التعامل.

ويفيد ذلك فى تحديد الاستراتيجيات وأساليب التدخل والمسئولين عن تحقيق الأهداف والجدول الزمنى لتحقيقها.

الإجراء الثانى: تحديد الموجهات العلمية والمهنية لتصميم برنامج التدخل المهنى:

على الأخصائى الاجتماعى أن ينتقى من الموجهات العلمية والمهنية فى الخدمة الاجتماعية ما يفيده فى توجيه برنامج التدخل المهنى الذى يسعى لتطبيقه لتحقيق الأهداف التى تم تحديدها.

ويمكن التوصل لذلك من خلال:

* الإطلاع على الإطار النظرى لمهنة الخدمة الاجتماعية بما يتضمنه من معارف ومهارات تسهم فى بناء استراتيجيات التدخل المهنى وتكنيكاته.

* الإطلاع على البحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع التدخل المهنى المستهدف.

* تحديد النظريات التى يمكن أن يعتمد عليها الأخصائى الاجتماعى فى تصميم برنامج التدخل المهنى.

ويفيد ذلك فى تحديد:

* استراتيجيات خاصة بالعمل مع العملاء المستهدف مساعدتهم من خلال برنامج التدخل المهنى.

* استراتيجيات العمل مع الأنساق الفرعية مثل نسق الأسرة، الجماعة، الأصدقاء.

* استراتيجيات خاصة بكيفية تطبيق الإجراءات والخطوات المهنية كتكوين العلاقة المهنية أو تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية.

الإجراء الثالث: تحديد عناصر برنامج التدخل المهنى (محتوى البرنامج)

بعد تحديد النظرية التى سينطلق منها الأخصائى والموجهات العلمية لتصميم برنامج التدخل المهنى يجب عليه أن يحدد عناصر برنامج التدخل وغالبا ما تتضمن:

العنصر الأول: المدخلات:

هى الإمكانات المتوفرة أو التى يمكن توفيرها سواء من المنظمة أو البيئة وتتمثل مدخلات برنامج التدخل المهنى فى الإمكانات المادية والبشرية والمالية والفنية والتى يستفاد بها فى تنفيذ البرنامج.

العنصر الثانى: العمليات التحويلية:

وهى الأنشطة الهادفة المخططة وفقا للموجهات العلمية والمهنية التى يتم ممارستها لتحويل المدخلات إلى مخرجات تحقق الأهداف التى يسعى الأخصائى لتحقيقها.

وتتحدد أساليب التدخل المهنى وفقا لعدة عوامل هى:

1- وظيفة المؤسسة وما تقدمه من خدمات ومدى كفاية مواردها لتقديم عملية المساعدة.

2- طبيعة الموقف الأشكالى ومدى خطورته على العملاء.

3- الإمكانات والموارد المتاحة التى يمكن الاستعانة بها سواء كانت فى شخصية العميل أو البيئة.

4- قدرات الأخصائي وخبراته ومهاراته فى التعامل مع تلك المواقف.

5- الفترة الزمنية المحددة لتحقيق أهداف التدخل المهنى.

6- الاستراتيجيات التى يتم استخدامها فى الموقف الأشكالى.

7- المجتمع المحيط من حيث ثقافته وقيمه وعاداته ومدى إتساق أهداف التدخل المهنى مع أهداف المجتمع.

ومن أهم الأساليب والاستراتيجيات التى تستخدم فى التدخل المهنى مع العملاء (فرد - جماعة - منظمة - مجتمع ما يلى):

أ - **على مستوى الفرد:** العلاقة المهنية التأثيرية والتصحيحية، التعاطف، المواجهة، النصيحة، المبادرة التدعيم السلبي والإيجابى، إعادة البناء المعرفى.

ب- **على مستوى الاسرة:** بناء الاتصالات الأسرية، تغير البناء (تغيير القيم وتوضيح الحدود الأسرية)، إعادة التوازن الأسرى.

جـ- **على مستوى الجماعة:** المناقشة الجماعية، لعب الدور، المشاركة فى الأنشطة الجماعية، الرحلات، معسكرات اليوم الواحد.

د - **على مستوى المنظمة:** الإشراف، تخطيط البرامج، إدارة الميزانية، تقسيم العمل، زيادة الكفاءة، التأثير على متخذى القرار.

هـ- **على مستوى المجتمع المحلى:** الإقناع، التفاوض، الضغط، المشاركة.

و — **على مستوى المجتمع القومي:** تعديل السياسات، المواجهة، المطالبة.

وهذا يعنى تحديد الخطوات المهنية والإجراءات التى يجب اتباعها فى برنامج التدخل المهنى على أن يراعى فى ذلك ما يلى:

* المراحل التي يجب أن ترتبط بها الممارسة المهنية منذ بداية التدخل مع النسق المستهدف من الممارسة حتى تتحقق الأهداف.

* تحديد الافتراضات الأساسية فى نموذج التدخل المهنى لممارسة الخدمة الاجتماعية على أساس وضع الافتراضات الأساسية المرتبطة بمتغيرات التدخل حتى يمكن التأكد من الوصول لطبيعة العلاقة بينها واختبارها وارتباطها بأهداف التدخل التى تم تحديدها.

* أن توضح الخطوات والإجراءات المهنية أهم الأدوار التى يمكن أن يمارسها الأخصائى الاجتماعى بمفرده أو مع فريق العمل لتحقيق الأهداف.

* ارتباط الخطوات والإجراءات المهنية بتطبيق المبادئ والمهارات الفنية للخدمة الاجتماعية مع توضيح المواقف التى تستخدم فيها وكيفية استخدامها

* ارتباط الخطوات والإجراءات بالتكتيكات اللازمة لتحقيق أهداف التدخل المهنى وارتباط تلك التكنيكات بمؤسسات الممارسة.

* تحديد الوسائل المهنية التى سوف تتبع فى كل خطوة أو إجراء معين مع أى نسق من أنساق التعامل والهدف من استخدام تلك الوسائل فى إطار مساهمتها فى تحقيق الأهداف القريبة أو النهائية.

الإجراء الرابع: عرض برنامج التدخل المهنى للتحكيم:

حيث يتم عرض برنامج التدخل المهنى المقترح على أساتذة من الأكاديميين المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية والخبراء فى مجال الممارسة المهنية المرتبط بها برنامج التدخل المهنى وذلك لتحديد:

- مدى واقعية وملاءمة برنامج التدخل المهنى للتعامل مع العملاء.
- مدى ملاءمة الموجهات العلمية والمهنية لتصميم برنامج التدخل المهنى.
- مدى ملاءمة استراتيجيات وأساليب التدخل المهنى للموقف الإشكالي الذى يتم التدخل بشأنه.
- مدى النجاح فى تحديد أدوار العميل والأنساق الأخرى فى مواجهة الموقف الإشكالي.
- مدى النجاح فى تحديد الخطوات المهنية وإجراءات التدخل المهنى.

الخطوة الرابعة: تنفيذ برنامج التدخل المهنى :

بعد الاطمئنان إلى تحكيم برنامج التدخل المهنى والتأكد أنه ملائم لمواجهة الموقف الإشكالي يبدأ الأخصائى الاجتماعى فى مساعدة كافة الأنساق المشاركة فى تنفيذ المسئوليات الخاصة بهم على أساس خطة تنسيقية متفق عليها مع العمل على إزالة كافة الصعوبات التى تعترض تنفيذ البرنامج من خلال تشخيص تلك المشكلات والعمل على مواجهتها.

الخطوة الخامسة: تقييم عائد برنامج التدخل المهنى :

وبعد الانتهاء من تنفيذ برنامج التدخل المهنى وإنهاء إجراءات استفادة العملاء من هذا البرنامج يجب أن يقوم الأخصائى الاجتماعى أو المسئولين بالمؤسسة بتقييم عائد التدخل المهنى أو ما يعرف بتقييم مخرجات برنامج التدخل المهنى.

ويستهدف ذلك التعرف على مدى التغييرات التى أحدثها البرنامج فى نسق العميل، ومدى نجاح الخطوات والإجراءات المهنية التى أتبعت لمواجهة الموقف الأشكالى ومدى نجاح البرنامج فى تحقيق أهدافه التى خطط لتحقيقها والصعوبات التى واجهت تنفيذه والإجراءات التى أتبعت لمواجهتها، وكيفية الاستفادة مما تم فى وضع برامج للتدخل المهنى فى مثل تلك المواقف مستقبلاً.

ويعرف تقييم برنامج التدخل المهنى بأنه:

العمليات التى تهتم بقياس نتائج الأفعال التى تم بموجبها التدخل المهنى مقارنه بالأهداف التى خطط لتنفيذها لتحقيق عملية المساعدة.

كما يقصد بتقويم عائد برنامج التدخل المهنى:

تقدير جدوى وفاعلية جميع العمليات التى صممت لمساعدة أنساق التعامل فى تحقيق أهدافهم وتحليل نوعية العلاقات القائمة وقياس النتائج فى إطار حدوث التغيير المستهدف فى ضوء ما تم من إنجازات.

ويتطلب تقويم برنامج التدخل المهنى تحديد كل من:

- أسباب وأهداف التقويم.
- تحديد قدرة الأخصائى والمؤسسة والأنساق المشاركة على توفير الدعم والتشجيع وتوفر الإمكانات للقيام به من خلال استخدام أفضل المناهج لذلك.
- توفر مهارات لازمة فى الأخصائى والقائمين بتقويم برنامج التدخل المهنى مثل:

1- مهارات فنية ترتبط بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

2- مهارة التقويم والقياس.

3- مهارات تفاعلية كالمهارة فى الاتصال والاقناع.

4- مهارات تحليلية وإدارية كالمهارة فى إدارة الموازنـات وإبـرام الاتفاقـات والإشراف.

وغيرها من المهارات التى تساعد على تحقيق الهدف من التقويم لمعرفة مدى ما تحقق من أهداف التدخل وإنجاز المهام المتفق عليها وتحقيق عملية المساعدة وفقاً لما خطط لهـا عنـد تصميم برنامج التدخل.

ويمكن استخدام وسائل متعددة لتقويم برنامج التدخل المهنى ومنها:

(1) الملاحظة البسيطة.

(2) تحليل محتوى تقارير تسجيل تنفيذ الخطوات المهنية وتحقيق عملية المساعدة.

(3) مقاييس تقويم فعالية برامج التدخل المهنى.

(4) إعداد دليل أو استمارة لتقويم برنامج التدخل.

ويمكن أن نحدد بعض معايير تقويم برنامج التدخل المهنى فيما يلى:

أ - معايير مرتبطة بواقعية أهداف برنامج التدخل المهنى وارتباطها بالموقف الإشكالي.

ب- معايير مرتبطة بمدى اتباع الخطوات السليمة فى إعداد برنامج التدخل المهنى.

جـ- معايير خاصة بملاءمة استراتيجيات التدخل المهنى لعملية المساعدة المستهدفة.

د - معايير خاصة بمدى ملاءمة مراحل التدخل المهنى لتحقيق عملية المساعدة.

هـ- معايير خاصة بمدى مراعاة الاعتبارات المهنية فى برنامج التدخل المهنى.

و - معايير خاصة بالاختيار المناسب للموجهات النظرية التى بنى عليها برنامج التدخل

ز - معايير خاصة بمدى ملاءمة الأساليب والأدوات المهنية المستخدمة فى برنـامج التدخل المهنى.

ح- معايير خاصة بالتحديد الدقيق لمدخلات برنامج التدخل المهنى.

ط- معايير خاصة بقياس فعالية برنامج التدخل المهنى.

وغيرها من المعايير على أن يتم ترجمة تلك المعايير إلى مؤشرات لقياس جدوى برنامج التدخل المهنى على أسس عملية بعد اختبار صدق وثبـات تلـك المؤشـرات والمعـايير وملاءمتها لقياس برنامج التدخل المهنى الذى تم تنفيذه.

رابعاً: خطوات التصميم التجريبى فى بحوث التدخل المهنى

يعتمد تصميم البحث التجريبي فى بحوث التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية مثل غيره من تصميمات البحوث التجريبية على عدة خطوات تبدأ بتحديد مشكلة البحث، وصياغة فروض ترتبط بالمشكلة البحثية، ثم تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع وكيفية قياس اثر المتغير التجريبى مع تحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى إجراء التجربة.

ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذى نريد اختبار تأثيره فى ظاهرة ما (المتغير المستقل) أو (المتغير التجريبى) أما المتغير الذى نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمي (المتغير التابع).

ويعتمد إجراء التجارب فى التدخل المهنى على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف– بقدر الإمكان– ما عدا العامل المراد اختبار تأثيره أو ارتباطه وهو ما يمكن أن يرتبط بالبرنامج الاجتماعى الذى يتم تنفيذه ومعرفة أثره على المستفيدين منه، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين.

وتسمى فى هذه الحالة المجموعة التى تتعرض لتأثير البرنامج المنفذ (المجموعة التجريبية) أما المجموعة الأخرى (المجموعة الضابطة).

وفى تلك الحالة يجب استبعاد كل العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة.

لذا فإن على الباحث أثناء تدخله المهنى أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة وأن يتأكد من تشابه الظروف المحيطة بالمجموعتين، ومن ثم يمكن التأكد من أن التغير الذى حدث كان نتيجة لتعرض المجموعة التجريبية للبرنامج المنفذ ولم يحدث نتيجة لوجود فروق قائمة أساساً بين أفراد المجموعتين قبل بدء التجربة حيث أن التأكد من هذا التشابه بين المجموعتين يسهم فى التحقق قدر الإمكان من صدق الاستنتاجات المستخلصة من النتائج.

ويمكن تحديد خطوات التصميم التجريبى فى التدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية فى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختيار الموضوع الذى يتم بحثه وصياغته :

وفى هذه الخطوة يتم اختيار وتحديد الموضوع أو البرنامج المراد بحثه بحيث يخضع للشروط التجريبية وليكن "التعرف على تأثير أحد البرامج الاجتماعية فى تعديل سلوك الشباب نحو البيئة".

الخطوة الثانية: اختيار بيئة إجراء التجربة :

وبالرغم من أن بيئة إجراء التجربة إما أن تكون فى المعمل أو أن بعضها يكون فى البيئة الحقيقية فإنه فى إطار البحوث التجريبية لتقويم البرامج الاجتماعية يتم إجراؤها فى ظروف وأوضاع حقيقية حيث يتدخل الباحث ويتحكم فى بعض المتغيرات المستقلة ويحاول السيطرة على الموقف التجريبى والتحكم فيه بقدر الإمكان وإجراء التجربة فى ظروف طبيعية وحقيقية، علاوة على تحكمه فى بعض الظروف المحيطة مما يساعد فى الحصول على معلومات واقعية وحقيقية خاصة فى تحديد العلاقة بين المتغيرات التى يتم دراستها.

الخطوة الثالثة: اختيار تصميم التجربة :

وبعد اختيار بيئة إجراء التجربة يتم تصميم التجربة المناسبة فى ضوء طبيعة الموضوع والهدف من الدراسة، بالإضافة إلى الفروض التى يسعى البحث للإجابة عليها، ونوع المتغيرات المطلوب دراستها، وسهولة الحصول على المبحوثين، والإمكانات والموارد المادية المتاحة. وتتضمن تلك الخطوة اتخاذ جميع القرارات المرتبطة باختيار العينة فى ضوء الشروط الواجبة والتصميم التجريبى المناسب.

الخطوة الرابعة: وضع تعريفات محددة وواضحة للمتغيرات :

حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة وهى المتغيرات التى يتمكن الباحث من السيطرة عليها أو التحكم فيها أما المتغيرات التابعة فهى المتغيرات التى تحدث فيها التغيرات (التأثير) ويتم تحديدها من خلال وضع القواعد التى تيسر سهولة ملاحظة السلوك.

الخطوة الخامسة: تحديد الطريقة التى يتمكن من خلالها الباحث من التحكم فى المتغيرات المستقلة :

وبكى يتحكم الباحث فى هذه المتغيرات يجب أن تكون هناك بعض التعليمات أو الأحداث أو المنبهات الواضحة التى يتحتم على المبحوثين ممن تجرى عليهم التجربة الالتزام بها

الخطوة السادسة: الدقة فى أختيار المبحوثين :

حتى يمكن للباحث تعميم نتائجه يجب أن يكون اختيار العينة بشكل جيد يعطي لكل مفردة فى مجتمع الدراسة الفرصة للظهور فى المجموعة التي تجرى عليها التجربة، ويعتبر أسلوب الاختيار العشوائي هو أفضل الأساليب. وفى نفس الوقت يجب أن يتم توزيع الأفراد على المجموعات بشكل عشوائى فى حالة إجراء التجربة على أكثر من مجموعة.

الخطوة السابعة: تنفيذ التجربة وجمع البيانات :

بعد أن يقوم الباحث باختيار أسلوب التحكم للتأكد من صلاحيته وتحقيقه للهدف المطلوب تبدأ عملية جمع البيانات وهو ما يعرف "بالاختبار القبلى" ويرجع سبب تسمية هذه العملية بالاختبار القبلى لأنها تحدث قبل تعريض أفراد العينة إلى المعالجات التجريبية ويتضمن هذا الاختبار قياس المتغير التابع بالنسبة لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية ويؤخذ هذا القياس كأساس لتقييم التغيرات النهائية للمتغير التابع خلال التجربة.

ثم تتم عملية التجريب حيث يتعرض أفراد العينة إلى المتغير المستقل (البرنامج الاجتماعى) حيث يتم تعريض المجموعة التجريبية لهذا البرنامج دون المجموعة الضابطة.

وبعد إجراء التجربة يتم ما يسمى "بالاختبار البعدى" حيث يتم اختبار أفراد العينة مرة أخرى وسمى كذلك لأنه يتم بعد إجراء التجربة أو إدخال المتغير التجريبى ويتم قياس المتغير التابع خلال هذه التجربة مرة أخرى للتعرف على التغيرات التى حدثت حيث يتم ذلك القياس على كلا المجموعتين.

الخطوة الثامنة: تحليل النتائج وتفسيرها :

وفيها يتم التركيز على البيانات التى تم جمعها فى الاختبار القبلى والاختبار البعدى ويتم القيام بتحليل تلك البيانات ومقارنتها وحساب تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويلى ذلك عمل الحسابات الإحصائية اللازمة للوصول لتحديد مدى وجود علاقة سببية بين المتغيرات التى تمثل موضوع التجربة. فإذا أوضحت نتائج الاختبار القبلى والبعدى على المجموعة الضابطة عدم وجود أية فروق بينما كانت نتائج الاختبار البعدى للمجموعة التجريبية مختلفة عن نتائج الاختبار القبلى لنفس المجموعة، وبافتراض أن العوامل الأخرى قد تمت السيطرة عليها فيمكن استنتاج أن المتغير المستقل (البرنامج الاجتماعى) الذى تم

تنفيذه كان السبب فى إحداث هذا التغيير. وبناء على تلك النتائج يتم تفسيرها لتحديد أسباب حدوث التغيير إلى هذا الحد فى ضوء أنشطة البرنامج وتأثيرها وفقاً للأهداف التى سبق تحديدها مسبقاً.

عملية تحديد العينة التجريبية وطرق اختيارها:

يتم اختيار أفراد العينة التجريبية الذين سيخضعون للاختبار فى التصميم التجريبى أو الذين سيطبق عليهم البرنامج فى حالة اختبار تأثير برنامج اجتماعى بأسلوب العينة العشوائية بحيث تتوافر فيها الخصائص التالية:

- تتضمن عينتين فرعيتين هما المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة وتعتبر المجموعة التجريبية هى التى ستتعرض للبرنامج المنفذ أو تستفيد منه، أما المجموعة الضابطة فهى التى لا تتعرض لتأثير البرنامج.
- يلزم اختيار كلتا المجموعتين للتأكد من عدم وجود فروق ترتبط بتنظيمهما أو تكوينهما قبل إجراء التجربة أو تنفيذ البرنامج الاجتماعى ضماناً لتكافؤ المجموعتين.
- يجب مراعاة أن يخلو اختيار أفراد المجموعتين من خطأ المعاينة، وذلك بمراعاة المبادئ العامة لاختيار العينة بحيث تمثل العينة التى يتم اختيارها المجتمع الذى أخذت منه.

ويمكن تحقيق التكافؤ بين أفراد المجموعات حينما يستخدم الباحث أكثر من مجموعة بعدة طرق منها:

الطريقة الأولى: المزاوجة بين أفراد المجموعتين:

وفيها يتم التأكد من أن كل فرد فى المجموعة الأولى يتعادل تماماً مع فرد من المجموعة الثانية عن طريق معرفة الباحث للمتغيرات الهامة فى الدراسة وإخضاعها للضبط العلمى الدقيق.

وتواجه هذه الطريقة بعض الصعوبات منها:

- ضرورة توفر عدد كبير من الأفراد ليتسنى للباحث اختيار الأزواج المتماثلة عن طريق عملية المزاوجة الفردية.
- ضرورة تحديد كافة المتغيرات الرئيسية فى الدراسة لوضعها فى الاعتبار عند الاختيار.

- صعوبة وجود المقاييس التى تحقق للباحث نتائج دقيقة فى هذا المجال.

الطريقة الثانية: المزاوجة بين المجموعات:

وفيها يتم المزاوجة بين المجموعة التجريبية والضابطة على أساس تطـــابق التوزيعـــات التكرارية للمتغيرات (السن، الدخل، النوع).

ويعاب على هذه الطريقة:

- أنها لا توفر المزاوجة التامة بين أفراد المجموعتين.
- اعتمادها علي معامل إحصائي واحد لإحداث المزاوجة مثل المتوسط.

الطريقة الثالثة: التوزيع العشوائي:

وفيها يتم توزيع الأفراد بطريقة عشوائية لتضمن تحقيق الفرص المتكافئة لكل فرد من أفراد المجموعتين استناداً على مبدأ الاحتمال الذى يضمن التخلص من التميـــز أو الخطـــأ الذى يهدد صدق النتائج ويمكن من خلاله التغلب على صعوبات الطريقتين السابقتين لأنه يساعد على تحقيق قدر كبير من التماثل بين المجموعات التى يتمَ دراســـتها قبـــل إدخـــال البرنامج أو المتغير التجريبى، ويتيح لكل مبحوث الفرص المتساوية بأن يكون مفرده مـــن المجموعتين الضابطة أو التجريبية.

خامساً: تصميمات انشطة التغيير المستهدف من التدخل المهنى

يرتبط التدخل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية بالأنشطة التى يقوم بها الأخصائى الاجتماعى للتعامل مع كل من نسق العميل ونسق الهدف ونسق الفعل بهدف إحداث تأثيرات وتغييرات مرغوبة فى هذه الأنساق تؤدى إلى تحقيق أهداف التدخل المهنى معتمداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية:

وتتضمن انشطة التغيير المستهدف من التدخل المهنى عدة تصميمات تتضمن:

- التدخل المباشر مع نسق العميل لمساعدته على مواجهة الموقف.
- التدخل المباشر لإمداد نسق العميل بالمعلومات.
- إدارة الحالة.
- العمل الفريقى.
- التدخل غير المباشر مع نسق العميل لمساعدته من خلال نسق الهدف.

ويرتبط كل نشاط من تلك الأنشطة بنمط من التصميم يوضح العلاقة بين الأخصائى الاجتماعى ونسق العميل، ونسق الهدف، ونسق جهاز العمل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو فى إطار تعاونه مع فريق العمل لتحقيق أهداف التدخل المهنى.

وفيما يلى عرض تلك التصميمات:

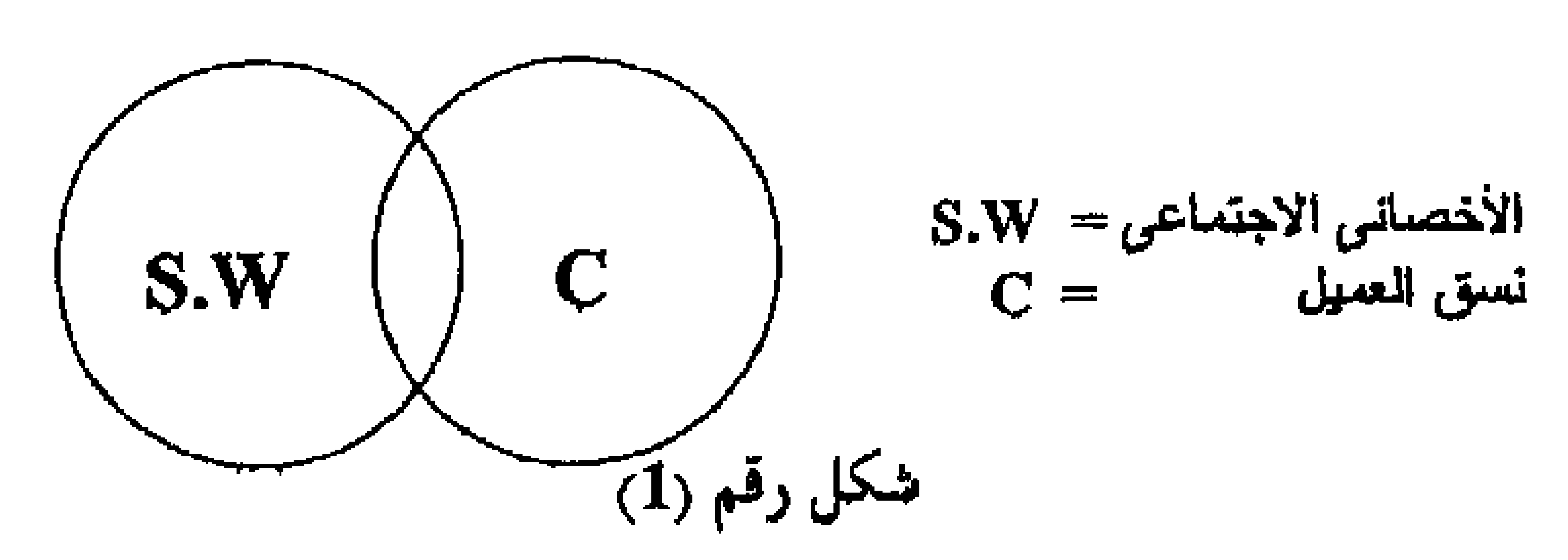
التصميم الاول

التدخل المباشر بين الاخصائى ونسق العميل

ويقصد بذلك تعامل الأخصائى الاجتماعى مع نسق العميل لمساعدته على علاج متاعبه الشخصية والاجتماعية أو مساعدته على التكيف مع بيئته التى يعيش فيها، وإحداث التغيير المخطط بطريقة مباشرة. ويستخدم الأخصائى الاجتماعى فى ذلك مهارات حل المشكلة، والتوجيه والتفسير، والتوضيح.

وقد يكون نسق العميل فرد، أو أسرة، جماعة صغيرة، ويعمل معها الأخصائى الاجتماعى كممارس عام مباشرة لمساعدتها فى التغلب على موقف إشكالى يواجهها.

ويوضح الشكل التالى تصميم التدخل المباشر للأخصائى الاجتماعى فى تفاعلـــه مـــع نسق العميل، ويرمز للأخصائى الاجتماعى بالرمز (S. W) وللعميل بالرمز (C)



شكل رقم (1)

يوضح التدخل المباشر بين الممارس العام ونسق التعامل

ومن أمثلة التدخل المباشر:

(1) قيام الممارس العام بالعمل مباشرة مع (طالب) كنسق فردى يعانى من مشـــكلة سوء علاقة مع زملائه فى المدرسة ومساعدته من خلال توجيهه إلى الأساليب الســـليمة للتعامل معهم.

(2) قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام بالعمل مع نسق أسرى (يتكون مـــن أب وأم وابن مراهق) لتنمية فهم الوالدين عن التغيرات السلوكية التى تحدث فى مرحلة المراهقة بما يسهم فى تعديل اتجاهاتهما فى التعامل مع الابن.

(3) قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام بالعمل مع نسق إحدى المؤسســـات (جمعية أهلية) لمساعدة رئيس الجمعية ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير علـــى تفهـــم طبيعة عملهم وكيفية القيام به ومساعدة لجان الجمعية على أدائها لأعمالهـــا. ومـــن ثم تحقيق أهداف المؤسســة.

(4) قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام بالعمل مع نسق المجتمع لزيادة وعـــى أفراد المجتمع بإحدى المشكلات أو المواقف التى تواجهه مثل تنمية الوعى بخطورة الهجرة غير الشرعية.

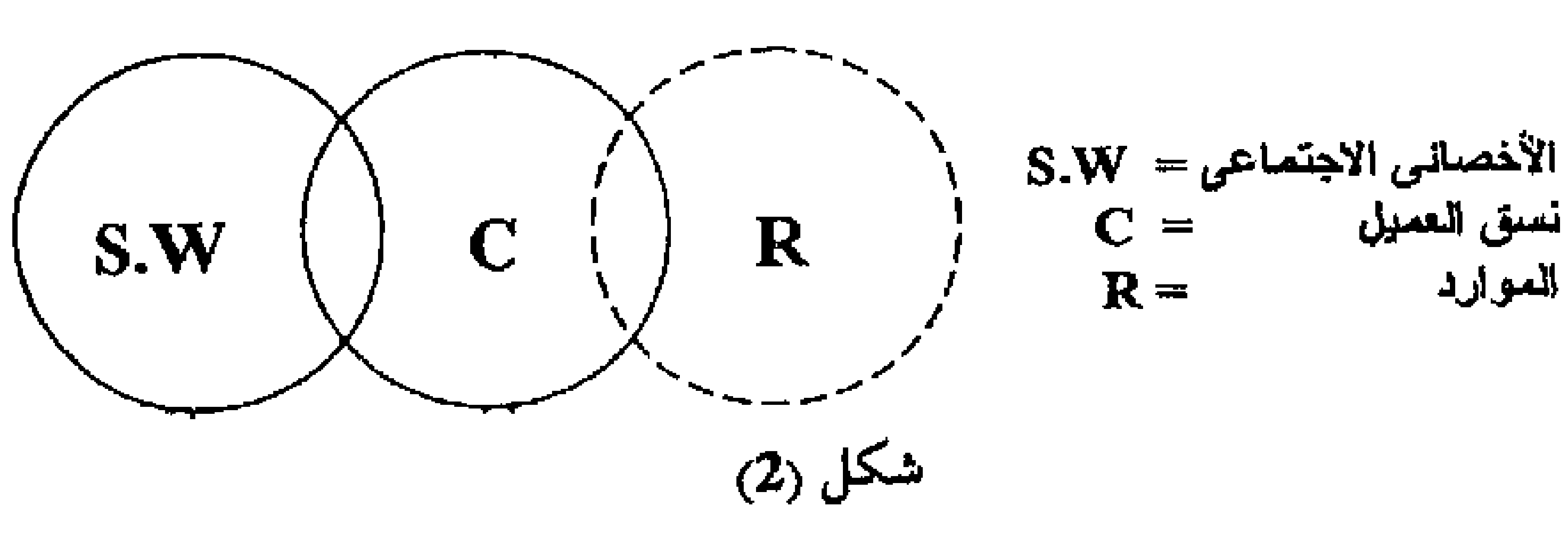
التصميم الثانى

التدخل المباشر للأخصائى الاجتماعى لإمداد نسق العميل بالمعلومات

وهذا النمط من التدخل وإن كان يرتبط بالتدخل المباشر إلا أنه يحدث عندما لا يمتلك نسق العميل المعلومات اللازمة لمواجهة الموقف الإشكالى الذى يواجهه، أو كان لديه معلومات خاطئة حول الموارد البيئية التى يمكن الاستفادة منها فى تحقيق أهداف التدخل المهنى لمساعدته على مواجهة الموقف الإشكالى الذى يعانى منه.

ويتمثل دور الأخصائى الاجتماعي فى إمداد العميل بالمعلومات التى يحتاجها، والبحث عن الموارد المتاحة والملائمة، ومساعدة العميل فى التعرف عليها، ومساعدته على مناقشة الاختيارات وانتقاء الموارد اللازمة لإشباع حاجات نسق العميل أو مواجهة مشكلاته.

ويوضح الشكل التالى تصميم الإمداد بالمعلومات، حيث يشير إلى تفاعل الأخصائى الاجتماعي مع نسق العميل لإمداده بالمعلومات، وتوصيله للموارد التى تساعده فى مواجهه مشكلته ويظهر فى الشكل الأخصائى الاجتماعى ويرمز له بالرمز (S.W)، نسق العميل (C) والموارد (R)



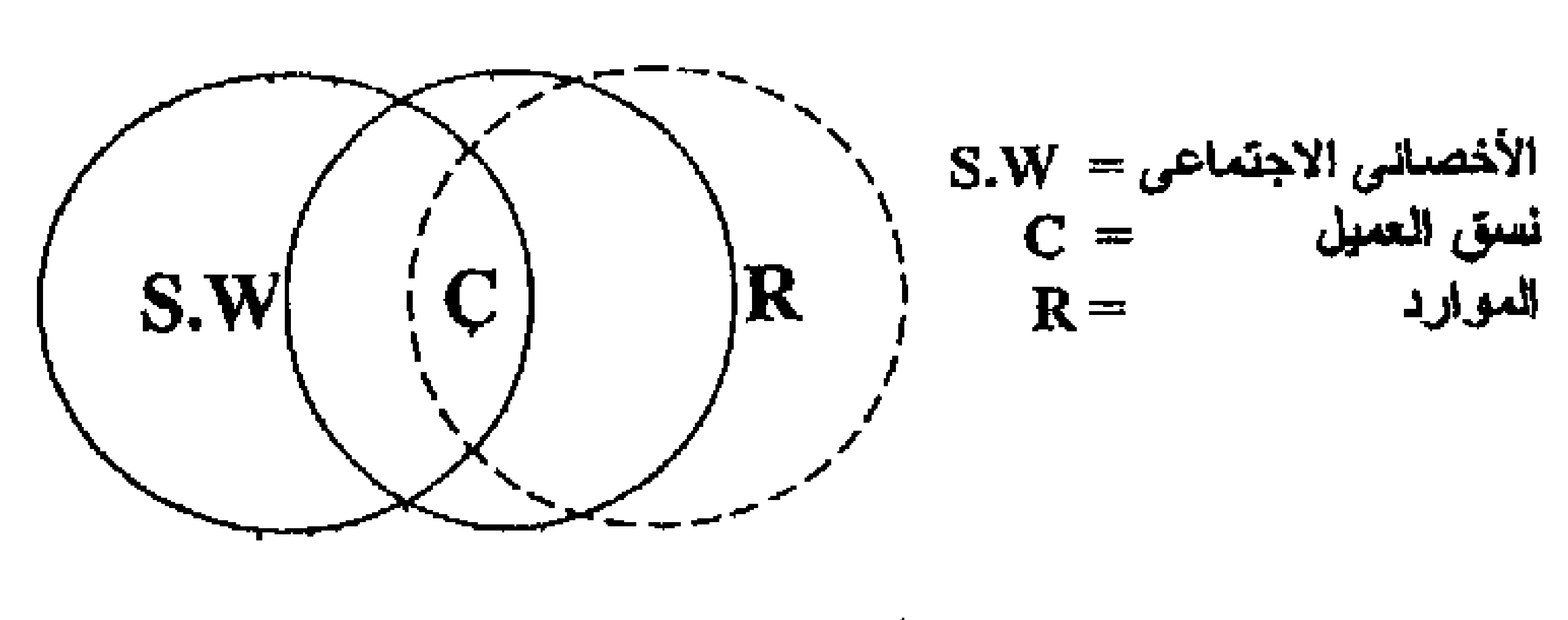
شكل (2)

يوضح دور الأخصائى فى إمداد نسق التعامل بالمعلومات الخاصة عن الموارد

ومن امثلة التدخل المباشر لإمداد نسق العميل بالمعلومات:

(1) قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام بمساعدة أحد الشباب الذى يعانى مشكلة وقت الفراغ ولا يعرف الموارد المجتمعية (مركز شباب) الذى يمكن أن يساعده فى شغل وقت فراغه بطريقة إيجابية فى توصيله لمركز الشباب.

(2) أما إذا كان كل من الأخصائي الاجتماعي ونسق العميل لديهم اتفاق مباشر على الموارد، فإن دائرة الأخصائي الاجتماعي يمتد ناحية اليمين وتنصب في دائرة الموارد أيضاً وهو ما يوضحه الشكل التالي:



شكل رقم (3)

يوضح الاتصال بين الأخصائي الاجتماعي والعميل واتفاقهما على نسق الموارد الذى يساعده على مواجهة الموقف الإشكالي

مثال ذلك:

(أ) قيام الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بتوضيح الإجراءات اللازمة للحصول على الموارد من مؤسسات المجتمع كأن يوجه العميلة الأرملة لكيفية الحصول على معاش من الوحدة الاجتماعية ويتصل ليسهل لها إجراءات الحصول على الخدمة.

(ب) قيام الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بتسهيل حصول مؤسسة لرعاية الطفولة للحصول على منحة من جهة مانحة لبدء برنامج لرعاية الطفولة العاملة.

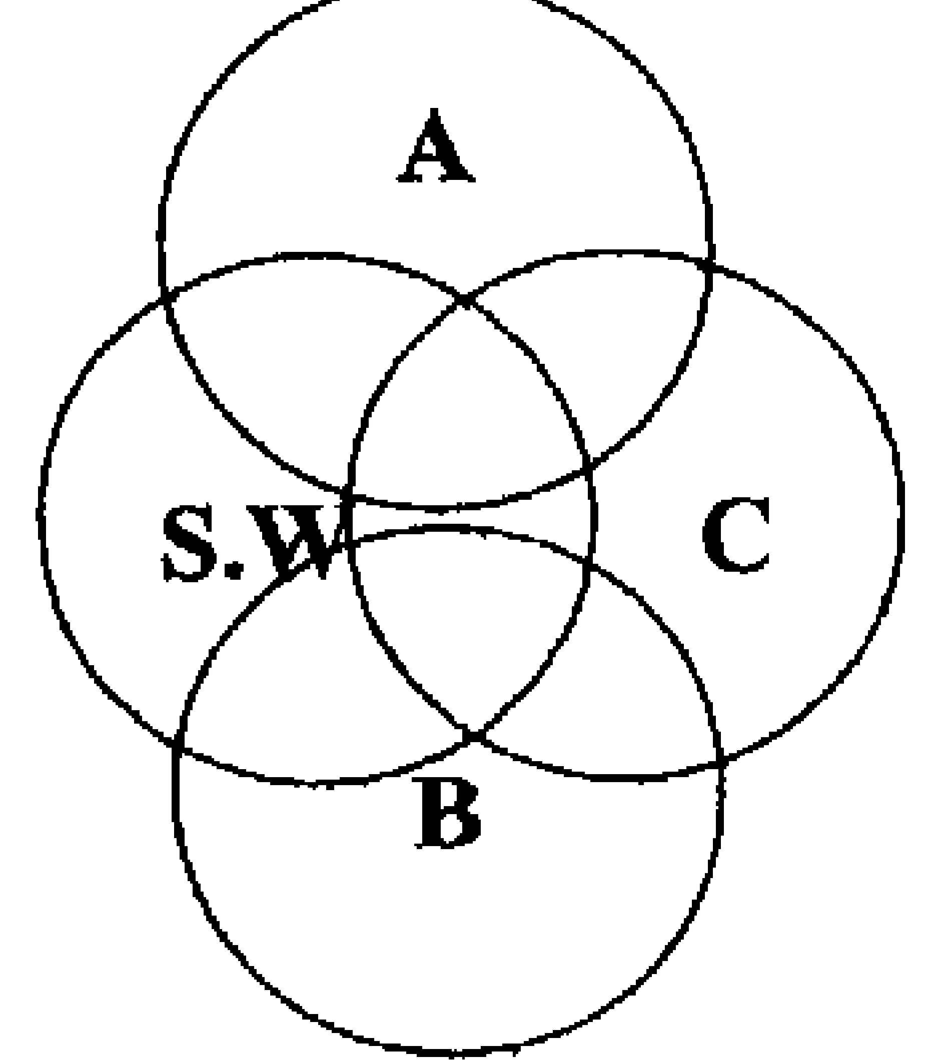
التصميم الثالث

تدخل الأخصائى كمساعد ومدير للحالة فى غيبة العمل الفريقى

ويقصد به المهام والسلوكيات التى يقوم بها الأخصائى الاجتماعي لتحديد الخدمات المتنوعة التى يحتاجها نسق العميل بما يسهم فى تقديم خدمة فعالة ومؤثرة فى مواجهة الموقف الإشكالى.

ويهدف الأخصائى الاجتماعي كمدير للحالة إلى التأكد من استمرارية تقديم الرعاية المتكاملة لنسق العميل خاصة ذو المشكلات المتعددة، ويتدخل إكلينيكياً بهدف التعزيز والمحافظة على الأداء الاجتماعي النفسى للأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، أو فى التدخلات المهنية الموجهة نحو التفاعلات بين الأشخاص والتنسيق بين أنساق الخدمات لصالح المستفيدين، الوساطة والتنسيق بين الخدمات المقدمة لمواجهة الموقف الإشكالى.

والشكل التالى يوضح قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام بدور المساعدة وإدارة الحالة والتى يظهر فيها الأخصائى الاجتماعى (S.W)، نسق العميل (C) والموارد أو الخدمات (B, A) فى غيبة العمل الفريقى أو أن الخدمات والموارد الأخرى يتم توفيرها لنسق العميل كخدمات من مؤسسات متعددة.



S.W = الأخصائى الاجتماعى
C = نسق العميل
A , B = موارد أخرى

شكل رقم (4) يوضح إدارة الحالة

مثال ذلك:

(1) أحد الطلاب فى إحدى المدارس الذى يحتاج إلى معونة اقتصادية لمساعدته على دفع مصروفات المدرسة، ويمكن الحصول عليها من وحدة تضامن اجتماعى، كما يحتاج إلى نظارة ويمكن مساعدته فى الحصول عليها من إحدى الجمعيات الأهلية.

(2) فى حالة قيام الأخصائى الاجتماعى كممارس عام فى مساعدة أسرة منكوبـة لهدم منزلها فى كيفية استعادة توازنها مرة أخرى وفى كيفية الحصول على مساعدات من الجمعيات الأهلية وكيفية الحصول على خدمات من المؤسسات الحكومية وإدارة الحالة حتى يتسنى للأسرة الإقامة فى أماكن رائعة.

(3) فى حالة مجتمع محلى صغير تعرض لحريق فإن الأخصائى الاجتماعى كممارس عام وكمدير الحالة يقوم بمساعدة المجتمع بالحصول على الخدمات والمساعدات من جهات متعددة أهلية وحكومية ومن رجال الأعمال فى المجتمع لتخفيف حدة المشكلة وتحقيق نوع من المساندة الاجتماعية لأهالى المجتمع حتى يتمكن من استعادة الوضع الأول.

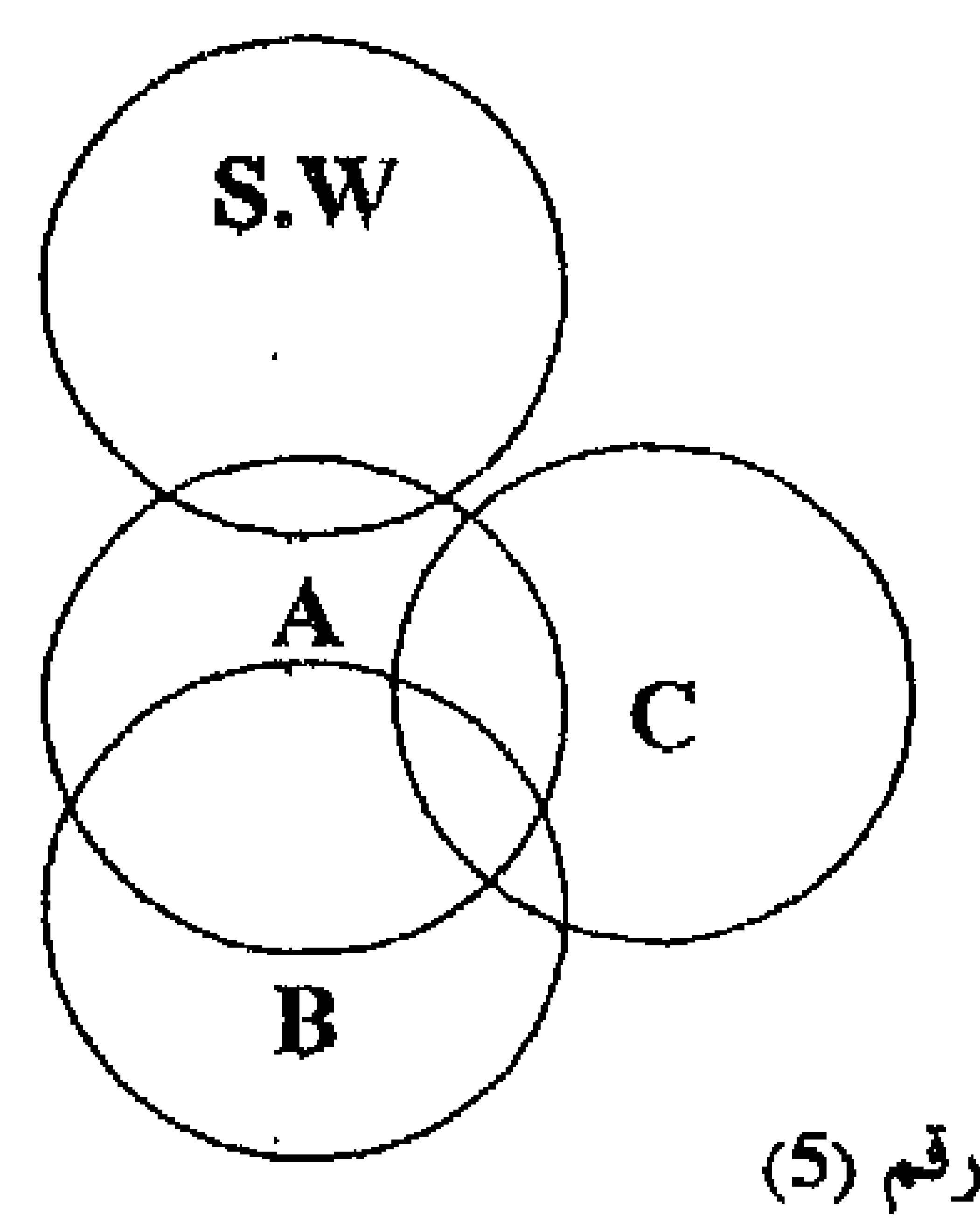
التصميم الرابع

تعاون الاخصائى وتخصصات اخرى لتقديم خدمات لنسق العميل فى إطار العمل الفريقى

ويقصد به أن يكون الأخصائى الاجتماعى كممارس عام أحد أعضاء العمل الفريقى الذى يضم مجموعة من الأفراد ذوى التخصصات والمهن المختلفة، والتى يجمعها عمل فريقى على أساس من توصيف وظيفة كل تخصص وتحديد دوره فى إطار تعاونى مع أدوار الآخرين لتحقيق أهداف التدخل المهنى.

ويتأثر تحقيق أهداف الفريق بمدى إدراك كل عضو من أعضائه لوظيفته وتخصصه وكيفية الاستفادة من خبرات ومهارات باقى تخصصات الفريق، وتبادل المعلومات بينهم بحيث تنصهر تلك التخصصات فى وحدة تنتهى بمساعدة نسق العميل على أساس تعاونى لتقديم خدمات متكاملة.

ويوضح الشكل التالى تعاون الأخصائى الاجتماعى (S.W) وموارد أخرى أو تخصصات أخرى (A .B) مرتبطة كلها معاً فى جهد فريقى مشترك، وتتفاعل مع نسق العميل لتقديم خدمات متكاملة لنسق العميل تساهم فى مواجهة الموقف الإشكالى.



الأخصائى الاجتماعى = S.W
نسق العميل = C
موارد أخرى = A , B

شكل رقم (5)

يوضح تعاون الأخصائى مع فريق العمل

مثال ذلك:

(1) أحد المعاقين فى مركز التأهيل الشامل لرعاية المعاقين والذى يحتاج إلى خدمات اجتماعية وطبية ونفسية.

وفى هذه الحالة يتم تفاعل وارتباط بين كل من الأخصائى الاجتماعى والطبيب والأخصائى النفسى فى إطار عمل فريقى فى تفاعلهم مع نسق العميل لتقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والنفسية كجهد تعاونى فى المؤسسة وفق نوع من التنسيق الذى يتم من خلاله تحديد وتنظيم جهود أعضاء الفريق للوصول إلى عمل جماعى متكامل يتحقق به أهداف التدخل المهنى لمساعدة نسق العميل.

(2) لمساعدة الطلاب لنبذ العنف فى المدرسة فإن الأخصائى الاجتماعى يعمل مع فريق عمل لتحقيق ذلك حيث يعمل مع مدير المدرسة ومع المدرسين ومع الأخصائيين النفسيين وبعض الخبراء فى الميدان لتصميم برامج وأنشطة فردية وجماعية كذلك الاستعانة بالتنظيمات المدرسية لتحقيق هذا الهدف.

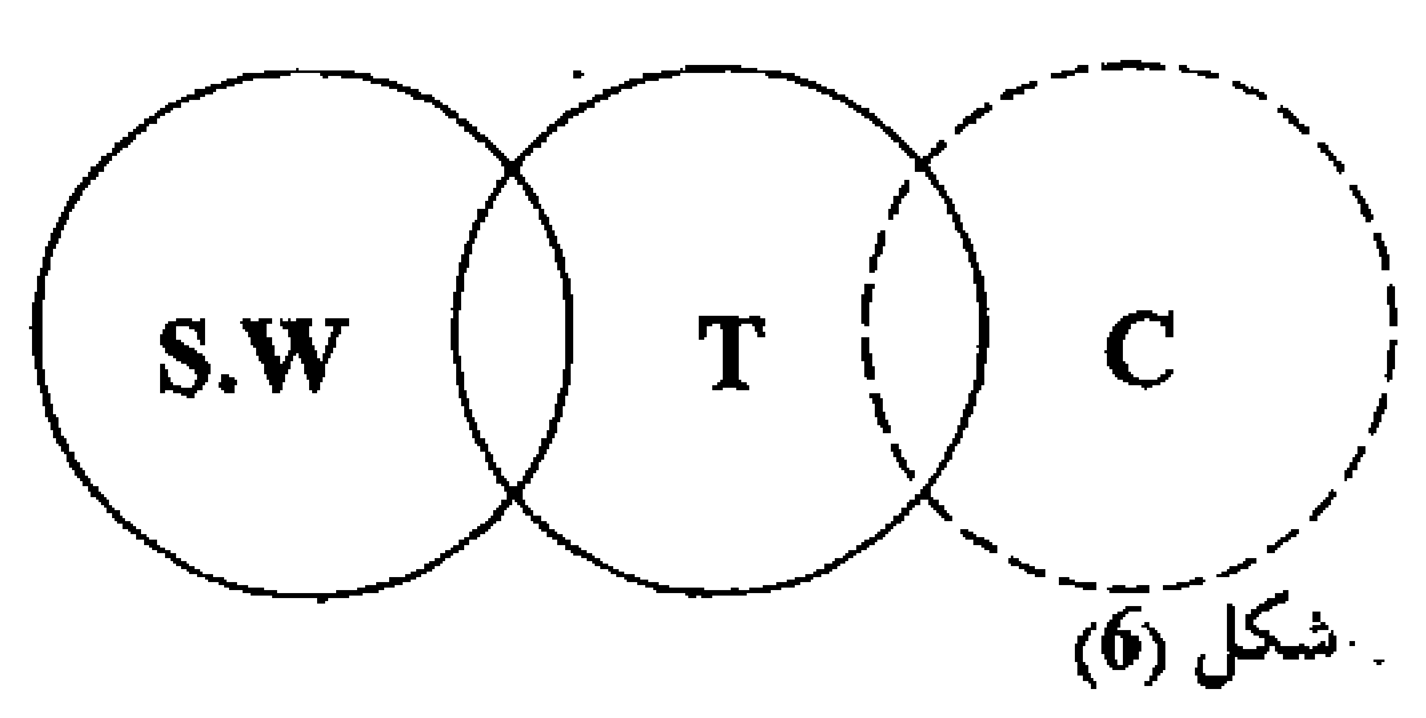
التصميم الخامس

التدخل غير المباشر لمساعدة نسق العميل من خلال نسق الهدف

يقصد بالتدخل غير المباشر أداء الممارسة مع الأفراد والأنظمة البيئية لصالح العمـــلاء، أي إحداث التغييرات فى أداء الأنظمة. أو يشير إلى ممارسة الأخصائى الاجتماعي لعمليات الإدارة والإشراف، أو العمل مع نسق الهدف وهم الناس أو الأجهزة والمؤسسات المـــراد التأثير فيها أو تغييرها من أجل تحقيق الهدف من التدخل المهنى لصالح نسق العميل.

أو قد يتضمن التدخل غير المباشر التأثير فى السياسات القائمة أو قيـــام الأخصـــائى الاجتماعي بدور المستشار أو الخبير فى منظمة أو هيئة ويسهم بعمله فيها مستفيداً بمعرفتـــه وخبراته ومهاراته لتحقيق أهداف المنظمة أو الهيئة لصالح نسق العميل.

ويوضح الشكل رقم (6) التدخل غير المباشر ويظهر فيه الأخصائى الاجتماعي(S.W) يتفاعل مع نسق الهدف (T) لكي يسهم فى مقابلة احتياجات نسق العميل (C).



الأخصائى الاجتماعى = S.W
نسق العميل = C
نسق الهدف = T

شكل (6)

يوضح التدخل غير المباشر للأخصائى الاجتماعى

مثال ذلك:

1- عمل الأخصائى الاجتماعى كممارس عام مع الساسة من أعضاء مجلس الشعب والشورى وصانعى القرار فى المجتمع لحثهم على إصدار التشريعات أو تقـــديم خـــدمات لتحسين نوعية حياة فئة من فئات المجتمع كالطفولة أو المسنين أو المعاقين أو غيرهم.

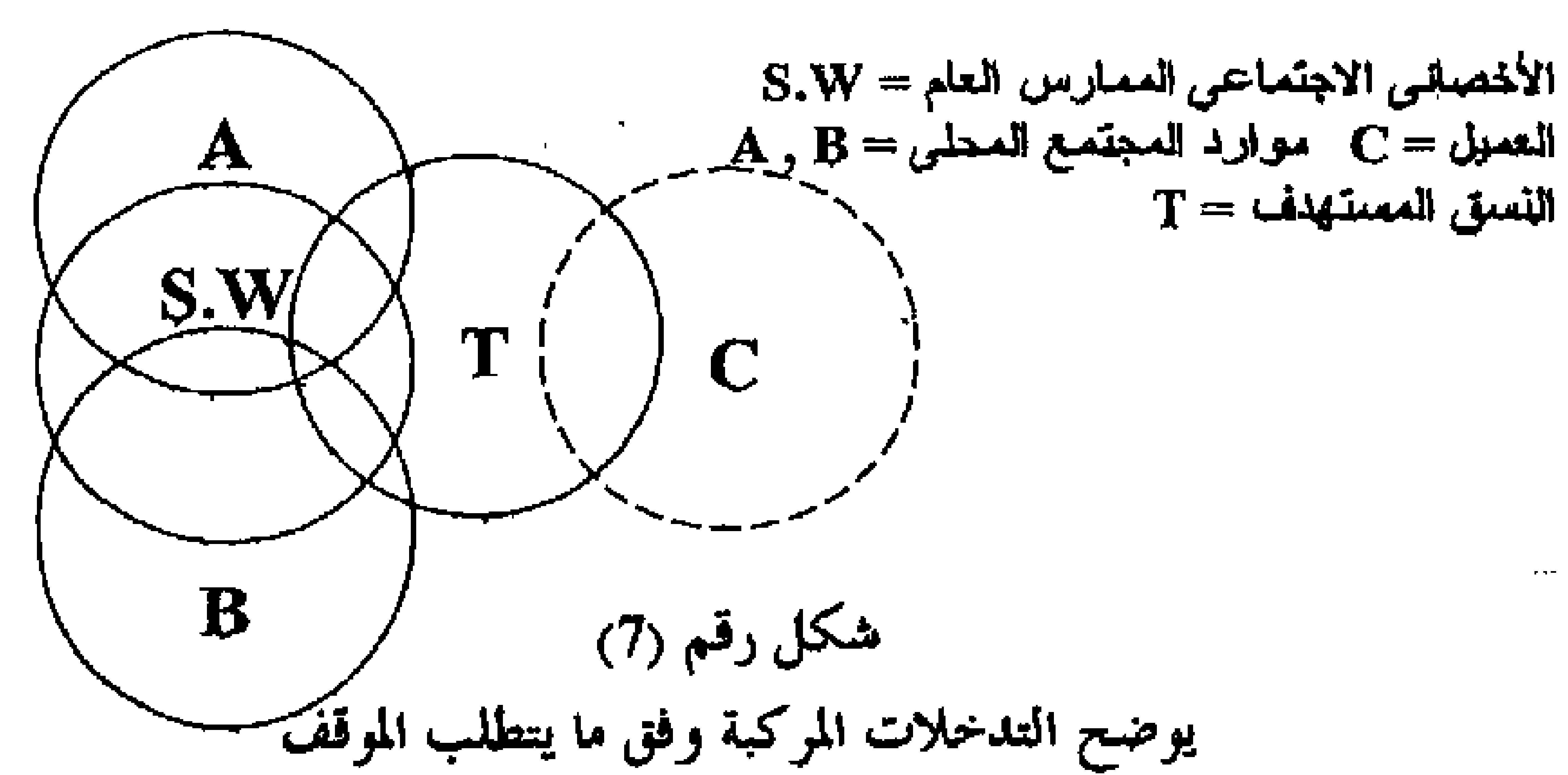
2- أو عمل الأخصائى الاجتماعى كممارس عام مع أسرة طالب متفوق لكـــن الأسرة لظروف اقتصادية واجتماعية لا تريد استمراره فى المدرســـة وبالتـــالى يعمـــل الأخصائى مع الأسرة (كنسق هدف) وإقناعها باستمرار الابـــن فى المدرســـة وحـــل المشكلات المترتبة على رفضها استمراره فى المدرسة وتقديم الخدمات الداعمة لها حـــتى يستمر الطالب فى دراسته.

التصميم السادس

الجمع بين أكثر من تصميم فى التدخل وفقا للموقف

مع ملاحظة أنه يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يجمع بين كل تلك الأنواع من تصميمات التدخل وفق ما يتطلب الموقف الذى يتدخل الأخصائي بشأنه.

ويوضح الشكل الحالى التدخلات المركبة للأخصائي الاجتماعى التى قد تتضمن التدخل المباشر، غير المباشر، العمل الفريقي، إدارة الحالة.



شكل رقم (7)

يوضح التدخلات المركبة وفق ما يتطلب الموقف

مثال ذلك:

(1) عمل الأخصائي الاجتماعى كممارس عام مع طالبة متخلفة دراسياً لأسباب تتعلق بها وأسباب تتعلق بأسرها وأسباب تتعلق بالمدرسة والمجتمع كأن تكون الطالبة تعانى من مشكلات صحية ونفسية تؤثر على تحصيلها الدراسي وأن الأسرة لا ترغب فى استمرارها فى المدرسة لحاجة الأم لها لمساعدها فى المترل، كذلك هناك عقبات فى المدرسة تتعلق بسوء معاملة المدرسين لها كذلك المجتمع الذى توجد به المدرسة يوجد به شباب يقومون بالتحرش بها وبزميلاها وهنا يعمل الأخصائى مع نسق العملية نفسها بطريقة مباشرة ويعمل مع أسرها ومع المدرسة بطريقة غير مباشرة (بالنسبة لنسق العميل) كذلك فالأخصائي يعمل مع نسق المجتمع مع الساسة والمسئولين لحل مشكلة التحرش كما أن الأخصائي كممارس عام يكّون هنا مديراً للحالة وعضواً فى فريق عمل فقد يتطلب الأمر لحل هذه المشكلة التعاون مع المدرسين وإدارة المدرسة والأخصائى النفسي كما قد يلجأ إلى الإدارة التعليمية لمساعدته فى حل المشكلة.

الباب الثانى
أسس البحوث الكمية والبحوث الكيفية

الفصل الخامس

الأسس النظرية للبحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولاً: الأسس النظرية للبحوث الكمية

ثانيا: الأسس النظرية للبحوث الكيفية

ثالثاً: مقارنة بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولاً: الأسس النظرية للبحوث الكمية

(1) تعريف البحوث الكمية:

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف البحوث الكمية ومنها:

التعريف الأول: هو استقصاء منظم يتضمن تحليل إحصائي وصفي استنتاجي للقياس الكمي للظواهر موضوع الدراسة.

التعريف الثاني: هي البحوث التي تهتم بالتحقق العلمي المنهجي للظواهر وتستخدم الأرقام في تحليل بياناتها، وتخضع لشروط الصدق والثبات وتعالج بياناتها إحصائياً ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف البحوث الكمية بأنها:

1- استقصاء منظم للتنبؤ واختبار فروض دراسية محددة مسبقاً.

2- تشير تلك البحوث إلى البيانات التي تعتمد على العدد والكم ولغة الأرقام باعتباره القياسات لأشياء محددة تهتم بالتحقق العلمي المنهجي للظواهر والبحث عن الارتباطات بين الظواهر.

3- يعتمد الحصول على بياناته على المسح والمقابلات المقننة، لدراسة الظواهر المادية القابلة للقياس والملاحظة من الخارج.

4- يعتمد على الاستنباط وتطبيق النظرية على الواقع، مع محاولة تحليل عناصر مشكلة البحث معتمداً على تصميم تجريبي أو شبه تجريبي كطريقة للتحقق من صدق المعرفة واستخدام التحليل الإحصائي الذي يعتمد على المعاملات الإحصائية.

5- يمكن تعميم نتائجها بدرجة كبيرة، للاعتماد على أعداد كبيرة من المبحوثين واختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث.

(2) أهمية استخدام البحوث الكمية في دراسات الخدمة الاجتماعية:

ترجع أهمية استخدام البحوث الكمية في دراسات الخدمة الاجتماعية لأنها تحقق أهداف منها:

الهدف الأول: تساعد على إعطاء أوصاف للظواهر الاجتماعية على جانب كبير من الدقة العلمية، حيث تسمح بمعالجة أعداد هائلة من البيانات كمياً وإحصائياً.

الهدف الثاني: تسهم فى تلخيص نتائج الدراسة فى شكل ملائم قد يتضمن جداول أو رسوم بيانية أو معاملات إحصائية لاستخلاص النتائج العامة من النتائج الجزئية، مع إمكانية تعميم نتائجها بصورة كبيرة.

الهدف الثالث: تمكن الباحث من التنبؤ بالنتائج المحتمل الحصول عليها فى ظروف خاصة وتمكنه من اختبار الفروض المحددة مسبقاً والمرتبطة بالمشكلة أو القضية البحثية وتحديد العلاقات بين المتغيرات (المتغير المستقل، المتغير التابع) فى إطار الدراسات الوصفية أو التجريبية.

الهدف الرابع: الدقة فى وصف المشاهدات وتحديدها كالتعبير عن المتوسطات أو الفروق بين الأفراد والجماعات، والارتباطات بين الظواهر فى إطار التأكيد على الطابع الكمى للمتغيرات.

الهدف الخامس: تفيد البحوث الكمية فى تطوير أدوات وأساليب القياس، وتقييم البيانات والوصول لنماذج وفرضيات ونظريات تفيد فى تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية فى جانبها النظرى وتطوير الممارسة المهنية على أسس علمية، نتيجة التمكن من صياغة نظريات اجتماعية مدعومة لضبط الكم ودقته.

(3) خصائص البحوث الكمية:

تتميز البحوث الكمية بعدة خصائص تميزها عن الأنماط الأخرى من البحوث ومن أهم تلك الخصائص:

الخاصية الأولى: تستهدف التنبؤ واختبار الفروض المحددة مسبقاً، معتمدة على فكرة العد والبحث عن الارتباطات بين الظواهر المادية التى تقبل القياس والملاحظة من الخارج، والتأكيد على الطابع الكمى للمتغيرات التى تكون مشكلة البحث.

الخاصية الثانية: الباحث فى البحوث الكمية قد يكون منفصل ومتباعد وليس له أى دور فى العملية البحثية ذاتها، معتمداً على قياس الحقائق الموضوعية ومؤكداً على أن للحقيقة وجه كمى، بما تقدمه تلك البحوث من أرقام وجداول ونسب مئوية ومعاملات إحصائية وفقا لطبيعة البيانات.

الخاصية الثالثة: تعتمد على الاستنباط، وتهتم بتطبيق النظرية على الواقع، مع محاولة تحليل عناصر مشكلة البحث اعتماداً على أدوات لجمع البيانات كالمسح الاجتماعى، المقابلات المقننة، إحصاء البيانات.

الخاصية الرابعة: تعتمد على أعداد كبيرة من المبحوثين ترتبط بتطبيق أدوات جمع البيانات، مما يجعل إمكانية تعميم نتائجها بدرجة كبيرة، واعتمادها على تصميم تجريبى أو شبه تجريبى كطريقة نموذجية للتحقق من صدق المعرفة.

الخاصية الخامسة: تستند إلى الفلسفة الوضعية المنطقية والتى لا تقبل أى قضية إلا إذا ثبت صحتها بالرجوع إلى الواقع الأمبريقى للتحقق من صحتها.

(4) التعميم فى البحوث الكمية:

إن أحد الصفات الأكثر أهمية للبحث الكمى هى ضرورة أن تعكس العينة المستخدمة صفات الفئة البحثية المستهدفة، وأن ترتبط النتائج التى يسفر عنها البحث بكل مجتمع البحث. ويشار لهذه الصفة للبحث الاجتماعى على أنها التمثيل.

ويعتبر تحقيق التمثيل أحد أهداف البحث الكمى، ولقد تم وضع العديد من الطرق لهذا الغرض، وتتناول معظم هذه الطرق طريقة الاحتمال لتجميع العينة وتحديد حجم العينة المناسب وتكوين العينة عموماً. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع الأساليب الإحصائية للمساعدة فى هذه العملية.

على سبيل المثال، يتم حساب الأخطاء القياسية والأساليب المستخدمة التى يمكن أن تساعد فى الوصول إلى حجم العينة الذى سوف يسمح للدراسة بإدعاء التمثيل.

ويحاول الباحثون أن يحققوا التمثيل فى دراساتهم، ليس فقط من أجله بل أيضا لأن مثل هذه الدراسات تسمح بالتعميمات، لأنه يمكن اعتبار نتائجها قابلة للتطبيق على كل مجتمع البحث الذى يتم سحب العينة منه بطريقة ممثلة له.

وكلما كانت درجة التمثيل أعلى، كلما كانت إمكانية التعميم للنتائج أعلى وبذلك تكون جودة الدراسة أعلى.

ثانيا: الاسس النظرية للبحوث الكيفية

(1) تعريف البحوث الكيفية:

هناك عدة أراء تناولت تعريف البحوث الكيفية ومن تلك الآراء:

التعريف الأول:

نمط من البحوث يمكننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعى للكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعى ونتائجه مستنداً على منهج قادر على فهم التفاعل بين الوجه الخارجي والداخلي للسلوك باستخدام استراتيجيات بحثية مثل الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المتعمقة والمعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعى.

التعريف الثانى:

هى البحوث التى تعتمد على تسجيل اللغة الطبيعية للمبحوثين للتعبير عن الظاهرة التى يتم دراستها لفهمها، وذلك من خلال دراسة الأنشطة اليومية والدوافع ومعانى الأفعال وردود الفعل للفرد الفاعل فى سياق الحياة.

ومن وجهة نظرنا يمكن أن نعرف البحوث الكيفية بأنها:

1- طريقة بحثية للكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعى ونتائجه استناداً على منهج قادر على فهم التفاعل بين الوجه الداخلى والوجه الخارجى للسلوك، حيث تتجه تلك البحوث إلى البحث عن المعانى التى وراء الأفعال.

2- تشير تلك البحوث إلى البيانات المختصة بنوعية وشكل الخبرة التى اكتسبها المبحوثون ويعبرون عنها، ومع تلك البيانات يستطيع الباحث أن يحافظ على التدفق الزمنى ويفهم بدقة أى الأحداث تؤدى إلى أى النتائج ويمكن له اشتقاق التفسيرات المثمرة.

3- تعتبر البيانات التى توفرها مصدراً للأوصاف الغنية والموثوق بها، فضلاً عن أنها تقدم تفسيرات لعمليات فى سياق متباينة، ومع ذلك فإن هناك صعوبة فى استخدام تلك البيانات نتيجة لأن طرق ومناهج تحليلها لم تتم صياغتها على نحو واضح حتى الآن.

4- يعتمد الحصول على البيانات باستخدام أدوات بحثية كالملاحظة بالمشاركة والمقابلات الجماعية البؤرية والمعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعي.

5- يعتمد على الاستقراء وبناء النظرية من المشاهدات مع محاولة تركيب عناصر مشكلة البحث اعتماداً على تصميم غير تجريبي للتحقق الامبريقي كطريقة للتحقق من المعرفة، وتعميم نتائجه يتم بدرجة منخفضة.

(2) اهمية استخدام البحوث الكيفية فى دراسات الخدمة الاجتماعية:

ترجع أهمية استخدام البحوث الكيفية فى دراسات الخدمة الاجتماعية للأسباب التالية:

السبب الأول:

تتيح البحوث الكيفية الوصول إلى الحقيقة من خلال النفاذ إلى المعاني التي يضيفها المبحوثون على الواقع وعلى سلوكهم بالنظر فى الجوانب الداخلية للخبرات الإنسانية الذاتية توصلا إلى تعميمات موضوعية.

السبب الثاني:

أن هناك مسائل تتصل بخبرة المبحوثون والفعل البشرى لا يمكن التوصل إلى إجابات عنها باستخدام الطرق التقليدية، ولذا فإن البحوث الكيفية تفيد الباحث فى إدراك السلوك الإنساني وفهمه.

السبب الثالث:

تتيح تلك البحوث مصداقية للبيانات التى يتم الحصول عليها لأن المعاني التي يعبر عنها المبحوث تعتبر ذات وجود أمبريقي واقعي لا يقل أهمية في مشروعية اعتباره هدفاً للدراسة العلمية عن السلوك الخارجي ويمكن الاعتماد عليه في تعديل أو تغيير الخدمات المؤسسية بناء على رأى المبحوثين واستجاباتهم.

السبب الرابع:

قد تفيد استخدام نتائج أدوات البحوث الكيفية (كالمقابلة الجماعية البؤرية) فى التعرف على الاستجابات المتوقعة فى حالة عدم وجود أى تصور لدى الباحث عن استجابات

المبحوثين بالنسبة للمشكلة البحثية تمهيداً لإعداد أدوات يمكن استخدامها فى بحوث مسحية أو كمية تالية.

السبب الخامس:

المهمة الأساسية للبحوث الكيفية هى شرح أو توضيح الطرق التى يحاول بواسطتها الناس فى مواقع معينة فهم وتفسير واتخاذ مواقف أو إدارة مواقف حياتهم من خلال استخدام الكلمات التى يمكن تجميعها ووضعها فى مجموعات فرعية وتحليلها للاستفادة منها كنتيجة لتحقيق أهداف إجراء الدراسة.

(3) خصائص البحوث الكيفية:

تتميز البحوث الكيفية بعدة خصائص تميزها عن أنماط البحوث الأخرى، ومن هذه الخصائص:

الخاصية الأولى: تميزها بالملاحظة الواقعية ووصف حدوث الظواهر والحصول على معرفة واقعية وصادقة وفهم التفاعل بين الوجه الخارجى والداخلى للسلوك الإنسانى، وبذا تعكس الحياة اليومية للأفراد والجماعات والمجتمعات، مع التأكيد على الطابع الكيفى للمتغيرات التى تكون مشكلة البحث.

الخاصية الثانية: يقترب فيها الباحثون قدر الإمكان من المبحوثين بهدف الانغماس كلية فى المواقف كمشاركين للوصول إلى نظرة كلية لموضوع البحث من حيث منطقة وترتيباته معتمدين فى قياس الحقائق على الواقع الاجتماعى كما يراه ويدركه المشاركون، والفهم التعاطفى للظواهر الاجتماعية والخبرة الذاتية للإنسان.

الخاصية الثالثة: تعتمد على الاستقراء وبناء النظرية من المشاهدات، مع محاولة تركيب عناصر مشكلة البحث اعتماداً على أدوات لجمع البيانات كالملاحظة بالمشاركة، تحليل المحتوى، المقابلات الجماعية البؤرية.

الخاصية الرابعة: تعتمد على حالات قليلة من المبحوثين، مما يجعل إمكانية تعميم نتائجها بدرجة منخفضة لعدم القدرة على اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث، واعتمادها على تصميم غير تجريبى للتحقق الأمبريقى كطريقة نموذجية للتحقق من صدق المعرفة.

الخاصية الخامسة: تقوم على البعد الذاتي للخبرة الإنسانية التي تتغير باستمرار، والتي لا يمكن دراستها باستخدام مبدأ الموضوعية، حيث ينصب تركيزها على الإدراك الكامل للمعاني الذاتية للوقائع والأفراد والجماعات المشاركة.

(4) التعميم في البحوث الكيفية:

في البحث الكيفي، يتم تناول التمثيل وإمكانية التعميم بمداخل مختلفة، ويرفض بعض الباحثون الكيفيون مفهوم التمثيل كما هو مطبق من قبل الباحثين الكميين، بينما يجد آخرون أنه عنصر مفيد للبحث الكيفي ولا يمكن الاستغناء عنه ويبذلون الجهد لتأكيد التمسك بمبادئ التمثيل.

بالنسبة للعديد من الباحثين الكيفيين، يرون أنه بالرغم من أن التمثيل يعتبر غير ذي صلة بالموضوع وغير هام، إلا أن إمكانية التعميم أمر يتم تقديره تقديراً عاليا، حتى وإن كان بأسلوب مختلف عن أسلوب الباحثين الكميين.

ولهذا السبب، فإن تجميع العينة في البحث الكيفي لا يعتمد على نظرية الاحتمال، وعادة ما يكون حجم العينة صغير جدا حتى أنه لا يعكس صفات مجتمع البحث، ولذا يسترشد اختيار الخاضعين للدراسة بمبادئ الطريقة النظرية لتجميع العينة ويتم إعداده نحو وحدات جوهرية ونموذجية وهامة من الناحية النظرية.

وبالرغم من أن الباحثين الكيفيين يعتبرون التعميمات أمور هامة، إلا أنهم يربطونها بالحالات النموذجية التي يدرسونها، وليس بنظرية ومبادئ عشوائية. ويصبح التعميم أمراً واضحاً يعتمد على الحالة النموذجية التي سيتم دراستها، والتي يتم اعتبارها ممثلة لعينة ما، كما أن ما يدعيه البحث الكيفي هو أن مثل هذه النتائج يمكن تفسيرها بخلاف الحالات التي يتم دراستها كما أنها أمثلة "للتعميم النموذجي"، أو "للتعميم التحليلي".

وهذه هي وجهة نظر للتمثيل في البحث الكيفي، ولكن، كما ذكر ليست وجهة النظر الوحيدة. حيث يوجه العديد من الباحثين الكيفيين الذين يعتبرون التمثيل على أنه عنصر للبحث الكيفي لا يمكن الاستغناء عنه، ويأخذون احتياطات جادة للتأكد من أن النتائج ممثلة.

على سبيل المثال: أكد "مايلز وهيورمان" على أهمية التمثيل وأشـــارا إلى المخـــاطر التي يجب أن يكون الباحثون الكيفيون على دراية بها. وهذه المخاطر هي "تجميع روائيين" غير ممثلين، على سبيل المثال، من خلال المبالغة في الاعتماد على المستجيبين الذين يســـهل الوصول إليهم أو الصفوة منهم"، "التعميم من أحداث أو أنشطة غـــير ممثلـــة، وجمـــع الاستنتاجات من عمليات غير ممثلة".

وينصحان بالتوسع في الحالات غير الممثلة الضعيفة، كما يقترحان لـذلك الطرق التالية:

1- زيادة عدد الحالات.

2- البحث عن قصد عن حالات عكسية.

3- تصنيف الحالات تصنيفاً نظامياً.. وإكمال أنواع الحالات الضـــعيفة الـــتي تم تجميعها.

4- جمع عينة تجميعا عشوائيا من خلال كل الأشخاص والظـــواهر الـــتي تحـــت الدراسة.

ثالثاً: مقارنة بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية.

(1) أوجه الاختلاف بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية :

يمكن تحديد تلك المقارنة فى ضوء عدة أوجه كما يوضحها الجدول التالى:

م	وجه المقارنة	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
1	الأصول الفكرية	ترجع أصولها إلى الفلسفة الوضعية المنطقية والتى لا تقبل أى قضية إلا إذا ثبت صحتها بالرجوع إلى الواقع الأميريقى، واستخدمت البحوث الكمية فى التحقق من صحتها.	تقوم على البعد الذاتي للخبرة الإنسانية التى تتغير باستمرار والتى لا يمكن دراستها باستخدام مبدأ الموضوعية، حيث ينصب التركيز على الوصف والإدراك الكامل للمعانى الذاتية للوقائع والأفراد والجماعات المشاركة.
2	الفكرة التى يسند عليها	فكرة العد والبحث عن الارتباطات بين الظواهر، والتأكيد على الطابع الكمى للمتغيرات التى تكون مشكلة البحث.	فكرة البحث عن الطبيعة الجوهرية للظواهر، والتأكيد على الطابع الكيفي للمتغيرات التى تكون مشكلة البحث.
3	الهدف	التنبؤ واختبار الفروض المحددة مسبقاً.	وصف حدوث الظواهر والحصول على معرفة واقعية وصادقة عن الواقع الاجتماعى.
4	الارتباط بالظواهر.	ما تبحث عنه يقبل القياس والملاحظة من الخارج، ويتلاءم مع الدراسات التى تنصب على الظواهر	تفترض أن للسلوك وجهان أساسيان هما الوجه الخارجى والوجه الداخلى، وأن ثمة تفاعل وتداخل بينهما، بحيث أن الكشف عن

م	وجه المقارنة	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
		المادية لدرجة ارتبطت معها صفة العلمية بصفة الكمية.	ارتباطات السلوك الاجتماعى ونتائجه يجب أن يستند إلى منهج قادر على فهم التفاعل بين هذين الوجهين.
5	المفاهيم	فى شكل متغيرات متميزة محددة بدقة قبل بدء البحث	فى شكل موضوعات وتصنيفات مرنة فى كل الجوانب.
6	اللغة المعبر عنها	لغة الأرقام والحصول على نتائج المعطيات أو البيانات بواسطة حساب وقياس الأشياء التى قد تكون أفراد أو جماعات أو مجتمع بأكمله.	اللغة الطبيعية التى تسجل وجهة نظر المبحوث أو الشخص الفاعل أو الأنساق التى يتم دراستها.
7	أدوات البحث وجمع البيانات	المسح الاجتماعى، المقابلات المقننة، المقاييس، إحصاء البيانات.	الملاحظة بالمشاركة، تحليل المحتوى، المقابلة الجماعية البؤرية.
8	تصميم البحث	تجريبى، شبه تجريبى كطريقة نموذجية المتحقق من صدق المعرفة.	التصميمات الوصفية والكشفية وغير تجريبية للتحقق الأمبريقى كطريقة نموذجية للتحقق من صدق المعرفة.
9	المنطق	استنباطى يهتم بتطبيق النظرية على الواقع، مع محاولة تحليل عناصر مشكلة البحث.	استقرائى، يهتم ببناء النظرية الاجتماعية من المشاهدات أو الواقع الاجتماعى، مع محاولة تركيب عناصر مشكلة البحث.

م	وجه المقارنة	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
10	قياس الحقائق	قياس الحقائق الموضوعية، وتؤكد على أن للحقيقة وجه كمي بما يقدمه من أرقام وجداول ورسوم بيانية ونسب مئوية.	بناء الواقع الاجتماعى كما يراه المشاركون فيه، ويعتمد على الفهم التعاطفى للظواهر الاجتماعية، والخبرة الذاتية للإنسان.
11	أعداد المبحوثين	أعداد كبيرة من المبحوثين ترتبط بتطبيق أدوات البحث التى تستخدمها.	حالات قليلة كما فى الجماعات البؤرية التى تتراوح بين 8-12 مفردة، وتعتبر ذاتية المبحوثين جزءاً من عملية البحث.
12	الارتباط بالقيم	تتجنب إصدار أحكام قيمية، حيث تتسم بالتحرر من القيم	إمكانية إصدار أحكام قيمية، حيث تعترف بالقيم وتعرضها بشكل واضح.
13	موقف الباحث	قد يكون الباحث منفصل ومتباعد، وليس له أى دور فى العملية البحثية ذاتها فهو مشارك سلبى.	الباحث منغمس فى الموقف البحثى خاصة إذا قام بدور فى إدارة وتوجيه المقابلات الجماعية البؤرية وتعتبر تواصل الباحث جزءاً واضحاً من المعرفة.
14	الموقف من العلاقات الاجتماعية.	تهتم بتجسيد العلاقات الاجتماعية، أى تحويلها إلى مسائل مادية، والبحث عن القوانين التى تحكم مشكلة البحث.	تؤكد على إنسانية العلاقات الاجتماعية، والبحث عن القوانين الاجتماعية التى تحدد التحول من مجموعة الظواهر إلى مجموعة أخرى.
15	الاهتمام بالبعد الزمنى	تهتم بالبعد المكانى والزمنى للعناصر التى توجد داخل	تهتم بالبعد الزمنى لعناصر موضوع البحث.

م	وجه المقارنة	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
	والمكانى.	مجموعة الظواهر موضوع البحث، بمعنى وضع كل عنصر من عناصره المكونة للمجموعة فى إطاره المكانى والزمنى.	
16	تأريخ الظواهر	إغفال تاريخ موضوع البحث، بما يعنى إمكانية قلب وعكس التسلسل التاريخى لعناصر موضوع البحث.	الاهتمام بتأريخ الظواهر أو عناصر البحث، بما يعنى عدم إمكانية عكس التسلسل والتغير التاريخى لعناصر موضوع البحث.
17	التحكم والضبط التجريبى	تهتم بتخطيط مصادر مجموعة ظواهر البحث، ومحاولة وضع سياسة للتقليل من التناقضات الواقعة بينها.	الأخذ بسياسة تعميق المتناقضات فى مجموعة الظواهر موضوع البحث.
18	البيانات التى يتم الحصول عليها	فى شكل متغيرات متميزة محددة بدقة قبل بدء البحث	فى شكل موضوعات وتصنيفات مرنة فى كل الجوانب.
19	التحليل	التحليل الإحصائى الذى يعتمد على استخدام المعاملات الإحصائية المناسبة للبيانات.	التحليل بحسب الموضوع الذى يتناوله البحث الكيفى.
20	القابلية لتعميم النتائج	يمكن تعميم نتائجه بدرجة كبيرة لإمكانية اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث.	تعميم النتائج بدرجة منخفضة لعدم اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث لصغرها.

م	وجه المقارنة	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
21	النظرية	سببية مفسرة إلى حد كبير يتم التوصل إليها بطريقة استنباطية.	سببية أو غير سببية ويتم الوصول إليها بطريقة استقرائية.
22	نوع النظرية	نفسي- اجتماعي	نفسي أو اجتماعي.
23	التقنين	في شكل متغيرات متميزة محددة بدقة قبل بدء البحث.	في شكل موضوعات وتصنيفات مرنة في كل الجوانب.
24	الدوام والاستمرارية	يتميز موضوع البحث بالدوام والاستمرارية نتيجة دراسته دراسة موضوعياً.	يتميز موضوع البحث بالتغير وذلك نتيجة لأن الأبعاد الذاتية للتجربة البشرية تتغير باستمرار.

(2) الارتباط بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية:

ومع كل تلك الاختلافات التي ظهرت في إطار المقارنة بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية، إلا أن هناك ملاحظات يجب أن نؤكد عليها ومن أهمها:

(1) أن كلاً النوعين من المناهج البحثية قد وجد جنباً إلى جنب مع الأخر منذ البدايات الأولى للعلوم الاجتماعية المعاصرة، وهذا ما أشار إليه كل من "بتلهايم وجولدز" من أن الثقافة الألمانية على سبيل المثال قد كانت ولا تزال تميز تمييزاً واضحاً بين هذين النوعين من أنواع المعرفة، إلا أن كل منهما ينتمي إلى فئة العلوم وأن لكل منها نفس القبول والشرعية كعلوم، ويطلق على النوع الأول العلوم الطبيعية (الكمية) أما البحوث الكيفية بمعناه الحرفي هو (علوم الروح).

(2) أن هذين النوعين من العلوم يمثلان اتجاهين مختلفين تماما في فهم العالم أحدهما وصفي برجماتي، والأخر تفسيري روحي، ومن هذا يتبين أن الفكر العلمي الألماني يقوم بوضوح على فكرة التمييز بين ما هو طبيعي مادي وبين ما هو إنساني من حيث طريقة الدراسة والمنهج الملائم لكل منهما.

(3) إمكانية أن يكون هناك تكامل بينهما بالطبيعة الإنسانية والمجتمعات البشرية تبلغ حداً من التعقيد وتعدد مستويات وزوايا الرؤية حداً لا يمكن معه الاستغناء بأحد الوجهين من أوجه الحقيقة الإنسانية عن الأخر، وهذا الاتجاه يقوم على عدم استبعاد المناهج والطرق الكمية ولكن على استكمالها بالطرق الكيفية على الوجه الذى يغطى كل جوانب الحقيقة الواقعية خاصة وأن البعض يرى ضرورة حاجتنا على ضرورة التنوع المنهجى وذلك نتيجة إلى أن هناك مسائل تتصل بالخبرة البشرية والفعل البشرى لا يمكن التوصل إلى إجابات عنها باستخدام الطرق الكمية، هذا إلى جانب أن التطورات الحديثة فى فلسفة العلوم تتطلب قيام العلوم المعنية بدراسة الإنسان يتبنى مجموعة متنوعة من المناهج والطرق التى تلزمها فى بناء قواعدها العلمية.

(4) لا تعارض بين الطرق الكمية والطرق الكيفية بل أنهما فقط نوعان مختلفان من الطرق البحثية، وهما يشتركان فى الالتزام بتطوير مقترحات لتحصيل المعرفة تقوم على الفحص والتدبر للبيانات الأمبريقية وتعريض ما يتم التوصل إليه للنقد والاختبار من جانب مجتمع العلميين.

ويمكن الجمع بين الأسلوبين خاصة فى الحالات التى تعد بيانات الأسلوب الكمى غير كافية وحدها لفهم بعض الظواهر الاجتماعية أو جوانب معينة منها كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية حيث لا تعطى فهماً متعمقاً لما يتم دراسته.

(5) أن المفاضلة بين استخدام المنهج الكمى والكيفى قد تجاوزت مرحلة المفاضلات المتلطفة أو المعسفة بين الطرق الكمية والكيفية ودخلت مرحلة التحولات الجوهرية فى فلسفة العلوم الاجتماعية ومنهجياتها البحثية:

- فإذا كانت الطرق الكمية فى الماضى تمثل المناهج المعتبرة فى إطار النزعات الأمبريقية والوضعية، وإذا كانت تمثل لدى الكثيرين النموذج المختار للمنهج العلمى الصحيح أى المنهج المستخدم فى بحوث العلوم الطبيعية.

- فإن العلوم الاجتماعية دخلت اليوم بقوة فى نطاق مرحلة جديدة من مراحل تطورها هى مرحلة ما بعد الوضعية كفلسفة جديدة للعلم تقوم على البحث عن

التأكيدات المقبولة فى مكان البحث عن الحقيقة الذى كان سائداً فى المرحلة الوضعية والذى كان يقوم على البحث عن القوانين العامة أو اليقين المطلق، وبدلاً من الاقتصار على الطرق والمناهج الكمية تبنت تلك الفلسفة الجديدة منهجية التعددية النقدية التى تجاوزت فى الوقت ذاته نطاق ما كان يطلق عليه التعددية المنهجية.

(6) تعكس عملية اختيار الباحث لأى من الاتجاهين الكيفى أو الكمى فى التحليل الكثير من اهتمامات الباحث وينجم ذلك عن سلسلة عوامل لعل أهمها هو:

العلاقات الداخلية بين المتغيرات وفى نفس الوقت النظر إليها على أنها عوامل منفصلة من الناحية التحليلية فقط، بينما تترابط جميعها فى إطار الموقف الأيديولوجى للباحث نفسه والبيئة التى يعيش فى نطاقها.

هناك ثنائية زائفة فى البحوث الاجتماعية تفصل بين التحليل الكيفى والتحليل الكمى وبين الدراسات الكمية والكيفية على اعتبار أن التكميم بصوره المختلفة الإحصائية والرياضية أكثر ملاءمة واختصاراً ودقة فى التعبير، إلا أنه يلاحظ أن التحليل الكمى قد لا يتناسب مع بعض الموضوعات كعمليات التفاعل أو كالتحليل التاريخى ذلك لأن الرقم الذى نعطى له أهمية كبيرة هو شئ ثابت، بمعنى أن الذين يعتمدون على التكميم يفصلون الحقيقة الاجتماعية فى وقت معين وبعد ذلك يتنبؤن بمسائل معينة بافتراض أن العلاقات بين العوامل والمتغيرات التى تقاس علاقات دائمة وثابتة عبر الزمن، وهذا افتراض خاطئ لأن ثمة ظاهرات أو أبعاد فى الواقع الاجتماعى أكثر ديناميكية وتغيرا عن غيرها، وبالتالى الإصرار علة تكميمها يسميها غير العلمية وهذا لا يعنى أن تكون كل البحوث كيفية وإنما المقصود ضرورى وضع البعدين الكمى والكيفى فى الاعتبار عن دراسة الواقع الاجتماعى حتى لا يقودنا أى فصل بينهما إلى تشويه الحقيقة الاجتماعية.

(3) طرق الربط بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية:

يمكن فهم العلاقة بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية من خلال العلاقة التالية:

1- إمكانية مقارنة نتائج البحث الكيفى فى مواجهة نتائج البحث الكمى، ومن الممكن أن يساند ويدعم كل منهما الأخر.

2- اتحاد كل من البحث الكمي والبحث الكيفي لإعطاء صورة عامة عن نتائج المشكلة البحثية، حيث يتم تحليل الخصائص التركيبية بالطرق الكمية والوصول إلى حقيقة الجوانب الإجرائية بالطرق الكيفية.

3- تسهل البحوث الكيفية عملية تفسير العلاقات بين مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من البحوث الكمية، خاصة وأن إدراك وفهم الظواهر يكون من خلال البحث الكمي بينما التفاعلات والعلاقات يتم من خلال البحث الكيفي.

وهناك طرق مختلفة للربط بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية ومنها:

الطريقة الأولى: تكامل البحث الكمي مع البحث الكيفي:

وذلك من خلال تلاقي استراتيجيات البحث الكمي والكيفي بالتوازي، وقد يتم ذلك بالبدء بالبحث الكيفي وحوار شبه متصل، يتلوه دراسة الاستفتاء كخطوات وسطية، ثم تضيف دراسة الحالة عمقا أكثر لنتائج المسح، ثم دراسة تجريبية لاختبار النتائج.

الطريقة الثانية: التتابع بين البحث الكمي والبحث الكيفي:

ويتم فيها استخدام البحث الكيفي لتطوير الافتراضات التي سوف يعاد اختبارها بطرق البحث الكمي، حيث لا يتم إلقاء الضوء فقط على حدود البحث الكيفي ولكن ظاهرياً ترى قوة البحث الكيفي في استكشاف موضوع الدراسة وبأتباع تلك الطرق في البحث تتلاقى الطريقتين في مراحل مختلفة من عملية البحث.

الطريقة الثالثة: اندماج طرق البحث الكمي والبحث الكيفي:

ويظهر ذلك من اندماج طرق البحث الكمي والبحث الكيفي، وأن كل منها تكمل الأخرى في دراسة الحالة لأي موضوع، وبذلك يظهر نواحي القصور والضعف في أي من الطريقتين بمفردها ونقطة الوصل بينهما هو موضوع الدراسة.

الطريقة الرابعة: تبادل وانتقال البيانات من البحث الكمي إلى البحث الكيفي:

وفيها يتم التركيز على أن يستخدم البحث الكيفي في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من البحث الكمي، فيمكن تحليل الملاحظة بطرق تكرارها ومن خلال الطرق

الإحصائية (بحث كمى) ويمكن استخدام أدوات البحث الكيفى فى تفسير نتائج البحث الكمى.

الطريقة الخامسة: تبادل وانتقال البيانات من البحث الكيفى إلى البحث الكمى:

وفيها يتم إجراء البحث الكيفى واستخدام بعض أدواته كالمقابلات الجماعية البؤرية فى حالة عدم توفر بيانات عن الموضوع للوصول إلى فروض يمكن اختبارها فى بحث كمى.

الطريقة السادسة: الربط بين نتائج البحث الكمى والبحث الكيفى:

وذلك بهدف :

1- الحصول على فهم ومعرفة أوسع لموضوع الدراسة.

2- تبادل نتائج البحث الكمى والبحث الكيفى وتدعيمها لنفس النتائج.

3- تبرز كل من نتائج البحث الكمى نتائج تكمل نتائج البحث الكيفى لنفس الموضوع تؤدى فى النهاية صورة متكاملة عن الموضوع كمياً وكيفياً.

الفصل السادس
بناء النظرية فى البحث الكمى والبحث الكيفى

أولاً: تعريف النظرية ووظيفتها فى الخدمة الاجتماعية

ثانياً: بناء النظرية فى البحث الكمى

ثالثاً: بناء النظرية فى البحث الكيفى

رابعاً: مقارنة بين بناء النظرية فى البحث الكمى والبحث الكيفى

خامساً: نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية

أولاً: تعريف النظرية ووظيفتها

(1) تعريف النظرية ومكوناتها:

تعتبر النظرية جزءاً حيوياً من أى علم، وعلى الرغم مما قد يثيره مفهوم النظريـــة مـــن هموم من جانب الممارسين إلا أن النظرية تعتبر ضرورية لأى علم حيث يعبر البعض عـــن أهمية النظرية وقيمتها بقوله: " لا شئ يفوق النظرية الجيدة من الناحية العلمية."

ولقد تعددت المحاولات فى تعريف النظرية ومنها:

التعريف الأول:

إطار فكرى يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها فى نسق علمي مترابط.

التعريف الثانى:

صياغة للعلاقات التى يعتقد بوجودها بين مجموعة من الحقائق للتنبؤ بمـــا ســـيحدث وتوجيه التصرف فى المواقف على أساس من التنبؤ.

يتضح من عرض تعاريف النظرية أنها تتكون من عناصر أساسية هى:

العنصر الأول: مجموعة من المفاهيم:

التى تشكل نموذجاً تصورياً، بعضها مفاهيم وصفية يفيد فى إيضاح ما تـــدور حولـــه النظرية وأخرى إجرائية أو عملية تحدد علاقات تجريبية بين العناصر الأخرى فى النظرية.

العنصر الثانى: مجموعة من القضايا أو الافتراضات:

التى تربط المفاهيم الوصفية والمفاهيم الإجرائية وأن تقرر القضايا وتصف العلاقة بـــين عنصرين أو أكثر فى نموذج تصورى.

العنصر الثالث: وجود نسق استدلالى:

يجمع القضايا التى تتضمنها النظرية بحيث يسمح هذا النسق بأن تشتق القضـــايا مـــن بعضها البعض.

العنصر الرابع: قدرة النسق على شرح وتوضيح الظواهر:

التى يتضمنها والتنبؤ بما يمكن أن يكون بينها من علاقات.

وتوفر هذه العناصر من مفاهيم وقضايا ووضعها فى نسق استدلالى وقدرتها على القيام بالشرح والتنبؤ يجعلنا نؤكد بوجود نظرية ما، كما أن غياب عنصر أو أكثر من هذه العناصر يعنى عدم وجود نظرية.

وتمر النظرية بعدة مراحل حتى يكتمل بناؤها وهى:

(1) تحديد إطار تصورى يتكون من مجموعة من المفاهيم والقضايا التى ترتبط بموضوع النظرية.

(2) تحديد ما تقرره القضايا من علاقات بين المتغيرات التى تتضمنها كل قضية من القضايا التى تشملها النظرية.

(3) ترتيب القضايا فى نسق استنباطى يعتمد على المنطق العقلى الرياضى، بمعنى استنتاج كل قضية من القضية التى تسبقها.

(4) استخدام النظرية فى تفسير الحقائق التى تشتمل عليها مما يزيدها ثباتاً.

(5) صياغة النظرية مع مراعاة:

أ – أن تكون موجزة فى توضيح الغرض منها.

ب– شاملة لجميع القضايا العامة والفرعية التى تحتوى عليها.

جـ– انفرادها بتفسير الحقائق التى تشتمل عليها.

(2) شروط النظرية العلمية:

هناك عدة شروط أساسية لابد من التأكد من توافرها فى النظرية العلمية وهى:

الشرط الأول:

أن تكون موجزة فى التعبير عن الحقائق التى تشتمل عليها والغرض الذى وضعت من أجله فى إطار من الوضوح والدقة.

الشرط الثانى:

أن تكون شاملة بقدر الإمكان لجميع الحقائق الفرعية التى تشتمل عليها وأن تفسر أكبر عدد من الظواهر.

الشرط الثالث:

أن تنفرد بتفسير الحقائق التى تشتمل عليها، لأن وجود نظرية أخرى تفسر الحقائق التى تفسرها النظرية يضعف من قيمتها العلمية.

الشرط الرابع:

وجود اتساق بين مكونات النظرية وما تتضمنه من مفاهيم وقضايا وافتراضات حتى تكون أساساً للوصول إلى التعميمات بإتباع الأسلوب الاستقرائى.

الشرط الخامس:

أن تكون قادرة على التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة قبل وقوعها حتى تزداد الثقة فيها.

الشرط السادس:

أن تكون قابلة للاختبار العلمي حيث يعتبرها البعض فرض من الدرجة الثانية يمكن إخضاعه للاختبار والتحقق الأمبيريقى.

(3) اهمية النظرية ووظائفها:

تبرز أهمية النظرية العلمية فيما تقوم به من وظائف محددة فى مجال العلم حيث تقوم النظرية بالوظائف التالية:

الوظيفة الأولى:

تعتبر النظرية أداة لتحديد نطاق الوقائع التى تخضع للدراسة وانتقاء الموضوعات التى يجدر دراستها وبحثها، حيث أنها أداة لتوجيه البحث نحو الموضوعات المختلفة.

الوظيفة الثانية:

تقدم النظرية عدداً من المفاهيم والمصطلحات الفنية بما يسهم فى تقدم العلم، حيث أن كل مفهوم يتضمن خبرة اجتماعية علمية طويلة تعتبر بمثابة تلخيص لكثير من الحقائق التى تشتمل عليها النظرية العلمية.

الوظيفة الثالثة:

تلخص النظرية وتبين الحقائق وتجمعها فى إطار نظرى شامل يضفى عليها معنى وأهمية من خلال تلخيصها وتصنيفها والربط بينها فى إطار علمى متكامل.

الوظيفة الرابعة:

تكشف النظرية وتشير إلى الثغرات والقصور فى المعرفة العلمية وبذا تفـتح مجـالات جديدة، كما قد توصي بفروض جديدة بما يؤدى إلى التوصل لبعض القوانين العلمية الـتى تزيد من قوة النظرية.

الوظيفة الخامسة:

تساعد النظرية على التنبؤ بمستقبل الظواهر وحركتها والعلاقة فيما بينها تحت ظروف معينة نظراً لأنها تقدم إطاراً يمكن به ملاحظة ووصف وتحليل وتفسير الظواهر وعلاقاتها.

الوظيفة السادسة:

تسهم النظرية فى توجيه البحوث فى مرحلة صياغة المفاهيم والقضايا، كما تقدم الإطار النظرى الذى يتم فى ضوئه تقويم النتائج.

ثانيا: بناء النظرية فى البحث الكمى

أن النظرية والبحث مرتبطان ببعض ارتباطا وثيقا، خاصة بطريقتين:

(1) ترشد النظرية البحث بتوفير الإرشادات والافتراضات الأساسية.

(2) يقدم البحث طريقة تأسيس نظرية ما وصياغتها وتقويتها ومراجعتها.

ويعتبر بناء النظرية هو هدف العديد من العلماء، حيث يحاول العديد من الباحثين الحصول على نتائج تدعم نظرية ما. مع ذلك، فإن مفهوم بناء النظرية والذى يهتم به العديد من الباحثين، وعلى الأقل يبدو بالنسبة للبعض وكأنه الهدف المطلق للبحث.

وهذا المفهوم كثيرا ما تم انتقاده، وأثير الجدل حول أن بناء النظرية ليس هدف كل الباحثين أو غرض كل أنواع البحث، وأن بناء النظرية هو عنصر أقل أهمية لأبحاثهم، فى سياق مبدأ الوضعية. حيث أن بعضهم يوجهون اهتمامات أبحاثهم نحو الوصف والتصنيف بدلا من بناء النظرية، بينما يفضل آخرون الحديث عن نماذج وليس عن نظريات.

ويتفق العديد من الباحثين على أن النظرية هى:

- مجموعة من الافتراضات التى تم اختبارها بطريقة نظامية ومرتبطة بعضها البعض بطريقة منطقية، تلك الافتراضات التى تم وضعها من خلال البحث وتوضح الظواهر الاجتماعية.

- وبناء النظرية يعتمد على مدخل نظامى يستخدم إجراءات واضحة وصريحة ورسمية فى كل مجالات عملية البحث: فى تحديد المفاهيم، والمتغيرات والأنظمة التصنيفية، وفى وضع الافتراضات، وفى إعداد وكتابة التقارير، وإعداد المفاهيم والمتغيرات القياسية للعمل، بغرض الوصول إلى مجموعة من الافتراضات المرتبطة ببعض ارتباطا منطقيا، تصف تلك الافتراضات الظاهرة الاجتماعية وتفسرها وتوضحها، أو تتنبأ بها، حتى يمكن تقسيم هذه الافتراضات وإعادة تقييمها، كما تؤدى هذه الافتراضات إلى وضع نظرية ما أو قبولها أو رفضها أو تعديلها.

وفى عرض أكثر تفصيليا، إن عملية بناء النظرية كما وصفها كل من: (بيرجمان، بى، جونسون، ستيرجيوس، تيرنر) تتضمن عناصر المفاهيم، وأنظمة التصنيف والافتراضات النظرية التى يتم عرضها وفقا لما يلى:

الخطوة الأولى: وضع وتحديد المفاهيم والمتغيرات:

إن الخطوة الأولى نحو بناء النظرية هي وضع المفاهيم، فالمفاهيم هي العناصر الأولية لنظرية ما. أنها الكلمات التي تعنون الموضوعات، التجارب، الأحداث، الظواهر أو العلاقات، أو تسميها أو تصنفها أو تعرفها. كما تمكننا المفاهيم من بناء تجربتنا وإدراكنا للواقع. ويمكن أن تكون المفاهيم إما مفاهيم يمكن ملاحظتها، أو تركيبات نتيجة الإدراك الحسي.

وتشير المفاهيم التي يتم ملاحظتها إلى الأشياء التي يمكن إدراكها بالحواس، بينما تشير التركيبات إلى الأشياء التي ليست أهدافاً لحواسنا ولكن يمكن استنتاجها من الأشياء الملحوظة، ومن الصعب تحديد إلى أى مدى تكون المفاهيم أشياء ملحوظة أو تركيبات. بالنسبة لبعض النظريين حتى الأشياء الملحوظة التى لها نسبة من التركيبات فيها، وكل التركيبات تم وضعها من خلال التجربة. إلى جانب ذلك، أن العديد من المفاهيم هي تكوين للأشياء الملحوظة والتركيبات المتعددة. على سبيل المثال، يتضمن دور الطالب أشياء ملحوظة مثل "رجل"، "سيدة"، "أبيض"، "طويل"، وهكذا، وتركيبات حسية مثل "ذكي"، "متحرر"، "منشغل سياسياً"، الخ.

الخطوة الثانية: وضع أنظمة للتصنيف:

الخطوة التالية فى بناء النظرية هي تحليل المفاهيم واختبارها وفهمها وتصنيفها فى أنظمة وتصنيفات، ويساعد ذلك على تنظيم معرفتنا بالواقع ويؤدى إلى فهم بنائها وتكوينها. وتعتمد نماذج التصنيف أساساً على المعايير المستخدمة، مثل المعايير التى يحددها هدف التصنيف التى يمكن أن يكون النوع، أو الحالة التعليمية، أو الطبقة، أو الوظيفة، أو التوجه السياسي.

الخطوة الثالثة: وضع الافتراضات:

الخطوة التالية لبناء النظرية هي وضع الافتراضات، أى التقارير العامة فيما يتعلق بالعلاقات بين المفاهيم. مثل هذه الافتراضات تجيب على السؤال "لماذا" فى مقابل المفاهيم وأنظمة التصنيف التى تجيب على السؤال "ماذا ومع أن للافتراضات قوى تفسيرية محدودة لكن لا تزال توفر إجابات لأسئلة هامة معينة.

ويمكن أن تكون الافتراضات مبتكرة، أى أنها قد تكون غير مأخوذة من افتراضات أخرى (مسلمات) أو (نظريات)، أو أنها نصوص مقبولة عامة، مكررة ومقبولة على أنها افتراضات حقيقية (قوانين).

الخطوة الرابعة: وضع افتراضية أو نمطية للنظرية:

إن النظريات هى مجموعة من الافتراضات المترابطة ارتباطا منطقيا بعضها البعض، مقدمة بأسلوب نظامى، يصف الظواهر الاجتماعية ويوضحها. فهى تقارير مبنية بناءا منطقيا تلخص المعرفة فى مجال معين وتنظمها، وهى قابلة للاختبار، وإعادة الصياغة، والتعديل، والمراجعة.

وتتنوع الطرق التى يتم بها ترتيب هذه الافتراضات من أجل تقديم وصف وتفسير صحيحين، ومن أجل بناء نظرية ما.

فبينما يرى بعض الكتاب (مثل ترنر) التقارير مرتبة فى أشكال بديهية، وأشكال عملية عرضية، وأشكال رمزية أو تصنيفية، فإن البعض الأخر (جونسون) يدرك نموذجين من نماذج بناء النظرية، هما النموذج الافتراضى الاستنتاجى، والنموذج النمطى.

(1) النموذج الاستنتاجى الافتراضى للنظرية:

طبقاً لهذا النموذج، يجب أن يكون الشكل المنطقى الأساسى للنظرية هو شكل استنتاجى أو تسلسلى، ويعنى هذا أن الافتراضات يجب أن تكون مرتبة فى ترتيب متسلسل من الافتراضات الأكثر عمومية إلى الافتراضات الأكثر خصوصية، لذا تكون افتراضات المستوى الأقل مشتقة من افتراضات المستوى الأعلى. بهذا المعنى يقدم النموذج شكلا نموذجياً (قياس تصنيفى نموذجى).

(2) النموذج النمطى للنظرية:

هنا، يقدم الواقع على مستويين، المستوى النظرى والمستوى التجريبى, يحتوى النمط النظرى على عناصر وعلاقات تعكس العلاقات فى العالم التجريبى. ويقدم النموذج التجريبى الظواهر التى ترى وتفسر على أنها مثال خاص للعناصر النظرية للنموذج الأول، وفى هذه الحالة، تكون النظرية نموذج فكرى للنموذج التجريبى.

ويقصد ببناء النظرية إذن وضع المفاهيم وأنماط العلاقات بين هذه المفاهيم، ويتضمن اختبار نظرية ما مقارنة بين المفاهيم وعلاقاتها كما هى منصوص عليها فى النظرية من جهة، والحقائق التجريبية التى يشملها النموذج التجريبى من جهة أخرى.

وهذه النماذج غير متناقضة على الإطلاق. حيث يمكن أن تؤدى النظرية النمطيـــة إلى نظرية استنتاجية.

(3) العلاقات العرضية:

ويرى البعض أن وضع تفسير عرضي هو خطوة نحو وضع النظريات. لهذا السبب، فإن العرضية هى مفهوم رئيسى فى هذا السياق. مع ذلك، يكون تأسيس علاقة عرضية بين أثنين من المتغيرات مهمة غاية فى الصعوبة وحتى إذا تم تأسيسها، فإنها ليست ضـــمانا لمعرفة علمية أكيدة.

وبالنسبة للعلاقة العرضية، يجب استيفاء عدد من الشروط، أهمها ما يلى:

(أ) يجب تأسيس علاقة ما بين متغيرين أو حدثين، يتم قياسهما بلغة الحجم وتوافق الترابط.

مثال ذلك: أن حركة مناصرة المرآة مرتبطة بظروف عمل المرآة التى يتم تحسينها.

(ب) يجب أن يوضح أحد المتغيرات المتغير الأخر باستمرار (وليس مرة واحـــدة)، ذلك أنه عندما يحدث المتغير الأول، يليه الثانى، وهذا يعنى أن المتغير الذى يفسر المـــتغير الثانى هو السبب بينما المتغير الذى يتم تفسيره هو التأثير.

مثال ذلك: تسببت حركة مناصرة المرآة (السبب) فى تحسين ظروف عمـــل المـــرآة (التأثير).

(ج) إن الترتيب الزمنى غاية فى الأهمية، يعنى هذا أن المتغير العرضى يظهر قبل أن يحدث التغير فى المتغير المستقل، أى، أن السبب يسبق التأثير.

مثال ذلك: التحسينات فى ظروف عمل المرآة حدثت بعد تأسيس حركـــة مناصـــرة المرآة.

(د)يجب أن يكون السبب والتأثير متلازمين، أى متقاربين فى كل من الزمن والمكان.

(هـ) يجب أن تكون العلاقة بين المتغيرات غير زائفة، بل علاقة حقيقية.

(و) يجب أن يتواجد سبب منطقى، يوضح العلاقة العرضية بين المتغيرات التى تتضمنها النظرية.

مثال ذلك: ساعدت حركة مناصرة المرآة بالفعل على تحسين ظروف عمل المرآة من خلال زيادة وعى المرآة وأيضا وضع ظروف مفضلة فى المجتمع أدت إلى عمل الإناث.

مع ذلك، يجب أن يكون الباحث على دراية بعدد من المشكلات التى قد تتعارض مع تأسيس علاقة ما، وقد تتسبب فى مشكلات وأخطاء محتملة ومن هذه المشكلات:

(أ) **الترابط غير المناسب:** عندما تؤسس العلاقة بين المتغيرات لغرض التأكد من علاقة عرضية بينها، يجب قصر تعميم الأدلة على مستوى المتغيرات التى يتم دراستها، ولا يجب توسيعها إلى المستويات الأخرى التى لا تتضمنها النظرية.

مثال ذلك: عندما ينشأ دليل من دراسة للأفراد، فلا يسمح للتعميمات بأن تضم مجموعات والعكس صحيح.

(ب) **التزييف:** أن الترابط بين متغيرين لا يعنى بالضرورة علاقة عرضية حقيقية، فقد تكون العلاقة زائفة نظراً لأنها تكون محددة من خلال متغير ثالث غير محدد، وبدون تحديده، لا يتواجد الترابط، لأن السبب الحقيقى لمثل هذه العلاقات قد يكون هو المتغير الثالث غير المحدد.

(ج) **الغائية:** فى الغالب، يتم تفسير علاقات معينة فى ضوء الظروف العامة، والمجردة، والمبهمة التى ستحدث فى المستقبل، استناداً على أن كل شئ فى الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة.

(د) **الحشو:** إن الحشو لا يقدم أى توضيح صحيح للعلاقات بين المتغيرات، بحيث لابد أن يكون الاقتصار على المتغيرات المحددة والواضحة والتى تتضمنها النظرية المراد بناؤها.

ثالثا: بناء النظرية فى البحث الكيفى

انتقد العديد من النظريين بأساليب عديدة ومتنوعة بناء النظرية فى البحث الكمى، وأعرب الباحثون الكيفيون، عن شكوك جادة بشأن طريقة تعريف النظرية وبنائها واستخدامها فى البحث الكمى، وطريقة الحصول على المعرفة وتنظيمها، ولذا أهتم الباحثون الكيفيون بتقديم صورة لنظرية ما وعلاقاتها بالبحث، صورة مختلفة جوهريا عن النظرية فى البحث الكمى.

وتلخيصاً لآراء كل من (جلاسر، شتاروس) فإن البحث الكيفى معد لوضع نظريات أساسية فى البيانات التجريبية تعتبر نتيجة للبحث الاجتماعى الذى يمر بعدد من الخطوات وهذه الخطوات هى:

الخطوة الأولى:

يدخل الباحث فى بادئ الأمر إلى المجال دون مفاهيم مسبقة، أو تصنيفات صارمة، أو تصنيفات، أو افتراضات أو معرفة بشأن موضوع البحث، ودون مفاهيم حازمة، ودون تعريفات نظرية متعلقة. يشبه الباحث إنسان حديث الولادة (جلاسر، شتاروس) غير اجتماعى فى العالم الذى ولد فيه والبحث بالنسبة للباحث هو عملية إعادة هذا الإنسان غير الاجتماعى لجعله اجتماعياً.

الخطوة الثانية:

يقوم الباحث بدراسة حالات فردية أو مجموعات ويسجل النتائج التى يتم التوصل إليها، وفى ضوء ذلك يتم اتخاذ ملاحظات بشأن مجالات معينة لموضوع البحث.

الخطوة الثالثة:

ثم تتوسع الدراسة إلى عدد أكبر من الحالات والمجموعات من خلال العملية النظرية لتجميع العينات، والتى تختلف عن العملية الإحصائية لتجميع العينات وتسترشد بالمعرفة والخبرة التى تم جمعها بالفعل من مختلف الحالات أو المجموعات.

الخطوة الرابعة:

تأتى بعد ذلك المقارنة بين المجموعات والعناصر الأخرى، والتى تسمح للباحث باختبار الحقائق التى تم جمعها والتأكد منها، ثم يتم وضع تصنيفات للبيانات التى تم جمعها

وفق أبعاد محددة وتصحيح التقارير والمفاهيم التى تم وضعها بالفعل، وتحديد المتغيرات، وتنقيح البيانات والتصنيفات، وتجميع البيانات، والتصنيفات والافتراضات، والقيام ببعض التعميمات التجريبية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التصنيفات، وتجميع التصنيفات المشابهة وصياغة الافتراضات.

الخطوة الخامسة:

يتم تجميع مثل هذه الافتراضات فى بيانات أكثر عمومية مرتبطة بالموضوع الرئيسى، وتؤسس الافتراضات ما يسمى بالنظرية الأساسية، وهذه النظرية هى الخطوة الرئيسية الأولى نحو تأسيس نظرية ثابتة.

الخطوة السادسة:

مع عملية البحث، يتم تحليل البيانات التى تم جمعها فى نفس الوقت، يحدث التجميع والتحليل فى وقت واحد.

الخطوة السابعة:

حين يتم بناء هذه النظريات، يقوم الباحثون بإخضاع نتائجهم للتحليل المقارن ويحاولون تعميم بياناتهم. ونتيجة هذه العملية يسمى ببناء نظرية شكلية، وتنشأ مثل هذه النظرية من العديد من النظريات الأساسية وتكون على درجة أعلى من العمومية والتجريد، وليس لهذه النظرية أية حدود زمنية أو مكانية. مع ذلك، فإنها ليست نظريات "عظمى" بل نظريات "متوسطة المدى".

ومع ذلك، أشار الباحثون إلى عدد من المشكلات للنظرية الأساسية ومنها:

(أ) إن مفهوم الدخول إلى ساحة البحث دون مفاهيم مسبقة هو أمر مشكوك فيه من الناحية الاجتماعية.

(ب) يطرح مفهوم التدخل الشخصى فى البحث موضوع الذاتية ومستوى صحة النتائج وعدم موضوعيتها.

(ج) يجب أن يكون المدى المتوقع عنده إضافة معلومات جديدة مدى أكثر وضوحاً.

(د) لا يوجد كم كاف من التوضيح للطريقة المتوقعة للتحقق من الافتراضات التى يقوم الباحث بوضعها.

(ه) تحتاج عملية تجميع البيانات إلى أن تصبح أكثر وضوحا. فلا توجد معلومات بشأن ما يجب تضمينه فى الدراسة، أى الشئ المفيد، المناسب، المرتبط ارتباطا نظريا بالموضوع، الخ.

(و) تحتاج صحة البيانات إلى التعريف بأسلوب ما، وبالتحديد حين يتم اعتبار البيانات على أنها تقوم بتقديم تصحيح تجريبى للعلاقات المتضمنة فى النظرية.

(ز) إن طريقة بناء النظرية (وخاصة النظرية الشكلية) غير دقيقة بالقدر الكساف، كما أن النظرية الأساسية ليست بديلا للنظرية الكمية، حيث أنها مقدمة من قبل مؤسسيها كنموذج مناسب لكل من النظرية الكمية والكيفية.

عموماً، انتقد بعض العلماء بناء النظرية فى البحث الكيفى بأساليب متعددة. والجدل الرئيسى فى هذا الموضوع مرتبط بطبيعة هذا النوع من البحث ومدخله النظرى.

ومن تلك الانتقادات:

أ- يتضمن البحث الكيفى عدداً صغيراً من الحالات، غالباً ما يتم اختيارها بأتباع إجراءات عدم الاحتمال لتجميع العينة، ولذلك السبب لا يمكن أن يدعى التعميم.

ب- لا يمكن أن ينتج البحث الكيفى، كما أثير الجدل حوله، نتائج صحيحة لدرجة كافية لتدعيم وضع النظرية، وأن غالبية ما يفترض أن يكون البحث الكيفى قادراً على إنتاجه هو الافتراضات التى يمكن أن يختبرها الباحثون الكميون الذين يمكنهم ربطها بالنظرية.

ج- أن بناء النظرية هو إدراك غير صحيح. وأثير الجدل حول أن البحث الكيفى يتم الحكم عليه فى المقام الأول على أساس المعايير الكمية.

رابعاً: مقارنة بين بناء النظرية فى البحث الكمى والبحث الكيفى

إن عملية بناء النظرية فى سياق نوعين من أنواع البحث هو أمر مختلف اختلافاً واضحاً، إن إطار العمل النظرى ليس فقط هو الذى يوجه هذه العملية، بل أيضاً تختلف عملية البحث نفسها فى مجالين.

ويمكن تلخيص الاختلافات الرئيسية كما يلى:

1- **منطق النظرية:** فى البحث الكيفى يكون منطق النظرية استقرائى، بينما فى البحث الكمى يكون استنتاجى.

2- **اتجاه بناء النظرية:** يبدأ بناء النظرية فى البحث الكيفى من المشاهدات والواقع، بينما لا تبدأ النظرية الكمية من الواقع.

3- **عملية بناء النظرية:** يتحرك مسار بناء النظرية فى البحث الكيفى من إنتاج البيانات إلى عملية التحقق من الصحة، وتحدث كل من العمليتين فى وقت واحد، أما فى البحث الكمى تحدث عملية التحقق من الصحة عند الانتهاء من بناء النظرية.

4- **المفاهيم:** يتم وضع المفاهيم فى النظرية الخاصة بالبحوث الكيفية أثناء عملية البحث فى شكل تصنيفات مرنة، أى أن الباحث يدخل إلى المجال دون أية فكرة عن المفاهيم إن المفاهيم هى إما توجيهية أو ذات حساسية أو مجرد مفاهيم مرنة، وفى بناء النظرية المرتبطة بالبحوث الكمية فالمفاهيم متاحة بالفعل فى شكل متغيرات محددة ومعرفة تعريفاً راسخاً قبل أن تبدأ العملية.

5- **التعميمات:** تضمن النظريات فى البحوث الكمية التعميمات بصورة طبيعية، بينما تسمح النظريات الكيفية بتعميم تحليلى، أو تعميم نموذجى يمكن لوحدات العينة أن تمثل كما لو كانت ممثلات نموذجية لتصنيف ما أو مجموعة من الظواهر.

6- **نوع النظرية:** فى البحوث الكمية تمثل النظرية نمطاً نفسياً اجتماعياً، بينما فى البحوث الكيفية فإن نوع النظرية إما نفسية أو اجتماعية.

7- **وظيفة النظرية:** فى البحوث الكمية تتمثل وظيفة النظرية فى أنها سببية مفسرة إلى حد كبير أما فى البحوق الكيفية فقد تكون وظيفتها سببية أة غير سببية.

خامسا: نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية

(1) تعريف نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية:

يعرف " تالكوت بارسونز " النظرية بأنها:

مجموعة من المفاهيم المصممة المترابطة بشكل منطقي لإطار امبريقي.

كما يعرفها " روبرت ميرتون " بأنها:

عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط. ولقد سعى الأخصائيون الاجتماعيون الى التوصل لنوع من النظرية يخدم أهداف الممارسة لاستخدام مادة علمية قابلة للتطبيق وهو ما عرف بنظرية الممارسة، ولقد تعددت وجهات النظر في تعريفها ومنها:

التعريف الاول:

بناء من الأفكار التى تستخدمها المهنة فى مساعدة الناس للقيام بعملية تقدير الموقف والتخطيط والتدخل والتقويم.

التعريف الثاني:

إطار معرفي مميز له مفاهيم محددة وافتراضات ومبادئ تمت بشكل منظم معتمدة على المعارف العلمية.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية بأنها:

ذلك الإطار الفكرى أو الفلسفي العام المميز بمفاهيم وافتراضات ومبادئ محددة ويفسر حقائق علمية ويضعها فى نسق علمى مترابط، يتم من خلاله توجيه أسلوب أو أساليب التدخل المهني لإحداث تغير اجتماعي أو توجيه أساليب الممارسة المهنية عند مواجهة مواقف معينة تتصل بحياة أنساق عملاء الخدمة الاجتماعية.

(2) العوامل التى ساعدت على الاهتمام بتكوين نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية:

لقد مرت نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية بفترات ومراحل تطورية منذ نشأة المهنة، حيث كانت فى بدايتها تعتمد على الاقتباس الحرفى لنظريات العلوم الأخرى أو

تطويع نظريات مختارة بعناية من هذه العلوم لتناسب أهداف المهنة وقيمها، ثم ظهرت بعض الجهود والمبادرات التى قام بها المتخصصون فى الخدمة الاجتماعية والتى مهـدت السـبيل لمزيد من الإسهامات وصولاً إلى نوع من الاستقلالية المهنية وتكوين نظرية الممارسة.

ويمكننا أن نلخص الأسباب التى أدت إلى رفض التطبيق الحرفى من جانب مهنة الخدمة الاجتماعية للنظريات القائمة فى العلوم الأخرى وتدعيم الآراء التى تنادى ببنـاء نظريـة الممارسة فى الخدمة الاجتماعية فى العوامل التالية:

العامل الأول:

أن النظريات التى اعتمدت عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية قديماً (نظريـات العلـوم الاجتماعية) لم تكن مصممة أساساً بغرض استفادة الخدمة الاجتماعية منها، وإنما وضـعت وصممت لخدمة أهداف تخصصاتها الأصلية، خاصة وأن المفـاهيم المسـتخدمة فى تلـك النظريات عالية التجريد مما يحد من الاستفادة منها عند العمل مع الواقع الإمبريقى المباشر للأخصائيين الاجتماعيين فى مجالات الممارسة المتعددة.

العامل الثانى:

أن أغلب تلك النظريات التى اعتمدت عليها الخدمة الاجتماعية ابتعدت عن تنـاول العلاقات السببية، مما يضعف من إمكانية استخدامها للتدخل المهنى للتعامل مـع أسـباب المشكلات التى تتعرض مهنة الخدمة الاجتماعية لمواجهتها كهدف من أهـداف التـدخل المهنى لتعاملها مع الوحدات المختلفة.

العامل الثالث:

الانتقادات الشديدة التى وجهت إلى نمط الاعتمادية المطلقة لممارسة الخدمة الاجتماعية وخاصة من الممارسين والباحثين لاختلاف الطبيعة الاجتماعية (التى تشكل أساس اهتمـام المهنة) عن كافة الطبائع الأخرى (التى تهتم بها علوم ومهـن أخـرى) خاصـة أن تلـك الاعتمادية من جانب المهنة قد أثر على مكانتها المجتمعية، إلى حد وصف البعض لها بأنهـا مهنة مساعدة لم تتوفر لها مقومات المهنة الرئيسية خاصة تلك المقومات النظرية والتى تميـز مهنة أو علم عن مهن أو علوم أخرى.

العامل الرابع:

إنشاء هيئات موحدة للإشراف على ممارسة الخدمة الاجتماعية وتعليمها ومنها الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين NASW، مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE وسعيها الدءوب إلى الارتقاء بالمهنة واستكمال مقوماتها المهنية ومنها المقومات المرتبطة ببناء النظرية فى الخدمة الاجتماعية.

العامل الخامس:

اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية فى الآونة الأخيرة أكثر بفنيات العلاج وأساليبه الواقعية وتحديد أهداف واضحة وطرق لتحقيق الأهداف بعيداً عن اللجوء إلى مواقف وطرق مستعارة من مهن أخرى، وتأكيدها على أن تكون تلك الفنيات موجهة بنظريات علمية نابعة من المهنة ذاتها.

العامل السادس:

سعى المهنة إلى الارتقاء بمكانتها فى المجتمع ودورها داخل المؤسسات المجتمعية وتنمية تكنولوجية حديثة لتحقيق التأثير المتبادل بين الإنسان وبيئته.

ومن هذا المنطلق سعى الأخصائيون الاجتماعيون إلى التوصل إلى نوع من النظرية تخدم أهداف الممارسة مباشرة، خاصة وأن نظريات العلوم الاجتماعية التى لجأوا إليها لم توفر لهم مادة علمية قابلة للتطبيق والاستخدام لخدمة أهداف المهنة فى تعاملها مع الفرد والجماعة والمجتمع كأنساق تعامل مهنى.

(3) وظائف نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية:

يمكن أن تحقق نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية عديد من الوظائف والأهداف لعل من أهمها:

الهدف الأول:

أن نظرية الممارسة يمكنها أن تتنبأ بعائد التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المواقف المختلفة، ومن ثم فإنها توجه الاختيار الحكيم بين بدائل العمل المباشر المتاحة لأنها تحدد المتغيرات المؤثرة على الواقع الذى يتعامل معه الأخصائى الاجتماعي وكيفية تقديرها والتعامل معها.

الهدف الثاني:

المساهمة فى تقييم عائد التدخل المهني وزيادة فعالية برامجه، حيث تسمح بالتوصل الى توقعات عن برامج تدخل مهني جديدة وعن طبيعة العلاقات بين المتغيرات في مواقف العمل المستحدثة، خاصة وان الممارسون يستخدمون النظرية برؤية أكثر إيجابية لتحديد مناطق القوة والضعف في تدخلهم المهني في المواقف الحالية وفهم الناس وبيئاتهم وأنساقهم، إلى جانب إتاحتها للتسهيلات وتوجيه العملية لاتخاذ القرار المناسب للارتباط مع العملاء والمواقف سواء في الممارسة على مستوى الوحدات الصغرى Micro Practice أو الوحدات الكبرى Macro Practice، أي أن النظرية تساعد على فهم المواقف الحالية والمساهمة في تقييم نتائج التدخل المهني.

الهدف الثالث:

أنه إذا ما طبقت نظريات الممارسة في مواقف جديدة فإن ذلك التطبيق يوضح نواحي القصور في تلك النظريات كما أنه يكشف عن الفجوة بين النظرية والتطبيق، الى جانب أن توالى استخدام واختيار نظريات الممارسة يوضح العناصر المشتركة بين عدة نظريات فضلاً عن الكشف عن العناصر التى يتعامل كل منها مع موقف فريد بالذات.

الهدف الرابع:

أن نظريات الممارسة في الخدمة الاجتماعية تشرح طبيعة ودور الأخصائي الاجتماعي في المجتمع ومدى ارتباط ممارسة مهاراته بتحقيق الأهداف فى إطار التفاعل بينه وبين العملاء، خاصة وأن تكوين نظرية للممارسة يوضح أهم الحقائق العلمية التى تستند عليها الممارسة المهنية بدلاً من الاجتهادات الفردية التى قد تسير في اتجاهات مختلفة ويسود بدلاً من تلك الاجتهادات وحدة فكرية يمكن أن تشكل موجهات نظرية علمية تساهم في بناء منهجي للتفكير والبحث العلمي لتوجيه ممارسة المهنة وتدعيم البحوث والدراسات التى تجرى في مجالات الممارسة المهنية بحيث توفر لها مصداقية علمية ومنهجية وتساهم في تكوين الممارس المهني الذى يتبع الأسلوب العلمي في ممارسته وتحقيق نتائج أكثر مما يدعم الجانبين النظري والتطبيقي للخدمة الاجتماعية.

الهدف الخامس:

تساهم نظرية الممارسة في توجيه طبيعة الممارسة المهنية نحو تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية بطريقة مباشرة، وتدعيم مجالات الممارسة المهنية على أساس المصداقية العلمية والمنهجية، حيث يفرق "سيبورن " (Siporin) بين نظرية الممارسة والنظريات الأساسية التى تعتمد عليها المهنة مؤكداً قول " جرينوود " بأن النظريات العلمية نظريات وصفية بينما نظريات الممارسة نظريات توجيهية إرشادية حيث تحدد كيفية القيام بالتغيير.

(4) بناء نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية:

يمكن أن تصنف النظرية في الخدمة الاجتماعية الى نوعان:

النوع الأول: نظرية خدمة اجتماعية مستقاة من مادة الخدمة الاجتماعية نفسها وهي تفسر نوعاً من الممارسة الميدانية.

النوع الثاني: نظرية ممارسة وهى بدورها تنقسم إلى:

أ- نظرية ممارسة عامة: وتشتمل على مجموعة من المبادئ العامة والأساسية الموجهة للتدخل المهني بصفة عامة.

ب- نظرية ممارسة نوعية: وتتكون من نموذج للتدخل المهني، وهي مستغيرة حسب طبيعة الموقف الذى تتعامل معه كل نظرية.

وبوجه عام فإنه يغلب على الرصيد التنظيري للخدمة الاجتماعية نوع نظرية الممارسة النوعية.

ويقصد ببناء النظرية: تحويل البيانات الملموسة إلى عناصر أو مكونات مجردة ثم إيجاد التكامل بين هذه المكونات في مستويات أكثر تجريداً.

وتحتاج الخدمة الاجتماعية إلى بناء العديد من نظريات الممارسة وتنبع من أجل تحقيق ذلك مسارين رئيسين هما:

المسار الاول: الاستنباط:

يعتمد فى بناء النظرية على دراسة مشكلة أو عدة مشكلات تتصل بالواقع الأمبيريقي الذى يعيشه الناس، وتنتهي عادة باستخلاص فكرة أو مجموعة أفكار نظرية، وتسمى النظريات التى نتوصل إليها نظريات استنباطية أو إستخلاصية **Deductive Theories**.

المسار الثاني: الاستقراء:

يتجه الى بناء نظريات استقرائية Inductive Theories، وعند اتباع هذا الأسلوب فإننا عادة نبدأ بوضع فرض نظري أو فكرة نظرية ويكون من المطلوب التحقق من مـــدى صحتها أو مدى خطئها عن طريق الحصول على معلومات منظمة باتباع المنهج العلمـــي، وهذه المعلومات تتصل عادة بالواقع الأمبريقي الذى يعيشه العملاء الذين يتعامل معهـــم ممارسو الخدمة الاجتماعية.

وفي رأي " أتزيوني " فإن بناء النظرية يتم من خلال المراحل التالية:

1- تحديد وحدات التحليل.

2- دمج وحدات التحليل وتكوين متغيرات.

3- تكوين فروض عن طريق إيجاد علاقات بين المتغيرات.

4- تنظيم الفروض في سياق مترابط يتخذ شكل النظرية.

كما يقترح "ديبن" أن تبنى النظرية فى إطار الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد المتغيرات المتفاعلة مع بعضها الآخر.

الخطوة الثانية: توضيح أو اقتراح نوع التفاعل القائم فيما بينها.

الخطوة الثالثة: وضع القوانين التى تحكم التفاعل بين المتغيرات.

الخطوة الرابعة: تحديد الحدود التى تصلح فى إطارها تلك القوانين والتى لا تصلح إذا تجاوزتها.

الخطوة الخامسة: التوصل إلى استنتاجات لتوضيح المنطق الذى تركز عليـــه تلـــك القوانين.

ويتم بناء نظريات الخدمة الاجتماعية لاستخدامها كإطـــار عـــام فكـــري وفلســـفى وكأساس يمكن الاعتماد عليه فى عملية بناء نماذج الممارسة المهنية أو التدخل المهنى ليحقق أهداف المهنة فى تعاملها مع العملاء.

(5) بعض النظريات المستخدمة عند ممارسة الخدمة الاجتماعية:

من الصعب حصر كل النظريات المستخدمة عند ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجالاتها المتعددة، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض تلك النظريات مصنفة وفقاً للاتجاهات الحديثة فى ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية والتى تؤكد على أن الخدمة الاجتماعية لم تعد مهنة الإحسان وتقديم المساعدات الاجتماعية للناس على أساس فردى علاجى فقط ولكن دورها تعدى ذلك إلى ضرورة إحداث تغيير فى الناس بحيث يصبحون أكثر قوة على التكيف مع ظروف حياتهم وأحوال مجتمعهم، وفى الاتجاه الآخر إحداث تغيير فى الظروف التى يعيش فيها الناس بحيث تكون هذه الظروف اكثر ملاءمة لإشباع المزيد من حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلات المجتمع.

ويلاحظ أن عملية التغيير الاجتماعى بهذا المعنى تتخذ لنفسها مسارين رئيسيين هما:

المسار الاول:

يتضمن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية لإحداث تغيير إجتماعى على مستوى وحدات اجتماعية صغرى **Micro practice**، وهذه الوحدات هى:

أ- الإنسان كفرد وفى هذا المستوى تستخدم المهنة طريقة خدمة الفرد أو طريقة العمل مع الأفراد للعمل مع النسق الفردى.

ب- الإنسان كعضو داخل أسرة حيث تستخدم المهنة فى هذا المستوى العمل مع الأسر بأساليبها ووسائلها المتعددة، للعمل مع النسق الأسرى.

جـ- الإنسان كعضو فى جماعة أو عدة جماعات حيث تستخدم المهنة طريقة خدمة الجماعة أو طريقة العمل مع الجماعات للعمل مع نسق الجماعة.

المسار الثانى:

يتضمن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية لإحداث تغيير اجتماعي على مستوى وحدات اجتماعية كبرى **Macro practice** وهذه الوحدات هى:

أ - الإنسان كمتردد و كمستفيد من خدمات مؤسسة وفى هذا المستوى تستخدم إدارة مؤسسات الخدمة الاجتماعية للعمل مع نسق المنظمة.

ب- الإنسان كمواطن يعيش فى مجتمع محلى ريفى أو حضرى أو بـدوى حيث تستخدم طريقة تنظيم المجتمع للعمل مع نسق المجتمع المحلى.

جـ- الإنسان كمواطن ينتمي إلى مجتمع قومي كبير يشارك فى جهود بنائه وتنميته وتقدمه وتستخدم المهنة فى هذا المستوى السياسة والتخطيط الاجتماعى.

وارتباطاً بهذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى بعض هذه النظريات وفقاً لما يلى:

المستوى الاول: النظريات المستخدمة عند ممارسة الخدمة الاجتماعية مع وحدات اجتماعية صغرى:

لعل أهم هذه النظريات ما يلى:

1- بالنسبة للعمل مع النسق الفردى.

أ- نظرية التحليل النفسي.

ب- نظرية سيكولوجية الذات.

جـ- النظرية الوظيفية.

د- نظرية استخدام السلطة الوالدية.

هـ- نظرية التدخل فى الأزمات والطوارئ.

2- بالنسبة للعمل مع نسق الأسر والجماعات:

أ - نظرية التماسك.

ب- نظرية الجماعات الصغيرة.

جـ- نظرية ديناميكية التفاعل.

د - النظرية التفاعلية.

هـ- النظرية التبادلية.

و - النظرية الوظيفية.

ز - نظرية التفاعل المتبادل.

ح - نظرية القيادة.

المستوى الثاني: النظريات المستخدمة عند ممارسة الخدمة الاجتماعية مع وحدات اجتماعية كبرى ولعل اهم هذه النظريات ما يلي:-

1 – بالنسبة للعمل مع نسق المنظمة ونسق المجتمع المحلى:

أ– نظرية المساعدة الذاتية.

ب– نظرية مشاركة المواطنين.

جـ– نظرية العلاقة بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية.

د– نظرية النسق الاجتماعى المفتوح.

هـ– النظرية البنائية.

و – النظرية الوظيفية.

ز– نظرية الاتصال.

ح– نظريات التنظيمات الاجتماعية.

ط– نظرية الأنساق الاجتماعية.

ى– النظرية البنائية الوظيفية.

2– بالنسبة للعمل مع نسق المجتمع القومى:

أ– نظرية التغير الاجتماعى.

ب– نظرية المتصل التحليلي التفاعلى.

جـ– نظرية الخطة المثلى.

د– نظرية الأولويات.

هـ– نظرية التقريب المتالي.

و– نظرية الكفاءة والفاعلية.

(6) الحكم على صلاحية نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية:

هناك معايير نستطيع من خلالها الحكم على صلاحية نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم تلك المعايير:

المعيار الأول:

أن تكون من البساطة بحيث يمكن ممارستها ميدانيا بسهولة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين فى المجالات المتعددة.

المعيار الثانى:

قدرتها على توضيح المواقف التى تزيد فيها فعالية الممارسة نتيجة استخدامها، أو تقل فيها تلك الفعالية نتيجة لعدم الالتزام بها.

المعيار الثالث:

أن تكون على قدر من الثبات بحيث لا تتعرض لتعديلات جوهرية إلا بعد فترة طويلة من استخدامها.

المعيار الرابع:

قدرتها على زيادة فاعلية الممارسة المهنية وتقديم عملية المساعدة؛ وزيادة جودة الأخصائيين الاجتماعيين فى ممارسة المهنة فى مجالات الممارسة بصورة أفضل.

المعيار الخامس:

قدرتها على تفسير المواقف، وفهم علاقة الإنسان ببيئته كأساس لمساعدته على إشباع حاجاته ومواجهة مشكلاته.

المعيار السادس:

مدى ملاءمة النظرية للظروف الاجتماعية التى تستخدم فيها فى إطار الممارسة المهنية وكيفية تأثيرها على الظواهر الاجتماعية، والتنبؤ بما ستكون عليه تلك الظواهر مستقبلاً فى ضوء ما هى عليه حالياً وما مرت به فى الماضى.

المعيار السابع:

أن تكون النظرية مرتبطة بالممارسة، وقادرة على تفسير ملاحظات الممارسين أثناء قيامهم بأدوارهم.

الفصل السابع
مناهج البحث العلمى

أولاً: تعريف مناهج البحث

ثانيا: أهمية مناهج البحث

ثالثا: مناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية

- المسح الاجتماعى
- دراسة الحالة
- المنهج التجريبى

أولا: تعريف مناهج البحث

تعريف مناهج البحث:

منهج مصطلح ترجمة لكلمة Method وتستخدم لتشير إلى الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة فى العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة حتى نصل إلى نتيجة معلومة.

ولقد تعددت محاولات تعريف مناهج البحث ومنها:

التعريف الاول:

الكيفية أو الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر البحثية.

التعريف الثانى:

الأساليب الرئيسية التى تحدد الإطار العام والإستراتيجية البحثية التى تتبع فى دراسة أى موضوع بحثى.

التعريف الثالث:

مجموعة من الأسس والقواعد المنهجية التى يستعين بها الباحث فى تنظيم النشاط الإنسانى الذى يقوم به من أجل التقصى عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها.

ومن جانبنا يمكن تعريف مناهج البحث بأنها:

الطريقة أو الكيفية أو الأسلوب الرئيسى الذى يتبعه الباحث لدراسة أى ظاهرة أو مشكلة بحثية للكشف عن الحقائق العلمية من خلال عمليات عقلية للوصول إلى نتيجة معلومة تتمثل فى الإجابة على تساؤلات البحث أو التحقق من الفرض الذى بدأ به.

ثانيا: اهمية مناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية

وترجع أهمية استخدام مناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية إلى أنها تحقق الأهداف التالية:

الهدف الأول: تيسير تحديد الأهداف الرئيسية لبحوث الخدمة الاجتماعية حتى يسهل قياس مدى تحقيقها.

الهدف الثانى: تحديد العمليات العقلية المتعددة اللازمة للتفكير فى الموضوعات البحثية المرتبطة بمجالات الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية.

الهدف الثالث: تفسير الظواهر المرتبطة بالبرامج والظواهر أو المشكلات الاجتماعية فى ضوء ما يتوفر من بيانات متعلقة بتلك الظواهر.

الهدف الرابع: المساهمة فى إمكانية تنبؤ الباحثين بما يمكن أن تكون عليه الظاهرة المدروسة فى المستقبل بما ييسر تحديد البيانات المطلوبة وجمع الحقائق والبيانات المرتبطة بها مع إمكانية تفسير تلك الحقائق تفسيراً كافياً.

الهدف الخامس: تمكين الباحثين من دراسة الظواهر المرتبطة بتقويم البرامج والمشروعات فى الماضى لمعرفة اتجاهاتها التاريخية ومحاولة تفسيرها فى ضوء الحقائق والأحداث الماضية.

الهدف السادس: مساعدة الباحثين على تصنيف البيانات والحقائق المرتبطة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية وتحليلها تحليلاً دقيقاً بما يفيد فى إجراء تعديلات للبرامج القائمة أو اقتراح برامج مستقبلاً.

ثالثا: مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية

المنهج الاول: المسح الاجتماعي:

1- تعريف المسح الاجتماعي:

لقد تعددت تعاريف منهج المسح الاجتماعي ومن أهم هذه التعاريف:

التعريف الاول:

محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو مجتمع معين وينصب على الوقت الحاضر كما يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها للاستفادة منها في المستقبل في الأغراض العلمية.

التعريف الثاني:

أحد المناهج الذى يهتم بدراسة الظاهرة الموجودة فى جماعة معينة وفى مكان معين ويتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية.

ومن جانبنا يمكن تعريف المسح الاجتماعي كمنهج يستخدم في بحوث الخدمة على أنه:

منهج بحثى يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية فى وقت معين ومجتمع معين للتوصل لبيانات يمكن تحليلها وتفسيرها للاستفادة من نتائجها فى التعميم والأغراض العلمية مستقبلاً.

ومن التعريف يتضح ما يلي:

- أن المسح الاجتماعي عبارة عن منهج بحثى أو طريقة تهتم بالدراسة العلمية لظاهرة أو مشروع يتم تقويمه والمحدد بمكان وزمان ومجتمع معين.
- يهتم المسح الاجتماعي بدراسة الظاهرة فى الوقت الحاضر فى أى مرحلة من مراحلها أى يتناول المتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة.
- يستهدف المسح الاجتماعي الكشف عن الأوضاع القائمة والتغيرات التى حدثت سواء كانت ديمجرافية أو اجتماعية أو اقتصادية لإعطاء صورة حقيقية عن الوضع الراهن.

- تنصب نتائجه على محاولة الاستفادة من البيانات التى يتم جمعها عن الظاهرة فى الأغراض العلمية مستقبلاً.

2- اهمية المسح الاجتماعي:

ترجع أهمية استخدام منهج المسح الاجتماعي فى بحوث الخدمة الاجتماعية لعدة عوامل أهمها:

العامل الاول:

يستفاد بالمسح الاجتماعي فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع من وجهة نظر العملاء المتأثرين بها ووجهة نظرهم فى الحلول والإمكانيات التى يمكن استخدامها فى مواجهة تلك المشكلات على أساس علمى بما يمكن أن يكون أساساً لتخطيط برامج ومشروعات اجتماعية يحتاجها المجتمع وتسهم فى إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.

العامل الثانى:

يستفاد منه فى التعرف على مدى فعالية البرامج والمشروعات الاجتماعية من وجهة نظر كل من المستفيدين من تلك البرامج والقائمين على تقديمها والخبراء بغرض تحسين وتطوير وتعديل تلك البرامج بما يسهم فى تحقيق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية التى تستهدف البرامج تحقيقها.

العامل الثالث:

يهدف منهج المسح الاجتماعي إلى الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين المستفيدين من البرامج الاجتماعية التى يتم تقييمها من حيث السن، النوع، المهنة، الحالة الزواجية، وكيفية ارتباط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو اتجاهات معينة وتفسير تلك العلاقات بما يسهم فى تحديد مدى ملائمة مع خصائص المستفيدين منها أو تطويرها بما يتمشى مع تلك الخصائص لتحقيق أكبر فائدة منها.

العامل الرابع:

يساعد المسح الاجتماعي فى جمع معلومات وبيانات عن قياس الرأى العام وتأثيرها على التنمية المجتمعية مما يكون له أثره فى عمليات التخطيط القومى التى تستهدف فى

إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع، أو التنبؤ فى اتخاذ قرارات صحيحة بشأن اتجاهات الرأى العام تجاه تلك البرامج تحقيقاً لاستفادة المجتمع منها بوضعها الحالى أو تطويرها من ناحية والاستفادة من اتجاهات الرأى العام فى التخطيط للبرامج القومية التى يمكن أن تواجه المشكلات المجتمعية مستقبلاً.

3- تصنيفات وأنواع المسح الاجتماعى فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

للمسح الاجتماعي عدة أنواع تبعاً لعدد من المعايير ارتباطاً ببحوث الخدمة يمكن تحديدها فيما يلي:

المعيار الاول: تصنيف المسوح على أساس مجال اهتمام الدراسة:

تنقسم إلى نوعان:

النوع الأول: مسوح عامة:

تعالج عدة أوجه أو أنواع من الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

النوع الثانى: مسوح خاصة:

تهتم بنواحى خاصة محددة من ظاهرة أو مشكلة معينة.

المعيار الثانى: تصنيف المسوح على أساس المجال البشرى (حجم الجمهور المستهدف):

النوع الأول: مسح شامل:

يتناول جميع مفردات مجتمع الدراسة المستفيدين من البرنامج أو المشروع.

النوع الثانى: مسح بطريقة العينة:

ويكتفي فيه بدراسة عدد محدد من الحالات كعينة من مجتمع الدراسة أو من المستفيدين من البرنامج.

المعيار الثالث: تصنيف المسوح من حيث المجال الزمنى:

تنقسم إلى:

النوع الأول: مسح اجتماعى قبلى:

وهو الذى يتم قبل تنفيذ البرامج والمشروعات للوقوف على الواقع قبل بدء التنفيذ، وهو ما يعرف بالتقويم التمهيدى.

النوع الثاني: مسح اجتماعي دوري:

وهو الذى يتم على فترات دورية أثناء تنفيذ البرامج والمشروعات للوقوف على مدى سلامة التنفيذ أو المعوقات التى تواجهه، وهو ما يعرف بتقويم البرامج أثناء تنفيذها.

النوع الثالث: مسح اجتماعي بعدي:

وهو الذى يتم بعد الانتهاء من المشروعات والبرامج للوقوف على أثرهـا ومعرفـة الواقع الجديد، وهو ما يعرف بالتقويم النهائى للبرنامج.

المعيـار الرابـع: تصـنيف المسـوح مـن حيـث عمـق المسـح (التعمـق فـى الدراسة):

ينقسم إلى:

النوع الأول: مسح اجتماعي وصفي:

يركز على الوصف وهو ما يرتبط بوصف الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث.

النوع الثاني: مسح اجتماعي تحليلي:

يركز على تحليل وتفسير نتائج دراسة الظاهرة بإيجابياها وسلبياها.

النوع الثالث: مسح اجتماعي تفسيري:

يركز على تفسير نتائج الظاهرة الاجتماعية خاصة العوامل التى أدت إلى تلك النتائج.

المعيار الخامس: تصنيف المسوح من حيث المجال:

ينقسم إلى:

النوع الأول: مسوح المشكلات الاجتماعية.

النوع الثاني: مسوح السياسات التعليمية.

النوع الثالث: مسوح السوق.

النوع الرابع: مسوح الرأى العام.

النوع الخامس: المسوح النفسية.

النوع السادس: مسوح المجتمعات المحلية.

4- خطوات المسح الاجتماعى فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

يسير المسح الاجتماعى كطريقة من طرق البحث المستخدمة فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية فى خطوات متعاقبة يمكن الإشارة إليها على النحو التالى:

الخطوة الأولى: التخطيط للمسح:

يعتبر التخطيط للمسح الخطوة الأولى فى عملية المسح الاجتماعى وتشتمل هذه الخطوة على القيام بالإجراءات التالية:

- تحديد الهدف من المسح.
- تحديد النقاط الرئيسية والفرعية التى يشتمل عليها.
- تحديد الميدان أو المجال الأساسى الذى سيقوم الباحث بمسحة، والنواحى أو الجوانب الفرعية التى يشملها هذا المجال، وذلك من خلال تحديد ثلاثة مجالات وهى المجال البشرى، والمجال المكانى، والمجال الزمانى المرتبط بالظاهرة أو المشكلة التى سيتم دراستها.
- تحديد نوع المسح الذى سوف يقوم به الباحث حسب الأهداف المرسومة من الدراسة من حيث كونه مسحاً عاماً أو مسحاً متخصصاً، أو كونه مسحاً شاملاً لجميع المستفيدين أو مساحاً بالعينة، أو مسحاً استطلاعياً كشفياً أو وصفياً يهتم بوصف واقع الظاهرة وتحليلها أو مسحاً تفسيرياً يتخطى مجال الوصف الخارجي للواقع المبحوث إلى محاولة تفسيره بحثاً عن الأسباب المؤثرة والعلاقات الموجودة.
- القيام بتحديد العينة التى سوف يجرى عليها المسح فى حالة تعذر إجراء المسح بالحصر الشامل على كل مفردات مجتمع البحث.

وينبغى على الباحث اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاختيار العينة حتى يصل فى النهاية إلى عينة ممثلة للمجتمع الأصلى حتى يستطيع تعميم النتائج التى يحصل عليها من خلال دراسته لها على المجتمع الأصلى ككل لأن أى خطأ فى سحب العينة يجعل نتائج المسح مضللة أو غير صحيحة.

- تدريب الباحثين الميدانيين ضماناً لصدق البيانات وموضوعيتها إذا كان الباحث سيستعين بآخرين.

الخطوة الثانية: جمع البيانات من الميدان:

وتتضمن تلك الخطوة القيام بالإجراءات التالية:

●قيئة مجتمع البحث من خلال عمل الاتصالات اللازمة بالمبحوثين الذين تم اختيارهم كمجال بشرى للدراسة.

●الإشراف على أعمال الباحثين أو جامعى البيانات إما عن طريق الباحث نفسه أو بتعيين مشرف لكل منطقة بعقد اجتماعات يومية معهم لمناقشة الصعوبات التى تقابلهم فى الميدان ومساعدتهم فى التغلب عليها أولاً بأول تفادياً لوجود أخطاء فى جمع البيانات.

●المراجعة الميدانية لأداة جمع البيانات التى يتم جمعها يومياً حتى يمكن تلافى الأخطاء الميدانية.

الخطوة الثالثة: تفريغ البيانات وجدولتها:

ويتم ذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

● مراجعة البيانات التى تم جمعها مكتبياً للتأكد من أنها صحيحة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على سهولة تبويبها.

● تصنيف البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة خاصة فى الأسئلة ذات النهايات المفتوحة حتى يمكن جدولتها بطريقة تمكن من الاستفادة منها.

● ترميز البيانات أى تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية مع الوضع فى الاعتبار ما إذا كانت الجدولة ستتم باليد أو آلياً.

● مراجعة التركيز للتأكد من أنه صحيح ضماناً لصدق وموضوعية النتائج.

● الإشراف على عملية التصنيف الآلى فى حالة استخدام هذا النمط من التصنيف.

● جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية والمعاملات الإحصائية.

الخطوة الرابعة: تحليل البيانات وتفسيرها:

وقد يتم تحليل البيانات تحليلاً كمياً أو تحليلاً كيفياً:

●**التحليل الكمى:** هو ما يعرف بالتحليل الإحصائى باستخدام المعاملات الإحصائية المناسبة، إلى جانب تفسير العلاقات متعددة الأبعاد واستنتاج بعض الدلائل والتفسيرات التى تتطلبها عملية التحصيل والتفسير.

● **التحليل الكيفى:** وهو إعطاء فقرى منطقى، خاصة فى الموضوعات التى لا يصلح معها التحليل الكمى كموضوعات التفاعل.

بالإضافة إلى تفسير البيانات أى ربط الحقائق التى تم جمعها من خلال المسح بعضها ببعض وتحرى الأسباب التى تكمن وراء ذلك والكشف عن العلاقات الكامنة فيها.

الخطوة الخامسة: عرض النتائج وكتابة التقرير:

بعد أن تنتهى عملية التحليل للبيانات التى تم الحصول عليها عن تقويم البرنامج فإنه من الضرورى أن يقوم الباحث بتسجيل النتائج بصرف النظر عما إذا كانت تحقق الأهداف التى حددها من البداية أم لا ومن واجبه أيضاً أن يقرر ما إذا كانت الفروق التى حصل عليها بين معاملات الارتباط الحسابية أو النسب المئوية وغيرها من المعاملات التى استخدمها ذات دلالة إحصائية أم لا.

وعلى البحث أن يوضح المدى الذى يمكن فيه تعميم النتائج على مواقف أخرى مشابهة لموقف البحث وأهدافه فى تقويم البرنامج الحالى أو برامج مستقبلية. ثم يتم كتابة تقرير البحث وفقاً للأسلوب العلمى لكتبة التقارير.

5- مزايا استخدام المسح الاجتماعى فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

لاستخدام المسح الاجتماعى فى بحوث الخدمة الاجتماعية عديد من المزايا ومن أهم تلك المزايا ما يلى:

الميزة الأولى:

يفيد استخدام المسح الاجتماعى فى وصف خصائص وسمات أعداد كبيرة من المستفيدين من البرامج الاجتماعية التى ينفذها الأخصائيون الاجتماعيون فى كثير من جوانب حياتهم المتعددة، إلى جانب أنه يتيح الفرصة لاستخدام عينات كبيرة وهو ما يؤدى إلى دقة الوصف وتناول العديد من المتغيرات التى تتضمنها البرامج وتقع ضمن الأهداف التى يسعى المسئولون لتقويمها.

الميزة الثانية:

يتميز منهج المسح الاجتماعى بالمرونة حيث يمكن من خلال استخدامه طرح العديد من الأسئلة فى جانب محدد من الجوانب التى يسعى التقييم للتحقق منها مما يتيح للباحث

مرونة فى التحليل الإحصائى للبيانات التى يتم الحصول عليها مـن دراسـة الظـاهرة أو المشكلة الاجتماعية فى مجملها أو أحد جوانبها.

الميزة الثالثة:

أن استخدام المسح الاجتماعى يمكن الباحث من الحصول على كم كبير من البيانات الخاصة بدراسة الظواهر أو المشكلات الاجتماعية، وفى نفس الوقت يمكن من الـتحكم فى التكلفة من خلال تحديد نوع المسح الذى يقوم بإجرائه وعدد المبحوثين الذين سيتم إجراء الدراسة عليهم.

الميزة الرابعة:

يعتبر المسح الاجتماعى أفضل الطرق التى يمكن استخدامها عندما يكـون الاهتمـام مركزاً على دراسة الخصائص الاجتماعية وعلى البيانات التى يمكن أن تخضـع للمعالجـة الكمية لتحدي فاعلية البرامج وكفاءة الجهاز المسئول عن تلك البرامج كأساس لتطويرها.

الميزة الخامسة:

يمكن التوصل من خلال استخدام المسح الاجتماعى إلى نتائج أكثـر صـدقاً حيـث يسمح باستخدام أدوات تعطى نتائج أكثر صدقاً عن الجوانب الـتى تتضـمنها المشـكلة الاجتماعية بما يسهم فى إمكانية مواجهتها.

الميزة السادسة:

يمكن استخدام المسح الاجتماعى فى مجال التخطيط للبرامج الاجتماعية حيث يفيد فى تقديم بيانات للتعرف على ميول أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومواردهم وإمكانياتهم مما يمكـن من أن تكون خطة وضع البرنامج متفقة مع تلك الموارد والإمكانيات وتسهم فى مواجهـة المشكلات وإشباع الاحتياجات المجتمعية بناء على بيانات واقعية.

الميزة السابعة:

يتميز المسح الشامل بالعمومية، ومن ثم يجنب الباحث أخطاء التميز وأخطاء المعاينة أو استخدام العينات خاصة خطأ تصميم نتائج العينة على على مجتمع الدراسة.

6- عيوب استخدام المسح الاجتماعي في بحوث الخدمة الاجتماعية:

بالرغم من المزايا السابقة لاستخدام المسح الاجتماع في بحوث الخدمة الاجتماعية، إلا أن استخدامه يصعب في بعض الحالات وذلك لوجود عدد من العيوب.

ومن أهم تلك العيوب ما يلي:

الأول: لا يفيد المسح الاجتماعي في الدراسات الخاصة بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في جانبها التطوري الذي يعتمد على ربط الماضي بالحاضر، وذلك لأن المسح الاجتماعي ينصب على دراسة الوقائع والظواهر في وقتها الراهن أو الحاضر لذا يصعب استخدامها في دراسة تتبع مراحل تطور الظاهرة في الماضي.

الثاني: صعوبة التحكم في المتغيرات التابعة والمستقلة وبالتالي عدم إمكانية التعرف على نوع العلاقات والارتباط بين المتغيرات المراد تقديرها كأساس أو هدف لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

الثالث: توجد صعوبة بالغة في وضع وتقنين الأسئلة التي يمكن من خلالها دراسة المشكلات الاجتماعية لصعوبة تناسب تلك الأسئلة مع الخبرات والاتجاهات والخلفيات والظروف المتباينة للأعداد الكبيرة التي يتم جمع البيانات عن المشكلة منها والذين يمثلون المجال البشري للدراسة.

الرابع: لا يمكن أن يحقق المسح الاجتماعي نتائج تفيد في تطوير البرامج الاجتماعية أو التخطيط لبرامج مستقبلية إذا كان الهدف هو التعمق في دراسة نتائج وآثار البرنامج لأن المسح الاجتماعي يهتم بنطاق الدراسة أكثر من اهتمامه بالتعمق في دراسة الآثار الناتجة عن تنفيذ البرنامج.

الخامس: لا يمكن الاطمئنان إلى نتائج المسح الاجتماعي في تقويم البرنامج الاجتماعية أو تصوير الوضع الحقيقي للبرنامج وآثاره خاصة إذا كان المسح يجري بالعينة وكانت هذه العينة لم يتم اختيارها على أساس سليم كأن تكون العينة من الصغر أو الكبر بما لا يتفق مع تمثيل جمهور المبحوثين (المستفيدين من البرنامج) تمثيلاً صادقاً مما يترتب عليه خطأ من البيانات وعدم الاعتماد عليها في اتخاذ قرار بشأن البرنامج الذي يتم تقييمه.

المنهج الثاني: دارسة الحالة:

1- تعريف دارسة الحالة:

تعتبر دراسة الحالة أحد المناهج الفعالة في الدراسات الوصفية والتقويمية والسببية، خاصة عندما يركز الباحث في دراسة وحدة من الوحدات بشكل أكثر عمقاً.

ومن أهم تعاريف دراسة الحالة:

التعريف الأول:

إحدى الطرق التاريخية التي تهتم بتقديم تصور زمني لتفسير الأفراد وتأويلهم لخبراتهم الخاصة وخبرات الآخرين أيضاً، مع استمرار الدراسة خلال الزمن بحيث تمكننا الدراسة من فهم المعاني والدلالات الحاضرة.

التعريف الثاني:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع بيانات علمية متعلقة بوحدة معينة كحالة، وقد تكون هذه الوحدة فرداً أو أسرة أو مؤسسة أو مجتمعياً محلياً أو قومياً على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالحالة المدروسة وبغيرها من الحالات المشابهة.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن:

- دراسة الحالة أحد المناهج البحثية التي يمكن استخدامها في الظواهر والمشكلات الاجتماعية خاصة إذا كان الهدف هو التعمق في دراسة المشكلة.
- تركز دراسة الحالة على موقف معين ووصف هذا الموقف والعوامل المؤثرة فيه.
- يتيح استخدام المنهج في بحوث الخدمة الاجتماعية الفرصة لاستخدام أكثر من أداة للحصول على البيانات المرتبطة بالمشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة.
- يتيح الفرصة للتحليل الكيفي للنتائج التي تم التوصل إليها.

2- أهمية دراسة الحالة في بحوث الخدمة الاجتماعية:

ترجع أهمية استخدام منهج دراسة الحالة في بحوث الخدمة الاجتماعية لأنه يفيد في تحقيق عدة أهداف منها:

الهدف الأول: يساعد الأكاديميين والممارسة في الخدمة الاجتماعية في دراسة التاريخ التطوري لحالة معينة أو الوقوف على فترة معينة فترات حياتها وتطورها في الماضي مما يسهم في تقديم صورة كاملة ووصفاً لتلك الحالة.

الهدف الثاني: يتم من خلاله التوصل إلى معرفة العوامل المتشابكة التي يهتم بدراستها المتخصصون في الخدمة الاجتماعية لتحليل العمليات الاجتماعية التي تتم بين الأفراد وما يقوم بينهم من تفاعل ومن أهمها عمليات التعاون، التنافس بغرض الوصول إلى مسبباتها في الماضي والحاضر خاصة إذا كانت تلك العمليات مما يستهدفه تنفيذ البرامج الاجتماعية.

الهدف الثالث: يستخدم الأخصائي الاجتماعي منهج دراسة الحالة في البحث العلمي أثناء تعامله مع وحدة العمل المهني سواء كانت الحالة فرداً أو جماعة أو مجتمعاً جغرافياً أو وظيفياً بهدف الوقوف على خصائص الوحدة المدروسة بغرض دراستها ووضع تصورات علمية حول التشخيص المناسب ثم وضع خطة التدخل المهني (العلاج) والتي قد ترتبط بتصميم برنامج لمواجهة الموقف الإشكالي.

3- السمات التي تميز دراسة الحالة:

من أهم السمات التي تميز منهج دراسة الحالة عن غيره من المناهج البحثية السمات التالية:

السمة الأولى: أن دراسة الحالة خاصة:

بمعنى أنها تركز على موقف معين أو حدث أو برنامج أو ظاهرة، مما يجعل من دراسة الحالة منهجاً جيداً لدراسة مشاكل الحياة الحقيقية والتعرف عليها كأساس لتخطيط البرامج الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في مواجهة تلك المشكلات.

السمة الثانية: ان دراسة الحالة وصفية:

حيث تهدف في نهاية الأمر إلى وصف موضوع معين تتم دراسته واكتشاف معنى وجوانب جديدة للظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها للتوصل لعلاقات جديدة وليس اختبار ما هو موجود.

السمة الثالثة: طريقة بحثية تهتم بالموقف الكلي:

وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التى يشهدها، وتتصف بـالعمق فى دراسة الموقف أكثر مما تتجه نحو الاتساع.

السمة الرابعة: يعتمد منهج دراسة الحالة على أكثر من أداة:

بهدف الحصول على البيانات سعياً وراء تكامل المعرفة حيث يتسم بالمرونة في استخدام أى أداة من أدوات جمع البيانات.

السمة الخامسة: إنها طريقة للتحليل الكيفي:

حيث يمكن من خلال استخدامها القيام بالتحليل الكيفي للظواهر والحالات التي يتم دراستها.

4- خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن أن نحدد خطوات أساسية فى إجراء دراسات الحالة وهذه الخطوات هى:

الخطوة الأولى: تحديد الظاهرة أو المشكلة أو نوع التغير المطلوب دراسته كتأثير تنفيذ برنامج اجتماعى معين على تغير سلوك بعض أفراد المجتمع المستفيدين من هذا البرنامج.

الخطوة الثانية: تحديد المفاهيم والفروض العلمية مع التأكد من توفر البيانات المتعلقة بها حتى يمكن إخضاعها للبحث والدراسة.

الخطوة الثالثة: اختيار العينة الممثلة للحالة التي يتم دراستها بحيث تكون ممثلة لمجتمع البحث وتتيح إمكانية تعميم نتائجها على الحالات المماثلة تماماً.

الخطوة الرابعة: تحديد وسائل جمع البيانات سواء كانت المقابلة أو الملاحظة أو الوثائق الشخصية أو غيرها من الوسائل المناسبة للموقف تبعاً لنوعية المبحوثين والإمكانيات المتاحة.

الخطوة الخامسة: تدريب جامعى البيانات فى حالة الاستعانة بهم حتى يتم الحصول على معلومات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة.

الخطوة السادسة: جمع البيانات من الميدان ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً للتأكد من استيفائها.

الخطوة السابعة: تفريغ البيانات يدوياً أو آلياً وتحليلها إحصائياً.

الخطوة الثامنة: استخلاص النتائج العامة للدراسة.

الخطوة التاسعة: الوصول إلى تعميمات على الحالات المتشابهة مع الحالـــة الـــتى تم التعمق فى دراستها.

5- مزايا استخدام دراسة الحالة:

يحقق منهج دراسة الحالة فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية عديد من المزايا ومن أهم تلك المزايا:

الميزة الأولى: يساعد استخدام منهج دراسة الحالة الأكـــاديميون والممارســـون فى مجالات الخدمة الاجتماعية على التعمق فى دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية القائمة فى المجتمع، وعدم الاكتفاء بالمظهر الخارجى لأية ظاهرة من الظواهر فى وقتها الحاضر.

الميزة الثانية: يعالج استخدام المنهج كثير من عيوب اســـتخدام منـــهج المســـح الاجتماعى حيث يساعد الباحثين علـــى إدراك الشـــعور الخـــارجى بـــالموقف الكلـــى للحياة الذى يفكر فيه المبحوثون، حيث أنه يقوم على دراسة الحالات الجزئية فى إطارهـــا الكلى.

الميزة الثالثة: يتيح اتخدام منهج دراسة الحالة فرصة جمع بيانات نفصلة عن حالات قليلة، حيث أنها لا تركز على دراسة مجموعات أو عينات كبيرة العدد، مما يفيد فى دراسة موضوع أو ظاهرة لا يعرف عنها الباحث الشئ الكثير حيث يتميز هذا المنهج بالتعمق فى الدراسة أكثر من الاتساع.

الميزة الرابعة: تتميز دراسة الحالة بالمرونة فى استخدام عدة وسائل لجمع البيانات كالمقابلات، الملاحظة، الاستبيان.....الخ.

الميزة الخامسة: توفر دراسة الحالة إمكانية اختبار النظريات، حيث يقوم الباحـــث بوضع إطار نظرى يحدد خطوات بحث، وتوفر دراسة الحالة له الفرص لوضع واحـــد أو أكثر من جوانب النظرية موضع الاختبار الإمبيريقى للتأكد من صدقها أو خطئه.

6- عيوب استخدام منهج دراسة الحالة:

بالرغم من المزايا التى يسهم بها استخدام منهج دراسة الحالة فى مساعدة الباحثين فى مجالات الخدمة الاجتماعية فى التعمق وراء المشكلات والظواهر الموجودة فى المجتمع إلا أن استخدامه يواجه بعده عيوب.

ومن اهم تلك العيوب:

الأول: يحتاج استخدام منهج دراسة الحالة الكثير من الوقت والجهد والمال لأنه يحتاج إلى باحثين مدربين تدريباً فنياً عالياً ويتحمل الباحثون كثيراً منها مما يجعلهم يبتعدون عن استخدامه رغم أهميته خاصة فى البحوث التى تحتاج إلى الدراسة المتعمقة للظاهرة أو الحالة لأنه يستغرق وقتاً طويلاً لجمع المعلومات وتسجيلها عن الوحدة التى يتم دراستها.

الثانى: يتعذر مع استخدام منهج دراسة الحالة عمل تعميمات أو إصدار أحكام عامة على مجموعة مماثلة أكبر عدداً، بالرغم من أن ظروف الحالة محل الدراسة قد تلقى بعض الضوء على ما يحدث للأشخاص الذين لهم نفس الخبرات ونفس السمات الاجتماعية وذلك لاختلاف الحالة المدروسة غالباً عن غيرها من الحالات.

الثالث: فى دراسة الحالات التى تعتمد على البيانات الاسترجاعية يكون هناك احتمال أن ينسى المبحوث بعض التفاصيل والمعالم الهامة أو يغير معاملها أو يشوهها عن قصد أو غير قصد، وكذلك عند استخدام الخطابات أو الوثائق الشخصية أو السير الذاتية مما يؤثر على مصداقية النتائج التى يتم التوصل إليها.

الرابع: تعذر استخدام منهج دراسة الحالة مع الجماعات المختلفة ثقافياً، إذ أن النتائج التى يصل إليها الباحث نتيجة دراسة تلك الجماعات لا تمثل فى الغالب السلوك الشخصى وإنما اتجاهات الجماعة، كما أنها تمثل إجابات يسودها الشك مما يجعل الاعتماد عليها غير ذات قيمة.

المنهج الثالث: المنهج التجريبي :

1- تعريف المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث التي تخضع للسيطرة والتحكم عند محاولة إظهار تأثير تطبيق أحد البرامج الاجتماعية في تحقيق أهدافه خاصة في حالة إمكانية تثبيت العوامل المؤثرة والتحكم في تكوين المجموعات الضابطة والمجموعات التجريبية التي سيطبق عليها البرنامج.

ولقد تعددت محاولات وضع تعريف للمنهج التجريبي ومن هذه التعاريف:

التعريف الأول:

المنهج الذى تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة واضحة حيث يستخدم التجربة في قياس متغيرات الظاهرة مع إمكانية إعادة إجرائها بواسطة أشخاص آخرين والوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف.

التعريف الثاني:

الطريقة التي تقوم على أساس جمع بيانات تسمح باختيار عدد من الفروض عن طريق التحكم في مختلف العوامل التي تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة والوصول بذلك إلى العلاقة بين الأسباب والنتائج.

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي :

أ- أن المنهج التجريبي أحد المناهج البحثية في ميدان الخدمة الاجتماعية بوجه عام وفي بحوث التدخل المهني والتعرف على تأثير البرامج الاجتماعية على العملاء بوجه خاص.

ب- يعتمد هذا المنهج على استخدام أحد التصميمات التجريبية في قياس متغيرات الظاهرة التي يتم دراستها.

ج- يعتمد نجاحه على إتباع الشروط والمواصفات اللازمة لوجود التماثل بين المجموعات الضابطة والتجريبية.

د- يسهل معه إمكان إعادة التجربة بواسطة أشخاص آخرين والوصول إلى نفس النتائج في حالة توحد الظروف في الحالتين.

2- اهمية المنهج التجريبي في بحوث الخدمة الاجتماعية:

ترجع أهمية استخدام المنهج التجريبي فى بحوث الخدمة الاجتماعية إلى أنــه يســـهم فى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الاول:

يستفاد من التصميمات التجريبية فى تقييم أثر الخدمات التى تقدمها مؤسسات الخدمة الاجتماعية فى إطار البرامج الاجتماعية التى تنفذ لإشباع احتياجات أو مواجهة مشكلات العملاء المستفيدين من تلك المؤسسات.

الهدف الثاني:

يسهم استخدام المنهج التجريبي فى تحديد تأثير مدى فاعلية النمـــاذج العلميـــة الـــتى يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون عند تخطيط وتنفيذ البرامج الاجتماعيـــة فى مجـــالات الممارسة المهنية المتعددة وتمشيها مع متطلبات التدخل المهنى تبعاً للموقف الإشكالى.

الهدف الثالث:

يعتبر استخدام المنهج التجريبي من الوسائل التى يمكن من خلالها اختبار الفروض التى تتعلق بمدى الملائمة بين الممارسة والواقع الاجتماعى الذى نعيشه، حيث يتركـــز هدفـــه الأساسى فى الكشف عن العلاقات السببية الدقيقة التى تحدث بين عناصر الظاهرة الواحدة أو الظواهر الاجتماعية المتداخلة معها.

وهذا ما يميزه عن بقية المناهج العلمية الأخرى المستخدمة فى الدراسات الاجتماعية.

الهدف الرابع:

يمكن من خلال الدراسات التجريبية التأكد من أن الجهـــود المبذولـــة فى البرنـــامج الاجتماعى على علاقة وثيقة بأهدافه التى خطط لتحقيقها وتـــأثير تلـــك الـــبرامج علـــى المستفيدين منها فى فترة زمنية معينة.

3- خطوات البحث التجريبي في بحوث الخدمة الاجتماعية:

يعتمد تصميم البحث التدريبى فى بحوث الخدمة الاجتماعية مثل غيره من تصـــميمات البحوث التجريبية على عدة خطوات تبدأ بتحديد مشكلة البحث، وصياغة فروض تمـــس

لمشكلة البحثية، ثم تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع وكيفية قياس أثر المتغير التجريبي مع تحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى إجراء التجربة.

ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذى نريد اختبار تأثيره فى ظاهرة ما (المستقل) أو (المتغير التجريبي) أما المتغير الذى نريد معرفة آثر المتغير المستقل عليه فيسمى (المتغير التابع). ويعتمد إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف– بقدر الإمكان– ما عدا العامل المراد اختبار تأثيره أو ارتباطه وهو ما يمكن أن يرتبط بالبرنامج الاجتماعى الذى يتم تنفيذه ومعرفة أثره على المستفيدين منه، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين.

وتسمي فى هذه الحالة المجموعة التى تتعرض لتأثير البرنامج المنفذ (المجموعة التجريبية) أما المجموعة الأخرى (المجموعة الضابطة). وفى تلك الحالة يجب استبعاد ك العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة.

لذا فإن على الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة وأن يتأكد من تشابه الظروف المحيطة بالمجموعتين ومن ثم يمكن التأكد من أن التغير الذى حدث كان نتيجة لتعرض المجموعة التجريبية للبرنامج المنفذ ولم يحدث نتيجة لوجود فروق قائمة أساساً بين أفراد المجموعتين قبل بدء التجربة حيث أن التأكد من هذا التشابه بين المجموعتين يسهم قدر الإمكان من صدق الاستنتاجات المستخلصة من النتائج.

ويمكن تحديد خطوات البحوث التجريبية فى دراسات الخدمة الاجتماعية فى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختيار الموضوع الذى يتم بحثه وصياغته:

وفى هذه الخطوة يتم اختيار وتحديد الموضوع أو البرنامج المراد بحثه بحيث يخضع للشروط التجريبية وليكن "التعرف على تأثير أحد البرامج الاجتماعية فى تعديل سلوك الشباب نحو البيئة".

الخطوة الثانية: اختيار بيئة إجراء التجربة:

وبالرغم من أن بيئة إجراء التجربة إما أن تكون فى المعمل أو أن بعضها يكون فى البيئة الحقيقية فإنه فى إطار البحوث التجريبية لتقويم البرامج الاجتماعية يتم إجراؤها فى ظروف

وأوضاع حقيقية حيث يتدخل الباحث ويتحكم فى بعض المتغيرات المستقلة ويحاول السيطرة على الموقف التجريبي والتحكم فيه بقدر الإمكان وإجراء التجربة فى ظروف طبيعة وحقيقية علاوة على تحكمه فى بعض الظروف المحيطة مما يساعد فى الحصول على معلومات واقعية وحقيقية خاصة فى تحديد العلاقة بين المتغيرات التى يتم دراستها.

الخطوة الثالثة: اختيار تصميم التجربة:

وبعد اختيار بيئة إجراء التجربة يتم تصميم التجربة المناسبة فى ضوء طبيعة الموضوع والهدف من الدراسة، بالإضافة إلى الفروض التى يسعى لبحث للإجابة عليها، ونوع المتغيرات المطلوب دراستها، وسهولة الحصول على المبحوثين، والإمكانيات والموارد المادية المتاحة. وتتضمن تلك الخطوة اتخاذ جميع القرارات المرتبطة باختيار العينة فى ضوء الشروط الواجبة والتصميم التجريبي المناسب.

الخطوة الرابعة: وضع تعريفات محددة وواضحة للمتغيرات:

حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة وهى المتغيرات التى يتمكن الباحث من السيطرة عليها أو التحكم فيها أما المتغيرات التابعة فهى المتغيرات التى تحدث فيها التغيرات (التأثير) ويتم تحديدها من خلال وضع القواعد التى تيسر سهولة ملاحظة السلوك.

الخطوة الخامسة: تحديد الطريقة التى يتمكن من خلالها الباحث من التحكم فى المتغيرات المستقلة:

لكى يتحكم الباحث فى هذه المتغيرات يجب أن تكون هناك بعض التعليمات أو الأحداث أو المنبهات الواضحة التى يتحتم على المبحوثين ممن تجرى عليهم التجربة الالتزام بها.

الخطوة السادسة: الدقة فى اختيار المبحوثين:

حتى يمكن للباحث تعميم نتائجه يجب أن يكون اختيار العينة بشكل جيد يعطى لكل مفردة فى مجتمع الدراسة الفرصة للظهور فى المجموعة التى تجرى عليها التجربة، ويعتبر أسلوب الاختيار العشوائى هو أفضل الأساليب.

وفى نفس الوقت يجب أن يتم توزيع الأفراد على المجموعات بشكل عشوائى فى حالة إجراء التجربة على أكثر من مجموعة.

الخطوة السابعة: تنفيذ التجربة وجمع البيانات:

بعد ان يقوم الباحث باختيار أسلوب التحكم للتأكد من صلاحيته وتحقيقه للهدف المطلوب تبدأ عملية جمع البيانات وهو ما يعرف "بالاختبار القبلى" ويرجع سبب تسمية هذه العملية بالاختبار القبلى لأنها تحدث قبل تعريض أفراد العينة إلى المعالجات التجريبية ويتضمن هذا الاختبار قياس المتغير التابع بالنسبة لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية ويؤخذ هذا القياس كأساس لتقييم التغيرات النهائية للمتغير التابع خلال التجربة.

ثم تتم عملية التجريب حيث يتعرض أفراد العينة إلى المتغير المستقل (البرنامج الاجتماعى) حيث يتم تعريض المجموعة التجريبية لهذا البرنامج دون المجموعة الضابطة.

وبعد إجراء التجربة يتم ما سمى "بالاختيار البعدى" حيث يتم اختبار أفراد العينة مرة أخرى وسمى كذلك لأنه يتم بعد إجراء التجربة أو إدخال المتغير التجريبى ويتم قياس المتغير التابع خلال هذه التجربة مرة أخرى للتعرف على التغيرات التى حدثت يتم ذلك القياس على كلا المجموعتين.

الخطوة الثامنة: تحليل النتائج وتفسيرها

وفيها يتم التركيز على البيانات التى تم جمعها فى الاختبار القبلى والاختبار البعدى ويتم القيام بتحليل تلك البيانات ومقارنتها وحساب تأثير المستقل على المتغير التابع ويلى ذلك عمل الحسابات الإحصائية اللازمة للوصول لتحديد مدى وجود علاقة سببية بين المتغيرات التى تمثل موضوع التجربة.

فإذا أوضحت نتائج الاختبار القبلى والبعدى على المجموعة الضابطة عدم وجود أية فروق، بينما كانت نتائج الاختبار البعدى للمجموعة التجريبية مختلفة عن نتائج الاختبار القبلى لنفس المجموعة، وبافتراض أن العوامل الأخرى قد تمت السيطرة عليها فيمكن استنتاج أن المتغير المستقل (البرنامج الاجتماعى) الذى تم تنفيذه كان السبب فى إحداث هذا التغير.

وبناء على تلك النتائج يتم تفسيرها لتحديد أسباب حدوث التغيير إلى هذا الحد فى ضوء أنشطة البرنامج وتأثيرها وفقاً للأهداف التى سبق تحديدها مسبقاً.

4- عملية تحديد العينة التجريبية وطرق اختيارها:

يتم اختيار أفراد العينة التجريبية الذين سيخضعون للاختبار فى التصميم التجـريبى أو الذين سيطبق عليهم البرنامج فى حالة تأثير برنامج اجتماعى بأسلوب العينة العشوائية بحيث تتوافر فيها الخصائص التالية:-

- تتضمن عينتين فرعيتين عما المجموعة التجريبية والمجموعـة الضـابطة وتعتـبر المجموعة التجريبية هى التى ستعرض للبرنامج المنفذ أو تستفيد منه أما المجموعة الضابطة فهى التى لا تتعرض لتأثير البرنامج.

- يلزم اختبار كلتا المجموعتين للتأكد من عدم وجود فروق ترتبط بتنظيمهـا أو تكوينها قبل إجراء التجربة أو تنفيذ البرنامج الاجتماعى ضماناً لتكافؤ المجموعتين.

- يجب مراعاة أن يخلو اختيار أفراد المجموعتين من خطأ المعاينة، وذلك بمراعـاة المبادئ العامة لاختيار العينة بحيث تمثل العينة التى يتم اختيارها المجتمع الذى أخذت منه.

ويمكن تحقيق التكافؤ بين أفراد المجموعات حينما يستخدم الباحث أكثر من مجموعة بعدة طرق منها:

الطريقة الأولى: المزاوجة بين أفراد المجموعتين:

وفيها يتم التأكد من أن كل فرد فى المجموعة الأولى يتعادل تماماً مع فرد من المجموعـة الثانية عن طريق معرفة الباحث للمتغيرات الهامة فى الدراسة وإخضاعها للضبط العلمـى الدقيق.

وتواجه هذه الطريقة بعض الصعوبات منها:

- ضرورة توفر عدد كبير من الأفراد ليتسنى للباحث اختيار الأزواج المتماثلة عن طريق عملية المزاوجة الفردية.

- ضرورة تحديد كافة المتغيرات الرئيسية فى الدراسة لوضعها فى الاعتبـار عنـد الاختيار.

- صعوبة وجود المقاييس التى تحقق للباحث نتائج دقيقة فى هذا المجال.

الطريقة الثانية: المزاوجة بين المجموعات:

وفيها يتم المزاوجة بين المجموعة التجريبية والضابطة على أساس تطابق التوزيعات التكرارية للمتغيرات (السن، الدخل، النوع).

ويعاب على هذه الطريقة:

- أنها لا توفر المزاوجة التامة بين أفراد المجموعتين.
- اعتمادها على معامل إحصائي واحد لإحداث المزاوجة مثل المتوسط.

الطريقة الثالثة: التوزيع العشوائي

وفيها يتم توزيع الأفراد بطريقة عشوائية تتضمن تحقيق الفرص المتكافئة لكل فرد من أفراد المجموعتين استناداً على مبدأ الاحتمال الذى يضمن التخلص من التميز أو الخطأ الذي يهدد صدق النتائج ويمكن من خلاله التغلب على صعوبات الطريقتين السابقتين لأنه يساعد على تحقيق قدر كبير من التماثل بين المجموعات التي يتم دراستها قبل إدخال البرنامج أو المتغير التجريبي ويتيح لكل مبحوث الفرص المتساوية بأن يمون مفرده من المجموعتين الضابطة أو التجريبية.

5- أنواع التصميمات التجريبية:

عندما نتحدث عن التصميم التجريبي فإن ذلك يعني اختيار وتخطيط التجربة الكلية وهو ببساطة قد يأخذ الشكل التالي:

الاختبار القبلي

المعالجة التجريبية

الاختبار البعدى

إلى جانب ما يتضمنه التصميم من اختيار المتغيرات والعينة والتحكم وتحديد أدلة و القياس. وتتعدد التصميمات التجريبية، ويحدد كل تصميم تجريبي نوع البيانات والمعلومات التي يرغب الباحث في جمعها حيث أن الحصول على أنواع مختلفة من البيانات يتطلب من الباحث ضرورة الاعتماد على مناهج بحثية مختلفة، ولذا يحتاج الباحث الإجابة على بعض الأسئلة كأساس لاختيار أى تصميم تجريبي.

وتتضمن تلك الأسئلة ما يلى :

- ما الهدف من الدراسة التى يجريها ؟
- ما عدد العوامل أو المتغيرات المستقلة التى تشملها التجربة؟
- ما عدد مستويات العوامل أو درجات العوامل المستقلة التى تشملها التجربة ؟
- ما أنواع البيانات المطلوبة ؟
- ما أسهل وأكفأ وسيلة لجمع البيانات من المبحوثين ؟
- ما أنسب المعاملات الإحصائية التى تستخدم فى تحليل البيانات؟
- ما أقل تكلفة يمكن أن تتفق أو تخصص لإجراء الدراسة؟
- ما التسهيلات المتاحة لإجراء الدراسة؟
- ما نوع الدراسات التى تم إجراؤها فى مجال الدراسة الحالية؟
- ما الفوائد التى سيتم الحصول عليها من نتائج الدراسة؟

وتتعدد التصميمات التجريبية ومن أهمها:

النوع الأول: التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة واحدة من الأفراد:

فى هذا النوع يستخدم الباحث نفس الأشخاص لمجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية فى نفس الوقت حيث يجرى عليهم القياس قبل التجربة ثم يدخل المتغير التجريبى ويجرى القياس بعد التجربة فإذا وجد فروقاً جوهرية من الناحية الإحصائية فإن هذه الفروق ترجع إلى المتغير التجريبى.

- مزايا هذا التصميم:

أ- لا يحتاج إلى وجود أفراد كثيرين لاختيار مجموعات متكافئة من بينها.

ب- يحقق التكافؤ الكامل حيث أن المجموعة الضابطة هى نفس المجموعة التجريبية.

- عيوب هذا التصميم:

أ- **تأثير الزمن:** حيث أنه خلال فترة التجربة يمكن أن يطرأ الكثير من التغيير على الجماعة إلى جانب التغيرات التى يحدثها المتغير التجريبى.

ب- **عامل النضج:** النمو ويقصد به كل التغيرات البيولوجية أو تأثيرات عمليات التعلم والضغوط البيئية للخبرات اليومية التى سوف يكون لها تأثيرها حتى لو لم يكـــن المتغير التجريبى موجوداً.

ج- **تأثير عملية الاختبار ذاتها:** ويقصد بها هنا الاختبار القبلـــى علـــى وجـــه التحديد حيث أن الاختبار البعدى يأتى وقد طبق بعد مدة سابقة على نفس المجموعة مما يكون له تأثيره علي استجاباتهم فى الاختبار البعدى.

د- **التأثيرات التى ترجع إلى ضعف أداة القياس القبلى والقياس البعدى:** وهو مصطلح يشير إلى المتغيرات المستقلة فى أداة القياس والتى يمكن أن تعطى اختلافات بين القياس القبلى والبعدى ولا تكون هذه الاختلافات راجعة للمتغير التجريبى.

النوع الثانى: التجربة البعدية:

فى هذا النوع من التصميم يختار الباحث عينتين عشوائيتين من مجتمع البحث ويفترض التكافؤ من جميع النواحى ثم يدخل المتغير التجريبى على احدهما ويقيس الجمـــاعتين بعـــد التجربة ويقارن بينهما.

مثال ذلك: أن تؤخذ مجموعتين من الموظفين وتحضر إحداهما دورة تدريبية وبعد انتهاء الدورة تقاس اتجاهات المجموعتين لمعرفة تأثير الدورة على اتجاهات المجموعة التى حضـــرت الدورة.

فإذا كان القياس يعطى اختلافاً بينهما كان ذلك دلالة على صحة الفرض القائل بـــأن البرامج التدريبية التى تقدم للعمال تؤدى إلى زيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم مثلاً.

- **مزايا هذا التصميم:**

أ- يمكن من التحكم فى العوامل الأخرى غير المتغير التجريبى إذ أن هذه العوامـــل يتعرض لها كل من المجموعة الضابطة والتجريبية.

ب- أن هذا التصميم يتلافى تأثير القياس القبلى على المجموعة التجريبية.

ج- هذا التصميم يتجنب التأثير الذى يمكن أن ينتج عن ضعف أداة القياس مـــا بين القياس القبلي والبعدى.

- **عيوب هذا التصميم:**

أ- يفترض هذا التصميم تكافؤ المجموعتين وهذا أمر يصعب تحقيقه.

ب- أن هذا التصميم يتلاف تأثير القياس القبلى على المجموعة التجريبية.

ج- هذا التصميم يتجنب التأثير الذى يمكن أن ينتج عن ضعف أداة القياس ما بين القياس القبلى والبعدى.

د- عدم القياس قبل التجربة يعطى احتمال بأن تكون الفروق بعد التجربة موجودة من قبل إجرائها.

ه- قد تتعرض المجموعتان لتأثير عوامل أثناء فترة التجربة.

النوع الثالث: التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين يجرى عليهما القياس بالتبادل:

فى هذا النوع يتم اختيار مجموعتين عشوائيتين من مجتمع البحث، ويفترض أنهما متكافئتين من جميع الوجوه. وتجرى عملية القياس القبلية على المجموعة الضابطة وتجرى عملية القياس البعدية على المجموعة التجريبية ويعتبر الفرق بين القياس القبلى على المجموعة الضابطة والبعدى للمجموعة التجريبية ناشئاً عن المتغير التجريبى.

- **مزايا هذا التصميم:**

يتجنب تأثير القياس القبلى على المجموعة التجريبية.

- **عيوب هذا التصميم:**

أ- يفترض هذا النوع التكافؤ وهو أمر صعب.

ب- يصعب على الباحث التأكد من أن التغير الحادث نتيجة للمتغير التجريبى وحدة

ج- عدم قياس أفراد المجموعتين قبل التجربة لا يسمح بتحديد دقيق للتغير الذى طرأ على كل فرد.

النوع الرابع: التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين إحديهما ضابطة والاخرى تجريبية :

يستخدم هذا النوع مجموعتين متكافئتين وتقاس المجموعتين قبل التجربة، ثم يتم إدخال المتغير التجريبى على المجموعة التجريبية فقط ثم تقاس المجموعتين مرة أخرى بعد ذلك. ويعتبر الفرق فى نتائج القياس ناتجاً عن المتغير التجريبى.

- **مزايا هذا التصميم:**

أ- تجنب هذا التصميم الفروق بين المجموعتين من حيث التكافؤ حيث أن القياس القبلي يتلاشى تأثير هذه الفروق.

ب- القياس القبلي يسمح بمعرفة التغير الذى أحدثه المتغير المستقل بدقة.

- **عيوب هذا التصميم:**

أن القياس قبل التجربة قد يؤثر فى استجابات المبحوثين حيث يحاولون الثبات على آرائهم والتمسك بإجاباتهم فى القياس الأول عند تطبيق القياس الثانى.

النوع الخامس: التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين:

يستخدم هذا النوع من التجارب ثلاثة مجموعات مختارة بطريقة عشوائية:

- مجموعة تجريبية يجرى لها قياس قبلى ثم يدخل عليها المتغير التجريبى ويجرى لها قياس بعدى.

- مجموعة ضابطة يجرى عليها قياس قبلى وقياس بعدى دون إدخال المتغير التجريبى عليها.

- مجموعة ضابطة أخرى لا يجرى عليها قياس قبلى ولكن يجرى عليها قياس بعدى بعد إدخال المتغير التجريبى عليها.

وبذلك تتعرض المجموعة الضابطة الأولى لأثر القياس القبلى فقط والمجموعة الضابطة الثانية لأثر المتغير التجريبى. أما المجموعة التجريبية فتتعرض لتأثير الاثنين متفاعلين معاً.

وبذلك يكون الفرق بين مجموع التغير الحادث للمجموعتين الضابطتين والتغير الحادث للمجموعة التجريبية ناتجاً عن تفاعل عمليات القياس القبلى مع المتغير التجريبى هذا إلى جانب أنه يمكن إدخال مجموعة ضابطة ثالثة للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

- **ومن مزايا هذا التصميم:**

هذا النوع إذا أحكم تصميمه يمكن أن يتجنب كل عيوب التصميمات الأخرى ما عدا النزعة المركزية أو النزوع إلى الوسط الذى يظهر فى عملية القياس سواء كانت قبلية أو بعدية، إلى جانب التأثير الذى قد يرجع إلى ضعف أداة القياسين بين القبلى والبعدى،

وأن كان إدراك هذين الجانبين عند تصميم البحث قد يساعد الباحث على تجنب تأثيرهمـــا إلى أكبر درجة ممكنة.

6- مزايا استخدم المنهج التجريبى:

من أهم المزايا التى تدعم اسـتخدام المـنهج التجريبى فـى بحـوث الخدمـة الاجتماعية ما يلى:

الميزة الاولى: أن التجربة تتم غالباً على مجموعة محدودة من الأفراد الذين يتم بحثهم مما سهل عملية ملاحظتهم من جانب الأخصائي الاجتماعى كباحث، وأيضاً يسهل إعـادة إجراء التجربة فى ظروف مغايرة يحددها الباحث أو يحاول إيجادها.

الميزة الثانية: أن استخدام المنهج التجريبى فى بحوث الخدمة الاجتماعية يسـهم فى التعرف على السبب والتأثير فعلي الرغم من صعوبة التوصل إلى العلاقـة السـببية بـين متغيرين إلا أن المنهج التجريبى يعتبر من أفضل المناهج البحثية التى يمكن الاعتماد عليها فى مجال العلوم الاجتماعية للتعرف على العلاقة السببية حيث يتمكن الباحث من الـتحكم فى وقت عرض المتغيرين وبالتالى يمكنه التأكد من أن السبب يسبق التأثير علاوة على قـدرة الباحث على التحكم فى الأسباب الأخرى لحدوث المتغير الذى يقوم بدراسته.

الميزة الثالثة: ترجع أهمية المنهج التجريبى كإستراتيجية بحثية إلى أنه تمكن الباحـث من التوصل إلى تنبؤات قوية تتعلق بالعلاقات السببية بين المتغيرات أى مدى تـأثير مـتغير على متغير آخر.

الميزة الرابعة: التكلفة المنخفضة حيث أنه عند مقارنة تكلفة إجراء التجربـة مـع الطرق البحثية الأخرى نجد أنها منخفضة، إلى جانب إمكانية تكرارها لأن الباحث يـذكر كل ظروف إجراء التجربة بحيث يمكن تكرارها بسهولة.

7- عيوب استخدام المنهج التجريبى:

رغم أهمة استخدام المنهج التجريبى فى بحوث الخدمة الاجتماعية بوجه عام إلا أن هناك كثير من الصعوبات التى تواجه استخدامه ومنها:

الاول: صعوبة توفير مجموعتين متماثلتين فى كل الخصائص يمكن الاعتمـاد عليهـا فى إجراء التجربة عدا خاصية واحدة عند دراسة الظواهر الاجتماعية مما يصعب معـه عـزل

بعض العوامل المؤثرة على المجموعة التجريبية وبالتالى يصعب إرجاع النتـائج الـتى يـتم الحصول عليها عند تطبيق برنامج اجتماعى لتأثير البرنامج الذى يتم تنفيذه على المجموعـة التجريبية دون الضابطة.

الثانى: وجود تحيز من جانب المبحوثين حيث أنه فى كثير من الأحوال عند استخدام المجموعات التجريبية والمجموعات الضابطة يظهر نوع من التحيز فى النتـائج وفى إجابـات المبحوثين عند علمهم بطبيعة المجموعات التى ينتمون إليها سواء كانت تجريبية أو ضابطة.

الثالث: صعوبة إرجاع النتائج التى يتم الحصول عليها للمتغير المستقل، فقـد ينـتج التغير بسبب نضج أفراد العينة حيث تتغير آراؤهم بمرور الوقت كما قد يصبحوا منهكين عندما يصلون إلى الاختبار البعدى أو متأثرين بالآخرين أو قد يكون نتيجة لتكيفهم الناتج عن تطبيق الاختبار القبلى وخضوعهم للتجربة مما يؤدى إلى استجاباتهم الشاذة ممـا يـؤثر على صدق النتائج التى يتم الحصول عليها حيث لا يمكن إرجاعها للمتغير المستقل بمفـرده نتيجة لصعوبة ضبط جميع الظروف المؤثرة فى الموقف التجريبى.

الرابع: يصعب تحقيق الضبط التجريبى فى المواقف الاجتماعية بوجه عام نظراً للطبيعة المتميزة للكائنات الإنسانية التى يدرسها المهتمون بتقويم البرامج الاجتماعية والتى تتمثل فى إدارة هذه الكائنات وقدرتها على تغيير أنماط سلوكها واتجاهاتها مما يعرض التجربة لخطـر التشويه حيث تحتاج إلى السيطرة الدقيقة على الوحدات والظروف البيئية.

الخامس: توجد صعوبة علمية تواجه الباحثين عند استخدامهم للمنـهج التجـريبى ويتمثل ذلك فى تحديد مفردات العينة ونوعية طرق وأدوات جمع البيانات الملائمة لدراستها وتحليلها مما يتطلب أنماطاً من الباحثين ذو قدرات تأهيلية وتدريبية عالية وهو ما لم يتوفر فى بعض الأحيان فيمن يشاركون فى القيام بإجراء الدراسات التجريبية.

الباب الثالث

جمع البيانات

وكتابة تقرير البحث الكمي والبحث الكيفي

الفصل الثامن
المعاينة فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولا: الحصر الشامل والعينة

ثانيا: مميزات أسلوب إلغينة

ثالثا: خطوات تصميم العينة

رابعا: أنواع العينات.

(أ) العينات الاحتمالية

(ب) العينات غير الاحتمالية

خامسا: أسس اختيار نوع العينة وحجمها

أولا: الحصر الشامل والعينة

(1) مفاهيم اساسية:

تهدف أى دراسة إلى وصف مجتمع ما إلى الحصول على البيانات من المبحوثين، ونادرا ما يقوم الباحث بإجراء الدراسة على كل مفردات المجتمع حيث أن احتمال قدرته علـى ذلك ضعيفاً وذلك بسبب التكاليف المرتفعة والوقت الطويل الذى تستغرقه هذه العمليـة إلى جانب صعوبة التنفيذ.

ولذا يجب أن نحدد بعض التعاريف وهى:

• المجتمع:

إجمالى لكل الحالات التى تتوافق مع مجموعة من المعايير المحددة، وتعد عناصره إما أفراد أو وحدات، أشخاص أو أحداث أو أنشطة اجتماعية أو أماكن، وهو ما يعرف بـالمجتمع المستهدف أو إطار المعاينة.

• تعريف الحصر الشامل:

طريقة لجمع البيانات من جميع مفردات المجتمع المطلوب إجراء الدراسة بشأنه. ويفضـل بوجه عام استخدام أسلوب الحصر الشامل فى الحالات الآتية:

- إذا كان مجتمع البحث صغيراً.
- إذا كان مجتمع البحث مركزاً فى منطقة جغرافية محدودة.
- أو إذا كان الغرض من البحث هو دراسة جميع مفردات المجتمع كما هو الحال فى تعدادات السكان.

وفى حالة كبر حجم المجتمع وانتشاره جغرافياً، يفضل استخدام العينات.

• تعريف العينة:

هى جزء من المجتمع يختار بحيث تحتوى على بعض العناصر التى يتم دراستها ويـدرس بهدف تقرير معالم هذا المجتمع أو اختبار فروض بحثية تعمم نتائجها على المجتمع المسـحوبة منه.

ويجب أن يتوفر فى العينة الشروط التالية:

1- أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلى، أى شاملة لكل خصائصه أو أكبر قسط منها حتى تكون المتوسطات والنسب المئوية لخصائص العينة متقاربة مع متوسطات ونسب المجتمع الأصلى.

2- أن تكون لوحدات المجتمع الأصلى فرص متساوية فى الاختيار ضمن العينة التى يتم اختيارها.

3- ألا يقل حجم العينة عن 30 مفردة، فالتحليل الإحصائى لا يقبل العينة الأقل من هذا العدد.

ثانيا: مميزات أسلوب العينة

يتميز أسلوب المعاينة ببعض المزايا التى تميزه عن أسلوب الحصر الشامل ومن أهمها:

1 - **التكلفة المنخفضة:** حيث أن إجراء الدراسة على جزء من المجتمع يؤدى إلى انخفاض التكلفة عما إذا أجريت الدراسة على المجتمع كله.

2- **توفير الوقت:** حيث تساعد العينات على توفير الوقت اللازم لاجراء الدراسة والحصول على نتائج بشكل أسرع من أسلوب الحصر الشامل.

3- **الحصول على معلومة متنوعة:** حيث تتيح العينة الفرصة لحصول الباحث على معلومات دقيقة ومتعمقة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ودراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة والتوصل إلى العلاقات التي تربطها ببعضها وذلك لصغر حجم العينة مقارنة بالمجتمع ككل.

4- **دقة النتائج:** حيث أن استخدام أسلوب العينة يساعد الباحث على إجراء دراسة دقيقة ومحكمة نتيجة سهولة التحكم الجيد فى عمليات جمع البيانات وتحليلها ولذا يمكن القول أن الاعتماد على العينة يساعد فى الحصول على نتائج أكثر دقة وأفضل من نتائج الحصر الشامل.

5- **الحصول على البيانات المطلوبة:** ليس هناك فى الحقيقة ما يسمى حصراً شاملاً على وجه الدقة بالمعنى العلمى، ففى معظم حالات الحصر الشامل لا يمكن الحصول على البيانات من بعض الأفراد، أو يعطى بعض الأفراد بيانات خاطئة مما يضيع الفائدة المرجوة من استخدام الحصر الشامل.

6- **مجال اوسع للتطبيق:** حيث أن هناك بعض الحالات التى يستحيل فيها إجراء حصر شامل لأن ذلك إما أن يؤدى إلى تلفه (كاختبار مجموعة من المصابيح الكهربائية)، أو أن عملية الحصر نفسها تكون غير ممكنة كما هو الحال فى دراسة الحيوانات المفترسة مثلا، أو الحالات التى تتطلب استخدام أجهزة دقيقة وجامعى بيانات مدربين على مستوى عالى مثل إجراء دراسة عن الحالة الصحية للمواطنين على مستوى الدولة ككل.

ثالثا:الخطوات الاساسية لتصميم عينة

من الواضح أنه قبل أن يستقر الرأى على إجراء معاينة علينا أن نعرف أولا ما هي المعلومات المطلوبة ولماذا نريدها وما أهميتها وكيفية استخدامها ولماذا نريد استخدام عينة للحصول على البيانات؟

وهذه الأسئلة تجعلنا نرى ما إذا كان من الضرورى استخدام عينة، فقد نستنتج أن البيانات المطلوبة يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى بدون الاتجاه إلى عينة.

وإذا ما وجدنا أنه من الضرورى إجراء معاينة فإن هدفنا الأساسى يكون دائماً هو الحصول على عينة تعطى نتائج ذات دقة معينة بأقل تكاليف ممكنة أو تعطى أعلى دقة بتكاليف قليلة.

وهناك بعض الخطوات الأساسية التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إجراء معاينة نعرض أهمها فيما يلى:

الخطوة الاولى: تعريف مشكلة البحث إجرائيا:

فلابد من تعريف الدراسة المطلوبة أو المشكلة البحثية أولا فنعرف ما هو المطلوب، ثم نبحث عن التصميمات المختلفة الممكنة، وعن الأسئلة المراد إجابات لها، وعن المصادر التى سنحصل منها على هذه الإجابات.

الخطوة الثانية: تعريف وتحديد المجتمع الذى نريد معاينته:

فلابد من تعريف المجتمع تعريفاً دقيقاً ومعرفة العناصر الداخلة فيه، فمثلا عند إجراء معاينة على سكان منطقة – هل يدخل فى التعريف السكان الرحل؟ وعلى العموم لابد من تحديد وتعريف المجتمع حتى يستطيع الباحث وهو فى الميدان معرفة ما إذا كانت هناك وحدة مشكوك فيها، وهل هى تنتمى إلى المجتمع أم لا؟

الخطوة الثالثة: دراسة كل المراجع الممكنة:

وذلك لمعرفة البيانات والمعلومات المطلوبة والوقوف على ما جمع منها فعلا فى دراسات سابقة، مما يسهم فى توفير بعض الخطوات المطلوبة والجهد والتكاليف.

الخطوة الرابعة: تحديد البيانات المراد جمعها:

تتوقف البيانات المطلوبة على الغرض من البحث ولمعرفة البيانات المطلوب جمعها، لذا لابد أن نرجع إلى تعريف الدراسة المطلوبة ولابد من التحقق من أن كل البيانات التي يجب أن نجمعها هى بيانات جوهرية وضرورية ومستهدفة من إجراء الدراسة.

الخطوة الخامسة: تحديد طريقة جمع البيانات:

وطريقة قياسها وأنسب الأوقات لإجراء المعاينة.

فلابد من تحديد طريقة جمع البيانات، ومن هذه الطرق:

(أ) الاتصال غير المباشر مثل البريد والتلغراف والتليفون.

(ب) الاتصال المباشر كالمقابلة الشخصية التي يقوم بها جامعوا البيانات.

(جـ) استخدام الطريقتين السابقتين معاً.

ويجب علينا أن نحدد وحدة القياس تحديدا دقيقا، فإذا كنا نريد التعرف على دخل الأسرة فلابد من تحديد طريقة قياسه، هل هو بالقروش أو بالجنيهات أو لأقرب جنيه؟ وهل هو للشهر أو للسنة؟ وهل سنكتفى بإجابة الشخص أم نطلب مستندات بما يؤكد إجابته؟

الخطوة السادسة: تكوين إطار المعاينة:

إطار المعاينة هو: القائمة المكونة من جميع وحدات المجتمع الذى يتم دراسته أو إجراء بحث فيه.

وحتى يمكن اختيار العينة الممثلة، يراعى أن يكون اطار سليما.

مثال (1): إذا كنا نريد دراسة عينة من اسر كفر الشيخ لمعرفة متوسط الدخل مثلا فإنه يحتم علينا اختيار عينة من إطار يحتوى على جميع أسر محافظة كفر الشيخ، ولا يجوز لنا أن نختار العينة من دليل التليفون مثلا إذ أنه من المعروف أن مثل هذا الدليل لا يحتوى على جميع أسر المحافظة.

مثال (2): إذا أردنا دراسة طلبة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، لا يجوز لنا استخراج عينة من كشف الطلاب الذين سددوا المصروفات أو الحاضرين فقط حيث أن مثل هذا الكشف لا يشمل جميع طلبة الكلية.

ويشترط فى تحديد الإطار الذى تؤخذ منه العينة ما يلى:

- **الكفاية:** بمعنى احتوائه على جميع الفئات التى تدخل فى نطاق الدراسة.
- **ان يكون كاملا:** أى يحتوى على جميع مفردات المجتمع الأصلى.
- **الدقة:** أن تكون البيانات المعطاة عن كل وحدة من وحدات الدراسة دقيقة.
- **التنظيم:** ضرورة أن ينظم الإطار تنظيما يسهل اختيار العينة ويتم ذلك عن طريق إعطاء رقم مسلسل لكل مفردة.
- **عدم التكرار:** مراعاة ألا تتكرر المفردة الواحدة أكثر من مرة فى إطار المعاينة.
- **الفرصة المتكافئة:** أن تتاح فرصة لجميع وحدات المجتمع فى الظهور عند اختيار العينة.
- **الحداثة:** أى أن تكون البيانات (إطار المعاينة) حديثة.

الخطوة السابعة: اختيار وحدة المعاينة:

ونوع العينة وتحديد حجمها ومعرفة تكاليفها.

مثال (1): عند معاينة سكان مجتمع ما لابد أن نحدد أولا ما إذا كانت الوحدة هي الفرد أو العائلة أو مجموعة العائلات.

مثال (2): وعند معاينة الدخول مثلا لابد أن نحدد ما إذا كانت الوحدة هي دخل الأسرة أو الفرد.

ويعتبر الأساس فى اختيار الوحدة أنها التى تعطى درجة الدقة المطلوبة فى التقدير بأقل تكاليف ممكنة. وأما عن نوع العينة فلابد من تحديده، وهل سنجرى معاينة بطريقة عشوائية بسيطة أو طبقية أو منتظمة أو متعددة المراحل (كعينات احتمالية) أم ميسرة، عمدية، حصصية (كعينات غير احتمالية).

الخطوة الثامنة: ترتيب عمل الميدان:

يشتمل ذلك على تحديد المواعيد التى سيتم فيها جمع البيانات، وتدريب جامعى البيانات، وعمل الترتيب لمراجعة بعض الإجابات لمعرفة بعض نقط الضعف فى أداة جمع البيانات والنقط التى تحتاج إلى إيضاح، كما يشمل عمل ترتيب خاص لغير المستجيبين من مجتمع البحث.

الخطوة التاسعة: إجراء اختبار سابق لأداة جمع البيانات:

وذلك عن طريق تجربة صدق الاستمارة أو أداة جمع البيانات والتعليمات، حتى إذا ما أظهر الاختبار أن نسبة عدم الإجابة عالية أو أن المعلومات التى نحصل عليها غـــير جيـــدة فلابد من تعديل استمارة أو أداة جمع البيانات للبحث.

الخطوة العاشرة: جمع البيانات:

وتتضمن النزول للميدان وجمع البيانات من مفردات عينة الدراسة عن طريق جامعى البيانات باستخدام الأداة المناسبة لذلك، والمراجعة الميدانية للبيانات التى يتم جمعها.

الخطوة الحادية عشرة: تلخيص وتحليل النتائج:

وذلك لاستخراج التقديرات والنتائج وعرضها وإمكانية تعميمها.

رابعا: أنواع العينات

سبق أن أوضحنا أنه يصعب بل من المستحيل فى كثير من الأحيان على الباحث أن يجمع بيانات وملاحظات وأن يجرى قياسات على جميع أفراد المجتمع الذى يتوقع أن يتسأثر بنتسائج الدراسة التى يجريها، لذا يلجأ إلى دراسة جزء من هذا المجتمع وهو ما يطلق عليه العينة.

ويمكن أن نميز بين نوعين من العينات وهما:

1 – العينات الاحتمالية. 2 – العينات غير الاحتمالية.

وفيما يلى عرضاً لكل منهما:

النوع الأول: العينات الاحتمالية :

(1) تعريف العينة الاحتمالية:

هى العينة التى يتم اختيار مفرداها وفقا لنظرية الاحتمالات التى تؤكد علسى أنسه إذا كان احتمال نجاح أى مفردة للظهور فى العينة = 0.5 فإن احتمال الفشل فى الظهسور = 0.5 ، أى وفقا لمعايير حسابية وبعض الخطوات المنظمة بحيث تكون هناك فرصة أو إحتمال أمام كل مفردة من المجتمع للظهور فى العينة، وفى نفس الوقت تتسساوى كسل مفسردات المجتمع من حيث فرصة الظهور فى العينة.

(2) أنواع العينات الاحتمالية:

يمكن ان نوضح بعض أنواع العينات الاحتمالية فى الأنواع التالية:

أ– العينة العشوائية البسيطة.

ب – العينة المنتظمة.

جـ – العينة الطبقية.

د – العينة المتعددة المراحل.

وفيما يلى مناقشة كيفية الحصول على كل منها ومزاياها وعيوبها:

(أ) العينة العشوائية البسيطة :

هى العينة التى يتم اختيارها بحيث تكون الفرص متكافئة أمام كل مفسردة فى المجتمسع للظهور فيها باحتمال متساوٍ مع المفردات الأخرى.

وهناك عدة طرق لاختيارها ومنها:

الطريقة الاولى:استخدام طريقة البطاقات او الكرات المتماثلة:

وتستخدم إذا كان حجم المجتمع المطلوب سحب العينة منه صغيراً، حيث يقوم الباحث بترقيم كل مفردة فى المجتمع وتسجيل هذه الأرقام على بطاقات أو كرات متماثلة ووضعها فى صندوق أو كيس وخلطها خلطاً جيداً، ثم يتم سحب العدد المطلوب الذى يمثل حجم العينة.

الطريقة الثانية: طريقة استخدام جداول الارقام العشوائية:

وفى هذه الحالة يستخدم الباحث جدول الأرقام العشوائية الذى نعرض نموذج له فيما يلى:

24	33	94	56	48	80	95	52	63	01	93
85	37	00	44	11	07	61	17	26	87	63
79	80	33	98	94	56	23	17	05	96	52
41	18	38	01	71	19	42	52	78	80	21
81	02	80	09	49	69	38	27	07	74	20
51	03	18	87	19	06	09	53	69	37	06
97	79	64	19	44	06	64	39	70	63	46
56	66	84	15	50	77	94	08	46	57	70
97	09	72	44	60	60	07	49	98	78	61
70	07	14	66	50	51	93	19	88	45	33

نموذج لجدول الأرقام العشوائية

ويلاحظ أنه جدول يتكون من مجموعة من الأرقام العشوائية التى تم إعدادها ويمكن استخدامها على النحو التالى:

مثال: إذا أراد الباحث إجراء دراسة على عينة من المبحوثين من مجتمع عدده 100 مفردة، وأراد اختيار عينة مكونة من 10 مفردات، فيقوم بإعطاء كل مفردات البحث أرقاما من صفر إلى 99، ثم يقوم باختيار عشرة أرقام عشوائية من جداول الأرقام العشوائية، عن طريق قيامه باختيار رقم عشوائي بأى طريقة ويعتبر هذا الرقم بمثابة الرقم

الأول أو نقطة البداية، ويختار بعد ذلك تسع أرقام أخرى من يمين أو شمال أو أعلى أو أسفل هذا الرقم حتى يكتمل العدد المطلوب، كما يمكنه أن يختار الأرقام التسعة الأخرى بنفس الطريقة التي اختار بها الرقم الأول بشكل عشوائي ليس له علاقة بالرقم الأول.

ومن عيوب العينة العشوائية البسيطة:

(1)صعوبة الحصول على قوائم كاملة عن جميع مفردات المجتمع الذى سوف تسحب العينة منه، لأن ذلك يتطلب جهداً ومالاً ووقتاً قد يكون فوق طاقة الباحث.

(2)أنها تعطى نتائج غير دقيقة إذا كانت مفردات المجتمع غير متجانسة فيما يتعلق بالخصائص المراد دراستها.

(3)صعوبة جمع البيانات من المفردات وزيادة تكاليفها إذا كانت منتشرة فى مناطق جغرافية متسعة.

(4)قد تعطى نتائج غير دقيقة إذا تركزت فى بعض قطاعات المجتمع بحكم عوامل الصدفة.

ولقد أصبحت عملية اختيار العينة العشوائية البسيطة ميسرة حاليا باستخدام الكمبيوتر فى إطار مده بالمعلومات الخاصة بحجم المجتمع الكلى وحجم العينة المطلوبة.

(ب) العينة العشوائية المنتظمة :

العينة المنتظمة هى نوع من العينة العشوائية البسيطة، وتتطلب أن يكون الجمهور الأصلى أو قائمة أعضائه متخذة شكل انتظام متسق، بمعنى أن تكون القائمة تضم مثلا أعضاء المجتمع المحلى كله على أساس عضويتهم أو انتمائهم بما يكون إطارهم العام، ومن هذا الإطار يتم اختيار العينة بانتظام.

وهذا يعنى أن العينة المنتظمة تستخدم عندما تكون هناك خصائص مميزة للجمهور الأصلى بحيث يكون الجمهور فى تسلسل متسق ومتدرج من حيث التنوع، وفى هذه العينة تأكيد على تسلسل وحدات المجتمع وفقا لهذا التنوع فى الخصائص.

وفيها لا نختار المفردات اختيارا عشوائيا مثل ما يتم فى العينة العشوائية البسيطة، ولكن نقوم أولا بترتيب مفردات المجتمع عشوائيا بحيث نسوى بينها جميعا بقدر الإمكان فى تعرضها للاختيار، وعندئذ تنتهى العشوائية ويبدأ النظام، حيث يتم الاختيار وفقا لنظام أو

قاعدة بحيث نحصل على النسبة المطلوبة. ويجب أن نراعى أن الترتيب يتطلب وضع جميع العوامل المراد بحثها فى الاعتبار، كأن نطلب عينة تحتوى على جميع المستويات التعليمية من فصل دراسى معين، ويرتب الطلبة تصاعديا أو تنازليا حسب مستواهم التعليمى.

أو يكون الترتيب وفقا لخاصية أبعد ما يمكن من الخاصية أو الخواص المطلوب من العينة تمثيلها، وذلك كما فى ترتيب الطلبة أبجديا وفقا لأسمائهم، إذ لا علاقة بين اسم الطالب ومستواه التعليمى أو الخلقى أو الاجتماعى، أو أن تسحب العينة من دليل التليفونات مثلا أو المسجلين بالسجل المدنى ولكن هذه عينة تمثل فئة خاصة. ولهذا يجب على الباحث أن ينظم عينته ويرتبها ثم يختار من بينها ما يتفق مع البحث الذى يقوم به.

وتمتاز هذه العينة بانتظام الفترات بين وحدات الاختيار. وفيها نبدأ إختيار الشخص الأول عشوائيا من الأرقام العشرة الأولى، ولنفترض أنه كان الرقم (9) فيكون هذا الشخص أول أشخاص العينة المختارة ثم نضيف إلى هذا الرقم رقما ثابتا حتى تؤخذ العينة. ولتحديد هذا الرقم الثابت نقسم عدد وحدات المجتمع الأصلى على حجم العينة.

فإذا فرضنا أن عدد الطلبة 10.000 طالب، ونريد أختيار عينة من 50 طالباً، فهذا يعنى أننا نريد اختيار طالب واحد من كل 200. وأحد الطرق المتبعة هى، أن نختار عدداً عشوائياً بين 1، 200 (وذلك بطريقة البطاقات أو الجداول العشوائية) ثم نضيف إلى العدد الناتج 200 وهكذا.

واهم ما يميز هذه الطريقة:

(1) هى سهوله اختيار مفردات العينة.

(2) دقة الاختيار مقارنة بالاختيار فى حالة العينة العشوائية البسيطة.

(3) أن تكلفتها بسيطة.

أما من عيوبها:

(1) أن إجراؤها يستلزم ضرورة توافر قائمة شاملة تحتوى على كل مفردات المجتمع.

(2) لا تعطى عينة ممثلة فى حالة ترتيب القائمة بطريقة تؤدى إلى زيادة فرصة ظهور بعض المفردات عن غيرها مما يؤثر على اختيار مفردات العينة.

(جـ) العينة الطبقية :

لا تبتعد العينة الطبقية عن معنى ومضمون العشوائية، ولكنها تعنى أنه قبل الاختيار العشوائي يقسم الجمهور الأصلي إلى فئات أو طبقات، ثم يتم الاختيار العشوائي من هذه الفئات أو الطبقات، وتصلح فى حالة عدم تجانس المجتمع من حيث الخصائص التى يقوم الباحث بدراستها. وتتضمن عدة خطوات هي:

(1) تقسيم المجتمع إلى طبقات بحيث تتجانس جميع المفردات التى تنتمى إلى كل طبقة من حيث الخصائص التى يقوم الباحث بدراستها، مع مراعاة ضمان التباين الفعلى بين خصائص المجموعات.

(2) تحديد حجم العينة الكلى باستخدام المعاملات الإحصائية بناء على معرفة مجتمع البحث وأحجام الطبقات، ووجود إطار معاينة لكل طبقة على حدة.

(3) توزيع العينة على طبقات المجتمع وتحديد حجم العينة داخل كل طبقة وذلك بإتباع طريقة مما يلى:

الطريقة الأولى: طريقة التوزيع المتساوى:

وفيها يتم توزيع مفردات العينة على طبقات المجتمع بالتساوى دون تمييز وهذا يعنى أن عدد العينة الذى يسحب من أى طبقة :

= حجم العينة الكلى ÷ عدد طبقات المجتمع

وهذه الطريقة لا تعطى الوزن النسبى لكل طبقة أى اعتبار عند الاختيار من الطبقات.

الطريقة الثانية: طريقة التوزيع المتناسب:

وفيها يتم توزيع العينة على طبقات المجتمع حسب حجم كل طبقة من طبقاته بمعنى أن الطبقة الكبيرة يسحب منها عدد مفردات أكبر وهكذا، ويتم ذلك عن طريق قيام الباحث بحساب عدد مفردات العينة ثم حساب نسبه كل طبقة إلى المجتمع، وتوزيع مفردات العينة على الطبقات تبعا لتلك النسب، ويليها قيامه باختيار المفردات المطلوبة التى سبق تحديدها من إطار المعاينة الذى يضم مفردات هذه الطبقة بالطريقة العشوائية البسيطة أو العشوائية المنتظمة.

مثال: إذا كان عدد طلاب كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان فى أحد الأعوام الدراسية 5000 طالباً موزعين على الفرق الدراسية على النحو التالى:

الفرقة الأولى = 2000 طالبا.

الفرقة الثانية = 1500 طالبا.

الفرقة الثالثة = 1000 طالب.

الفرقة الربعة = 500 طالب.

وأردنا اختيار عينة طبقية بطريقة التوزيع المتناسب حجمها 10 % من طلاب الكلية فهذا يستلزم:

(1) حساب حجم العينة المطلوبة وهو يساوى $\frac{10 \times 5000}{100} = 500$ طالب

(2) حساب عدد مفردات كل فرقة دراسية كالتالى:

عدد المفردات التى يتم سحبها من الفرقة الأولى= $\frac{2000}{5000} \times 500 = 200$ طالب

عدد المفردات التى يتم سحبها من الفرقة الثانية = $\frac{1500}{5000} \times 500 = 150$ طالب

عدد المفردات التى يتم سحبها من الفرقة الثالثة= $\frac{1000}{5000} \times 500 = 100$ طالب

عدد المفردات التى يتم سحبها من الفرقة الرابعة = $\frac{1000}{5000} \times 500 = 50$ طالب

فيكون المجموع = $200+150+100+50 = 500$ طالب

وعلى ذلك يكون عدد مفردات كل طبقة

$$= \frac{\text{حجم الطبقة}}{\text{حجم المجتمع}} \times \text{حجم العينة المطلوبة}$$

ومن مزايا استخدام العينة الطبقية:

(1) تضمن تمثيل كل طبقة من طبقات مجتمع البحث فى العينة المسحوبة ومن ثم التوصل لنتائج ذات درجة عالية من الدقة.

(2) تساعد فى الربط بين اختيار مفردات العينة والعناصر والوحدات الهامة فى المجتمع التى يراد إعطائها اهتمام خاص.

(3) تفيد فى حالة الرغبة فى تجميع نتائج عدة باحثين.

ومع ذلك فإن استخدامها له بعض العيوب منها:

(1) ارتفاع تكاليف إجرائها، حيث تتطلب ضرورة توفر حصر شامل لجميع مفردات المجتمع المطلوب دراسته يبين مدى التجانس بين المفردات حتى يمكن تقسيم المجتمع إلى طبقات على أساسه.

(2) صعوبة مقابلة مفردات العينة، إذا كانت المفردات منتشرة فى مناطق جغرافية شاسعة ومتفرقة.

(د) العينة متعددة المراحل :

إذا كان المجتمع الأصلى الذى سيتم إجراء الدراسة عليه كبير الحجم وبصفة خاصة إذا لم يتوفر لدينا إطار معاينة شامل لكل مفردات المجتمع، فإن الباحث يلجأ لاستخدام العينة متعددة المراحل.

ويتضمن ذلك:

- البدء فى تقسيم المجتمع إلى وحدات أولية كبيرة، نسحب منها عينة فقط لكى نجرى الدراسة على كل وحداها.

وتسمى فى هذه الحالة عينة ذات مرحلة واحدة.

- قد يتم سحب عينة من بين الوحدات الأولى تمثل وحدات ثانوية نجرى الدراسة على كل وحداقا.

وتسمى فى هذه الحالة عينة ذات مرحلتين.

مثال:

إذا أراد أحد الباحثين معرفة مدى مواظبة الجمهور المصرى على مشاهدة برنامج "مساء الخير يا مصر" وقرر الاعتماد على العينة المتعددة المراحل فإن ذلك يمر بالمراحل التالية:

- اختيار عينة ممثلة من المحافظات المصرية.
- اختيار عينة من الأحياء داخل كل محافظة وقع عليها الاختيار فى المرحلة الأولى.
- اختيار عينة من الشوارع داخل كل حى وقع عليه الاختيار.
- اختيار كل الأفراد الذين يسكنون فى هذه الشوارع.

ويلاحظ اختلاف المفردات فى كل مرحلة، ففى المرحلة الأولى (محافظات)، وفى الثانية (أحياء)، وفى الثالثة (شوارع)، وفى الرابعة (أفراد) كما يلاحظ تضييق المجال فى كل مرحلة.

ومن مزاياها:

• اختصار قائمة حصر مفردات المجتمع فى المجاميع المختارة بدلا من المجتمع كله مما يوفر الجهد ويقلل تكاليف جمع البيانات والإشراف عليها.

• حصر انتشار مفردات المجتمع جغرافيا فى الوحدة التى يتم اختيارها فقط بدلا من انتشارها فى مناطق شاسعة ومتفرقة مما يخفض تكاليف الحصول على البيانات.

ويعاب عليها:

(1) وجود تقارب شديد فى خصائص مفردات المجتمع الموجودين فى منطقة واحدة مما قد يؤثر على النتائج.

(2) عدم دقتها لعدم تمثيل العينة للمجتمع.

(هـ) العينة العنقودية :

ويقصد بالعينة العنقودية:

اختيار الاستجابات فى حزم أو عناقيد. وتتطلب هذه الطريقة اختيار مفردات العينة بأقل جهد مما يتم فى اختيار العينة العشوائية.

مثال ذلك: افتراض عدم وجود قائمة تضم المقيمين بمنطقة متخلفة ما، ولكن هؤلاء المقيمين يوجدون مثلاً فى قائمة لتحصيل الضرائب بمنطقة كبيرة تضم هذه المنطقة خلالها.

وفى هذه الحالة يمكن اختيار العينة تدريجياً بشرط أن تكون متكاملة.

النوع الثانى: العينات غير الاحتمالية :

(1) تعريف العينة غير الاحتمالية:

وهى العينات التى لا تعتمد على الخطوات الحسابية فى اختيار مفرداها كما يتم فى العينات الاحتمالية، ولكن يقوم الباحث باختيار مفرداها معتمدا على رأيه وحكمه الشخصى أو على أساس تحديد خصائص أو شروط معينة يجب توافرها فى كل مفردة.

(2) أنواع العينات غير الاحتمالية:

يمكن أن نوضح بعض أنواع العينات غير الاحتمالية فى الأنواع التالية:

أ – العينة الميسرة أو المتاحة.

ب – العينة العمدية / الغرضية.

جـ – عينة الحصص.

وفيما يلى شرحا لكل منها:

(أ) العينة الميسرة / المتاحة :

وهى العينة التى يكون اختيارها مقصوراً على جزء من المجتمع يمكن الوصول إليه بسهولة، بهدف التيسير على الباحث عند اختيار مفردات العينة من مجتمع البحث لسهولة الوصول إليها ومقابلتها وجمع البيانات منها.

مثال: مقابلة المارة فى الشارع لأخذ رأيهم أو اتجاههم نحو شئ ما.

ومن مميزاتها:

قلة التكاليف من حيث الجهد والوقت والمال وبالنسبة لإعداد الإطار واختيار مفردات العينة والقيام بجمع البيانات.

ولكن يعاب عليها:

عدم الموضوعية نظراً لتأثر اختيار مفردات العينة من مجتمع البحث بالرأى الشخصي للباحثين.

(ب) العينة العمدية / الغرضية :

ووفقا لهذه العينة يقوم الباحث باختيار مفردات العينة على أساس من الخبرة السابقة حسب سمات محددة، ويستبعد من لا تتوافر فيهم هذه السمات.

مثال: فى حالة قيام الباحث بإجراء دراسة عن مشاهدة برنامج تليفزيوني محدد، فيشترط أن يكون أفراد العينة من مشاهدي هذا البرنامج، حيث لا يمكن اختيار من لم يشاهد هذا البرنامج فى العينة.

وهذا النوع من العينات لا يمثل المجتمع الذى تسحب منه تمثيلا صادقا ولكنها قد تمثل شريحة محددة أو مجموعة محددة من المجتمع.

ويستخدم هذا النمط من العينات فى البحوث الاستطلاعية إذا أراد الباحث معرفة فكرة سريعة عن مشكلة ما، كما يستخدم فى التأكد من فهم استمارة البحث وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

(جـ) عينة الحصص :

وهى أحد العينات غير الاحتمالية ويمكن اعتبارها نوع من أنواع العينة العمدية حيث يتم تقسيم وحدات المجتمع المطلوب دراسته إلى طبقات تبعا للخصائص التى يتم دراستها مثل المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى أو التعليمى ...... الخ.

وبعدها يتم تحديد نسبة المبحوثين فى كل فئة أو طبقة، ثم يطلب من الباحث أن يقوم بإجراء عدد معين من المقابلات مع أشخاص لهم نفس الصفات داخل منطقة محددة إلى أن يحصل على الحصة المطلوبة لكل طبقة.

ويلاحظ أنه لا يتم اختيار وحدات المعاينة عشوائيا، ولكن الباحث يستخدم أى معلومات تجعله ينتهى من الحصة المطلوبة منه بسرعة.

ومن مزاياها:

(1) قلة التكاليف من حيث الوقت والمال والجهد بالنسبة لتحديد إطار المعاينة واختيار مفردات العينة من مجتمع البحث.

(2) أنها تمثل مجتمع البحث لأنها تضع فى اعتبارها توفر الخصائص الرئيسية التى تهم الباحث فى مفردات العينة بنفس النسب التى تتوفر فيها هذه الخصائص فى المجتمع.

ويعاب عليها:

(1) أنها تترك للقائم بجمع البيانات حرية اختيار مفردات العينة مما قد يؤثر على اختياره لمفردات لا تتوفر فيها الخصائص المطلوب دراستها.

(2) تكون النتائج متحيزة وغير معبرة عن الحقيقة نظراً لحرية اختيار مفردات العينة.

خامسا:أسس اختيار نوع العينة وحجمها

(أ) أسس اختيار نوع العينة:

عند اختيار الباحث نوع العينة الملائمة لدراسته سواء احتمالية أو غير احتمالية يجب أن يأخذ في اعتباره عدة معايير تساعده على اختيار نوع العينة ومن هذه المعايير:

المعيار الأول: الغرض من الدراسة:

إذا كانت الدراسة تهدف إلى التوصل لنتائج يمكن تعميمها على كل المجتمع الذى سحبت منه العينة، فيجب على الباحث اختيار عينة احتمالية مناسبة.

أما إذا كان الغرض من الدراسة هو التوصل إلى معلومات استطلاعية لاستخدامها فى تصميم صحيفة الاستقصاء أو وحدات و فئات تحليل المضمون فإنه فى هذه الحالة يختار عينة غير احتمالية لمناسبتها لهذا الغرض.

المعيار الثانى: تكلفة الدراسة وقيمة نتائجها:

العينة المناسبة هى التى تحقق أهداف الدراسة وبأقل تكلفة ممكنة، ولذا فإنه إذا كانت تكلفة الحصول على عينة احتمالية مرتفعة جدا فى ضوء البيانات والمعلومات المطلوب جمعها، ففى هذه الحالة يلجأ الباحث إلى اختيار عينة غير احتمالية لتجنب التكلفة المرتفعة التى قد تتعدى حدود الإمكانيات المالية المخصصة للدراسة.

المعيار الثالث: القيود الزمنية:

حيث لا يتوفر للباحث فى بعض الأحيان الوقت الكافى لاختيار العينة الاحتمالية التى قد يستغرق إختيارها بعض الوقت، ولذا يضطر إلى اختيار عينة غير احتمالية بسبب ضغط الوقت، وخاصة إذا كان نوع البيانات المطلوب جمعها أولية.

المعيار الرابع: كم الخطأ المسموح به:

فى حالة الدراسات الاستطلاعية التى تهدف إلى استطلاع ظاهرة لا يكون لكم الخطأ أهمية كبيرة وبالتالى قد تتلاءم العينات غير الاحتمالية التى تؤدى إلى قدر كبير من الأخطاء مع هذه الدراسات. أما فى حالة إجراء دراسة تهدف إلى تعميم نتائجها على المجتمع فلابد من اختيار عينة احتمالية تسمح بقدر محدود من الخطأ.

(2) اسس اختيار حجم العينة:

بعد أن يقوم الباحث بتحديد نوع العينة فإن عليه اتخاذ قرار بتحديد حجم العينة المناسب لأن كبر حجم العينة اكثر من اللازم يؤدى إلى تبديد الموارد وتضييع الوقت وزيادة التكلفة، كما أن صغرها أكثر من اللازم يؤدى إلى أضعاف قيمة النتائج وصعوبة قيمة النتائج وصعوبة تصميمها.

ولذا فإن هناك بعض الأسس العامة التى يسترشد بها الباحث فى تحديد الحجم المقبول للعينة وهى:

أ – يعتبر المنهج المستخدم في الدراسة اول تلك الاسس:

- فى حالة استخدام الباحث لطريقة بحثية مثل المناقشات الجماعية المركزة فإن حجم العينة يجب أن يتراوح بين 6–12 مفردة.
- فى حالة استخدام المجموعات الضابطة والتجريبية يتحدد عدد كل مجموعة بين 10–15 مفردة.
- تعتبر العينات الصغيرة مناسبة فى حالة الدراسات الاستطلاعية.

ب – تتحكم التكلفة والإمكانيات المادية فى تحديد حجم العينة:

ولذا يجب أن يعتمد الباحث على أكبر عينة ممكنة فى حدود الإمكانيات المادية المتاحة.

جـ – عدد المتغيرات التى يتم دراستها:

- عندما يقوم الباحث بدراسة العديد من المتغيرات فإنه يحتاج إلى عينة كبيرة حتى يتاح له فرصة دراسة كل متغيرات الدراسة.
- أما إذا كان عدد المتغيرات التى يقوم الباحث بدراستها قليلاً فيمكن أن تكون العينات الصغيرة مناسبة..

د – يجب أن يقوم الباحث باختيار عينة أكبر مما يحتاج إليه:

حتى يمكن التغلب على مشكلة عدم وصول بعض الاستجابات حتى يكون هناك مفردات على سبيل الاحتياط، وهذا فى حدود 10–25 %.

هـ التركيز على كم وكيف العينة:

ضرورة عدم تركيز الباحث على زيادة حجم العينة أو كمها فقط على حساب الكيف، وإنما يجب أن يراعى حجم العينة مع ضرورة تمثيلها الجيد للمجتمع فى نفس الوقت.

و – مراعاة مدى تجانس مفردات المجتمع:

- إذا كان هناك تماثل وتجانس فإن الحجم الصغير يعتبر ممثلا.
- إذا كان هناك اختلاف كبير بين مفردات المجتمع فيجب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى يمكن التقليل من خطأ الصدفة.

وعند تقدير الحجم الأمثل للعينة:

فإن على الباحث استخدام المعادلات وفقاً لدرجة الثقة المطلوبة ولتكن 95 % أو مستوى معنوية 0.05

وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$(1 \frac{1}{\text{ن}} \frac{\text{ت}^{2}\text{ح ف}}{\text{س}^{2}}) + (1 + \frac{\text{ت}^{2}\text{ح ف}}{\text{س}^{2}}) = N$$

حيث أن:

N= عدد مفردات العينة الممثلة للمجتمع المدروس بدرجة ثقة 95 %

ت = قيمة ت المحسوبة من جداول " ت ".

ح = احتمال نجاح أن تظهر إحدى مفردات المجتمع.

ف = احتمال فشل ظهور نفس المفردة ضمن العينة المختارة.

س = مستوى المعنوية الذى سيتم اختيار العينة فى ضوئه و ليكن 0.5 مثلا.

ن = عدد مفردات المجتمع المدروس كله.

وبعد تحديد الحجم الأمثل للعينة يتم اختيار عددها أو مفرداتها بإحدى الطرق الاحتمالية لاختيار العينات التى سبق توضيحها بما يضمن أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الذى سحبت منه تمثيلا صادقا.

الفصل التاسع
أدوات جمع بيانات
البحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولاً: تعريف أدوات جمع البيانات وأهميتها

ثانياً: أدوات جمع البيانات فى البحوث الكيفية

ثالثاً: أدوات جمع البيانات فى البحوث الكمية

رابعاً: عرض أدوات جمع البيانات

- الملاحظة
- المقابلة (الاستبار)
- الاستبيان
- المقابلات الجماعية البؤرية
- المقاييس
- تحليل المضمون

مقدمـة :

تهتم بحوث الخدمة الاجتماعية بتحديد أدوات جمع البيانات باعتبارها إحدى الخطوات الأساسية فى الإستراتيجية المنهجية لتلك البحوث وفقاً لنمط البحوث الكمية أو البحـوث الكيفية.

ويتركز هذا الاهتمام فى اختيار الأداة الملائمة للإجراءات المنهجية للبحث وتصـميم تلك الأداة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها بطريقة سليمة تسمح بالتوصل لأفضل البيانات التى يمكن تصنيفها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها للاعتماد عليها فى تحديد نتائج البحوث التى يجريها الباحثون.

وفيما يلى سنعرض لتلك الأدوات من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعريف أدوات جمع البيانات وأهميتها.

ثانياً: أدوات جمع البيانات فى البحوث الكيفية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات فى البحوث الكمية.

رابعاً: أدوات جمع البيانات.

الأداة الأولى : الملاحظة بدون مشاركة وبمشاركة.

الأداة الثانية : المقابلة (الاستبار).

الأداة الثالثة : الاستبيان.

الأداة الرابعة: المقابلة الجماعية البؤرية.

الأداة الخامسة: المقاييس.

الأداة السادسة: تحليل المضمون.

وفيما يلى عرضاً لتلك النقاط:

أولا: تعريف أدوات جمع البيانات فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية

يرتبط مفهوم أداة جمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية بحرف الاستفهام بم؟

فإذا تساءلنا .. بم يتم جمع البيانات الخاصة ببحوث الخدمة الاجتماعية؟

فإن الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع الأداة المناسبة التى سيؤدى استخدامها إلى الحصول على البيانات المطلوبة من إجراء تلك البحوث.

ولقد تعددت وجهات النظر فى تحديد المقصود بأداة جمع البيانات.

ومن تلك التعاريف ما يلى:

التعريف الأول:

الوسيلة التى يستخدمها الباحث فى جمع البيانات والحصول على المعلومات عن الظاهرة التى يقوم بدراستها.

التعريف الثانى :

الوسيلة التى تستخدم فى الحصول على البيانات المطلوبة عن الظاهرة التى يتم دراستها من جمهور معين.

ومن وجهة نظرنا فإنه يمكن تعريف أداة جمع البيانات فى البحوث الكمية والبحوث الكيفية بأنها:

الوسيلة التى يستخدمها الباحثون فى الحصول على البيانات المطلوبة عن الظاهرة أو المشكلة التى يتم دراستها من المبحوثين وفقاً لنوع وهدف البحث.

ومن التعريف السابق يلاحظ ما يلى :

1- أن أداة جمع البيانات وسيلة يستخدمها القائمون بإجراء البحوث الاجتماعية أو المسئولون عن تلك العملية للحصول على البيانات المطلوبة وفقاً للهدف من إجراء البحث.

2- يتم تصميم تلك الأداة بعد اختيارها، بحيث تتلاءم مع طبيعة البحث سواء كان بحث كمى أو بحث كيفى والبيانات المراد الحصول عليها.

3- يمكن الاعتماد على أداة واحدة أو الجمع بين أكثر من أداة فى بحوث الخدمة الاجتماعية، حيث يتوقف صدق البيانات التى يتم الحصول عليها على وفرتها وتعدد مصادرها.

4- يتوقف استخدام أداة أو أكثر فى بحوث الخدمة الاجتماعية تبعاً لاختلاف نـوع البيانات أو المعلومات المراد الحصول عليها،واختلاف المبحوثين الذين سنتعامل معهم من حيث مستواهم الثقافى ومكانتهم الاجتماعية، وقدرة الباحث العلمية والمادية والهـدف من البحث.

5- تختلف الأداة المستخدمة تبعاً للمناهج البحثية المستخدمة ونوع الدراسة المتبع، ولذا نجد تعدد الأدوات المستخدمة لأن كلا منها تفيد فى موقف معين مـع مبحـوثين محددين ونوع دراسة ومنهج معين وهكذا.

6- من أكثر الأدوات البحثية استخداماً فى بحوث الخدمة الاجتماعية كل من :

أ- **فى البحث الكيفى:** الملاحظة بدون مشاركة، والملاحظـة بمشـاركة، المقابلـة الجماعية البؤرية.

ب- **فى البحث الكمى:** الاستبيان، الاستبار، المقاييس.

ثانيا: ادوات جمع البيانات فى البحوث الكيفية واسلوب تطبيقها

(1) ادوات البحث الكيفى:

توجد ثلاث أدوات كيفية تتعلق بالبحث الاجتماعي، الأولى، هي المقابلة الجماعية المتعمقة. والثانية هي الملاحظة بالمشاركة، والثالثة الملاحظة الدقيقة والتسجيل بدون المشاركة.

والهدف من استخدام هذه الأدوات هو الملاحظة الدقيقة والتسجيل بصدق للتجربة الاجتماعية التي يخوضها الباحث بنفسه كل ذلك من أجل تقديم الوصف والفهم الإنساني بدلا من الشرح العشوائي. ويرى "مايك دونيل Mike O'donnell" أن الأدوات الكيفية والنظرية التفسيرية أعمال مكملة بعضها البعض.

وعلى ذلك فالملاحظة الفعالة تعتبر وسيلة مقبولة للبحث العلمي، ومن ثم نجد أن البحث الكيفي يمكن اعتباره بحثا علميا يضيف الكثير إلى المخزون من معرفتنا عن السلوك الاجتماعي للفرد ونوعية التجربة الإنسانية بدلا من أسبابها التي قد تفسر رغبات الباحثين الاجتماعيين فى الاكتشاف والبحث من خلال امتزاج الدوافع الإنسانية.

(2) اسلوب تطبيق ادوات البحث الكيفى:

تتمثل أهم الافتراضات التي يستند إليها استخدام أدوات البحث الكيفي فيما يلي:

أ- يفترض البحث الكيفي أن الباحث لا يكتفي بمجرد الحصول على تسجيل سريع للتعبيرات والمظاهر السلوكية الخارجية، ومن ثم يكون التعمق فى فهم الموقف الاجتماعي مطلباً ضروريا للبحث ومن ثم ينبغي أن يراعي فى تصميم أدوات البحث الكيفي، أن تكون قادرة على إعطاء الباحث تصورا شاملاً لكل أبعاد الموقف المدروس، ويتحقق هذا الموقف عادة باستخدام أدوات أقل رسمية للبحث، كما يحدث ذلك أيضا فى دراسات الحالة التي تجرى داخل منظمات أو مجتمعات محلية محدودة.

ب- لكي يتمكن الباحث الكيفي من تحقيق أهدافه التي تتمثل فى إدراك العوامل الكامنة خلف السلوك الاجتماعي ومعرفة أهدافه ومقاصده، لابد أن يعتمد استخدامه لأدوات البحث على نوع الرابطة الشعورية أو الصلة الإنسانية، أو التعاطف بينه وبين

الأفراد أو الجماعات التى يقوم بدراستها، ويتطلب محاولة إيجاد أفضل الطرق للدخول إلى الجماعات، وكسب ثقة جمهور المبحوثين، بحيث يتمكن من تحقيق هذه الرابطة.

ج- يستغرق تطبيق أدوات البحث الكيفي فترة طويلة نسبيا من الزمن، لأن أدوات البحث فى هذه الحالة لا تكون مجرد استمارات يريد الباحث أن يستوفى بنودها المختلفة بسرعة، ولكنها وسائل تمكن الباحث من الاندماج فى المجتمع، ومنبهات أو مثيرات لتوجيه مسار البحث نحو هدفه الأساسي وهو "فهم" أبعاد الموقف المدروس ومعرفة الظروف المؤثرة فى تحديده.

د- قد يلجأ الباحث الكيفي- وهذا ما يحدث فى معظم الأحوال- إلى استخدام مجموعة متكاملة من أدوات ووسائل البحث، بحيث تمثل نوعاً من "الاستراتيجية البحثية" وتمكنه هذه الأدوات من الإحاطة بأبعاد الظاهرة التى يقوم بدراستها من زوايا مختلفة، ومتكاملة فى الوقت ذاته.

ه- لا يلجأ الباحث الكيفي إلى التسجيل الوقتى لاستجابات المبحوثين، إنما يسجل هذه الاستجابات بعد أن يتأكد تماما من أنها تمثل الواقع الفعلى لحياة هؤلاء المبحوثين، ولا يتحقق له ذلك إلا بعد فترة طويلة نسبيا يستطيع معها أن يتمثل المواقف والخبرات التى يعيشونها، وأن يضع نفسه فى موضعهم.

و- تدريب الباحثين على استخدام أدوات البحث الكيفى: ينبغى أن يتم تدريب الباحث الكيفى فى هذا المجال ولابد أن يحقق نتائج طيبة فى مجال الملاحظة والمشاركة، لأنه بهذه الطريقة سوف يدخل عالما جديدا، لأن تطبيق البحث الكيفى يقتضى من الباحث التعمق فى الواقع الذى يقوم بدراسته، ويتطلب ذلك بالطبع تدريبا واعيا للباحث الميدانى الذى سيقوم بمهمة جمع بيانات عن الظاهرة موضوع البحث، ومن ثم يعتبر التدريب على العلاقات الإنسانية واستخدامها فى الدراسة الميدانية مطلبا أساسياً فى البحث الاجتماعى الذى يتجه اتجهاً كيفياً.

ثالثا: أدوات جمع بيانات البحث الكمي وأسلوب تطبيقها

(أ) أدوات البحث الكمي:

أ- الطرق الإحصائية:

وتهدف إلى توضيح البيانات التي يجمعها الباحث ووصفها وصفا دقيقا. فهي تتطلب أن يجمع بياناته بطريقة يعتمد عليها بحيث تكون على مستوى كبير من الدقة العلمية، وليس الحصول على البيانات أمراً سهلاً، فكلما تمكن الباحث من الحصول على بياناته من مصادرها الأولى كلما كان هذا أدعى إلى التأكد من صحتها.

ويستخدم الباحث الاجتماعي صحائف البحث عادة للحصول على بياناته التي قد تكون على هيئة كشوف بحث Scheclude يملؤها بنفسه، أو قد تكون على هيئة استبيان يتعلق بالنواحي الاجتماعية. وقد لا يحتاج إلى كل هذا بل يعتمد على بيانات قد جمعت من قبل لأغراض أخرى فيستخدمها في بحثه. ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتصنيف بياناته إلى أنواع متميزة.

والمرحلة الإحصائية التالية في البحث هي مرحلة حساب النتائج، فيقوم الباحث بحساب النسب المئوية والمعاملات المختلفة التي تعينه على تحقيق الفروض العلمية واستنتاج النتائج. ثم ينتهي الباحث بتفسير النتائج وهي المرحلة الختامية التي يتوقف عليها تأييد الفرض أو رفضه وهي مرحلة تحتاج إلى منتهى الحرص والدقة، كما تحتاج إلى دراية تامة بالوسائل الإحصائية التي استخدمت في البحث وحدود هذه الوسائل، حتى لا يندفع الباحث إلى استنتاج أو تعميم لا تؤدي إليه الطرق الإحصائية التي استخدمها.

وتعتبر مرحلة جمع البيانات والمعلومات والحقائق عن المتغيرات والظواهر موضع الدراسة من أسس العمل الإحصائي التي لها أهمية خاصة لا يمكن إغفالها في أي دراسة علمية منظمة. وقبل الشروع في عملية جمع البيانات يجب أن يلم الباحث بعدة خطوات هامة ضرورية تمليها عليه طبيعة الدراسة وتتمثل فيما يلي:

1- تحديد المشكلة العلمية أو تعيين مجال الظاهرة المراد دراستها وبحثها.

2- الاتفاق على وحدة القياس أو الأداة التي ستستعمل في عملية جمع البيانات.

3- تعيين المتغيرات التى ستتناولها عملية القياس والحصر.

4- حصر المصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات.

5- تحديد الأسلوب أو الطريقة التى تتبع فى جمع البيانات أو المعلومات.

وكلما كانت طريقة جمع البيانات سليمة، كلما توافرت معلومات دقيقة عن مجموعة المتغيرات أو الظاهرة محل الدراسة، وهذا يؤدى إلى رفع درجة الثقة فى النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائى، وبالتالى التوصل إلى نتائج سليمة غير متحيزة.

وعلى ذلك فإنه عند جمع البيانات يجب أولاً التأكد من أن البيانات التى سيتم جمعها ضرورية بدرجة تبرر التكلفة اللازمة للحصول عليها، وأن هذه البيانات متوفرة ويمكن الحصول عليها.

ب- مصادر جمع البيانات:

هناك مصدران أساسيان لجمع البيانات: أولهما يستمد منه الباحث المعلومات اللازمة لبحثه من بيانات تم جمعها وتجهيزها ونشرها بوساطة أجهزة متخصصة، أما المصدر الثانى فيعتمد الباحث على نفسه فى جمع وإعداد وتجهيز البيانات.

- **المصادر غير المباشرة:**

تتصف البيانات التى نحصل عليها من هذا المصدر بأنها بيانات غير أولية، تم تبويبها وتصنيفها من قبل بواسطة شخص أخر (غير الباحث) أو هيئة حكومية مثل ما تنشره الجهات الحكومية.

ويلجأ الباحث إلى ذلك فى حالة وجود صعوبات (مثل الوقت أو التكاليف) تعترض عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية.

ورغم سهولة الحصول عليها، لكن يؤخذ عليها صعوبة تحديد درجة الدقة أو الثقة فيها، وعدم التأكد من سلامة الإعداد أو التجهيز الإحصائى لها.

وللتغلب على ذلك يجب على الباحث أن لا يتمادى فى الاعتماد على هذا المصدر فى حصوله على البيانات، وإن كان مضطراً لذلك فإنه يعتمد على البيانات التى تصدرها

أجهزة الإحصاء الرسمية فى الدولة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى جمهورية مصر العربية.

• المصادر المباشرة:

تتميز البيانات التى يتم الحصول عليها من هذا المصدر بأنها بيانات أولية يعتمد الباحث على نفسه فى جمعها وتجهيزها للتحليل.

ويلجأ الباحث إلى هذا المصدر فى حالة ما إذا كانت طبيعة الدراسة تملى عليه الحصول على بيانات غير منشورة، أو نتائج بحوث سابقة تتعلق بموضوع البحث.

ومن مزايا المصادر المباشرة فى الحصول على المعلومات أن درجة الدقة وحدود الثقة فى البيانات يمكن تحديدها عند تحليل البيانات كميا وهى فى الغالب ما تكون مرتفعة مما يساعد بالتالى على استخلاص نتائج موثوق فيها بدرجة كبيرة.

إلا أن أهم المشاكل التى تواجه الباحث عند الاعتماد على المصادر المباشرة فى جمع البيانات هى الحاجة إلى الوقت والتكلفة المادية اللازمين لإنجاز هذه المهمة.

وعند جمع البيانات من مصادرها المباشرة يعتمد الباحث على أحد أسلوبين: الحصر الشامل (المسح). وإذا لم يتيسر له جمع البيانات من جميع مفردات المجتمع الأصلى فإنه يضطر إلى اختيار عينة، وهو ما يطلق عليه أسلوب المعاينة، ولكل من الأسلوبين جوانبه الإيجابية والسلبية.

(2) أسلوب تطبيق أدوات البحث الكمى:

بعد أن يتم جمع البيانات من مجتمع البحث يجب مراجعتها قبل البدء فى تصنيفها ووضعها فى الجداول المناسبة، لأننا سنجد بعد الانتهاء من مراجعة البيانات أن لدينا مجموعة من الحقائق غير المنظمة، وبالتالى سيتعذر استيعابها أو استخلاص أية نتائج منها وهى على صورتها الخام.

لذلك يجب تنظيم هذه البيانات بطريقة تسهل دراستها والاستفادة منها وذلك من خلال تصنيفها أى تقسيمها إلى مجموعات متجانسة ووضعها فى صورة جداول تلخيصية.

ويتوقف هذا التقسيم على طبيعة البيانات وعلى الهدف الذى نسعى إليه من إجراء البحث. وليس هناك طريقة موحدة لعمل هذه الجداول إلا أن هناك قواعد عامة يجب مراعاتها عند تصميم الجداول وهي:

1- أن يحدد رقم مسلسل للجدول يميزه عن غيره من الجداول فى إطار أى دراسة.

2- أن يكون عنوان الجدول واضحا ومختصرا ومحددا لما يحتويه من بيانات.

3- أن تكون عناوين الأعمدة والصفوف مختصرة وغير غامضة.

4- أن ترتب البيانات بالجدول وفق تسلسلها الزمنى أو حسب أهميتها من الناحية الوصفية.

5- يفضل ترقيم الأعمدة والصفوف لتسهل الإشارة إلى بيانات الجدول.

6- أن توضح وحدات القياس المستخدمة بدقة.

7- أن يوضح المصدر الذى استيقت منه بيانات الجدول.

رابعا : أدوات جمع البيانات

سيتم عرض أكثر أدوات جمع البيانات استخداماً فى كــل مــن البحــوث الكميــة والبحوث الكيفية وعلى الباحث أن يستخدم أداة أو أكثر وفقاً لهدف بحثه.

الاداة الاولى : الملاحظة :

أولا : تعريف الملاحظة :

لقد تعددت تعاريف الملاحظة العلمية ومنها:

التعريف الاول :

هى أسلوب للبحث العلمى وأداة من أدوات جمع البيانات من خلال المشاهدة المنظمة للمواقف والسلوك والعمليات التى يرغب الباحث فى دراستها فى زمن محدد.

التعريف الثانى :

هى توجيه عقل الباحث وحواسه إلى ظاهرة معينة للوقوف على صــفاتها وخواصــها وتسجيل ملاحظاته فى الفترة المحددة للتسجيل حتى يستفاد بها فى إطار البحث الذى يــتم إجراؤه.

التعريف الثالث :

هى النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التى هى عليها فى المواقف الطبيعية للوصــول إلى المعرفة العلمية من خلال تحديد السلوك المراد مشاهدته فى زمن محدد.

ومن جانبنا يمكن تعريف الملاحظة بأنها:

أسلوب وأداة من أدوات جمع البيانات التى تعتمد على الأسلوب العلمى فى التوصل إلى المعلومات المستهدفة من إجراء بحوث الخدمة الاجتماعية خاصة تلك التى تتصل بتأثير البرامج على سلوكيات المستفيدين منها فى زمن محدد، أو تأثير التدخل المهنى فى موقف الممارسة.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن:

1- الملاحظة أحد أساليب البحث العلمى وأداة من أدوات جمع البيانات الخاصــة ببحوث الخدمة الاجتماعية.

2- تتم من خلال المشاهدة المنظمة وتوجيه عقل الباحث أو الممارس وحواسه حول تقييم ظاهرة معينة من الظواهر الاجتماعية بما يمكن الباحث من فهم سلوك الفــرد أو

الجماعة وظروفهم المحيطة مع استقراء ما يحدث من ردود أفعال وذلك من خلال الربط بين المشاهد والمسموع والمحسوس والمدرك.

3- تتضمن الملاحظة تسجيل ما يتم مشاهدته فى فترة محددة، ويتم الاستفادة من ذلك فى التوصل إلى المعرفة العلمية المراد الوصول إليها أو المستهدفة.

4- تتطلب الملاحظة توفر عدة متطلبات منها:

• تحديد زمن الملاحظة لأنها تشتمل على لحظة حدوث الشئ الملاحظ.

• تحديد هدف أو أهداف للملاحظة.

• توفر ملاحظ لديه القدرة والمهارة على القيام بإجراءاتها، لأنها ترتكز على المعاينة لما هو محسوس.

• تحديد من يتم ملاحظتهم (المجال البشرى).

• توفر أدوات للملاحظة على درجة من الصدق.

• تدوين الملاحظات وتفسيرها علمياً وفق زمن محدد.

5- يحتاج الملاحظ إلى عدة مهارات منها:

• المهارة فى الاتصال بالآخرين ووحدة التعامل التى يتعامل معها، والقدرة على الإنصات الواعى.

• قوة الملاحظة وإدراك ما وراء السلوك الملاحظ ودوافع هذا السلوك.

• المهارة فى تسجيل الشواهد والوقائع دون طمس حقائق مع القدرة على التذكر والتخيل والتفكير.

• المهارة فى تنظيم النتائج وتحليلها.

• المهارة فى التفسير وربط الشواهد بمدى زمنى محدد.

6- مهارة القائم بالبحث فى الملاحظة تعبر عن الاهتمام بالتعبير الإنسانى الذى يتمثل فى:

• **التعبير اللفظى:** كالحديث، الأقوال، التعبيرات اللفظية المختلفة.

• **التعبير غير اللفظي:** كالإشارات، حركات اليدين، الابتسامة، علامات الغضب على الوجه.

ثانياً: أهمية الملاحظة :

تظهر أهمية الملاحظة فى بحوث الخدمة الاجتماعية حيث يحقق استخدامها عديد من الأهداف منها:

الهدف الأول :

يمكن أن يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون الممارسون فى التعرف على الظواهر والمشكلات التى يمكن إخضاعها للبحث والدراسة أو الجوانب التى يتضمنها تقويم البرامج أو التدخل المهنى لإحداث التغيير المستهدف.

الهدف الثانى :

يمكن استخدامها فى جمع البيانات والحقائق التى تمكن الباحث من تحديد مشكلة بحثه ومعرفة عناصرها المرتبطة بالظاهرة التى يتم دراستها أو موقف التدخل، ومتابعة التغيرات السلوكية ورصدها إيجابياً وسلبياً.

الهدف الثالث :

يمكن من خلال الملاحظة تكوين الفروض وتحقيق تلك الفروض والتأكد من صحتها، كما يمكن من خلالها اكتشاف الدلائل والعلاقات التى تمكن الباحث من بناء حل نظرى لمشكلة البحث التى يتصدى لها .

الهدف الرابع :

يمكن من خلال الملاحظة دراسة ديناميكية الأفراد والجماعات والمجتمعات وإدراك الكثير من العلاقات التى ترتبط بالظاهرة التى يتم التدخل فيها، والأسباب التى تكمن وراءها، واختبار الفروض التى تفسرها للوصول إلى القوانين والنظريات العامة المتصلة بها.

الهدف الخامس:

يمكن باستخدام الملاحظة وتكرارها قياس عائد التدخل المهنى ومعرفة مظاهر التغيير التى حدثت نتيجة لاستخدام برنامج التدخل المهنى مع أنساق التعامل تبعاً لموقف الممارسة وأهداف التدخل المهنى فى الموقف الإشكالى.

ثالثا: الخصائص العامة للملاحظة :

هناك خصائص عامة تميز الملاحظة كوسيلة من وسائل جمع البيانات فى البحث العلمي بوجه عام وفى البحوث الكيفية فى الخدمة الاجتماعية بوجه خاص.

ومن أهم تلك الخصائص :

الخاصية الاولى :

تعتبر أفضل وسائل جمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية فى الحالات والمواقف التى يصعب فيها استخدام الأدوات الأخرى مثل حالات المبحوثين الذين لا يستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم قولاً أو كتابة.

الخاصية الثانية :

أن الملاحظة ليست مجرد مشاهدة حسية فقط، بل هى عملية تجمع بين النشاط الحسى والعقلى، حيث يلزم تفسير ما يقع تحت حواس الباحث من متغيرات، فهى ليست مجرد تسجيل لما يطرأ على الظاهرة من تحول أو تغير نتيجة للتدخل المهنى، بل هى تفسير عقلى لتلك الظاهرة لفهمها إلى حد ما.

الخاصية الثالثة :

أن الملاحظة التى تتم لأغراض البحث العلمى عملية مقصودة ومخططة ومنظمة، وليست مجرد مشاهدة عرضية لظاهرة ما تتم بمحض الصدفة، حيث تتضمن الاختيار الذكى للجوانب المراد ملاحظتها بهدف تقويمها بطريقة علمية.

الخاصية الرابعة :

تتسم الملاحظة العلمية بأن نتائجها يمكن مراجعتها واختبارها والتحقق منها عن طريق مقارنة النتائج التى توصل إليها مختلف الملاحظين أو عن طريق إعادة الملاحظة للتأكد من جدوى التدخل المهنى مع أنساق التعامل وفقاً لأهداف وخطوات التدخل المهنى فى ممارسات الخدمة الاجتماعية.

رابعا : أساليب الملاحظة وخطواتها :

للملاحظة أساليب متعددة يتداخل بعضها فى بعض، ويختلف بعضها عن البعض الأخر، ويمكن تصنيف هذه الأساليب بالرغم من تعددها إلى فئتين رئيسيتين هما:

الفئة الأولى : الملاحظة البسيطة :

ويقصد بها ملاحظة الظواهر الاجتماعية تلقائياً فى ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمى، وبغير استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعها كملاحظة أوجه النشاط التى يمارسها المواطنون ارتباطاً بأحد البرامج الاجتماعية التى يتم تنفيذها أو أحد برامج التدخل المهنى المراد قياس تأثيرها.

ويمكن أن تتم الملاحظة البسيطة بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الطريقة الأولى : الملاحظة بدون مشاركة:

والتى يقوم فيها الباحث بالملاحظة بدون أن يشارك فى أى نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة، وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب فى ملاحظة النسق الفردى أو نسق الجماعة التى يتصل أعضاؤها ببعض اتصالاً مباشراً.

وللملاحظة بدون مشاركة عدة مزايا منها:

(1) تهيئ للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلى للجماعة فى صورته الطبيعية.

(2) تجنب الباحث الأخطاء التى يقع فيها لو أنه استعان بأداة أخرى.

الطريقة الثانية : الملاحظة بالمشاركة:

وهى التى تتضمن اشتراك الباحث فى حياة الناس الذين يقوم بملاحظاقم، ومساهمته فى أوجه النشاط الخاصة التى يقومون بها لفترة مؤقته وهى فترة الملاحظة.

ويستلزم هذا النوع من الملاحظة أن يصبح الباحث عضواً فى الجماعة التى يقوم بدراستها وأن يساير الجماعة ويتجاوب معها، وأن يمر فى نفس الظروف التى تمر بها، ويخضع لجميع المؤثرات التى تخضع لها.

ولا يكشف الباحث عن نفسه أو يفصح عن شخصيته أثناء الملاحظة ليظل سلوك الجماعة تلقائياً بعيداً عن التصنع والرياء، وقد يفصح عن شخصيته، ويكشف عن غرضه،

وبمرور الوقت يألفه أفراد الجماعة، ويصبح وجوده بينهم أمراً طبيعياً، ويجب أن يحدد الباحث منذ البداية درجة مشاركته.

وللملاحظة بالمشاركة عدة مزايا من أهمها:

(1) تعطى الباحث القدرة على دراسة المواقف التى لها دلالة بالنسبة للظاهرة التى يلاحظها والتى قد لا يعرف عنها شيئاً قبل بدء الدراسة، وذلك بغرض التعرف عليها.

(2) يتم تسجيل السلوك الذى يلاحظه هو وكما يراه فى أثناء فترة الملاحظة، وهذا يتضمن دقة التسجيل، وبالتالى دقة المعلومات، وليس كما يعبر عنها أعضاء الجماعة كما هو الحال فى المقابلة.

ومن عيوب الملاحظة بالمشاركة :

(1) تتطلب الملاحظة بالمشاركة وقتاً طويلاً.

(2) قد تتدخل عوامل وقتية تؤثر على السلوك فى أثناء الملاحظة وبذلك يكون ما يلاحظه الباحث غير صحيح.

(3) بعض من يتم ملاحظتهم من المبحوثين قد يغيروا سلوكهم نتيجة شعورهم بأنهم ملاحظون.

تسجيل الملاحظة البسيطة :

تعتبر عملية تسجيل ما تم ملاحظته عن الظاهرة التى يتم ملاحظتها ضرورياً عند استخدام الأخصائى الاجتماعى لأسلوب الملاحظة البسيطة بالمشاركة أو بدون مشاركة وفى هذه الحالة لابد أن يراعى ما يلى:

(1) أن يحدد الأخصائى قائمة بالموضوعات المراد ملاحظتها قبل قيامه بعملية الملاحظة حتى يسهل عليه تسجيل ما يلاحظه بعد فترة الملاحظة.

(2) أن يراعى التسلسل الزمنى للمواقف التى يقوم بملاحظتها.

(3) أن يراعى الموضوعية والدقة فى تسجيل ما تم ملاحظته عن الظاهرة التى يقوم بدراستها.

(4) أن يهتم بالتسجيل القصصي لجميع الشواهد التي يتم ملاحظتها، حتى يستفيد من ذلك في عمليات تحليل وتفسير البيانات التي يحصل عليها من ملاحظته.

(5) الاستعانة بآراء الخبراء والمهتمين بالظاهرة التي يتم ملاحظتها سواء قبل إجراء الملاحظة لتحديد الموضوعات المراد ملاحظتها أو بعد تسجيل الملاحظات لتحليلها وتفسيرها بما يسهم في تحقيق أهداف الملاحظة.

الفئة الثانية : الملاحظة المنظمة :

يختلف أسلوب الملاحظة المنظمة عن أسلوب الملاحظة البسيطة، حيث أن الملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الذين يتم ملاحظتهم أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة، كما أنها تنحصر في موضوعات محددة سلفاً وتقتصر على إجابة الأسئلة أو التحقق من الفروض التي وضعها الباحث.

وتتم الملاحظة المنظمة إما في مواقف طبيعية بالنسبة للبحث، وذلك بنزول الباحث بنفسه إلى حيث توجد الظاهرة التي يدرسها على طبيعتها، أو بملاحظة الظاهرة في جو المعمل الصناعي، وكلما كان الموقف طبيعياً كانت النتائج أدق، لأن كثيراً من الظواهر يتغير إذا لوحظ في جو المعمل الصناعي.

ومن الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنظمة:

أ- المذكرات التفصيلية والتي يمكن عن طريقها فهم الظاهرة المدروسة والوقوف على العلاقات القائمة بين أجزائها.

ب- الصور الفوتوغرافية، لتحديد جوانب الموقف الاجتماعي كما يبدو في صورته الحقيقية. .

جـ- الخرائط لتوضيح العلاقة بين البيئة الجغرافية وبين التنظيمات الاجتماعية القائمة بمجتمع الدراسة كتوزيع السكان بالنسبة للموارد الطبيعية، وتوزيع المؤسسات الاجتماعية .. الخ.

د- نظام الفئات لتصنيف السلوك في فئات تساعد الباحث على وصف الموقف الاجتماعي بصورة كمية.

هـ- المقاييس السوسيومترية لتوضيح العلاقات الكائنة فى وقت محدد بين أفـراد جماعة خاصة.

• خطوات الملاحظة المنظمة :

ويمكن تحديد خطوات الملاحظة المقصودة (المنظمة) فى بحوث الخدمة الاجتماعيـة فى الخطوات التالية:

1- اختيار الموضوع وتحديده وفق أهداف واضحة ومحددة، مع تحديـد السـلوك المراد ملاحظته ومن سيتم ملاحظتهم.

2- تحديد الظرف المناسب لإجراء الملاحظة، لأن الموضوع يتأثر بالظرف المكـانى والزمانى، لذا فإن على الباحث تحديد الزمن الذى سوف تجمع البيانات فيـه والمكـان الملائم، حيث ينبغى إجراء الملاحظة فى الظروف الطبيعية لها حتى يتم الحصـول علـى بيانات غير متأثرة بالظروف الخارجية.

3- إعداد دليل الملاحظة وهو الجدول أو الأداة التى سيسـجل فيهـا الباحـث مشاهداته عن السلوك الذى سيتم ملاحظته.

4- التأكد من مدى صدق وثبات دليل الملاحظة، حتى يمكـن الاطمئنـان إلى أن تطبيقه سيؤدى إلى الحصول على المعلومات المطلوبة.

5- تدريب القائمين بالملاحظة فى حالة الاستعانة بأكثر من ملاحـظ، حـتى تـأتى النتائج على درجة كبيرة من الموضوعية.

6- تسجيل المشاهدات الملاحظة وفقاً للزمن المحدد للتسـجيل سـواء فى أثنـاء الملاحظة أو بعدها.

7- تفريغ البيانات والمشاهدات المسجلة حتى يمكن الاستفادة منها.

8- تحليل البيانات وتفسيرها.

9- الاستفادة من نتائج الملاحظة فى تعديل البرنامج أو وضع بـرامج اجتماعيـة مستقبلاً.

خامسا : صدق وثبات الملاحظة:

يجب التأكد من صدق أداة الملاحظة قبل الأخذ بها وضرورة ضمان ثباتها أى الحصول على نفس النتائج من نفس المبحوثين فى ظل نفس الظروف مع اختلاف الملاحظين.

ويمكن التأكد من صدق وثبات الملاحظة عن طريق:

أ- قيام الأخصائى الاجتماعى كباحث بإجراء فترة ملاحظة وتدوينها، ثم فترة ملاحظة أخرى وتدوينها ثم مقارنة نتائج فترتى الملاحظة لمعرفة مدى الاختلاف أو الاتفاق بينهما.

ب- يقوم الباحث بالملاحظة وتدوين النتائج، وفى نفس الوقت يمكن لملاحظين آخرين تدوين الملاحظات بفاصل زمنى يسمح باستبعاد أثر الذاكرة فى عمليتى الملاحظة والتسجيل، ثم يتم مقارنة النتائج التى توصل إليها الباحث بنتائج الملاحظين الآخرين. وذلك بإيجاد نسب الاتفاق بين الملاحظين

$$\text{حيث أن النسبة المئوية لثبات الملاحظة} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق فى الملاحظة}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الإختلاف}} \times 100$$

(عدد المرات الاجمالية للملاحظة)

جـ- الاهتمام بتحديد فئات الملاحظة، والفترات الزمنية التى يتم فيها الملاحظة والاهتمام بالتسجيل الزمنى للمواقف التى يتم ملاحظتها.

د - لزيادة معامل ثبات الملاحظة يفضل إجراء مقابلات حرة مع المبحوثين الذين تم ملاحظتهم للتأكد من مدى صدق ما تم ملاحظته وتسجيله.

سادسا: الجوانب التى يجب ملاحظتها خلال استخدام الاخصائى الاجتماعى لمهارته فى الملاحظة عند ممارسة الخدمة الاجتماعية:

هناك عديد من الجوانب يجب أن يركز الأخصائى الاجتماعى على ملاحظتها بما يسهم فى نجاحه فى القيام بعمله المهنى ومن تلك الجوانب:

(1) **السلوكيات الصادرة:** من الأفراد والجماعات والقادة ورؤساء الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية لدورها فى تحقيق عملية المساعدة المهنية.

(2) **التعبيرات المختلفة اللفظية وغير اللفظية:** حيث أن كل تعبير منها يمكن أن يتضمن مدلولاً يستفيد منه الأخصائى الاجتماعى فى دراسة الموضوع ووضع خطة المساعدة.

(3) **العلاقات الاجتماعية فى الملاحظة وتطبيقها على المستفيدين:** حيث أن العلاقات يمكن مشاهدتها والإحساس بها والاستفادة من مظاهرها المختلفة فى الدراسة وتقدير المشكلة ووضع خطة المساعدة.

ومثالاً لذلك العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وقائدها، العلاقة الأسرية بين أفرادها والوالدين عند حدوث مشكلات أسرية، العلاقة بين القادة الشعبيين ورؤساء الأجهزة والمنظمات وغيرها.

(4) **المنطقية فى عرض الموضوع أو المشكلة ومدى تسلسلها:** يلاحظ الأخصائى مدى منطقية المستفيد الذى يتعامل معه فى مواقفه المختلفة فقد يعرض الطالب فى المرحلة الثانوية مشكلة من وجهة نظره بداية من شكوى المدرسين ثم ينتقل للوالدين ثم يعود مرة أخرى إلى شكوى المدرسين وربطها ببعض العوامل غير المنطقية، وبالتالى يستطيع الأخصائى التعرف على المنطق الذى يتبع فى عرض المشكلة ومدى اختلاف أو ارتباط الأفكار ببعضها.

(5) **طبيعة العلاقة المهنية:** من الضرورى ملاحظة طبيعة العلاقة المهنية بين الأخصائى الاجتماعى والمستفيدين من حيث الثقة المتبادلة، الاحترام والتقدير، الرغبة، التعامل وحل المشكلة، الالتزام بما يتفق عليه الاهتمام الواضح من خلال المحافظة على مواعيد المقابلة وتقديم المستندات والمعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى استشارة الأخصائى فى بعض المواقف والاقتناع بما يقوله وتنفيذه فعلاً.

(6) **الحالة الصحية والمظهر العام للمستفيدين:** هناك بعض المواقف والمشكلات ترتبط بنوع معين من المستفيدين من حيث تأثرهم بطبيعة تلك المشكلات فى صحتهم ومظهرهم مثل حالات المساعدات الاقتصادية، حالات الإدمان لدى الشباب والكبار، حالات الإعاقة العقلية بأنواعها، حالات الاضطراب النفسى، الأحداث المنحرفين، أطفال الشوارع وغيرهم من الحالات التى يصبح الأمر فيها أن تتكون للأخصائى مهارة فى ملاحظة الحالة الصحية العامة والمظهر العام.

سابعا : المهارات التى يجب أن تتوافر فى الاخصائى الاجتماعى كباحث للقيام بالملاحظة :

من أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها الأخصائى الاجتماعي كباحث للقيام بالتخطيط للملاحظة العلمية وتنفيذها والاستفادة منها فى بحوث الخدمة الاجتماعية المهارات التالية:

1- المهارة فى الاتصال بالآخرين متمثلاً فى وحدة التعامل "المبحوثين" فى مجال دراسته، دون أن تدرك الوحدة أنها تحت الملاحظة حتى يستطيع أن يلاحظ سلوكها على الطبيعة.

2- المهارة فى دقة الملاحظة وضمان سلامة الحواس، حتى يتمكن من إدراك ما وراء السلوك والدوافع التى تدفع الوحدة للقيام به.

3- المهارة فى تسجيل الشواهد والوقائع التى يلاحظها فى إطار من الموضوعية وعدم طمس أى من الحقائق التى يلاحظها مهما كانت صغيرة.

4- المهارة فى تقبل الوحدة التى يلاحظها ومسايرة العادات والتقاليد السائدة بمجتمع الدراسة، حتى لا يكون وجوده غير مرغوب فيه.

5- المهارة فى تفسير وربط الشواهد والأحداث والسلوكيات التى لاحظها، حتى يمكنه إعطاء صورة حقيقية عما لاحظه.

6- المهارة فى تنظيم البيانات التى حصل عليها من الملاحظة وتقديمها للقارئ من خلال وصف مكتوب بطريقة جيدة، مع ربط ما لاحظه بإطار نظرى يكشف دلالة تلك الملاحظات اجتماعياً.

وحتى يمكن للأخصائى الاجتماعى كباحث القيام بعملية الملاحظة والاستفادة منها فى بحوث الخدمة الاجتماعية فلابد أن يكون قادراً على الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الغرض من قيامه بالملاحظة؟
- ما الجوانب التى يجب عليه ملاحظتها؟
- كيف يتم تسجيل البيانات التى يلاحظها؟

• ما الإجراءات التى يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة؟

• ما العلاقة التى تربط الباحث بالمبحوثين وبما يلاحظه من سلوكيات وكيف تتطـور هذه العلاقة بينه وبين المبحوثين؟

• ما نمط الملاحظة المستخدم وما الأدوات المستخدمة فى الملاحظة؟

• ما الاعتبارات الواجب اتباعها لزيادة دقة وثبات الملاحظة؟

ثامناً : مزايا الملاحظة كأداة لجمع البيانات :

للملاحظة الميدانية كأسلوب لجمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية مزايا متعددة، يمكن توضيح أهمها فيما يلى:

الميزة الأولى : يمكن استخدام الملاحظة فى بعض المواقف والحالات التى يصعب فيهـا استخدام الأدوات الأخرى لجمع البيانات، خاصة فى حالة الحصول على بيانـات حـول سلوك من لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم.

مثال ذلك : عند ملاحظة سلوك الأطفال الصغار الذين طبق علـيهم أحـد بـرامج التدخل المهنى الذى يهدف تنمية قدراتهم على التعامل مع الآخرين، وفى هـذه الحالـة لا يستطيع الباحث الحصول على البيانات من الطفل الصغير الذى لا يجيد التعبير عن نفسـه إلا من خلال الملاحظة كأساس لتقويم أثر برنامج التدخل المهنى على تحسين علاقة الطفـل بغيره من الأطفال الآخرين.

الميزة الثانية : ييسر استخدام الملاحظة تسجيل السلوك كما يحدث لأنها تمكن مـن رؤية المبحوث والاستماع إليه، مما يؤدى إلى الحصول على معلومات صريحة ومباشرة عن السلوك والأفعال التى يتم دراستها، نتيجة قيام الباحث بتسجيل ملاحظاتـه فـور قيامـه بالملاحظة مباشرة، وبذلك يقل الاعتماد على الذاكرة، بما يضمن عـدم نسـيان بعـض البيانات لأنها تسمح بتسجيل السلوك وقت حدوثه.

الميزة الثالثة : توفر الملاحظة الوقت والجهد المبذول فى عملية جمع البيانات أكثر من الأدوات لأخرى، ويمكن استخدامها فى كثير من أنـواع دراسـات وبحـوث الخدمـة الاجتماعية سواء كانت دراسات استطلاعية أو وصفية أو تجريبية ومنها بحـوث التـدخل المهنى للتعرف على أثر البرامج فى تغيير سلوكيات العملاء الذين يتم التعامل معهم.

الميزة الرابعة: يساعد استخدام الملاحظة فى الحصول على معلومات صادقة وأصلية، حيث أنها تتم فى مكان حدوث الموقف أو السلوك مما يؤدى إلى إبعاد أى إمكانية للتحيز مما يضفى عليها الموضوعية لأنها تتيح مشاهدة الأفعال والسلوكيات وملاحظة التفاعلات والانفعالات فى إطارها الطبيعى.

تاسعا : عيوب الملاحظة كأداة لجمع البيانات:

رغم أهمية الملاحظة كأداة لجمع البيانات فى كثير من المواقف لملاحظة السلوك على الطبيعة، إلا أن هناك عيوب قد تحد من جدوى استخدامها فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

ومن هذه العيوب ما يلى:

الأول : احتمال ظهور التحيز فى البيانات، خاصة فى حالة عدم تدريب الباحث على كيفية إجراء الملاحظة وتسجيلها، وذلك لأن الملاحظة تعتمد بشكل أساسى على من يقوم بها ومعلوماته عن موضوع الدراسة، وقد تدخل آراء الباحث الخاصة فى تفسير الأفعال الملاحظة وإصدار تعميمات عليها.

ولذا فإن عدم تدريب الملاحظين سيؤدى إلى نوع من التشويه والتحيز فى نتائج الملاحظة، فلا يسترعى انتباه الملاحظ إلا ما يرغبه أو قد يعطى تفسيرات للسلوك بدلاً من وصف هذا السلوك، مما يستدعي ضرورة اختبار صدق نتائج الملاحظة باعتمادها على أكثر من ملاحظ ومقارنة نتائج كل الملاحظات.

الثانى : أنه لا يمكن استخدام الملاحظة كأداة لجمع البيانات فى الحالات التى يصعب فيها التنبؤ مقدماً بحدوث السلوك موضوع الدراسة، وذلك لعدم إمكانية التخطيط وتنفيذ خطوات الملاحظة بما يتضمنه من اختيار مكان إجراء الملاحظة، الوصول إلى المبحوثين ثم جمع البيانات وتحليلها ثم تدوينها وعرضها بعد مغادرة مكان الملاحظة.

الثالث : أن شعور المبحوثين أنهم تحت الملاحظة قد يؤدى إلى تصرفهم بشكل يتسم بالتحفظ فى السلوك، مما يفقد البيانات التى يتم الحصول عليها الموضوعية، وبالرغم من أن هذا العيب يوجد فى عديد من الأدوات الأخرى إلا أنه يظهر أكثر عند استخدام الملاحظة، مما يفقد النتائج المصداقية والموضوعية.

الرابع : يصعب استخدام الملاحظة فى دراسة الظواهر الماضية أو المستقبلية، حيث ترتبط بدراسة أنماط السلوك، العلاقات الاجتماعية، الاتجاهات فى مواقف الحياة الاجتماعية الواقعية أو المرتبطة بالبرامج فى زمن الملاحظة فقط وليس فى مراحل تطور السلوك الناتج عن تنفيذ البرنامج مرحلياً.

الخامس : يصعب استخدامها فى دراسة بعض أنماط السلوك الإنسانى المرتبطة ببعض المواقف كالمشكلات الأسرية، السلوك الانحرافى، الرشوة .. وهى الأنماط السلوكية التى يصعب أن يلاحظها ملاحظ خارجى لأنها غالباً ما تتم فى بيئة داخلية يصعب تواجد الملاحظ فيها.

عاشراً: نموذج لدليل ملاحظة للمسنين فى المؤسسات الإيوائية

جوانب الملاحظة	الاستجابة		
	دائماً	أحياناً	نادراً
أولاً: العلاقات الاجتماعية:			
(1) يسعى لتكوين صداقات جديدة.			
(2) يسأل عن زملائه فى الدار.			
(3) يفضل ممارسة الألعاب الجماعية.			
(4) يتبادل الزيارات مع الزملاء.			
(5) يلجأ إليه زملائه لحل مشكلاتهم الشخصية.			
(6) يشارك زملائه مناسباتهم الخاصة.			
(7) يشارك زملائه الأنشطة فى الدار.			
(8) يتكلم عن مشاكله مع غيره.			
ثانيا: الكفاءة الاجتماعية:			
(1) يبذل كل جهد فى أى عمل يكلف به.			
(2) يؤدى كل ما يطلب منه.			
(3) يمارس أنشطة جديدة فى الدار.			

(4) يتصل بأى جهة لخدمة الدار.			
(5) يتعاون مع زملائه فى الأنشطة.			
(6) ينفذ ما تتفق عليه الجماعة.			
(7) يمارس هواية فى وقت فراغه.			
(8) يسأل عما يحدث له فى مرحلة الشيخوخة.			
ثالثاً: الاستقلالية:			
(1) يعتمد على نفسه فى شئون حياته.			
(2) يبدى رأيه فى كل الموضوعات.			
(3) يهتم بمظهره وهندامه.			
(4) يحافظ على مواعيده ووعوده.			
(5) يساهم فى حل مشكلات الدار.			
(6) يعتز برأيه ويحرص على إبداءه.			
(7) يطلب مشورة الآخرين.			
(8) يتطوع لإصلاح أى شئ فى الدار.			

الاداة الثانية : المقابلة (الاستبار) :

أولا: تعريف المقابلة :

تعتبر المقابلة كأداة لجمع البيانات مفيدة عندما يكون الغرض هـو الفهـم الكامـل للظاهرة التي يتم دراستها.

ولقد تعددت تعاريف المقابلة كأداة بحثية لجمع البيانات فى الدراسـات المسـحية فى بحوث الخدمة الاجتماعية بوجه عام.

ومن هذه التعاريف :

التعريف الأول :

هي حوار لفظي بين الباحث والمبحوث وجهاً لوجه، حيث يقوم الباحث باستيفاء أداة جمع البيانات والتى تعرف بدليل المقابلة أو الاستمارة للحصول على المعلومات التى تعبـر عن الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر أو الدوافع فى الماضى أو الحاضر.

التعريف الثانى :

هي عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر، أو أفراد مع آخرين هدفها تـوفير أنواع معينة من المعلومات لاستخدامها فى بحث علمى أو للاستعانة بهـا علـى التوجيـه والتشخيص والعلاج .

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلى :

1- المقابلة هى لقاء هادف بين الباحث والمبحوثين يستهدف الحصول على بيانـات محددة يراد الحصول عليها.

2- يتم الحصول على البيانات من خلال استخدام دليل المقابلة أو استمارة جمـع بيانات يستهدف الحصول عليها من إجراء الدراسة أو البحث .

3- ترتبط تلك البيانات بآراء واتجاهات المبحوثين ودوافعهم فى الماضى والحاضر بل وتصوراتهم المستقبلية.

4- يمكن استخدامها كوسيلة لجمع البيانـات الخاصـة باحتياجـات المـواطنين ومشكلاتهم كأساس لتخطيط البرامج الاجتماعية أو فى التعرف على رأيهـم فى مـدى استفادتهم من برنامج التدخل المهنى بعد تنفيذه أو تطبيقه.

ثانيا: اهداف المقابلة :

تحقق المقابلة عدة أهداف كأداة بحثية فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

من اهم هذه الاهداف :

الهدف الاول :

ترجمة أهداف البحث إلى أسئلة معينة، للكشف عن الجوانب التى تحددها أهداف البحث من خلال توجيه أسئلة تؤدى للحصول على استجابات تعبر عن اتجاهات المبحوث وآرائه ومعلوماته حول الظاهرة التى يتم دراستها فى إطار الالتقاء المباشر دون وسيط.

الهدف الثانى:

دفع المبحوث للإجابة الصحيحة الواعية الصادقة واستثمار الرغبة لديه للإدلاء بالبيانات والمعلومات المطلوبة من خلال الثقة بينه وبين الباحث، وتمكين الباحث من استقراء ردود أفعال العملاء المنعكسة على وجوههم أو حركاتهم.

الهدف الثالث :

تقديم يد العون والمساعدة للمبحوث خاصة فى المقابلات التشخيصية والعلاجية والاستشارية والتى تتم بناء على طلب عملاء الخدمة الاجتماعية.

الهدف الرابع:

تسهم المقابلة كأداة بحثية من خلال استخدام دليل المقابلة أو "استمارة الاستبار" فى التعرف على مدى تأثير تطبيق برنامج للتدخل المهنى مع أنساق التعامل فى أى مجال من مجالات الممارسة المهنية، وتعتبر وسيلة مهمة لتحقيق التنفيس الوجدانى عن المبحوث.

الهدف الخامس:

تستخدم المقابلة فى بحوث الخدمة الاجتماعية على نطاق واسع نتيجة لصلاحية استخدامها مع الأميين الذين يمثلون نسبة كبيرة من المبحوثين الذين يخضعون لدراسات باحثى الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً : خصائص المقابلة :

تتميز المقابلة كأداة بحثية لجمع البيانات بعدة خصائص.

ومن اهم تلك الخصائص ما يلي:

الخاصية الأولى :

وجود مواجهة بين الباحث والمبحوث فى مكان واحد لاستيفاء البيانات التى يريد الحصول عليها، أى أنها تتكون من أربعة عناصر هى:

- الباحث القائم بالمقابلة.
- المبحوث.
- موقف المقابلة.
- أداة جمع البيانات.

وترتبط هذه العناصر بعضها وتؤثر على النتائج.

الخاصية الثانية :

التبادل اللفظى الذى يتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث، وما قد يرتبط بذلك التبادل اللفظى من استخدام تعبيرات الوجه ونظره العين أو الإيماءات وغيرها من السلوكيات، ويستوجب ذلك أن يمتلك الباحث المعارف والمهارات والاتجاهات والسمات الشخصية التى تمكنه من توجيه المقابلة بما يحقق الأهداف.

الخاصية الثالثة :

تميز المقابلة بالتوجه نحو غرض واضح محدد، مما يجعلها تختلف عن الحديث العادى الذى قد لا يهدف إلى تحقيق غرض محدد، أى أن الاتصال الناشئ عن المقابلة هو اتصال هادف يرقى بصفة رئيسية إلى استثارة المبحوث للإدلاء بمعلومات دقيقة وصادقة عن موضوعات معينة ترتبط بأهداف المقابلة.

الخاصية الرابعة:

تسمح المقابلة بإمكانية ملاحظة السلوك غير اللفظى، ومن خلالها يمكن الحصول على نسبة عالية من الاستجابات وزيادة قدرة القائم بالمقابلة على التحكم فى الظروف التى يتم فى ضوئها تدوين استجابة المبحوثين على الأسئلة التى تتضمنها استمارة جمع البيانات.

رابعا: أنواع المقابلات المرتبطة ببحوث الخدمة الاجتماعية:

بالرغم من أن هناك تصنيفات كثيرة لأنواع المقابلات ومنها:

- **تصنيف حسب الأغراض والوظيفة :**

المقابلة التشخيصية ، المقابلة المسحية ، المقابلة التوجيهية ، المقابلة الاختبارية أو القياسية.

- **تصنيف حسب عدد المشتركين فى المقابلة :**

مقابلة فردية ، مقابلة جماعية.

- **تصنيف حسب طول مدة الاتصال فى المقابلة :**

مقابلة ذات اتصال قصير، مقابلة ذات اتصال طويل.

- **تصنيف حسب الدور الذى يؤديه الباحث والمبحوث :**

مقابلة غير موجهة، المقابلة البؤرية، المقابلة المتكررة.

- **تصنيف حسب درجة تقنينها :**

مقابلة مقننة ، مقابلة بسيطة أو غير مقننة.

ولكن ما يهمنا توضيحه هو المقابلات ذات الصلة بالبحوث الاجتماعية بوجه عام وبحوث الخدمة الاجتماعية بوجه خاص وهى :

المقابلات المقننة، المقابلات غير المقننة، مقابلات التعميق غير الموجهه، المقابلات البؤرية.

أ- المقابلات المقننة (استخدام استمارة مقننة):

وفى هذه المقابلات توجه الأسئلة بنفس الطريقة ونفس الكلمات ونفس الترتيب لجميع المبحوثين، وتقتصر الإجابة على الاختيار من إستجابات محددة سلفاً، بل إن مقدمة المقابلة ونهايتها تأخذ نفس الصورة لكل المبحوثين.

وهذه المقابلات توفر الضوابط اللازمة التى تسمح بصياغة تعميمات علمية لأن المبحوثين يستجيبون لنفس الأسئلة ويخضعون لنفس الظروف فى المقابلة قدر الإمكان.

ومع ذلك يعاب عليها أن ضرورة جمع بيانات كمية - تسمح بالمقارنه - من جميع المبحوثين بطريقة موحدة توجد جموداً فى إجراءات البحث قد يجعل التعمق بدرجة كافية أمراً مستحيلاً.

ب- المقابلات غير المقننة (استخدام استمارة غير مقننة):

وفى هذه المقابلات لا تحدد الأسئلة أو فئات إجابات لهذه الأسئلة تحديداً مسبقاً حيث تمتاز بالمرونة التى تسمح للباحث بالتصرف فى الأسئلة وتوجيه المقابلة بما يناسب الموقف ويناسب المبحوثين.

خامسا : المبادئ التى يجب مراعاتها لإجراء المقابلة :

هناك عدة مبادئ يجب أن يلتزم بها الأخصائى الاجتماعى كباحث لإتمام المقابلة بما يحقق الهدف منها لجمع البيانات المطلوبة من البحث.

وأهم تلك المبادئ :

المبدأ الأول : تحديد الموضوع تحديداً دقيقاً من حيث المشكلة والأهداف والفروض والمجالات والالتزام بتعليمات استمارة المقابلة.

المبدأ الثانى : تنفيذ المقابلة فى مكان مريح وخاص مع وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث.

المبدأ الثالث: ضرورة أن يقوم الباحث بتقديم نفسه للمبحوث بطريقة تحدد من هو، ويشرح له موضوع الدراسة وطبيعة العمل فيها، وإعلامه بسرية المعلومات وعدم الإفصاح عن اسم وهوية المبحوث لأى فرد مهما كان.

المبدأ الرابع : الالتزام بجدول المقابلة، وعدم التفرع لأحاديث جانبية، وأن تكون لغة التخاطب بسيطة ومفهومه وذات جمل وعبارات مستخدمة فى الحياة اليومية، مع انتباه الباحث ورحابة صدره.

المبدأ الخامس: تأخير القضايا ذات الحساسية الخاصة لنهاية المقابلة مع مرونة الأسئلة وتنوعها.

المبدا السادس: تجنب إعطاء المبحوث أى فكرة على أنـه فى الإمكـان حـل مشكلته الشخصية أو شعوره بأن المقابلة مفيدة له شخصياً، ولكن يشعر أن هذه المقابلة لها أهداف محددة وأن تعاونه هام لإنجاحها.

المبدا السابع : محاولة تهيئة مناخ تبدو فيه علاقة الصداقة مع المبحوث، وإشعاره بأن تفاعله مع الباحث سوف يكون ممتعاً ومرضياً وعدم الاستهزاء بالمبحوث.

المبدا الثامن: عدم الدخول فى الخصوصيات مباشرة، خاصة إذا كانت الأسـئلة تدور حول العلاقات الأسرية أو الدخل و العمر.

المبدا التاسع: أن يشعر المبحوث بأن تعاونه مع الباحث هام جـداً وضـروري لنجاح المقابلة وضرورة تحفيز المبحوثين على الاستجابة.

المبدا العاشر : إنهاء المقابلة بطريقة ملائمة وتقديم الشـكر للمبحـوث علـى مشاركته.

سادسا: مزايا استخدام المقابلة :

يحقق استخدام المقابلة عدة مزايا فى مواقف بحثية متعددة

ومن اهم تلك المزايا :

(1) للمقابلة أهميتها فى الحصول على البيانات المطلوبة والمستهدفة مـن دراسـة الظواهر الاجتماعية فى حالة التعامل مع مبحوثين يتسمون بدرجة أمية عالية ولا يعرفون القراءة والكتابة، حيث أن الباحث أو القائم بالمقابلة هو الذى يقوم بقـراءة الأسـئلة وتدوين آراء المبحوثين حول الاستجابات.

(2) تسمح المقابلة باستقصاء الموضوعات غير المعروفة للباحثين والـتى يجهلـون جوانبها الهامة، خاصة فى الدراسات الاستطلاعية التى يصعب فيها إعداد أسئلة للكشف عنها مقدما، مما يجعل المقابلات غير المقننة وسيلة للكشف عن الجوانب الهامة للموضوع المراد استكشافه لدراسته بطريقة أكثر عمقاً.

(3) تسمح المقابلة بإعطاء فرصة للمبحوث بمناقشة الباحث فى النقـاط أو بعـض الأسئلة الغامضة التى يصعب عليه فهمها، كما يتيح فرصة لأن يفسر له الباحـث مـا

يسأل عنه، كما أنها تشعر المبحوث بالأمان والاطمئنان إلى سرية البيانات التي يعطيها للباحث.

(4) تتميز المقابلة بأنها تجمع بين الباحث والمبحوث أو القائم بالتدخل في موقف مواجهة، مما يتيح فرصة أكبر للباحث للتعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها من خلال ملاحظة سلوك المبحوث وتعبيراته السلوكية المختلفة التي قد توحي بوجود تناقض في إجاباته وبذا يمكن مناقشته في بعض تلك الإجابات للتأكد من صدقها.

(5) تضمن المقابلة حصول الباحث على الرأي الفعلي للمبحوث في الأسئلة التي يجيب عليها دون أن يتناقش مع غيره من المبحوثين أو يتأثر بآرائهم، مما يجعل البيانات أكثر تعبيراً عن رأي المبحوث الشخصي.

(6) ارتفاع نسبة الاستجابة في استمارة المقابلة إذا ما قورنت بالأدوات الأخرى لجمع البيانات، نظراً لوجود الباحث مع المبحوث واحتفاظه بالاستمارة.

سابعا : عيوب استخدام المقابلة :

رغم ما للمقابلة من مزايا إلا أن هناك عيوباً تجعل الباحثين يفكرون قبل استخدامها في بعض المواقف الخاصة بدراسة الظواهر الاجتماعية، أو قياس عائد التدخل المهني.

ومن أهم تلك العيوب :

(1) تحتاج المقابلة إلى عدد كبير من الباحثين أو جامعي البيانات الذين يتم اختيارهم وتدريبهم، مما يتطلب وقتاً وجهداً ونفقات كثيرة مقارنة بغيرها من أدوات جمع البيانات، خاصة إذا كانت من نوع المقابلات المسحية التي يفترض فيها أن تغطي عدداً كبيراً من المبحوثين مما يمثل عبئاً عند استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية.

(2) تعرض البيانات التي تجمع عن طريق المقابلة للخطأ وعدم الصدق، إما لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التقرير اللفظي للمبحوث عن موضوعات لا يلاحظها الباحث مباشرة لأنها قد ترتبط بالماضي أو المستقبل، أو نتيجة عدم قدرة المبحوث على الإجابة نتيجة الجهل بموضوع السؤال، أو نتيجة عدم فهم معاني الألفاظ، أو نتيجة عدم إدراك الفرد شعورياً لاتجاهاته ودوافعه مما يشكك في إمكانية التوصل لمعلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سليمة .

(3) يعاب على استخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات كثـرة تكـاليف انتقـال الباحثين لأماكن المبحوثين فى حالة عدم تواجدهم فى مكان واحد، خاصة وأن المبحوثين لا يمكن مقابلتهم إلا فى مواعيد محددة.

(4) تقل درجة صدق بيانات المقابلة كثيراً عن مثيلاتها من الوسائل الخاصة بجمـع البيانات فى حالة عدم تدريب الباحثين تدريباً خاصاً على المواقف التى سيواجهونها أثناء إجراء المقابلة مع المبحوثين، أو فى حالة عدم إتباع الأساليب العلمية المرتبطـة بإعـداد استمارة المقابلة نفسها، خاصة إذا كانت الظاهرة التى يتم دراستها متسعة مـن حيـث عدد المبحوثين أو اتساع جغرافى للمنطقة التى ينفذ فيها.

الاداة الثالثة : الاستبيان :

اولا: تعريف الاستبيان :

لقد تعددت تعاريف الاستبيان كأداة لجمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

ومن هذه التعاريف:

التعريف الأول:

هو استيفاء البيانات المطلوبة عن طريق استمارة يتم ملؤها من المبحوثين، ولكن لا يشترط المواجهة بين الباحث والمبحوث، حيث يتم ذلك عن طريق توزيع الاستمارات على المبحوثين إما فى مكان واحد أو إرسالها لهم عن طريق البريد، ثم يتولى المبحوثون الإجابة عنها وإعادتها إلى الباحث.

التعريف الثانى:

هى إحدى أدوات جمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريق البريد لمجموعة من الأفراد أو تسلم باليد للمبحوث الذى يقوم بالإجابة عليها بنفسه ثم إعادتها إلى الباحث أو هيئة البحث.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف الاستبيان بأنه:

إحدى أدوات جمع البيانات فى صورة استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة عن كل ما يتعلق بمتغيرات موضوع البحث لاستبيان المعلومات التى لدى المبحوثين بتوزيعه عليهم مباشرة أو من خلال وسائل الاتصال فى حالة صعوبة الاتصال المباشر بهم (البريد، الهاتف، الصحف والمجلات، الانترنت، الإذاعة والتليفزيون) وفى كل الأحوال يقوم المبحوث بالإجابة عليها وإعادتها للباحث.

ثانيا : أنواع الاستبيان :

يعتبر الاستبيان أداة هامة لجمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية من خلال تصميم الاستمارة الخاصة بجمع البيانات بما يتناسب مع طبيعة البحث والمنهجية المتبعة.

ويمكن التمييز بين الاستبيان وفقاً لمعايير هى:

المعيار الأول: طريقة تطبيق الاستبيان وإدارته وينقسم إلى نوعين:

النوع الأول : الاستبيان البريدى :

ويتم عن طريق إرسال الاستبيان للمبحوثين عن طريق البريد أو إعلانــه فى المجــلات والصحف أو الإذاعة والتليفزيون، ثم يقوم المبحوثون بالإجابة عليه وإرساله مرة أخــرى للباحث أو الجهة المسئولة عن طريق البريد. ويستخدم هذا النوع فى حالة كبر حجم العينة وتواجدها فى أماكن متفرقة.

النوع الثانى : الاستبيان غير البريدى :

وفى هذا النوع يتولى الباحث أو جامعو البيانات مسئولية توزيــع الاســتبيان علــى المبحوثين الذين يقومون بالإجابة عليه، ثم يقوم الباحث بجمعه بعد تعبئته أو الإجابة عليه فى حدود الفترة الزمنية المتفق عليها.

وفى بعض الأحيان يقوم بتوزيع الاستبيان عليهم ويقوم كل مبحوث بملأ الاســتمارة بمفرده ثم يتم جمع الاستمارات.

المعيار الثانى: درجة التقنين: وينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: استبيان مقنن:

وفيه تعرض الأسئلة بنفس الصياغة ونفس الترتيب على كل المبحوثين، ومبعث التقنية هو تحديد الأسئلة وعددها ومضمونها وترتيبــها وصــياغتها وتكــون الأســئلة محــددة والاستجابات الخاصة بكل سؤال مغلقة.

النوع الثانى: استبيان أقل تقنيناً:

وفيه تكون الأسئلة مفتوحة تماماً، وقد لا تعطى بنفس الترتيب وقد تتبدل صياغتها فى ضوء الموقف وحسب اللغة التى يفهمها المبحوث.

ثالثاً: مزايا استخدام الاستبيان فى بحوث الخدمة الاجتماعية :

يحقق استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات فى بحوث الخدمة الاجتماعية عدة مزايا منها:

1- يستفاد به إذا كان المبحوثون منتشرون فى أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم شخصياً، وفى هذه الحالة يمكن استخدام الاستبيان البريدى فيتم الحصول على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفى أقصر وقت ممكن من منطقة واسعة جغرافياً.

2- لا يحتاج استخدام الاستبيان فى جمع البيانات إلى عدد كبير من جامعى البيانات، نظراً لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا وجود المبحوث وحده ولا يلزم وجود الباحث معه، مما يقلل التكلفة الخاصة بإجراء البحوث الاجتماعية.

3- يسمح الاستبيان – خاصة البريدى – للمبحوثين بملء البيانات فى الأوقات التى يرونها مناسبة لهم دون أن يتقيدوا بوقت معين يتواجد فيه الباحث معهم لاستكمال جمع البيانات منهم.

4- يتيح الاستبيان الحصول على استجابات من المبحوث قد تكون أكثر صراحة ودون تحرج لعدم وجود الباحث معه أثناء كتابة استجاباته على استمارة الاستبيان، حيث يشعر المبحوث بحرية تامة مما يسهم فى إعطائه بيانات أكثر موضوعية لغياب تأثير تواجد الباحث عليه، كما يضفى على تقويم البرامج الاجتماعية درجة أكبر من التعبير عن أراء المبحوثين الفعلية.

5- لا يتطلب استخدام الاستبيان بذل جهد من الباحث فى قراءة أو شرح أو تفسير الأسئلة للمبحوث أو تدوين إجابة المبحوثين على الأسئلة، مما قد يسهم فى توفير كثير من الوقت والجهد المخصص للبحث.

رابعا: عيوب استخدام الاستبيان في بحوث الخدمة الاجتماعية :

بالرغم مما يتوفر للاستبيان من مزايا، فإنه لا يخلو من عيوب تجعله غير صالح للاستخدام فى بعض المواقف الخاصة ببحوث الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم تلك العيوب ما يلي:

1- نظراً لأن ملء أداة الاستبيان يعتمد على القدرة اللفظية التى تعتمد على معرفة القراءة والكتابة، فإنه لا يصلح إلا إذا كان المبحوثون ملمين بالقراءة والكتابة على الأقل أو على درجة كبيرة من الثقافة، لذا فمن الصعب استخدامها مع المبحوثين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة مما يجعلهم لا يولون اهتماماً لاستمارة البحث.

2- عدم إمكانية تأكد الباحث من صدق المعلومات التى ترد إليه من خلال الاستبيان البريدى لبعده عن المبحوث وعدم ملاحظة سلوكه العام أو عدم إمكانية مشاهدة بعض الظواهر التى تؤكد صدق أو عدم صدق المعلومات التى يدلى بها، مما يزيد

من احتمالية عدم صدق نتائج الدراسة المعتمدة عليه، كما قد يستعين بعض المبحوثين بآخرين فى الإجابة على استمارة الاستبيان وبالتالى تكون المعلومات خالية المصداقية.

3- يتطلب إعداد استمارة الاستبيان عناية فائقة فى الصياغة والوضوح والسهولة والبعد عن المصطلحات الفنية، حيث أن المبحوثين يقومون بالإجابة على أسئلتها بدون توجيه من الباحث. ولذا فإن صحيفة الاستبيان لا تصلح إذا كان الغرض من الدراسة يتطلب قدراً كبيراً من الشرح أو كانت الأسئلة صعبة نوعاً ما، أو عدد الأسئلة كبير لأن ذلك يؤدى إلى ملل المبحوثين وإهمالهم الإجابة عنها خاصة إذا كانت بعض الأسئلة غامضة فيتركها المبحوث دون إجابة.

4- يستطيع المبحوث عند الإجابة على أى سؤال من أسئلة الاستبيان أن يطلع على الأسئلة التى تليه فيربط بين السؤال الذى يجيب عليه وبين أسئلة المراجعة التى يقصد بها التأكد من صحة إجابة المبحوث والصدق فى إعطاء المعلومات، وبهذا يمكن كشف أسئلة المراجعة فلا تحقق الغرض الذى وضعت من أجله فى الاستمارة.

5- فى أحيان كثيرة يهمل المبحوثون فى إعادة استمارة الاستبيان الخاصة بهم، وبهذا لا يمثل عائد الاستمارات المجتمع البحثى تمثيلاً دقيقاً، مما يؤثر على نتائج البحث الذى يتم إجراؤه وعلى إمكانية تعميم نتائجه أو الاستفادة منها.

خامساً: نموذج لاستمارة استبيان لاسر المسنين بالمؤسسات الإيوائية لتقدير الموقف الإشكالى على مستوى نسق الأسرة :

1- الاسم: ....

2- النوع:

(أ) ذكر ( ) (ب) أنثى ( )

3- السن:

أ- أقل من 20 سنة ( ) ب- من 20 سنة ـــ ( )

ج- من 30 سنة ـــ ( ) د- من 40 سنة ـــ ( )

هـ- من 50 سنة ـــ ( ) و- 60 سنة فأكثر ( )

4- الحالة التعليمية

أ- أمى ( )

ب- يقرأ ويكتب ( )

ج- حاصل على مؤهل متوسط ( )

د- حاصل على مؤهل فوق المتوسط ( )

هـ- حاصل على مؤهل عالى ( )

و- حاصل على ماجستير ( )

ز- حاصل على دكتوراه ( )

5- الحالة الاجتماعية

أ- أعزب ( ) ب- مطلق ( )

ج- أرمل ( ) د- متزوج ( )

6- ما هى الصلة بالمسن؟

7- هل ترى أن علاقة المسن بأعضاء الأسرة:

أ- سيئة ( ) ب- متوسطة ( )

ج- جيدة ( ) د- جيدة جداً ( )

هـ- ممتازة ( )

8- هل تقوم بزيارة المسن بالدار بصفة دورية:

دائماً ( ) أحياناً ( ) نادراً ( )

9- إذا كانت إجابتك دائماً أو أحياناً: فما عدد مرات الزيارة؟

أ- مرة كل أسبوع ( ) ب- مرتين كل أسبوع ( )

ج- ثلاث مرات كل أسبوع ( ) د- كل أسبوعين ( )

هـ- كل شهر ( ) و- كل شهرين ( )

ز- كل ثلاثة شهور ( ) ح- أخرى تذكر

10- هل يقوم المسن بزيارة الأسرة فى المترل؟

دائماً ( ) أحياناً ( ) نادراً ( )

11- إذا كانت إجابتك دائماً أو أحياناً فما أسباب هذه الزيارة؟

أ- يحتاج المسن أن يشعر أنه عضو فى الأسرة ( )

ب- هذا يشعر المسن باهتمام أعضاء أسرته به ( )

ج- الاطمئنان على كل عضو فى الأسرة ( )

د- الخروج من مشاعر الوحدة لدى المسن ( )

هـ- أخرى تذكر ( )

12- إذا كانت إجابتك بـ (لا) فالأسباب ترجع إلى:

أ- وجود خلافات بين المسن وأحد أعضاء أسرته ( )

ب- سوء الحالة الصحية للمسن وضعفه العام ( )

ج- رغبة المسن فى البقاء بالدار ( )

د- شعور المسن أحياناً بعدم اهتمام الأسرة به ( )

هـ- أخرى تذكر ( )

13- هل تقوم الأسرة بإمداد المسن بالدعم المادى؟

دائماً ( ) أحياناً ( ) نادراً ( )

14- إذا كانت إجابتك دائماً أو أحياناً فما نوع هذا الدعم؟

أ- دفع إيجار الدار ( )

ب- إمداد المسن بالمال لشراء حاجاته ( )

ج- شراء ملابس جاهزة للمسن ( )

د- شراء الأدوية التى يحتاج إليها المسن ( )

هـ- أخرى تذكر ( )

15- إذا كانت إجابتك نادراً فما أسباب ذلك؟

أ- عدم مقدرة الأسرة على مساعدة المسن مادياً ( )

ب- كثرة حاجات الأسرة وشراء هذه الحاجات ( )

ج- عدم احتياج المسن للدعم المالى من الأسرة ( )

د- الخلافات بين المسن وأعضاء الأسرة ( )

هـ- أخرى تذكر ( )

سادساً: تصميم وإعداد استمارة جمع البيانات (استبار – استبيان) :

إن الاهتمام بإعداد وتصميم استمارة جمع البيانات عامل هام من عوامل نجاح بحوث الخدمة الاجتماعية سواء كانت للمقابلة "الاستبار" أو الاستبيان حيث تعتمد المسوح بشكل أساسى على توجيه الأسئلة مع مراعاة طبيعة ومنهجية الدراسة.

ويعتمد إعداد وتصميم استمارة جمع البيانات على عدة خطوات هى:

الخطوة الأولى : تحديد مشكلة البحث:

قبل البدء فى الصياغة المبدئية للاستمارة، ينبغى أولاً تحديد مشكلة البحث الذى سيتم دراستها تحديداً دقيقاً، وتقسيم هذه المشكلة إلى موضوعات فرعية، وتقسيم كل موضوع إلى عدة نقاط لكى يسهل بعد ذلك صياغة أسئلة تغطى كل هذه النقاط الفرعية.

الخطوة الثانية : تحديد نوعية المعلومات المطلوبة:

ويقصد بتحديد نوعية المعلومات المطلوبة سلسلة من الأسئلة التى يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث.

ويتعين وضع هذا الإطار قبل تصميم البحث بناء على تحديد مشكلة البحث السابقة، حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة المدروسة إلى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية وكل مشكلة فرعية تنقسم إلى عدة نقاط .

وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية.

ويعتمد تحديد نوعية المعلومات المطلوبة على استعراض وتلخيص كل التراث العلمى المتصل بالمشكلة المدروسة سواء فى الكتب أو المراجع أو الدوريات العلمية أو الأبحاث السابقة أو النشرات الرسمية، إلى جانب حصر كل المعلومات المطلوبة، على أن يتم تصور النتائج المتوقع الحصول عليها فى شكل جداول صماء قبل بدء البحث.

وهذه الطريقة توصله إلى الأسئلة ذات الدلالة وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الإحصائى اللازمة.

الخطوة الثالثة : تحديد شكل الاسئلة وصياغاتها وتسلسلها:

1- شكل الأسئلة وانواعها:

تتطلب عملية بناء الاستمارة تحديد نوعية الأسئلة من حيث درجة التقنين، فهناك أسئلة مقننة وأخرى أقل تقنيناً، وهناك الأسئلة المباشرة، والأسئلة الإسقاطية، والأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة .. إلخ.

ولا شك أن كل شكل من هذه الأشكال السابقة يفيد دون غيره بطريقة أفضل في الحصول على بيانات معينة، والباحث المتخصص هو الذى يستطيع أن يحدد شكل الأسئلة المطلوبة لموضوع بحثه، فهناك بحوث كثيرة يفضل فيها استخدام الأسئلة المفتوحة التى يتاح فيها للمبحوثين الحرية الكاملة للإجابة على هذه الأسئلة، وهناك أخرى يفضل فيها استخدام الأسئلة المغلقة لكى تسهل على الباحثين عملية تحليل البيانات، فهى تمتاز بأنها أقل تكلفة وأقل جهداً بالمقارنة بالأسئلة المفتوحة.

وجدير بالذكر أن هذه الأشكال المختلفة من الممكن استخدامها فى استمارة واحدة إذا اقتضت ظروف البحث ذلك.

وتؤثر أنواع الأسئلة واللغة المكتوبة بها ووضع الأسئلة فى التصميم العام للاستمارة على نتائج البحث.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأسئلة هى:

النوع الأول : الأسئلة المفتوحة:

وهى الأسئلة التى لا تحد من إجابة المبحوث، ويعتمد المبحوث فى الإجابة على هذا النوع من الأسئلة على نفسه ويفكر فى الإجابة عن السؤال وله حرية مطلقة فى الإجابة على السؤال حيث لا يوجد استجابات محددة للسؤال.

ومثال ذلك : ما نوعية الأنشطة الاجتماعية التى يجب أن تمارسها أكثر من غيرها؟

وتساعدنا هذه الأسئلة فى جمع معلومات عن شعور المبحوثين ودوافع إجاباتهم، وفى نفس الوقت يصلح هذا النوع من الأسئلة فى الدراسة الاستطلاعية ولكنه يستغرق وقتاً طويلاً أثناء تحليل البيانات.

النوع الثانى : الأسئلة المحددة المفتوحة:

وهى الأسئلة التى يصاحبها مجموعة من الإجابات الاختيارية وتنتهى باستجابة أخرى تذكر.

النوع الثالث : الأسئلة المغلقة :

وهى الأسئلة التى يذكر معها الاستجابات ويقوم المبحوث بالاختيار من بين الاستجابات الموجودة ولا توجد فرصة للمبحوث أن يجيب بطريقته أو لغته الخاصة وإنما يلتزم بالإجابات المكتوبة، ويقتصر استفهامها على الأداة هل؟

ومن امثلتها: الأسئلة التى تتطلب الإجابة بالموافقة أو عدم الموافقة نعم / لا

النوع الرابع: الأسئلة محدودة الإجابة:

وهى الأسئلة التى تكون استجاباها فى شكل مقياس يتيح للمبحوث اختيار من بين استجاباته.

مثال : هل توافق على تغيير مواعيد النشاط الاجتماعى بالنادى الذى تشترك فى عضويته؟ موافق بشدة / موافق / لا أعرف / غير موافق / غير موافق إطلاقاً.

النوع الخامس: الأسئلة المقفلة المفتوحة:

وهى الأسئلة المركبة من الصيغتين المقفلة والمفتوحة والتى تتطلب إجابتين فى وقت واحد. **مثال:** هل توافق على مواعيد الامتحان؟ ولماذا؟

2- صياغة الأسئلة :

يجب أن تصاغ الأسئلة باللغة العربية المتوافقة مع ثقافة المبحوث وبطريقة محددة ومفهومة، ولا توحى بإجابات معينة ، وتحدد بعض الأسئلة بصياغات مختلفة للتأكد من صدق البيانات.

ولابد من مراعاة بعض الشروط عند صياغة أسئلة الاستمارة منها:

أ- أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى، وينصح البعض بأن تكتب الإستمارة بلغة الحياة اليومية التى اعتاد عليها ويفهمها المبحوث.

ب- أن تصاغ الأسئلة بشكل يكون قاطع كأن تكون الإجابة بنعم أو لا.

جـ- ألا تتطلب مجهوداً فكرياً شاقاً من المبحوث للإجابة عليها.

د- ألا تكون الأسئلة محرجة بقدر الإمكان إلا إذا كانت هامة لموضوع البحث.

هـ- ألا توحي الأسئلة بإجابات معينة.

و- ألا تكون الأسئلة ذات إجابات بديهية.

ز- تجنب الأسئلة التى تدفع المبحوث إلى الكذب والإدلاء بإجابات غير واقعية.

ح- ألا تشتمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة أى البعد عن الأسئلة المزدوجة التى تتطلب إجابتين فى وقت واحد.

ط- تضاف أسئلة لا يقصد الإجابة عليها لذاتها بل للتأكد من دقة بعض الإجابات عن أسئلة أخرى.

ى- مراعاة أن تتدرج الأسئلة من العام إلى الخاص (الترتيب القمعى).

ن- يجب استخدام المقاييس الكمية والابتعاد عن المقاييس الكيفية.

3- ترتيب الأسئلة:

يجب أن تتدرج الأسئلة فى حصولها على المعلومات المطلوبة حتى تثير اهتمام المبحوث. فمثلاً تبدأ الاستمارة بتحديد سؤال عام ثم يليه بتسلسل منطقى بعض الأسئلة المخصصة تدريجياً.

الخطوة الرابعة :الصياغة المبدئية لأسئلة الاستمارة:

بعد أن يفرغ الباحث من تحديد نوعية المعلومات المطلوبة وشكل الأسئلة التى يمكن أن تتضمن هذه المعلومات، يبدأ فى الصياغة المبدئية لأسئلة الاستمارة، وترتيب هذه الأسئلة وفقاً للأسس التى حددها من قبل. وفى حالة الأسئلة المقفولة يقوم الباحث بتحديد المتغيرات (الإجابات) الممكنة لكل سؤال على حدة.

الخطوة الخامسة : إعداد الاستمارة فى صورتها المبدئية :

فى هذه المرحلة يقوم الباحث بإعداد الاستمارة فى صورتها المبدئية حيث يقوم بترقيم الأسئلة وترتيبها حسب البنود الأساسية لموضوع البحث، ثم دراسة محتوى كل سؤال وبيان مدى أهميته، ومراجعة الاستمارة من حيث الشكل والمحتوى والإجراءات الفنية فى صياغة الأسئلة، والتأكد من مدى ملاءمة صياغة الأسئلة للأسلوب الذى يفهمه المبحوثون.

الخطوة السادسة : اختبار صلاحية الاستمارة :

1- اختبار صدق الاستمارة:

يعنى اختبار صدق الاستمارة التأكد من أن الأسئلة التى تضمنتها مناسبة للغرض الذى وضعت من أجله.

وهناك أنواع متعددة لاختبار صدق الاستمارة، ومن أهـم الاختبـارات الشـائعة الاستخدام لتقنين الاستمارة هو الصدق الظاهرى :

ويقصد به عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والأساتذة والمهتمين بالظـاهرة موضوع الدراسة، ثم حساب درجة اتفاقهم، ثم إجراء التعديلات المطلوبة (وغالباً ما يتفق على أن درجة الاتفاق فى حدود 80%)

ويمكن معالجة اختبار الصدق الظاهرى إحصائياً عن طريق حساب معامل الصدق

معامل الصدق = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$ وهو ما يعرف بمعامل الصدق الذاتى

2- اختبار ثبات الاستمارة :

والثبات يعنى الاستقرار فى الاستجابات، بمعنى أنه لو طبقت الاستمارة على مجموعـة من مجتمع البحث، وكرر التطبيق مرة أخرى على نفس المجموعة وتحت نفـس الظـروف بفارق زمنى وليكن (خمسة عشر يوماً) لحصلنا على نفس الاسـتجابات، وتعـرف هـذه الطريقة بإعادة الاختبار. ويستخدم معامل ارتباط سبيرمان أو بيرسون.

ويشترط أن تكون المجموعة التى تم التطبيق عليها لحساب الثبات متفقة فى خواصـها وصفاتها مع أفراد مجتمع البحث، بحيث يمكن الاسترشاد بإجاباتهم بالحذف أو بالإضافة أو بوضع بعض الأسئلة.

ويتم حساب معامل الثبات إحصائياً باستخدام معاملات الارتباط بين التطبيقين وترجع أهمية هذه الخطوة قبل تعميم الاستمارة لأسباب منها:

- تحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة والاستمارة بصفة خاصة.
- تحديد زمن الاستمارة من خلال الزمن الذى يستغرقه الباحث فى ملئها.
- معرفة صعوبة اللغة وما إذا كانت الألفاظ والعبارات فى مستوى فهم المبحوثين أم لا.

• الوقوف على الأثر الذى يحدثه تتابع أسئلة الاستمارة.

وهناك علاقة وثيقة بين كل من معامل الصدق ومعامل الثبات حيث أنه كلما كان هناك ارتفاع فى معامل ثبات الاستمارة دل ذلك على زيادة معامل الصدق.

الخطوة السابعة : إجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة وصياغتها في شكلها النهائي:

بعد أن ينتهى الباحث من اختبار صلاحية الاستمارة يقوم بإجراء التعديلات التى يراها ملائمة لطبيعة مجتمع البحث وتفى بالغرض من جمع البيانات المطلوبة، ويراعى ما يلى:

1-تحتوى الاستمارة على صفحة غلاف توضح الجهة التى تقوم بالبحث وعنوانه وبيانات عن اسم الباحث وتاريخ جمع البيانات .. الخ.

2-المقدمة : وتوضع قبل أسئلة الاستمارة. ويجب أن تكون المقدمة قصيرة ومكتوبة بألفاظ واقعية وجادة ومحايدة وسارة فى نفس الوقت، كما تتضمن التعليمات الخاصة بالاستمارة، خاصة إذا استخدمت فى الاستبيان.

3-أن تعطى أرقام متسلسلة للاستمارة حتى يمكن التعرف عليها وإمكانية الرجوع للمبحوث فى حالة الاحتياج إلى استكمالها.

4-أن يوضع بمكان واضح على الاستمارة ما يطمئن المبحوثين على سرية المعلومات التى يدلون بها.

5-أن يكون حجم الاستمارة مناسب ونوع الورق جيد، وطباعتها واضحة ومقروءة، وتكتب على وجه واحد ليسهل قراءتها.

6-أن يكون عنوان البحث موجزاً وواضحاً على الاستمارة.

7-أن تقسم الأسئلة إلى مجموعات توضع لها عناوين واضحة.

سابعاً: مميزات وعيوب استخدام الاستمارة:

أ- مميزات الاستمارة:

لاشك أن الاستمارة تعد من أكثر أدوات البحث انتشاراً نظراً لما تمتاز به من خصائص أهمها:

1-تعد الاستمارة أقل أدوات جمع البيانات تكلفة من حيث النفقات والجهد والوقت، فهى لا تحتاج فى جميع بياناتها إلى فريق من الباحثين كالمقابلة أو الملاحظة مثلاً.

2-يمكن من خلالها الحصول على بيانات أو معلومات متنوعة من قطاع عريض من المجتمع.

3-سهولة التعامل مع البيانات التى يتم جمعها من خلال الاستمارة كالتفريغ والجدولة والتحليل وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة.

4-توفر استمارة الاستبيان (البريدى) الفرصة للمبحوث للإجابة على الأسئلة فى الوقت الذى يتناسب وظروفه، مع التفكير بشكل دقيق فى الإجابة قبل تدوينها.

5-لا يجد الباحث صعوبة فى تطبيق الشروط المنهجية الدقيقة فى عملية إعداد الاستمارة وتطبيقها وتفريغ البيانات وتحليلها بالمقارنة بالأدوات الأخرى.

ب- عيوب الاستمارة:

على الرغم مما تمتاز به استمارة البحث من خصائص عديدة إلا أنها أيضاً يكتنفها أوجه قصور أهمها:

1- فى حالة استمارة الاستبيان (البريدى) يكون العائد من هذه الاستمارات قليل فى كثير من الأحيان عن النصف، نظراً لامتناع نسبة كبيرة من عينة البحث عن الرد، ويمكن التغاضى عن هذه السلبية بمضاعفة عدد استمارات الاستبيان المرسلة إلى المبحوثين.

2- قد تتأثر عملية جمع البيانات باستخدام استمارة البحث بنوع من التحيز سواء بالنسبة للباحثين أو المبحوثين.

3- إذا كانت هناك بعض الصعوبات أو الأسئلة الغامضة فى الاستبيان البريدى، فليس هناك من يقوم بشرحها للمبحوث.

4- يفضل بعض المبحوثين مناقشة أسئلة الاستبيان مع أقاربهم أو أصدقائهم، وهذا بالطبع سوف يؤثر على رأى المبحوثين ويجعل إجاباتهم غير معبرة عن أنفسهم.

5- قد تحتاج بعض البحوث الاجتماعية إلى عدد كبير من الأسئلة وهذا يؤدى إلى ملل المبحوثين نظراً لطول وقت المقابلة.

الاداة الرابعة: المقابلات الجماعية البؤرية:

(1) تعريف المقابلات الجماعية البؤرية:

تعتبر المقابلات الجماعية البؤرية أو ما يطلق عليها جماعات المناقشة البؤرية أو المقابلات المتعمقة أداة من الأدوات التى تستخدم فى البحث الكيفى.

ولقد تعددت تعاريفها، ومن هذه التعاريف:

التعريف الاول:

مجموعة من الأفراد مختارين بعناية بهدف النقاش الجماعى الهادف لموضوع معين للتوصل لأرائهم ونتائج بخصوص الموضوع الذى يتم مناقشته.

التعريف الثانى:

هى مناقشات تدور بين مجموعة من المبحوثين تسعى للوصول إلى اتجاهاتهم وإدراكهم لموضوع محل البحث.

ومن التعاريف السابقة يمكن عرض تعريف إجرائى للمقابلات الجماعية البؤرية بأنها:

1- مقابلة بين باحث ومجموعة من الأفراد مختارين بعناية لمناقشة موضوع بحثى معين، يتم قيادتها من جانب الباحث المعد للقيام بتلك المقابلات.

2- تتم بصورة جماعية، أى تتم بين مجموعة من الأفراد وليس فرد واحد تمييزاً لها عن المقابلات الفردية المتعمقة. ولذا تشترط التفاعل بين الأفراد المشاركين فى مناقشة موضوع محدد.

3- بؤرية أو متعمقة لأنها تستهدف الحصول على معلومات أكثر عمقاً من خلال مناقشات الأعضاء، كما أنها تركز على قضية أو عدد قليل من القضايا كبؤرة اهتمام للمجموعة المشاركة.

(2) اهمية استخدام المقابلات الجماعية البؤرية فى البحوث الكيفية:

ترجع أهمية استخدام المقابلات الجماعية البؤرية لأنها تحقق أهدافا أهمها:

الهدف الأول: تسهم مناقشات المشاركين فى تكوين وجهات نظر متعمقة. حول المسائل التى تخص موضوع المناقشة أو القضية البحثية من قبل المبحوثين خاصة إذا كان من الصعب التحقق من الظاهرة بملاحظتها بطريقة مباشرة مع الآخرين.

الهدف الثانى: إذا خطط لها بطريقة سليمة فإنه يمكن الخروج منها بمعلومات يتعذر الحصول عليها من خلال المقابلات الفردية، حيث تؤدى إلى تحقيق بحث عميق وأكبر للبصيرة والفوائد التى تعود من تكوينها، حيث تتيح الفرصة للمشاركين لتبادل الآراء والتعليق على خبرات ووجهات نظر الآخرين.

الهدف الثالث: توفر هذه الأداة كثير من الوقت حيث يتم الحصول على أراء أكثر من مبحوث فى وقت واحد، وأراء قد تختلف أو تتفق للوصول إلى نتيجة بخصوص الموضوع أو القضية التى يتم بحثها، حيث أنها تقوم بديلاً أكثر فاعلية وأقل تكلفة من العديد من أدوات جمع البيانات.

الهدف الرابع: تفيد فى دراسة الموضوع أو القضية البحثية من وجهة نظر المبحوثين، سواء كان الموضوع ماضياً أو حاضراً أو حتى وجهة نظرهم المستقبلية فى القضية البحثية المثارة، بما يتيح فرصة للحصول على بيانات لا تحققها بعض الأدوات الأخرى.

الهدف الخامس: العمليات التفاعلية التى تتم أثناء المقابلات الجماعية البؤرية يمكن أن تساعد المشاركين على النظر إلى ما بداخلهم والوصول إلى وضوح أكبر حول وجهات نظرهم من خلال التفاعل بين المشاركين فى المناقشة كوسيلة للوصول إلى بيانات لا يمكن أن تظهر إذا استخدمنا أى أداة أخرى لجمع البيانات.

الهدف السادس: يمكن استخدام المقابلات الجماعية البؤرية فى التعرف على الاستجابات المتوقعة فى حالة عدم وجود أى تصور عن استجابات المبحوثين– تمهيداً لإعداد استمارة الاستبيان التى تستخدم فى دراسة مسحية أوسع نطاقاً، أو الوصول لفروض يمكن إخضاعها للاختبار فى بحوث تالية، أو تفسير البيانات الكمية التى سبق الحصول عليها، أو تستخدم للتأكد من تفسير نتائج بحوث مسحية بعرضها على المشاركين فى المقابلة الجماعية للتأكد من واقعية تلك التفسيرات.

(3) المكونات الاساسية لإجراء المقابلات الجماعية البؤرية:

يستلزم إجراء المقابلات الجماعية البؤرية لمناقشة أى قضية بحثية توفر مكونات أساسية هى:

المكون الاول: موضوع أو قضية بحثية تثير جدلاً، للباحث وتهم المجموعة التي سيتم اختيارها لمناقشة هذه القضية البحثية.

المكون الثانى: جماعة بحثية صغيرة الحجم: يتم اختيارها بحيث تكون ممثلة للمجتمع المراد دراسة القضية البحثية فيه، وتمثل مختلف الوجهات المتوقعة فى هذه القضية، والتى يتراوح عددها من 8– 12 فرد. على أن يكون لديهم القدرة على تقديم وصف كامل ومعرفة لطبيعة الموضوع الذى يتم دراسته.

المكون الثالث: مكان مناسب لإجراء المناقشة: تتوفر فيه فرصة لرؤية كافة المشاركين لبعضهم، وتتوفر فيه الوسائل والتسهيلات التى تيسر سماع أراء الآخرين خاصة التسجيلات الصوتية إذا استدعى الأمر ذلك.

المكون الرابع: تحديد موعد إجراء المقابلة وإبلاغ المشاركين به: حتى يتسق بدء المقابلة فى موعدها، مع تحديد زمن المقابلة والذى قد يتراوح بين ساعة ونصف إلى ساعتين، وقد يستدعى الأمر أن تمتد المقابلة لعدة ساعات، لذا ينبغى على الباحث أن يقوم بالمقابلة لعدة ساعات منفصلة (كل منها ساعة ونصف إلى ساعتين) فى كل مرة لاستكمال الموضوع.

المكون الخامس: باحث أو قائد للمقابلة أو للمناقشة: بشرط أن تكون لديه الفكرة الواضحة التى تتعلق بالاحتياجات الأساسية التى يريد تغطيتها أثناء المقابلة، وقادر على كسب تعاون المشاركين فى إطار تدريبه وتوفر الخبرة اللازمة لإدارة المناقشة والتركيز على القضية البحثية التى يتم مناقشتها وكيفية إنهاء كل جلسة والتخطيط للجلسات التالية حتى يستكمل الموضوع مناقشته.

المكون السادس: دليل للمقابلة: وهو يتكون من أسئلة تمثل جدول أعمال المناقشات ينبثق من القضية أو المشكلة البحثية المراد دراستها يقوم الباحث بإعدادها، مع

مراعاة الموضوعية والحيادية فى المناقشات للوصول إلى رؤية المشاركين وجهة نظـرهم فى القضية البحثية.

المكون السابع: علاقة جيدة من الباحث أو قائد المناقشة وبين المشاركين: فى المناقشة الجماعية البؤرية حتى يكون هناك ثقة من الباحثين بما يسهم فى مشاركتهم، وتأكيد الباحث على سرية المعلومات وأهمية مشاركة المبحوثين مع الباحث فى مثل تلك المناقشات.

المكون الثامن: طريقة لتسجيل ما يتم من مناقشات: وأراء متعددة بما ييسر مـن تفريغها بعد ذلك للوصول إلى نتائج المقابلة ووجهات النظر التى أثـيرت كإجابـة علـى القضية البحثية المثارة.

(4) خطوات تصميم وتنفيذ المقابلات الجماعية البؤرية:

يتطلب نجاح المقابلات الجماعية البؤرية الإعداد لها بتصميمها وتنفيـذها بأسـلوب علمى، ويتضمن ذلك الخطوات التالية:

1- تحديد المشكلة أو القضية البحثية وتساؤلاتها.

2- تحديد إطار المعاينة الذى سيتم اختيار جماعة المناقشة منه.

3- تحديد جماعة المناقشة البؤرية وأخذ موافقتهم على المشاركة.

4- اختيار الباحث أو قائد المناقشة وتدريبه على القيام بدوره.

5- إعداد دليل المقابلة والنقاط الواجب تغطيتها.

6- تحديد مكان وميعاد إجراء المقابلة، وتحديده لكل من الباحث والمشـاركين فى المناقشة.

7- اتصال أولى لتكوين علاقة أساسها الثقة بين الباحث وجماعة المناقشة.

8- إجراء المقابلة وتسجيل المناقشات كوسيلة لجمع البيانات.

9- إنهاء المقابلة مع المبحوثين، خاصة وأنها تعتبر نوع من التفاعل الاجتمـاعى لـه بداية ووسط ونهاية، خاصة إذا كان سيتلوها مقابلات مكملة فيجب أن تنتهى بالاتفاق على الإجراءات التالية.

10- تفريغ نتائج المناقشات.

11- تحليل وتفسير البيانات.

12- استخلاص النتائج العامة المرتبطة بالمشكلة البحثية.

13- كتابة تقرير المقابلة أو البحث.

(5) مزايا استخدام المقابلات الجماعية البؤرية:

تتعدد مزايا استخدام المقابلات البؤرية عن غيرها من الأدوات الأخرى، ومن هـذه المزايا:

أ- تمكننا من الحصول على البيانات المطلوب الحصول عليها بطريقة أسرع ووقت أقل وتكلفة اقل.

ب- تتيح الفرصة للتعمق فى فحص أى نقطة من النقاط التى تتضـمنها المشـكلة البحثية فى إطار التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوثين.

ج- تتيح فرصة لقيام الباحث بملاحظة سلوك المبحوثين، خاصة التعـبيرات غـير اللفظية التى قد تعطى دلالة تفيد الباحث فى تدوين ملاحظات حول الموضوع الذى يتم مناقشته.

د- تتيح المناقشات التى تدور فى المقابلة الجماعية البؤرية فرصة لتبـادل الخـبرات والآراء بين المبحوثين، بما يثرى الحوار ويزيد من تفاعل المبحوثين بإضافات جديدة تفيد نتائج الموضوع الذى يتم دراسته.

ه- تعطى فرصة لأن يعبر كل مشارك عما يريد أن يقول، وتشجيع المشاركين على التجاوب الفورى مع الآخرين نتيجة لإمكانية التحقق من أى سوء فهم للأسئلة الـتى يتضمنها موضوع الدراسة.

و- المرونة الشديدة للجماعات البؤرية، حيث يمكن استخدامها فى دراسة أنـواع شديدة التنوع من الموضوعات، مع أنواع مختلفة من المبحوثين (أطفال، شباب، مسنين) أو أنماط متعددة منهم (أميون، مثقفون، متعلمون) وفى مواضع وأطر متنوعة.

(6) عيوب استخدام المقابلات الجماعية البؤرية:

وبالرغم من المزايا التى يحققها استخدام المقابلات الجماعية البؤرية إلى أن لها عيوب منها:

أ- لا يمكن الحصول منها على بيانات صادقة وموضوعية إذا سيطر بعض المبحوثين على سير المناقشات وأثروا بآرائهم أو أفكارهم فى توجيه المبحوثين الآخرين.

ب- لا تحقق أهدافها إذا لم يكن قائد المناقشة أو الباحث قادراً على إدارة سير المناقشة، ومستعداً بدليل المناقشة وواضعا خطة معينة تشتمل على تحضير الأسئلة الخاصة بالنقاط التى تغطيها حتى يمكن السيطرة على سير المناقشة دون إيحائه بأى اتجاهات أو تفضيلات تؤثر على المشاركين.

ج- لا يتحقق الهدف منها إذا لم يتم إعداد دليل المقابلة البؤرية بطريقة علمية تتضمن جميع النقاط التى يجب مناقشتها لتغطية الموضوع محل البحث.

د- ليس هناك سيطرة لدى الباحث على المجموعة المشاركة قياسا بالمقابلات الفردية، مما قد يكون سببا فى إهدار الوقت فى مناقشة قضايا لا صلة لها بموضوع المناقشة.

ه- الصعوبة الكبيرة فى تحليل البيانات التى يتم الحصول عليها من مناقشات الجماعة البؤرية لتعددها واختلاف الآراء التى تطرح فيها بشأن المشكلة البحثية.

و- صعوبة تعميم نتائج المقابلات الجماعية البؤرية على المجتمع، وذلك لصغر حجم الجماعة وخاصة فى حالة عدم تمثيلها للمجتمع الذى تجرى فيه الدراسة.

الأداة الخامسة : المقاييس :

مقدمة :

لقد أصبح من الضرورى استخدام القياس والمقاييس العلمية فى كثير من دراسات وبحوث الخدمة الاجتماعية وذلك للارتقاء بمستوى النتائج التى يتم التوصل إليها بما يمكن من الاستفادة منها بصورة أفضل، خاصة وأن أغلب البرامج والمشروعات الاجتماعية تستهدف إحداث تغييرات فى العلاقات الاجتماعية أو سلوكيات لدى العملاء المستفيدين من تلك البرامج والمشروعات. ويرجع الفضل فى توجيه العلوم الاجتماعية لاستخدام القياس إلى كل من "لوندبرج" الذى دعى إلى دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التى تدرس بها الظواهر الطبيعية، "بوجاردوس" الذى تحدث عن القياس الاجتماعى، "جاكوب مورينو" الذى أهتم بقياس العلاقات الاجتماعية واقترح استخدام المقاييس السوسيومترية لتقدير مدى الجذب والتنافر بين أعضاء الجماعة.

وفيما يلى سنحاول توضيح ذلك من خلال عرض النقاط التالية:

أولاً: تعريف القياس.

ثانياً: أهمية القياس فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: مستوى القياس.

رابعاً: خطوات إعداد المقياس.

خامساً: صعوبات القياس فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

سادساً: المعايير الواجب توافرها فى مقاييس بحوث الخدمة الاجتماعية.

سابعاً: نموذج مقياس التمكين للمسنين.

وفيما يلى توضيحاً لكل منها:

أولا: تعريف القياس :

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف القياس ومنها:

التعريف الأول :

هو عملية لتحديد الخصائص الاجتماعية والموضوعات والوقائع فى صورة عددية تعبر عن مداها وشدتها ووزنها وما إلى ذلك من أبعاد وخصائص فى الظاهرة موضوع الدراسة.

التعريف الثانى :

استخدام الأرقام للتعبير عن الظواهر أو المشكلات أو القضايا مجال الدراسة.

التعريف الثالث:

عملية وصف البيانات من خلال استخدام الأرقام، أو تحديد صفات أو خصائص الأشياء طبقاً لقواعد واضحة.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن:

(1) القياس يعنى عملية لتقدير الظواهر التى تمثل الموضوع المدروس وتحديد مقدار وجود الصفة أو مستواها، حيث أن ما يتم قياسه هو خصائص أو صفات الأشياء أو الأفراد وليست الأشياء أو الأفراد ذاتها.

(2) تتضمن تلك العملية إجراءات مقننة تكون نتائجها قابلة للمعالجة الإحصائية، لأن كلمة قياس ترتبط بتحديد أو تعيين أرقام للأشياء أو الأحداث أو الأفراد.

(3) يعتبر القياس موجهاً لبحوث الخدمة الاجتماعية من خلال تحديده المعايير والمحكات التى على أساسها يتم تقدير ما تحقق من أهداف البرامج التى تنفذ كمياً.

(4) يهتم المقياس بقياس ما صمم من أجله فى إطار ما يقيسه بعد إجراء عمليات الصدق والثبات ومراعاة الجوانب التنظيمية فى عباراته فى إطار خطوات بناء المقياس، حيث يقوم القياس على افتراض وجود متصل يشبه خطاً مستقيماً يساعد على توزيع وجود الخاصية المراد قياسها بطريقة متدرجة تصاعدياً أو تنازلياً من خلال درجات تترجم الأبعاد الكيفية إلى صور كمية.

(5) تتعدد مستويات القياس حسب تدرجها تصاعدياً فى الجودة والقوة بدءاً بالقياس الاسمى، القياس الترتيبى، القياس الفترى، القياس النسبى أو الحقيقى.

وتتضمن عملية القياس خصائص الأشياء أو الأحداث أو الأفراد المادية مثل: الطول والوزن، المساحة، كما يتضمن عملية قياس مفاهيم مجردة مثل: التحصيل الدراسى، القلق، الذكاء، وبالرغم من أن هذه الخصائص ليس لها أصول مادية غير أنه يمكن قياسها على نحو ملائم إذا توفر لدينا أدوات قياس ملائمة لقياس كل منها.

(6) يتم الاعتماد على نتائج قياس التغيير الناتج عن تعامل الخدمة الاجتماعية مع أنساق التعامل فى قياس عائد التدخل المهنى والتأكد من فاعلية برنامج التدخل فى تحقيق الأهداف التى صمم لتحقيقها.

ثانياً: اهمية القياس فى بحوث الخدمة الاجتماعية :

يعتبر القياس أحد موجهات بحوث الخدمة الاجتماعية وتتلخص أهمية استخدام القياس والمقاييس فى هذا المجال فى أنها تحقق الأهداف التالية:

الهدف الأول:

يعتبر القياس مدخلاً لتأكيد المفاهيم الإجرائية التى تتضمنها بحوث الخدمة الاجتماعية عن طريق تحديد مجموعة من المؤشرات الواقعية مما يحقق خطوة نحو الإجرائية فى الخدمة الاجتماعية، خاصة وأن عدم توافر التحديد الإجرائى لتلك المفاهيم يجعلها عديمة الجدوى.

الهدف الثانى:

يعتبر القياس أحد موجهات بحوث الخدمة الاجتماعية حيث يحدد المعايير والمحكات التى تقدر ما يستهدف قياسه كمياً من عائد التدخل المهنى، بما يساعد على إحداث التغيير المطلوب، على أساس أن استخدام القياس يساعد على الارتقاء بمستوى الأدوات المستخدمة وتحرى صدق المبحوث فى التعبير عن البيانات التى يدلى بها مما يساعد فى الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها.

الهدف الثالث :

تسهم المقاييس فى وصف نتائج بحوث الخدمة الاجتماعية وتمييز النتائج وفقاً للتصنيفات التى تنتمى إليها مما ييسر نقل المعلومات والنتائج التى تم التوصل إليها بين الباحث وغيره من الباحثين.

الهدف الرابع :

يساعد استخدام المقاييس فى بحوث الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف العلاقات الوظيفية بين الظواهر التى تهتم تلك البحوث بدراستها كمياً باستخدام الأرقام.

الهدف الخامس :

يساعد القياس كاستراتيجية بحثية فى الخدمة الاجتماعية فى التخلص من الأحكام الشخصية والاتجاهات الخاصة فى الحكم على فعالية وكفاءة البرامج والمشروعات

الاجتماعية، حيث يتم الاعتماد على المعاملات الإحصائية والموضوعية فى تقدير استجابات المبحوثين وتزيد من صدق وثبات الأساليب المنهجية المستخدمة.

ثالثا: مستويات القياس فى الخدمة الاجتماعية:

يتالف القياس فى الخدمة الاجتماعية من ثلاث أبعاد أساسية هى:

(أ) واقعة امبيريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصاً أو شيئاً أو فكرة.

(ب) وجود رقم أو مقدار أو عدد نستخدمه مع هذه الواقعة.

(جـ) وجود قاعدة أو مجموعة من القواعد تربط منطقياً بين الواقعة والمقدار.

ويقوم القياس على افتراض أساسي يشير إلى وجود متصل يشبه خطاً مستقيماً يساعد على توزيع وجود الخاصية المراد قياسها بطريقة متدرجة تصاعدياً أو تنازلياً من خلال درجات تترجم الأبعاد الكيفية إلى صور كمية.

ويمكن ترتيب مستويات القياس حسب تدرجها تصاعدياً فى الجودة والقوة إلى:

المستوى الأول : القياس الاسمى :

وهو أدنى مستوى للقياس، ويشتمل أساساً على تصنيف بعض المفاهيم أو المتغيرات إلى فئات، ويمكن اعتبار كل المقاييس الكيفية اسمية. والمطلب الأساسي فى هذا النوع من القياس هو القدرة على التمييز بين الفئات المتعلقة بالصفة التى يتم قياسها، وتحديد المعيار الذى يتم بناء عليه وضع الأفراد فى فئة أو أخرى من هذه الفئات.

مثال ذلك: إذا تم إعطاء متغير النوع رقم (1) للأنثى، رقم (2) للذكر فإنه يمكننا التفرقة بينهما بالرغم أن هذا المستوى من القياس لا يخصص قيمة أكبر للأنثى أو درجة أكبر مقارنة بالذكر.

وفى هذا المستوى الاسمى تستخدم الأرقام والرموز فى تصنيف وتبويب الأشياء أو المشاهدات أو الملاحظات، وهذا النوع من القياس عادة ما يتلاءم مع الدراسات الاستطلاعية. وبالرغم من أن هذا النوع أبسط الأنواع إلا أن له أهمية فى البحوث الاجتماعية التى لا تتطلب سوى تصنيف المفردات على هذا النحو ودون درجات معينة.

المستوى الثاني : القياس الترتيبي :

يسمح هذا المستوى بترتيب السمات أو الخصائص دون اعتبار تساوى الفروق بين رتبتين منها، فهو ينتقل من مرحلة التصنيف إلى مرحلة الترتيب وفقاً لتوافر صفة معينة لموضوع القياس حيث يتضمن تنظيم البيانات وترتيب المتغيرات فى متصل يتكون من مقادير، بمعنى أنه يتدرج من أقل نقطة إلى أعلى نقطة.

والمطلب الأساسى لهذا النوع من مستويات القياس هو أن يستطيع الشخص أن يحدد بالنسبة لكل فرد أو شئ يتم قياسه ما إذا كان هذا الفرد لديه أكثر أو أقل من فرد أخر من الصفة التى يجرى قياسها أو أن لديه نفس القدر من هذه الصفة.

مثال ذلك: إذا أردنا أن نقيس الرضا عن العمل فإن الدرجة (5) تعنى أن الشخص أكثر رضاء عن الشخص الذى يحصل على (4) وهكذا، ويمكن قياس ذلك من خلال ترتيب: موافق تماماً، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق تماماً.

وهذا النوع من القياس يعتبر أكثر تقدما بعض الشيء من النوع الأول، وتعتبر موازين التقدير من نوع القياس الترتيبى الذى يتم غالباً وفقاً لمعيار معين، وتتصف البيانات الترتيبية بعدم انتماء الشئ أو الموضوع أو الفرد إلى أكثر من فئة تصنيفية.

ومن حيث الأدوات الإحصائية التى يمكن تطبيقها على البيانات التى تمثل هذا المستوى من القياس فإنها محدودة، فبالإضافة إلى الأدوات التى تستخدم فى القياس الأسمى يمكن استخدام الوسيط ومعامل ارتباط الرتب.

ويمثل هذا المستوى مقياس "ليكرت" (Likert) وهو يصلح للدراسات الاجتماعية ومن بينها الدراسات الوصفية التحليلية، دراسات تقويم البرامج الاجتماعية، إلى جانب دراسات تقييم التدخل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

المستوى الثالث : القياس الفترى او المراحل المتساوية :

وفى هذا المستوى من القياس نجد أن الفروق بين الأقسام المتتالية فى السمة المقاسة تكون متساوية، بما يمكن من تحويل مجموعة البيانات الأصلية إلى مجموعة أخرى لها خصائص معينة، والعمليتان المسموح بهما فى هذا المستوى من القياس هما عمليتا الجمع والطرح فقط.

مثال ذلك: مقياس معامل الذكاء، فبينما الفرق بين معامل ذكاء شخص (80) وآخر ذكاؤه (90) يفترض أنه نفس الفرق بين معامل بمقدار (160) وآخر (170) إلا أنه ليس من الممكن الإدعاء أن شخص ما لديه معامل ذكاء بمقدار (160) معامل ذكاؤه ضعف معامل ذكاء الشخص المقدر بدرجة (80).

فالقياس الفترى يعتمد إذن على وحدات بحيث يمكن حساب مدى توفر عدد من كل وحدة تستخدم كأسس للقياس بكل موضوع أو فقرة تتعرض للقياس.

وبالنسبة لمعظم الصفات والخصائص التى يهتم بها الباحثون فى العلوم الاجتماعية بوجه عام والخدمة الاجتماعية بوجه خاص فإنه لم يتم التوصل بعد إلى مقاييس توصلنا إلى هذا المستوى من الدقة فى القياس، على الرغم من المحاولات العديدة التى تمت فى مجال قياس الاتجاهات اعتماداً على هذا المستوى من القياس.

المستوى الرابع : القياس النسبى أو الحقيقى:

وهو كالنوع الفترى يتساوى معه فى أن الفترات بين وحدات القياس متساوية ولكن يتميز بأن له نقطة صفر مطلق.

والصفر يعنى حقيقة نقطة انعدام الظاهرة أو السمة المقاسة أى أن هذا المستوى من القياس يتعدى القياس الفترى فى أنه لا يحدد عدد وحدة القياس بكل فقرة فحسب بل يمكن حساب الفرد من بين كل موضوع أى تحديد عدد مرات.

ويعتبر هذا المستوى أعلى المستويات، وفيه يمكن استخدام جميع العمليات الحسابية إذ أنه أرقى أنواع القياس ولذا فإن استخدامه لا يزال مقصوراً على العلوم الطبيعية دون العلوم الاجتماعية وذلك لسببين:

أ- القياس فى العلوم الاجتماعية يتسم بأنه غير مباشر فى أغلب الأحيان.

ب- صعوبة تحديد درجة الصفر المطلق فى المجال الاجتماعى.

ومثال على ذلك المستوى: كل من العمر، الطول، وفترة الحياة فى سنوات أو دقائق.

وبوجه عام يمكن التأكيد على وظيفة كل مستوى من المستويات السابقة وفقاً لما يلى:

1- **القياس الاسمى:** يسمح بالتصنيف أو الوصف.

2- **القياس الترتيبى:** يسمح بالتصنيف والوصف بالإضافة إلى الترتيب.

3- **القياس الفترى:** يسمح بالتصنيف والوصف والترتيب بالإضافة إلى تحديد ومقارنة الفروق.

4- **القياس النسبى:** يسمح بالتصنيف والوصف والترتيب وتحديد ومقارنة الفروق بالإضافة إلى تحديد ومقارنة النسب.

رابعا: خطوات إعداد المقياس :

يعتبر إعداد المقاييس عملية مهمة لبحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية باعتبارها أداة رئيسية لجمع البيانات، ومن هنا كان هناك ضرورة باتباع الخطوات الكفيلة بإعداده بحيث يتناسب مع نوعية المبحوثين ويسهم فى الحصول على البيانات المطلوبة.

وتتضمن خطوات إعداد المقياس ما يلى :

الخطوة الأولى : اختيار الشيء المراد قياسه :

يعتبر اختيار الشيء المراد قياسه أول خطوة فى إعداد المقياس بحيث تكون المفاهيم التى يراد قياسها ذات أهمية. ولذا لابد أن يكون الموضوع قابل للقياس وأن يحدد الباحث المتغيرات الأساسية التى يسعى لقياسها (المتغير المستقل والمتغير التابع).

الخطوة الثانية : تحديد المجتمع الذى يطبق عليه المقياس :

بعد تحديد الغرض من القياس والغرض من إعداد المقياس ونوعية البيانات التى نسعى للحصول عليها فى إطار تحديد مشكلة الدراسة فإنه يجب أن نحدد نوع المجتمع الذى سيطبق عليه المقياس أو الجماعة المطلوب قياس صفة من صفاتها حيث إن لكل جماعة صفات تختلف عن الجماعات الأخرى.

ولابد أن يهتم المسئولون عن إعداد المقياس بتحديد نمط المجتمع (زراعى - صناعى - ريفى - عشوائى - إسكانى) حيث أن ما يصلح كمقياس لمجتمع قد لا يصلح استخدامه فى مجتمع أخر بنفس الطريقة التى تعطى نتائج دقيقة وذات قيمة، فقد تكون هناك فوارق كبيرة بين المجتمعين تجعل المقياس الذى يلائم المجتمع الأول لا يلائم المجتمع الثانى.

ويفيد تحديد المجتمع فى تحديد نوعية المبحوثين والفئة العمرية التى سيطبق عليها المقياس وحالتهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والثقافية ..الخ

الخطوة الثالثة : وضع بناء تصورى (أساس نظرى) :

ويسهم وضع هذا الإطار التصورى فى تنظيم المعالم الواقعية للصفة المـراد قياسـها فى وحدة تصورية وتحديد أبعاد المفهوم ومكوناته وعناصره، مع تحديـد الأبعـاد الرئيسـية والعبارات التى يتضمنها كل بعد.

ويتم ذلك من خلال:

- الرجوع إلى الدراسات والبحوث السابقة التى لها علاقة وثيقة بموضوع القياس سواء كانت عربية أو أجنبية.
- الرجوع إلى المقاييس العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع القياس.
- تحليل الكتابات النظرية العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع القياس.
- الزيارات الميدانية لمجتمع الدراسة والاتصال بالمسئولين والخبراء فى مجال القياس بوجه عام وموضوع القياس بوجه خاص.
- خبرات الباحث الذاتية فى موضوع القياس.

الخطوة الرابعة : إعداد فقرات المقياس :

يتكون المقياس من عدد من الفقرات، وتعتبر الفقرة وحدة فى المقياس تتكون من سؤال واحد أو أكثر، ويجب أن تعبر الفقرات عن المفهوم وما يتضمنه من أبعاد وعلاقات، علـى أن تصاغ فى صورة تتخذ كقاعدة لترتيب الأفراد أو تدريجهم أو تصنيفهم بالنسبة للصـفة موضوع القياس فى ضوء مجموعة الشواهد التجريبية كمظاهر السلوك أو التعبيرات اللفظية أو غير ذلك مما تكشف عنه الوحدة المراد قياسها.

ويجب أن يراعى عند إعداد فقرات المقياس أو عباراته بعض القواعد منها:

- أن تصاغ بطريقة مفهومة وواضحة تتمشى مع نوعية المبحوثين.
- الإيجاز بما لا يفقد المعنى المستهدف من العبارة.
- عدم صياغة العبارة بما يوحى بإدلاء المبحوث بإجابة معينة.

•أن ترتبط العبارة مباشرة بالموضوع المراد قياسه.

•تجنب استعمال الألفاظ التى تحمل أكثر من معنى.

•ألا تتضمن كل عبارة أكثر من فكرة واحدة فى الوقت الواحد.

•أن تبتعد العبارات عن التعميمات المطلقة فى الزمان أو المكان.

•تجنب العبارات التى يحتمل أن يقبلها جميع المبحوثين أو يرفضوها.

•أن تكون العبارات مصاغة بأسلوب الحاضر والبعد عن الصياغة التى تدل على الماضى.

•أن تشتمل العبارة على فكرة واحدة مستقلة ما أمكن.

•أن تحتوى عبارات المقياس على الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية وفقاً لما يتمشى مع طبيعة الموضوع المراد قياسه.

•تتمشى صياغتها مع الطريقة المستخدمة لتصحيح عبارات المقياس.

ويتوقف اختيار نوع الفقرات والمحتوى والأوزان وطريقة التصحيح تبعاً لعدة اعتبارات أهمها:

- الصفة أو الصفات التى يقيسها المقياس.
- الغرض الذى سيستخدم فيه المقياس.
- نوع المجتمع الأصلى المراد قياسه وخصائصه ومستواه.
- إمكانيات الباحثين الذين سيصممون المقياس ومن سيطبقونه.
- حدود الوقت المتاح والتكاليف المتوفرة.
- مستوى الثقة الذى يراه مصمم المقياس كافياً إذا توفر من حيث الثبات والصدق إذ أنهما يتأثران بنوعية وصياغة فقرات المقياس.

مع ضرورة مراعاة أن يكون المقياس منسجماً ويعنى ذلك أن تقيس جميع وحداته عاملاً واحداً فى جميع الأشخاص.

ويمكن تحديد درجة انسجام الفقرات عن طريق إحصائى باسلوبين:

1- حساب معامل الارتباط بين نتائج الوحدات المختلفة:

حيث أنه من خلال فحص المصفوفة الارتباطية لكل الوحدات الفرعية الناتجة يمكن اكتشاف الوحدة غير المنسجمة مع باقي الوحدات.

2- حساب معامل الاتفاق الداخلي:

الذى يتعلق بقياس مدى صحة وحدة من وحدات المقياس من خلال حساب معامل الارتباط بين نتيجة الوحدة ونتيجة المقياس كله، ومن حساب المعاملات المختلفة يتضح أن بعض الوحدات قد تكون ضعيفة.

كما يمكن الكشف عن الفقرات الغامضة من خلال ملاحظة السلوك والتحليل الإحصائى.

الخطوة الخامسة: تحديد نقطة الصفر :

تستلزم عملية القياس تحديد نقطة بداية تكون واحدة بالنسبة لجميع الأشياء المراد قياسها حتى يمكن المقارنة بينها على أساس سليم وتعرف نقطة البداية بنقطة الصفر.

ومن السهل تحديد نقطة الصفر بالنسبة للمقاييس المادية بينها يتعذر تحديدها بالنسبة للمقاييس الاجتماعية لأننا لا نستطيع تحديد نقطة صفر مطلق للصفات أو الظواهر التى نهتم بتحديد درجتها أو مقارنتها بغيرها.

وتفيد نقطة الصفر فى تحديد قدرة المقياس على التنبؤ أو الاسترجاع أى قدرة المقياس على التنبؤ بجميع الاستجابات من عدمه.

ويمكن حساب معامل القدرة على الاسترجاع = 1– – $\frac{\text{عدد الأخطاء}}{\text{عدد الاستجابات}}$

الخطوة السادسة : تحديد أوزان فقرات المقياس :

بعد تحديد نقطة الصفر فإنه يلزم تحديد طرق صياغة أوزان عبارات المقياس ويتم ذلك من خلال عدة طرق ومنها:

الطريقة الأولى : طريقة جتمان :

وهى طريقة أحادية البعد أو طريقة التدرج المتجمع، حيث يتم ترتيب عبارات المقياس بحيث يزيد تجميع المقياس كلما اقتربنا من نهايته فتأخذ العبارة الأولى (1) درجة والثانية (2)

والثالثة (3) وهكذا. وعندما يوافق المبحوث على العبارة الثالثة فإن ذلك يعنى أنه قد وافق على العبارة رقم (1) ، (2) وهكذا.

الطريقة الثانية : طريقة ثرستون :

وهى طريقة تعتمد على حساب متوسط القيم المعطاه لكل عبارة مع ترتيب الأعـداد تنازلياً أو تصاعدياً ثم حساب الرقم الأوسط من أسفل إلى أعلى.

وتحتاج هذه الطريقة إلى عدد كبير من المحكمين لترتيب العبارات.

الطريقة الثالثة : طريقة ليكرت:

وهى طريقة يطلب فيها من المبحوث أن يختار إجابة من خمس إجابات متدرجة هى :

موافق جداً ، موافق ، موافق إلى حد ما، لا أوافق ، لا أوافق بالمرة.

ويعطى درجات وزنية لكل منها من 5 – 1 بالنسبة للعبارات الموجبـة، مـن 1 – 5 درجات بالنسبة للعبارات السالبة.

ثم يتم حساب الدرجات المعيارية للمقياس.

الخطوة السابعة : تحديد دلالة الدرجات المعيارية :

وهى افتراض نظرى نقيس عليه مدى قرب أو بعد الدرجات الخاصة بكل مبحـوث من طرفى المتصل سواء فى جانبه السلبى أو الإيجابى.

وتتحدد الدرجة العظمى لكل بعد من المقياس بعدد العبارات مضروباً × (5) الدرجة الدنيا بعدد العبارات مضروباً × 1

وكذلك حساب الدرجة النظرية العظمى الكلية للمقياس بمجموع الدرجات العظمى للأبعاد التى يتضمنها المقياس، وكذلك الدرجة النظرية الدنيا.

الخطوة الثامنة : التأكد من صدق المقياس :

يعبر صدق المقياس عن مدى تحقيق المقياس كأداة لجمع البيانات للهدف الذى صـمم من أجله، حيث يعتبر المقياس صادقاً إذا كان يقيس القدرة أو الصفة التى تم بناؤه لقياسها وقدرته العالية على التنبؤ، وتتدرج المقاييس فى درجة صدقها حتى تصل أقصاها إلى الواحد الصحيح وتقل درجة الصدق كلما قلت عن ذلك.

وتتعدد الطرق التى يتم بها التأكد من صدق المقياس وتتضمن تلك الطرق:

- **الطرق الوصفية :** الصدق الفرضي ، الصدق الظاهرى ، الصدق المنطقى
- **الطرق الإحصائية :** الصدق الامبريقى، صدق المحك الخارجي ، الصدق العاملى، الصدق النظرى، الصدق الذاتى.

وفيما يلى عرضاً لتلك الطرق:

أ- الطرق الوصفية : ومنها :

1- الصدق الظاهرى :

ويعنى البحث عما يبدو أن المقياس يقيسه ويتضح من الفحص المبدئى لمحتويات المقياس ويسمى بصدق المحكمين.

ويتم من خلال عرض المقياس فى صورته الأولى على عدد من المحكمين (يفضل ألا يقل عن 10) من الأكاديميين والخبراء بموضوع المقياس والاسترشاد بهم وذلك للتأكد من مدى صلاحية عبارات المقياس لما صمم له ويتم أخذ رأى المحكمين فى النواحي التالية:

- مدى وضوح العبارة.
- سلامة كل عبارة من حيث الصياغة اللغوية.
- ملاءمة أبعاد المقياس لأهدافه.
- ارتباط كل عبارة بالبعد الخاص بها.
- نوعية العبارة (سلبية أو إيجابية).
- حذف أى عبارات لا تتمشى مع أى بعد، وإضافة ما يرونه من عبارات تقيس أى بعد من أبعاد الدراسة.

وفى ضوء هذا التحكيم يتم حساب نسب الاتفاق بين المحكمين على العبارات التى يشملها كل بعد من أبعاد المقياس.

ويتم تحديد درجة معينة للإبقاء على أى عبارة من عبارات المقياس بدرجة اتفاق المحكمين عليها فى حدود لا تقل مثلاً عن 70%.

2- الصدق المنطقى (صدق المضمون) :

ويتم من خلال قيام الباحث باختيار وتحليل تكوين شكل المقياس ومضمونه بالنسبة إلى الظاهرة أو الصفة التى يريد قياسها.

وتحديد المفاهيم التى يقيسها المقياس والتعاريف التى وضعت لذلك، ومدى وضوح التعاريف النظرية والإجرائية وتحليل كل خطوة من خطوات الوصول إلى المقياس بحيث يراجع كل خطوة ويحللها ويتأكد من سلامتها.

ويقوم على اختيار أسئلة بالطريقة العشوائية التى تمثل الصفة المقاسة تمثيلاً إحصائياً صحيحاً.

ويرتبط الصدق المنطقى بمدى تمثيل المقياس للمواقف والجوانب التى يقيسها مؤكداً على التمثيل الصادق فإذا كان صدق المضمون مرتفعاً كانت منطقة السلوك التى تفترض أن هذا المقياس يقيسها ممثلة تمثيلاً جيداً فى فقرات المقياس.

ب- الطرق الإحصائية ومنها :

1- الصدق الإمبيريقى :

ويتم من خلال تطبيق المقياس على عينتين أحدهما ممثلة لمجتمع يختلف فى الكثير من خصائصها عن مجتمع البحث والأخرى ممثلة لمجتمع البحث.

وتجرى المقارنة بين نتائج تطبيق المقياس على العينتين بحساب معنوية الفرق بين متوسطى درجات كل منهما، فإذا كان هناك اختلاف فى المتوسط الحسابى لدرجات كل منهما تأكد صدق المقياس إمبيريقياً.

2- صدق المحك الخارجى :

وتعتمد هذه الطريقة على أن يقوم الباحث بمحاولة الربط بين مقياسه ومحك أخر خارج هذا المقياس، وهذا المحك الخارجى عبارة عن مقياس مستقل عن المقياس الجديد ثبت صدقه ويرتبط بالصفة التى يقيسها المقياس الجديد وثابت وموضوعى.

ويمكن مقارنة نتائج المقياس الجديد بنتائج المقياس السابق (المحك الخارجى)، فإذا كانت النتائج فى كلا القياسين متقاربة فإن المقياس السابق فى هذه الحالة يكون بمثابة المحك

الخارجي للمقياس الجديد ويدل التقارب فى النتائج على صلاحية المقياس الجديد لقياس الصفة التى صمم لقياسها.

3- الصدق العاملى :

ويتم الحصول على الصدق العاملى بالبحث عن عوامل مشتركة تقيسها عدة مقاييس لتحديد مدى اشتراك هذه المقاييس فى قياس تلك العوامل.

وتقوم فكرة التحليل العاملى على حساب معامل ارتباط المقاييس المختلفة، ثم تحليل هذه الارتباطات إلى العوامل التى أدت إلى ظهورها، وبذلك يؤدى هذا التحليل إلى الكشف عن العوامل المشتركة العامة والطائفية التى تتكون منها المقاييس المختلفة.

ومفهوم الصدق هنا قريب من مفهوم التجانس إذ أنه يصل إلى معرفة العوامل المشتركة بين الفقرات ولكنه لا يتأكد من طبيعة هذه العوامل ولا سيما إذا كانت هذه العوامل هى التى قصد قياسها أم لا.

4- الصدق النظرى :

ويعتمد على الحقائق التى أثبتتها نظريات علمية سابقة باعتبارها محكاً لصدق المقياس، فإذا ما انتهى المقياس الحالى إلى إثبات وجود علاقة أو ارتباط بين خاصية وأخرى أو خصائص أخرى وكانت هذه العلاقة تؤكدها نظرية من النظريات العلمية فإن ذلك يكون دليلاً على توافر صدق القياس إذ يكون قد أثبت فرضاً أكدتها نظريات سابقة لها قيمتها العلمية.

5- الصدق الذاتى:

ويعرف بأنه صدق الدرجات التجريبية للمقياس بالنسبة للدرجات الحقيقية التى خلصت من شوائب أخطاء القياس وبذلك تصبح الدرجات الحقيقية للمقياس هى الميزان أو المحك الذى ينسب إليه صدق المقياس.

وبما أن الثبات يقوم فى جوهره على معامل الدرجات الحقيقية للمقياس إذا أعيد إجراء القياس على مجموعة الأفراد التى أجرى عليها أول مرة، إذاً فالصلة وثيقة بين الثبات والصدق الذاتى.

ويقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس

معامل الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

ويسمى هذا الصدق بالثبات القياسي أو معامل الثبات الحقيقي.

الخطوة التاسعة : التأكد من ثبات المقياس

يقصد بثبات المقياس استقراره، بمعنى أنه لو كررت عمليات القياس لأظهرت درجات تتميز بالاستقرار، أى الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا تكرر قياس نفس الصفة، بمعنى أن يكون هناك تطابق بين نتائج القياس فى المرات المتعددة التى يطبق على نفس الأفراد وتحت نفس الظروف.

ومن أهم الوسائل الإحصائية لقياس الثبات ما يلى:

الطريقة الأولى: طريقة إعادة الاختبار:

وتقوم فكرة هذه الطريقة على إجراء القياس على مجموعة من المفردات أو المبحوثين، ثم إعادة نفس الاختبار على نفس المجموعة بعد فترة زمنية (غالباً حوالى 15 يوماً)، ويحسب معامل الارتباط بين القياسين لتحديد مدى ثبات المقياس.

وذلك بحساب معامل ارتباط الرتب = $1 - \frac{6\ \text{مجـ ف}^2}{\text{ن}\ (\text{ن}^2 - 1)}$

حيث أن :

- ف: هى الفرق بين الإجابة على كل سؤال للمبحوثين فى المجموعة فى القياس الأول والثانى.
- ن : عدد أفراد العينة (المجموعة).
- مجـ ف^2 : مجموع مربع الفرق بين القياسين لكل مفردة من المجموعة.

ويؤخذ على هذه الطريقة تأثرها بالفاصل الزمنى الذى بين الاختبارين واحتمال تغير الظروف واختلافها. ولذا لابد من مراعاة ألا تطول المدة بين القياسين حتى لاتتدخل عوامل أخرى فى الموقف، ولا تكون قصيرة حتى لا يعتاد المبحوث على الأسئلة التى تتكرر بالنسبة له أو احتمال تغير الصفة نتيجة تطبيق المقياس وما يتضمنه ذلك من إيحاء للمبحوث باستجابة معينة .

الطريقة الثانية : طريقة الاختبارات المتكافئة :

وفى هذه الحالة يكون هناك صيغتين أو نموذجين للمقياس بحيث يختبر كل نموذج نفس الصفة مع مراعاة تكافؤ النموذجين فى عدد مكونات الصفة التى يقيسها المقياس وعدد الفقرات ومستوى صعوبتها وطريقة صياغتها وطول الاختبار وطريقة إجرائه وتصحيحه وتوقيت إجرائه .

ويحسب معامل ثبات كل نموذج، ثم يحسب معامل ارتباطه بالنموذج الآخر، وبما أن معاملات ارتباط الصورتان المتكافئتان متساويتين إذاً فإن هناك ثبات للاختبار ككل .

الطريقة الثالثة : التجزئه النصفية :

تعتمد هذه الطريقة على تقسيم المقياس الواحد إلى نصفين متكافئين (قد يكون النصف الأول العبارات الفردية والنصف الثانى العبارات الزوجية) وإعطاء درجة لكل فرد على كل من القسمين وحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد فى كلا النصفين فنحصل على معامل ثبات كل من نصفى الاختبار.

وبصفه عامة يتضمن ثبات المقياس جانبين أساسيين هما :

1- **استقرار المقياس :** ويتم التحقق منه إذا كنا بصدد تطبيق المقياس فى زمنين مختلفين، وهو ما وضح فى طريقة إعادة الاختبار.

2- **تكافؤ المقياس :** وتبدو أهميته فى حالة تطبيق المقياس مرة واحدة، وهو ما وضح فى طريقتى التجزئة النصفية والاختبارات المتكافئة.

وللتأكد من تكافؤ المقياس فإن ذلك يتم عن طريق :

* إجراء الاختبار فى زمن واحد بواسطة باحثين مختلفين .

* تعدد الاختبارات مع ثبات الباحث

ويتأثر معامل ثبات المقياس بعدة عوامل منها :

طول المقياس ، زمن المقياس ، مستوى صعوبة الفقرات ، أسلوب صياغة الفقرات، خصائص العينة، ضيق مجال الصفة التى يقيسها وعدم تنوع الفقرات، طريقة القياس ، طريقة حساب الثبات .

خامسا: صعوبات القياس فى بحوث الخدمة الاجتماعية :

بالرغم من أهمية استخدام القياس فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية إلا أن استخدامه فى تلك البحوث يواجه عديداً من الصعوبات يمكن توضيح بعضها فيما يلى :

الصعوبة الأولى :

أن القياس فى أغلب بحوث الخدمة الاجتماعية يهتم بالإنسان واتجاهاته وسلوكه الاجتماعى مما يصعب معه تحديد المؤشرات التى يمكن من خلالها التعرف على التغير فى تلك الاتجاهات والسلوكيات نتيجة تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية، لأن الإنسان الذى يمثل موضوع القياس من الصعب إخضاعه للتجريب لأنه أقل الكائنات قابلية للتحكم لتميزه بالتغير والمرونة .

الصعوبة الثانية :

عجز المقاييس الاجتماعية بصفة عامة عن وصف السلوك الإنسانى والتغيرات الناتجة عن تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية وصفاً رمزياً بواسطة الأرقام أو تفسير هذا السلوك وتحديد العوامل المؤثرة فيه بدرجة يمكن الاطمئنان لها فى اتخاذ القرارات الكفيلة باستمرار تلك البرامج والمشروعات لجدواها أو إلغائها لعدم جدواها.

الصعوبة الثالثة :

صعوبة تحديد نقطة الصفر فى مقاييس الخدمة الاجتماعية، مما يجعل هناك صعوبة فى تحقيق المقارنة على أساس علمى سليم وهذا ما يجعل المسئولين عن تقويم تلك البرامج يختارون مستويات من المقاييس التى تحقق أهداف التقييم بتحديد نقطة صفر عرفية أو وضعية لتحقيق الأهداف .

الصعوبة الرابعة :

صعوبة حساب صدق وثبات المقاييس الاجتماعية وطول الفترة التى يتضمنها إعداد المقاييس، خاصة صعوبة تحديد متغيرات المقياس والعبارات التى تقيس كل متغير من المتغيرات.

الصعوبة الخامسة :

يتطلب القياس فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ومقاييس الخدمة الاجتماعية بوجه خاص أن يكون العملاء الذين تطبق عليهم المقاييس على درجة عالية من القدرة على

التأمل الباطنى حتى يتمكنوا من قياس وتحديد التغيرات التى طرأت على سلوكهم، وهو ما لم يتوفر فى أغلب الأحيان.

سادساً: المعايير الواجب توافرها فى المقاييس التى تستخدم فى بحوث الخدمة الاجتماعية :

هناك عدة معايير واجب توافرها فى المقاييس أو مراعاتها كشـرط لزيـادة كفـاءة استخدام المقياس فى بحوث الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم تلك المعايير:

المعيار الاول: التأكد من ثبات المقياس :

أى أن استخدامه تحت ظروف مشابهة أو نفس الظروف يعطى نتائج متشابهة وذلـك بفرض ثبات العوامل المؤثرة كما هى.

المعيار الثانى: أن يكون المقياس مباشراً :

أى تعكس محتوياته العناصر المراد قياسها بطريقة مباشرة.

المعيار الثالث: أن يكون المقياس مفيداً :

أى يمد المسئولين عن البحث بمعلومات وبيانات علمية مفيدة تسهم فى إعطاء صـورة حقيقية عن وضع البرنامج وتفيد فى تطويره أو يمكن الاستفادة منها فى وضع برامج أخرى مستقبلاً.

المعيار الرابع: أن يكون المقياس صادقاً :

أى يقيس ما صمم لقياسه أو ما هو مفروض أن يقيسه.

المعيار الخامس: أن يكون حساساً للتغير :

أى يظهر أى تغيرات تظهر عند استخدامه فى دراسة الظاهرة الاجتماعية

المعيار السادس: التجانس :

أو ما يطلق عليه أحادية البعد ويعنى ذلك أن المقياس يجب أن يعنى بقياس شئ واحـد فى الوقت الواحد.

المعيار السابع: الخطية والفترات المتساوية :

ويعنى ذلك أن تدرج المقياس يجب أن يتبع نموذج الخط المستقيم مع وجود وحدات قياس ثابتة، وهذه الوحدات يسهل معالجتها إحصائياً.

المعيار الثامن: مراعاة بعض الجوانب عند بناء المقياس ومنها:

- أن تكون لغة عبارات المقياس بسيطة وواضحة ومباشرة.
- أن تكون الفقرات قصيرة (أقل من 20 كلمة) وتتكون من قضية واحدة فقط.
- أن تستبعد الجمل أو الفقرات المعقدة وكذلك الغامضة.
- استبعاد كل الفقرات التى قد تقبل أو ترفض من كل المستجيبين أو المبحوثين.
- أن تكون تصنيفات الاستجابة مانعة شاملة ذات بعد واحد.
- عدم وجود بعض الكلمات مثل : دائماً ، أبداً ، فقط ، تماماً ، غالباً واستبعادها من عبارات المقياس إن وجدت.

المعيار التاسع: التركيز فى إعداد عبارات المقياس:

على الفقرات التى تبرز الفروق بين الأفراد ويتحقق ذلك بتعديل صياغة المقياس، وذلك باستبعاد الفقرات غير الدالة على الفروق وإدخال فقرات مميزة لتلك الفروق.

سابعا: نموذج مقياس التمكين للمسنين:

عزيزى المسن.........

عزيزتى المسنة.......

تحية طيبة وبعد،،،،

تسعى الباحثة/ سمر صبحى عمر يوسف لإتمام رسالة الدكتوراه فى الخدمة الاجتماعية وموضوعها:

"التدخل المهنى من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتمكين المسنين بالمؤسسات الإيوائية"

ولاستكمال هذه الدراسة أرجو من سيادتكم:

الإجابة على بيانات هذا المقياس على أن تكون الإجابة باختيار استجابة واحدة فقط، مع وضع علامة (✓) أمام الاستجابة التى تم اختيارها.

وتشكر الباحثة لسيادتكم حسن تعاونكم معها لإنجاز هذا العمل العلمى وجزاكم الله عنها خير الجزاء

الباحثة

البيانات الأولية:

الاسم: ....

1- النوع:

(أ) ذكر ( ) (ب) أنثى ( )

2- السن:

أ- من 60 – أقل من 65 سنة ( )

ب- من 65 – أقل من 70 سنة ( )

ج- من 70- أقل من 75 سنة ( )

من 75 – أقل من 80 سنة ( )

من 80 سنة فأكثر ( )

3- المستوى التعليمي

أ- أمي ( )

ب- يقرأ ويكتب ( )

ج- ابتدائي ( )

د- إعدادي ( )

هـ- ثانوي ( )

و- بكالوريوس ( )

ز- ماجستير ( )

ح- دكتوراه ( )

4- محل السكن: ....

5- العمل السابق: ....

6- عدد الأبناء: ....

أولاً: مدى تحقيق التمكين (منح القوة) فيما يتعلق بعزلة المسن الاجتماعية:

م	العبارة	الاستجابة		
		نعم	إلى حد ما	لا
1	أسعى لتكوين صداقات متنوعة بالدار			
2	أجلس بمفردى معظم الوقت			
3	لا أرحب بالحديث عن مشاعرى			
4	أشعر بالوحدة وأنا موجود مع زملائى بالدار			
5	أقدم نصيحتى لزملائى فى المواقف التى لها أهمية من وجهة نظرى			
6	أتحدث مع زملائى فيما يشغلنى			
7	أسرتى لا تزورنى			
8	أتحدث مع زملائى عند الحاجة إليهم فقط			
9	لا أرحب بزيارة الآخرين			
10	أهتم بسؤال أسرتى عنى			
11	تعاملاتى مع الآخرين محدودة			
12	أعمل بالمثل القائل "البعد عن الناس غنيمة"			
13	أمارس الألعاب الفردية باستمرار			
14	لا يهمنى رأى الناس فى			
15	أحرص على زيارة أقاربي خارج الدار			
16	يداوم الأقارب على زيارتي بالدار			
17	يدعونى أقاربي لحضور مناسباتهم الخاصة			
18	أحرص على عرض مشكلاتى على الأخصائى الاجتماعى			
19	أحرص على حضور مقابلات بينى وبين الأخصائى			
20	دائماً ألجأ لمدير المؤسسة ليساعدنى فى حل مشكلاتى			

ثانياً: مدى تحقيق التمكين (منح القوة) فيما يتعلق بكفاءة المسن الاجتماعية:

م	العبارة	الاستجابة		
		نعم	إلى حد ما	لا
21	تتفق الأنشطة بالدار مع ميولى ورغباتى			
22	أفضل الأنشطة خارج الدار			
23	لا تشبع الأنشطة هواياتى ورغباتى			
24	أبدى رأى فى برنامج الدار			
25	يسعدنى مشاركة زملائى فى حل مشكلاتهم			
26	أشارك فى إنجاز الأعمال التى تسهم فى تطوير الدار			
27	أستمتع بحياتى عن طريق علاقاتى الطيبة مع الآخرين			
28	أشعر فى أوقات كثيرة برغبتى فى ممارسة الأنشطة			
29	أشارك فى تحديد رحلات الدار			
30	يهمنى حضور الندوات الدينية والثقافية بالدار.			
31	أسأل المسئولين حول ضرورة تنويع البرامج الترفيهية			
32	أقدم خدمات يطلبها زملائى فى حدود قدراتى			
33	أقدم خبراتى السابقة للدار			
34	أحرص على جذب زملائى للمشـــاركة فى بـــرامج الدار			
35	أشارك فى الأنشطة لتقوية علاقاتى بزملائى			
36	يشجعنى المسئولين للمشاركة فى الأنشطة			
37	يساعدنى مشرفى النشاط بالدار على ممارسة هواياتى			
38	أستخدم خبراتى السابقة فى تصريف شئون حياتى			
39	لا أرحب بممارسة الأنشطة			
40	أجامل زملائى فى مناسباتهم الاجتماعية			

ثالثاً: مدى تحقيق التمكين (منح القوة) فيما يتعلق باستقلالية المسن:

م	العبارة	الاستجابة		
		نعم	إلى حد ما	لا
41	أعتمد على نفسي فى قضاء حاجاتى			
42	أتحدث بصراحة مهما كانت النتائج			
43	أقدم المشورة لزملائى فى اتخاذ قراراقم			
44	أرائى الخاصة دائماً تجد قبول من الآخرين			
45	يهتم زملائى بأفكارى وآرائى			
46	أزور أقاربى للاطمئنان عليهم			
47	أقبل رأى الآخرين فى موضوعاتى الشخصية			
48	أقوم بشراء حاجاتى بنفسى			
49	أتخذ قراراتى بنفسى			
50	أقوم بتنظيف أدواتى الشخصية بنفسى			
51	أقوم بترتيب سريرى بنفسى			
52	أطلب مساعدة الآخرين لشراء حاجاتى			
53	أطلب المساعدة من الآخرين عند اتخاذ قراراتى			
54	أعتمد على تفكيرى وخبراتى عند اتخاذ أى قرار			
55	أتضايق إذا تدخل أحد فى اتخاذ قراراتى			
56	أعتمد على نفسى فى حل مشكلاتى			
57	أوافق فوراً على مساعدة أسرتي فى اتخاذ قراراقم			
58	أعرض رأيي الخاص فى الأحداث الجارية بالمجتمع			
59	سياسى فرض الأمر تؤثر سلبياً على علاقاتى مع الآخرين			
60	أطلب من أقاربي النصيحة عندما أكون فى مشكلة			

الاداة السادسة: تحليل المضمون :

(1) تعريف تحليل المضمون:

لقد ظهرت وجهات نظر متعددة حول تعريف المقصود بتحليل المضمون ومنها:

التعريف الاول:

طريقة لوصف محتوى مواد اتصالية تتضمن تحديد المادة المراد دراستها والمفاهيم المراد قياسها، ووحدة التحليل وسحب العينة بطريقة منظمة وموضوعية، مع الاهتمام بتصنيف محتويات المادة المدروسة فى ضوء تحديد مشكلة البحث.

التعريف الثانى:

طريقة بحث متعددة الأغراض لدراسة عديد من المشكلات التى يعتبر محتوى ما فيها من وسائل اتصال بمثابة الأساس المرجعى للبحث.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تحليل المضمون بأنه:

1- التحليل يعنى تفحص عن وعى وانتباه يميز ويصف محتوى مواد الاتصال وتحديد فئات معينة ووحدات للتحليل ترتبط بطبيعة الوثيقة المراد تحليلها.

2- المحتوى هو تحديد المادة المراد دراستها والمفاهيم المراد قياسها فى إطار المحيط العام أو الإطار العام.

3- قد يعتمد تحليل المضمون على المعلومات الجاهزة كالوثائق والمطبوعات والقوانين والأحاديث، وقد يعتمد على دراسة الشخصية التى تمكن من ربط القول بالفعل أو السلوك بالعمل.

4- لا يسلم تحليل المضمون بالمعلومة وكأنها مطلقة بل يخضعها للاختبار والقياس للتأكد من صدقها.

5- عند تحليل المضمون يجب مراعاة: الكلمة، الموضوع، الخصائص والصفات، الظرف الزمانى والمكانى للمعلومة، الصلاحيات والاختصاصات.

(2) اهمية تحليل المضمون:

ترجع أهمية تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات وتحليلها للأسباب التالية:

السبب الأول: يفيد فى تحليل المعلومات النصية الناتجة من تسجيلات المقابلات غير المقننة، أو تفريغ الاستبيانات التى تعتمد على أسئلة مفتوحة أو تسجيلات مقابلات الجماعات البؤرية.

السبب الثانى: من خلاله يتم التوصل لاستخلاص المعنى أو المعانى من النص الذى يتم تحليله بطريقة أكثر شمولية وتكاملاً، وذلك باعتباره طريقة لجمع وتحليل البيانات الكمية أو الكيفية.

السبب الثالث: يسهم فى معرفة الجوهر العام والخاص فى الدراسات الفردية والجماعية والمجتمعية من خلال الاستدلال على هذا الجوهر بما يلاحظ فى القول أو الفعل والعمل والسلوك.

السبب الرابع: يفيد فى تلخيص البيانات التى تتضمنها المادة الاتصالية الخاضعة للدراسة والاستفادة منها فى اقتراح توصيات للتطوير أو إحداث التغيير المطلوب فى ضوء وصف محتوى تلك المادة الاتصالية.

السبب الخامس: يفيد تحليل المضمون فى تحديد المادة المراد دراستها، والمفاهيم المراد قياسها، وتصنيف محتويات المادة المدروسة.

السبب السادس: يفيد تحليل المضمون فى التعرف على الظروف الاجتماعية والعوامل التى تبرزها المادة الاتصالية "وثيقة مثلا". أو تلك التى أهملتها وأثر العوامل السياسية وغيرها من العوامل فيما تتضمنه المادة التى يتم تحليلها.

(3) عناصر خطوات تحليل المضمون:

إن تحليل المضمون يتضمن أسس أو عناصر يمكن تحديدها فيما يلى:

العنصر الأول: المحتوى:

وهو الذى يحمل المضمون فى نصه وهو ما كتب أو قيل أو سجل على رسائل تحفظه ويمكن الرجوع إليه عند الحاجة للتعرف على ما يحتويه من مضامين.

العنصر الثانى: محلل:

وهو الباحث الذى يهتم بالموضوع الذى يتم دراسته، واستخدام المحلل لتحليل المحتوى يعتبر بمثابة طريقة علمية بؤرة اهتمامها النقص الدقيق للمعلومات من مصادرها سواء كانت:

(1)**مصادر بشرية:** هم شهود العيان والمعاصرون، والمشتركون فى الموضوع الذى يتم بحثه.

(2)**المصادر المشاهدة:** وهى الآثار والتحف والرسومات كشواهد مادية يمكن ملاحظتها.

(3)**المصادر المكتوبة:** كالمخطوطات والوثائق الرسمية من سجلات وتقارير وقوانين ومذكرات خاصة.. الخ.

العنصر الثالث: المحلل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدراسة، أو المبحوث فرداً أو جماعة أو مجتمعاً الذى لابد من مشاركته للتعرف على الأسباب التى يحتويها المحتوى.

وتتحدد خطوات تحليل المضمون فى الخطوات التالية:

(1) تحديد مشكلة البحث أو موضوعه وأهدافه.

(2) تحديد إطار المعاينة من المادة الاتصالية المراد دراستها كمجال للتحليل، أو اختيار عينة ممثلة منها خاصة إذا كان حجم تلك المادة واسع النطاق.

(3) تحديد وحدة الاهتمام أو التحليل التى ستنصب المشاهدة عليها.

(4) تحديد فروض البحث أو تساؤلاته المراد الإجابة عنها فى ضوء ما تحدد فى مشكلة البحث.

(5) تحديد مصطلحات البحث وتصميم الفئات الترميزية الأولية والفرعية المراد دراسة مدى ظهورها فى المادة الاتصالية.

(6) ترميز وحدات التحليل المختارة، وإحصاء عدد مرات تكرار كل منها فى المادة المدروسة.

(7) استخلاص النتائج أو الاستنتاجات وعرضها.

(8) تفسير النتائج.

(9) التوصيات أو المقترحات.

(10) كتابة التقرير النهائى عن نتيجة تحليل المحتوى.

(4) مزايا تحليل المضمون:

من مميزات الاعتماد على تحليل المضمون ما يلي:

الميزة الأولى: يفيد فى تلخيص البيانات التى تتضمنها المادة الاتصالية المراد دراستها ووصف محتواها مما يسهل الاستفادة منها نظرياً وتطبيقياً.

الميزة الثانية: لا يؤثر استخدامه على استجابات المبحوثين، نظراً لعدم وجود مواجهة بين باحث ومبحوثين، مما ينبغى احتمالات التفاعل بينهما، وإمكانية الوصول إلى أعماق النفس البشرية والتعرف على ما وراء الأفعال.

الميزة الثالثة: يساعد فى دراسة وتتبع التغيرات التى تطرأ على الظواهر الاجتماعية المراد دراستها على مدى الزمن، وتحليل الاتجاهات التى تسير فيها تلك التغيرات سلباً أو إيجاباً.

الميزة الرابعة: يعتبر أقل تكلفة بالمقارنة بغيره من وسائل جمع وتحليل البيانات لأنه يعتمد على تحليل مادة قد سبق إنتاجها مسبقاً دون تكلفة تذكر على الباحث.

الميزة الخامسة: يهتم بالتفسير والتأكيد على المعانى، مما يعكس صورة أكثر واقعية، وذلك لأن لكل فعل اجتماعى معنى.

الميزة السادسة: توفر درجة عالية من المرونة بسبب التخلص من الكثير من الرسميات التى تفرضها أساليب تحليل أخرى على الباحث.

(5) عيوب استخدام تحليل المضمون:

بالرغم من مزايا استخدام تحليل المضنون فى جمع البيانات وتحليلها إلا أنه يواجهه بعض الصعوبات والتى منها:

الصعوبة الأولى: تكون نتائجه غير صادقة إذا كان اختيار المادة التى خضعت للدراسة قد تمت على وجه غير علمى، أو فى حالة استخدام طرق غير صحيحة لاختيار عينة تلك المادة، مما يقلل من إمكانية التعميم لعدم تمثيلها لمجتمع البحث.

الصعوبة الثانية: ارتفاع درجة الذاتية، حيث يعتمد الباحث فى بعض الأحيان على تقديره الشخصى وعلى ما يعتقده صواب، وهذا يؤدى لانخفاض درجة مأمونة النتائج لعدم وجود مقاييس مقننة، وضعف درجة الموضوعية.

الصعوبة الثالثة: لا يتحقق الثبات للمادة التى يتم تحليلها والنتائج الخاصة بها فى حالة عدم الاتفاق بين المقومين على ترميز أى وحدة من الوحدات المدروسة مما يــؤدى إلى اختلاف بينهما يظهر من خلال دراسة العلاقة بين تقديراتهم.

الصعوبة الرابعة: صعوبة تقدير العلاقات السببية بين المــتغيرات بنــاء علــى دراسات تحليل المضمون، حيث يقتصر الأمر على دراسة العلاقـــات الارتباطيـــة دون تقديم تفسير موثوق لتلك العلاقات.

الصعوبة الخامسة: قد يتطلب البحث الذى يعتمد على تحليل المضـــمون وقتـــاً طويلاً بالمقارنة ببحوث تستخدم وسائل أخرى.

الصعوبة السادسة: من الصعب تعميم النتائج، حيث يصلح اســتخدام تحليــل المضمون مع حالات محدودة، لذا يهتم الباحث بوصف خصائص الحالة وما يميزها عــن غيرها ولذا لا يصلح هذا الأسلوب فى الدراسات التى يكون التعميم من أهدافها.

الفصل العاشر
جمع وتحليل وتفسير بيانات البحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولا: جمع البيانات

ثانيا: مراجعة البيانات

ثالثا: تصنيف وتفريغ البيانات

رابعا: تعريف وأهمية تحليل وتفسير البيانات

خامسا: العوامل التى تحدد نوعية التحليل الكمى والتحليل الكيفى

سادسا: تحليل وتفسير بيانات البحوث الكمية والبحوث الكيفية

أولاً : جمع البيانات

(1) تعريف جمع البيانات :

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف جمع البيانات، ومن هذه التعاريف :

التعريف الأول :

إحدى خطوات البحث العلمى التى تهتم بالحصول على المادة العلمية والبيانات المطلوبة عند إجراء أى بحث علمى باستخدام أى وسيلة من وسائل جمع البيانات لتمشى مع منهجية البحث .

التعريف الثانى :

قيام الباحثين أو جامعى البيانات باستخدام إحدى وسائل جمع البيانات فى الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين بعد تهيئتهم لذلك .

وهناك ضرورة لوضع خطة لجمع البيانات من الميدان تستلزم تحديد وتوضيح ما يلى :

- الفترة الزمنية اللازمة لجمع البيانات للبحث كله .
- الفترة الزمنية اللازمة لجمع البيانات من المفردة الواحدة .
- أنسب وقت لجمع البيانات من المبحوثين .
- المسئول عن جمع البيانات، سواء كان الباحث أو جامعى البيانات .
- التكلفة المالية اللازمة لجمع البيانات .
- الإجراءات التى سيتم اتخاذها قبل النزول للميدان لتهيئة المبحوثين.
- طرق الحصول على البيانات من المبحوثين .
- خطوات وإجراءات جمع البيانات .

(2) مصادر البيانات :

ويمكن تقسيم مصادر البيانات إلى المصادر التالية :

المصدر الأول : مصادر تاريخية :

وهى عبارة عن بيانات أو معلومات مدونة فى سجلات أو نشرات مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والبحوث والدراسات أو الإحصاءات العامة التى تنشرها الهيئات المختلفة .

وتنقسم هذه المصادر إلى قسمين :

أ – مصادر أولية : وهى التى تمدنا ببيانات قامت بتبويبها ونشرها نفس الهيئة التى تولت جمعها. وذلك مثل الوثائق التاريخية والنشرات الإحصائية ونتائج البحوث العلمية التى تصدر عن الهيئات العلمية .

ب- مصادر ثانوية : وهى البيانات المستقاة من المصادر الأولية، ولكن قامت هيئات أخرى أو باحثون آخرون بتحليلها والتعقيب عليها والربط بينها وبين بيانات سابقة أو نشرتها المصادر الأخرى .

ومن الأفضل استخدام المصادر الأولية فى البحوث العلمية متى تيسر ذلك بعد التحقق من صحة المصدر، خاصة وأن تلك المصادر غالباً ما تشتمل على بيانات أكثر تفعيلاً أهملها الباحث الذى نقل عنها عن عمد لعدم أهميتها من وجهة نظره بالنسبة للبحث أو الدراسة التى كان يجريها .

المصدر الثانى : مصادر ميدانية :

إذا ما كانت المعلومات المطلوبة موجودة لدى بعض الأفراد أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات غير مسجلة فإن الباحث يجمعها مباشرة من الميدان مستخدماً فى ذلك الأدوات المناسبة لجمع البيانات .

ومما هو جدير بالذكر فإن البحوث العلمية تحتاج إلى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية، إذ تستلزم حقائق تاريخية أو إحصاءات معينة كما تقتضى ضرورة جمع بيانات عن طريق الاتصال بأفراد أو مشاهدات ميدانية .

(3) نوعية البيانات :

يتفق العلماء على تقسيم البيانات التى يحتويها كل بحث اجتماعى رغم اختلاف موضوع الدراسة إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : بيانات ذاتية وبيانات موضوعية :

• **البيانات الذاتية :** هى التى تتأثر بجامع البيانات من حيث شخصيته وسلوكه ونظرته وتفكيره وميوله ومدى تقديره للبيانات وأهميتها .

• **البيانات الموضوعية :** هى التى لا تتأثر بالعوامل السابقة .

الفئة الثانية : بيانات كمية وبيانات كيفية :

- **البيانات الكمية :** تحوى أعداداً وحسابات، والتغير فيها هو تغير من حيث المقدار، بمعنى إمكانية ترتيب هذه البيانات بحسب مقاديرها.

- **البيانات الكيفية:** تحوى خصائص نوعية ومميزات والتغير فيها هو تغير من حيث النوع وتتميز بما يلى:

أ- تركز على الأحداث العادية التى تحدث على نحو طبيعى فى المواقع الطبيعية، مما يجعلها توفر لنا مؤشر قوى عما تمثله الحياة الواقعية.

ب- ثرائها وشمولها وتمد الباحثين بأوصاف تتسم بالحياة ولها دائرة صدق.

ج-يتم جمعها عبر فترة زمنية متصلة تجعلها تقوى على الدراسة والتحليل.

د- تعبر عن الخبرة المعاشة بما يفيد فى قدرتها فى التعرف على المعانى التى يضيفها الناس على الأحداث والعمليات وإدراكاتهم وتصوراتهم المسبقة.

ه- قدرة هذه البيانات على ربط المعانى التى تتضمنها الظاهرة بالعالم الاجتماعى المحيط بها.

و- يمكنها استكمال والتحقق أو تغير أو إعادة تفسير البيانات الكمية التى تم جمعها من نفس المبحوثين.

وتميل معظم البحوث إلى النوع الأول من البيانات .

الفئة الثالثة : بيانات عن صفات وبيانات عن متغيرات :

- الصفة تعتبر ميزة أو وظيفة أو نوع، وهى إما أن تكون موجودة أو معدومة.

وأكثر التقسيمات شيوعاً فى بيانات الصفات هى التقسيم المزدوج الثنائى مثل تقسيم الأفراد إلى ذكور، إناث .

- المتغير يكون موجوداً بمقادير وكميات مختلفة .

أما البيانات الخاصة بالمتغيرات أو النقاط التى يشار إليها كالسن مثلاً: 10- ، 20- ، 30، فإن هذه المتغيرات تتعلق بالكم .

(4) خطوات جمع البيانات :

بعد تحديد الاستراتيجية المنهجية واتخاذ الإجراءات الخاصة بها من تحديد المناهج البحثية ومجتمع الدراسة (المجال المكاني، المجال البشرى) وتصميم أدوات جمع البيانات يتم تنفيذ عملية جمع البيانات والتى تتضمن تهيئة مجتمع الدراسة وتدريب جامعى البيانات ثم جمع البيانات من الميدان .

ويتضمن جمع البيانات الإجراءات التالية :

الإجراء الأول : تهيئة مجتمع الدراسة :

تعد تهيئة مجتمع الدراسة خطوة ضرورية وهامة فى الحصول على بيانات أكثر موضوعية مما لو فوجئ المبحوث بجامعى البيانات .

ويتم ذلك من خلال الإعلان فى وسائل الإعلام بالمجتمع، أو زيارات الباحث للمجتمع، أو إجراء مقابلات ومناقشات حرة مع المبحوثين، أو الاستعانة بالقيادات المهنية والشعبية أو المنظمات المجتمعية، وذلك كتمهيد للمبحوثين عن إجراء الدراسة لضمان تعاونهم مع جامعى البيانات والتقليل من الصعوبات التى تحول دون الحصول على البيانات المطلوبة .

حيث أن هذه التهيئة يمكن أن تحقق عدة أهداف منها :

- زيادة وعى المبحوثين وإدراكهم بأهمية الدراسة كمستفيدين أو مشاركين، لهم رأى وأهمية البيانات التى يدلون بها .
- طمأنة المبحوثين على سرية البيانات التى يدلون بها، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى .
- عدم تشكك المبحوثين فى شخصية جامعى البيانات، وبالتالى تأتى البيانات التى سيدلون بها معبره عن الواقع .

الإجراء الثانى : إعداد وتدريب جامعى البيانات :

فى أغلب الأحيان يستعين المسئولون عن إجراء البحوث الاجتماعية بعدد من جامعى البيانات، لذا يجب اختيارهم ممن تتوفر لديهم الخبرة والمهارة فى القيام بجمع البيانات، إلى جانب ضرورة إعدادهم وتدريبهم عن طريق شرح الهدف من البحث وخطته وكيفية

تطبيق الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات، وكيفية التصرف فى المواقف المتوقعة أو الطارئة أثناء تعاملهم مع المبحوثين، وشرح دليل العمل الميدانى والاتفاق عليه حتى يكون مرشداً لهم أثناء تعاملهم فى الميدان ضماناً لصحة النتائج ودقتها .

الإجراء الثالث : جمع البيانات :

يعتبر جامع البيانات هو الشخص المسئول عن تطبيق واستخدام أدوات ووسائل الحصول على البيانات من المبحوثين وفق خطة الدراسة وإجراءاتها الميدانية مع الالتزام بتعليمات البحث سواء كان القائم بجمع البيانات هو الباحث الرئيسى نفسه أو مندوبين عنه والذين يطلق عليهم الباحثون الميدانيون أو جامعوا البيانات .

- **ويتم جمع البيانات فى البحوث الكمية باستخدام أدوات منها:** المسح، المقابلات المقننة، المقاييس، الاستبيان.
- **كما يتم جمع البيانات فى البحوث الكيفية باستخدام أدوات منها:** الملاحظة بالمشاركة، تحليل المحتوى، المقابلات الجماعية البؤرية.

ثانيا : مراجعة البيانات

(1) تعريف مراجعة البيانات :

الخطوة التي يتم من خلالها التأكد من عدم وجود بيانات ناقصة أو إجابات غير صحيحة أو غير دقيقة.

وهي عبارة عن تصفح ومراجعة استمارة البحث أو دليل المقابلة أو أي نوع من أنواع الأدوات واحدة تلو الأخرى للكشف عن الإجابات المتناقضة أو التي لم ترد على أسئلة معينة فيعمل الباحث على استكمالها إذا تمكن من ذلك أو يتم استكمالها عن طريق المبحوثين .

(2) اهمية واهداف مراجعة البيانات :

تعتبر المراجعة من أهم مراحل أو خطوات البحث العلمي الاجتماعي وذلك بالنسبة للمعطيات والبيانات التي اشتملت عليها أداة جمع البيانات وهذا يتطلب مراجعة الأداة لتحقيق الأهداف التالية :

الهدف الاول : الاكتمال :

يعني التأكد من عدم ترك بيان مطلوب لم يأت به الباحث، والتأكد من أن المبحوث لم يترك سؤالاً لم يجب عليه، أو أن الباحث نسي أن يوجه سؤالاً للمبحوث أو أن المبحوث قد فهم السؤال بأسلوب خاطئ .

الهدف الثاني : الدقة :

للتأكد من أن الإجابات على درجة من الدقة والصحة، ويمكن الكشف عن أخطاء الإجابة عن طريق المعالجات الإحصائية .

الهدف الثالث : الاتساق :

للتأكد من اتساق وتجانس الإجابات الخاصة بالمبحوث على مختلف أسئلة الأداة بوجه عام وعدم وجود تعارض بينها .

الهدف الرابع: إجراء بعض التعديلات الحسابية:

كما تفيد مراجعة البيانات في القيام ببعض العمليات الحسابية التي تجرى أثناء جمع البيانات اختصاراً لوقت جمع البيانات أو للتخفيف عن الباحثين .

(3) انواع مراجعة البيانات:

تنقسم مراجعة البيانات إلى نوعين هما: المراجعة الميدانية ، المراجعة المكتبية .

(أ) ويقصد بالمراجعة الميدانية :

المراجعة التى تتم عقب جمع البيانات والباحث مازال فى ميدان البحث، حيث يقوم الباحث بالتأكد من استيفائه لكل البيانات المطلوب الإجابة عليها من قبل المبحوث، والقيام بتسجيل اسمه وتاريخ جمع البيانات .

وتفيد هذه المراجعة فى إمكانية معالجة بعض الأخطاء الناتجة عن نسيان الباحث لتوجيه بعض الأسئلة أو وجود تناقض فى استجابات المبحوث .

ويقوم بتلك المراجعة الباحث نفسه أو المراجع الميدانى للتأكد من معالجة تلك الأخطاء إن وجدت قبل أن يترك الميدان .

(ب) ويقصد بالمراجعة المكتبية :

المراجعة التى تتم عقب العودة من ميدان جمع البيانات، وتفيد فى استكمال بعض البيانات التى قد لا يستطيع الباحث أن يقوم بها مثل :

العمليات الحسابية كحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الشهرى، أو إجمالى مجموع أفراد الأسرة ذكور وإناثاً.

وتركز تلك المراجعة على المراجعة الشكلية والحسابية والموضوعية. ويقوم بالمراجعة المكتبية أفراد آخرون غير الباحث الذى قام بجمع البيانات لضمان الدقة والموضوعية .

ويلاحظ بوجه عام أنه عند وجود نقص فى أحد البيانات وكان هناك عدم إمكانية فى استيفاء تلك البيانات لصعوبة إعادة الأداة إلى المبحوث فيمكن كتابة غير مبين أمام تلك الاستجابة، أما إذا تكررت اوجه النقص فى استيفاء كثير من أسئلة الأداة فيجب إلغاء الأداة بالنسبة لهذا المبحوث .

ثالثاً : تصنيف وتفريغ البيانات

(1) تصنيف البيانات :

يقصد بتصنيف البيانات :

ترتيبها وتقسيمها إلى فئات بحيث توضع جميع المفردات المتشابهة فى فئة واحدة بما يسهم فى ترتيب البيانات وتلخيصها بحيث تبدو الخصائص الرئيسية أمام الباحث .

وأهم ما يشترط فى تصنيف البيانات ما يلى :

الشرط الأول :

أن يتم تقسيم البيانات إلى فئات على أساس تصنيفى واحد حتى لا تتداخل أسس التصنيف المستخدمة .

مثال : لا يصح تصنيف طلاب كلية الخدمة الاجتماعية إلى ريفيين وحضريين وإلى ذكور وإناث فى نفس الوقت، ولكن يجب أن يتم تصنيفهم أولاً تبعاً للموطن الأصلى (ريف، حضر)، ثم يتم تقسيم كل فئة منهما وفقاً للنوع (ذكور، إناث).

الشرط الثانى :

أن تكون جميع المفردات التى تصنف معاً فى فئة واحدة متجانسة وغير متداخلة بحيث لا يمكن وضع مفردة واحدة فى أكثر من فئة داخل المجموعة .

الشرط الثالث :

أن تكون مجموعة الفئات التى تتخذ أساساً للتصنيف شاملة، بحيث يمكن تصنيف كل استجابة فى إحدى الفئات المحددة .

مثال : لا يجوز تقسيم فئات العمر إلى : أقل من 20 ثم 30 – أقل من 40 سنة وإهمال الفئة من 20 – أقل من 30 سنة وهكذا .

الشرط الرابع :

أن يتسم التصنيف بالتفصيل، بمعنى أن يكون التصنيف مفصلاً يبدأ من الأكبر إلى الأصغر أو من العام إلى الخاص .

الشرط الخامس :

أن يخدم التصنيف أهداف الدراسة ويتلاءم مع طبيعتها، وأن يشـتمل علـى كافـة العناصر الأساسية التى تتضمنها .

الشرط السادس :

ملاءمة التصنيف لإطار الدلالة للمبحوثين، بمعنى أن يأخذ فى اعتبـاره مـا يسـوقه المبحوثون من آراء وأفكار واتجاهات وتعريفات .

(2) تفريغ البيانات :

هناك طريقتان لتفريغ البيانات هما :

الطريقة الاولى : التفريغ اليدوى :

ويعتمد على إعداد كشوف للتفريغ التى غالباً ما تكون على ورق مربعات، ويقسـم كشف التفريغ إلى أقسام تبدأ بعمود الرقم المسلسل (رقم المفردة أو الأداة)، تليها الأقسام الخاصة بأسئلة أداه جمع البيانات والفئات أو الاستجابات التى يشتمل عليها كل سؤال .

ويبدأ التفريغ بنقل البيانات الخاصة بكل أداه بحيث تمثل كل مفرده مـن مفـردات البحث على سطر واحد أفقى من جدول التفريغ ويتم التفريغ فى الأعمدة إما بوضع أرقام معينة أو بوضع علامة معينة تحت الفئة المناسبة .

وبإجراء عمليات الجمع رأسياً لكل فئة أو استجابة خاصة بالسؤال أو المـتغيرات أو المؤشر يمكن الحصول على التوزيعات والنتائج النهائية .

وفى هذه الحالة يجب التأكد من أن المجموع الذى يتم تجميعه فى كل سـؤال يسـاوى عدد الاستمارات التى تم تفريغها، إلا فى الحالات التى يستدعى السؤال أن يختار المبحـوث أكثر من استجابة له .

الطريقة الثانية : التفريغ الآلى :

فى حالة كثرة عدد المبحوثين أو طول الأسئلة فى الأداه المستخدمة وكثرة الاستجابات وصعوبة استخدام التفريغ اليدوى، فإنه يفضل استخدام التفريغ الآلى وفى هذه الحالة يجب تجهيز البيانات لتكون ملائمة لأغراض التحليل الإحصائى الكفء.

والفكرة الأساسية فى استخدام تلك الطريقة هى ترجمة إستجابات البحث إلى رموز وتحويل هذه الرموز إلى ثقوب بنظام معين على بطاقة خاصة تصلح للدخول فى آلات الفرز لفرزها حسب الإجابات المختلفة .

إلى جانب ذلك فإن كثير من الباحثين يلجأ لاستخدام الكمبيوتر فى تفريغ بيانات تلك البحوث بعد تجهيز البيانات وفق برامج معدة لذلك .

(3) تبويب البيانات وجدولتها :

بعد تفريغ البيانات وإحصاء الاستجابات تبدأ عملية تبويب البيانات فى جداول بسيطة أو مزدوجة أو مركبة (أى عملية الجدولة) .

والجدول ما هو إلا أسلوب أو طريقة عملية لعرض البيانات بشكل مبسط ومختصر وتنقسم الجداول إلى:

- **الجدول البسيط هو** : الذى تصنف فيه البيانات طبقاً لخاصية واحدة فقط،
- **الجدول المزدوج هو** : الذى تصنف فيه البيانات طبقاً لخاصيتين أو صفتين مثل توزيع أفراد العينة طبقاً للحالة التعليمية والجنس ، والمهنة.

ويجب مراعاة الاعتبارات الآتية عند إعداد الجدول :

أ – أن يوضع على رأس كل جدول رقم مسلسل وإلى جواره عنوان الجدول .

ب– أن تكون عناوين الأعمدة ، والصفوف واحدة ومختصرة .

جـ– ترتيب أنواع الصفة أو درجاها تنازلياً ، أو تصاعدياً حسب القيمة أو الزمان أو الأهمية .... ألخ .

د – يترك لكل عمود فراغ يكفى لكتابة أكبر الأعداد المعروضة به .

هـ– البدء بالجداول الوصفية التكرارية ثم الجداول الإرتباطية أو التفسيرية .

و – فى حالة استجابة اكثر من عينة فى الدراسة الواحدة كأخذ رآى المستفيدين ومقدمى الخدمة فى البرنامج يجب أن يوضح الجدول ما يشير إلى أن هذه استجابات المستفيدين أو مقدمى الخدمة أو هما معاً.

والجداول المركبة لا تقتصر أهميتها على عرض البيانات وتصنيفها فقط بل هى وسيلة مناسبة لتوضيح :

- الفروق القائمة بين مجموعات البحث الفرعية حتى بدون الاستعانة بالاختبارات الإحصائية التى تساعد فى التحقق من معنوية الفروق إحصائياً.
- العلاقات القائمة بين متغيرين أو أكثر، وإن كانت لا توضح طبيعة هذه العلاقة سلبية أو إيجابية .

وفيما يلى نموذجين أحدهما لجدول تفريغ يحتوى على بعض الأسئلة (جدول بسيط) والأخر نموذج لجدول مركب يتضمن العلاقة بين النوع ومدة مزاولة المهنة.

نموذج (1) جدول تفريغ يحتوى على بعض أسئلة الاستمارة (جدول بسيط)

م	النوع		الحالة التعليمية					الحالة الزواجية				الديانة			المهنة			مدة مزاولة المهنة				
رقم الاستمارة	ذكر	أنثى	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	عال	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	مسلم	مسيحي	ديانة أخرى	عامل	موظف	مهن أخرى	أقل من سنة	5 – 1	10 – 6	15 – 11	أكثر من 15 سنة
1																						
2																						
3																						
4																						
5																						
6																						
7																						
8																						
المجموع	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
%	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

نموذج (2) جدول ارتباطى يوضح العلاقة بين النوع ومدة مزاولة المهنة

المدة / النوع	أقل من سنة	5 – 1	10 – 6	15 – 11	أكثر من 15 سنة	المجموع
ذكر						
أنثى						
المجموع						

رابعا: تعريف واهمية تحليل وتفسير البيانات.

(1) تعريف تحليل وتفسير البيانات:

(أ) تعريف تحليل البيانات:

لقد تعددت محاولات تعريف تحليل البيانات ومنها:

التعريف الأول:

استخدم بعض الطرق والأساليب فى تنظيم البيانات وتلخيصها بطريقة تجعلها قادرة على تقديم إجابات على أسئلة البحث.

التعريف الثانى:

عملية تنظيم وتبويب وعد البيانات بما يساعد على مقارنتها والإجابة على أسئلة البحث واختبار فروضه.

(ب) تعريف تفسير البيانات:

وتعددت محاولات تعريف تفسير البيانات ومنها:

التعريف الأول:

هو العملية التى يسعى إلى اكتشاف المعانى والدلالات التى تشير إليها النتائج التى تم التوصل إليها ومحاولة توضيح أو سبب حدوث الوقائع.

التعريف الثانى:

عملية يسعى فيها الباحث للكشف عن العوامل المؤثرة فى الظاهرة المدروسة، ودلالة العلاقات التى تربط بينها وبين غيرها من الظواهر وصولاً لفهم أسبابها.

ومن العرض السابق يتضح أن تحليل وتفسير البيانات يقصد به:

1- تبدأ عملية التحليل بعد الحصول على بيانات الدراسة باستخدام الأدوات البحثية المتعددة.

2- أن التحليل يعنى استخدام بعض الطرق والأساليب لتنظيم البيانات التى يتم الحصول عليها باستخدام أدوات جمع البيانات من خلال انتقاء البيانات ذات الدلالة وتصنيفها.

3- يعنى التحليل أيضا تلخيص البيانات وتبويبها، وهذا ما تتضمنه عملية الوصف والوفاء بأهداف البحث.

4- الجانب الأخر هو استنتاج العلاقات بين المتغيرات وتعميم النتائج التى يتم الوصول إليها من العينة على مجتمع الدراسة.

5- التحليل هو تصنيف مكونات الظاهرة التى يتم دراستها إلى عناصرها، أما التفسير فهو تعليل أو تبرير كيفية وجود هذه العناصر على هذا النحو المركب للظاهرة، وذلك بربط النتائج بالإطار النظرى أو النظرية الموجهة للدراسة باستخدام المنطق والتبرير والخيال العلمى.

6- من شروط التحليل الجيد: أن يكون معيار إقامة فئات التحليل واحداً، وأن تكون الفئات شاملة، مع الدقة فى تحديد وحدة التحليل اعتماداً على النظرية الموجهة للبحث وفروضه وأهدافه ونوعية المجتمع الذى يتعامل معه الباحث.

7- قد تكون التفسيرات اعتماداً على تطبيق المنطق والعلم الاجتماعى النقدى وتقديم تفسيرات حقيقية واضحة كما فى البحوث الكمية، أو لغة التخمينات والافتراضات وتطبيق منطق إعادة البناء والتأكيد على اختبار المتغيرات والفروض التى ترتبط بالتفسيرات السببية العامة فى البحوث الكيفية.

8- يتم التفسير من خلال الربط بين النتائج المتصلة بأحد متغيرات الدراسة وبين نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة، أو المقارنة بين نتائج الدراسة ونتائج دراسات أخرى سابقة، أو الربط بين النتائج وبين النظريات العلمية المرتبطة والموجهة للدراسة.

9- هناك شروط لابد من توافرها بالنسبة للتفسير منها:

(أ) أن تكون العبارة التى تفسر وتصف الظاهرة هى بمثابة نتيجة منطقية مستخلصة من البيانات التى تم جمعها من الدراسة.

(ب) أن تكون العبارة التفسيرية متضمنة لقوانين تفسر على أساسها الظواهر المماثلة.

(ج) أن تكون العبارة التفسيرية قابلة للاختبار الأمبريقى.

(2) أهمية تحليل وتفسير البيانات:

يفيد تحليل وتفسير البيانات فى تحقيق أهداف لنجاح نتائج البحوث الكمية والكيفية، وأهم تلك الأهداف:

الهدف الأول: تلخيص البيانات التى تم جمعها وتنظيمها فى إطار متسق يساعد على وضوحها، ومعرفة واستنتاج ما تتضمنه من دلالات ومعانى وأبعاد، واستخلاص النتائج العامة من النتائج الجزئية.

الهدف الثانى: تصنيف البيانات تصنيفاً علمياً، ومقارنة البيانات بعضها بعضها لمعرفة الكيفية التى تحدث بها الظاهرة أو الموضوع الذى يتم دراسته، والظروف التى تظهر فيها أو تحجب ظهور المشكلة البحثية.

الهدف الثالث: تحديد الخصائص أو العناصر الأساسية والثانوية فى الظاهرة التى يتم دراستها والتى تميزها دون غيرها من الظواهر الأخرى التى لا تقع فى إطار الدراسة التي يتم إجراؤها.

الهدف الرابع: توضيح العلاقات القائمة بين الظاهرة أو المشكلة البحثية التى يتم دراستها وغيرها من الظواهر الأخرى خاصة ذات الصلة بها، بما يدعم الاستمرار فى إجراء البحوث الاجتماعية عن طريق ربط نتائج الدراسة بالدراسات الأخرى.

الهدف الخامس: اكتشاف المعانى والدلالات التى تشير إليها نتائج أى دراسة بعد جمعها بأى وسيلة لجمع البيانات ومراجعتها سواء كانت تلك الأدوات ترتبط بالبحوث الكمية أو البحوث الكيفية.

الهدف السادس: إتاحة الفرصة للانتقال من البحوث الوصفية إلى البحوث التجريبية، عن طريق أن التفسير فى البحوث الوصفية يؤدى إلى استنباط بعض الفروض التى يمكن اختبارها فى البحوث التجريبية.

الهدف السابع: ترجع أهمية التفسير إلى أنه وسيلة للكشف عن الدوافع والحاجات والأسباب لتى أدت إلى الفعل الاجتماعى، أو الكشف عن الوظيفة الظاهرة أو الكامنة للإنسان أو النظام.

خامسا: العوامل التى تحدد نوعية التحليل الكمى أو التحليل الكيفى.

يتوقف نوع التحليل الملائم للبيانات على عدة أبعاد منها:

(1) موضوع البحث وطبيعة الظاهرة المدروسة:

• فإذا كان موضوع البحث يرتبط بدراسة التفاعل والصراع والتناقض الاجتماعى والعلاقات بين مكونات البناء الاجتماعى والموضوعات التاريخية، فإن ذلك يستوجب استخدام التحليل الكيفى مع وجود أبعاد كمية فيها.

• إذا كان موضوع البحث يرتبط بموضوعات كالدخل والمعدلات السكانية والدراسات الديموجرافية، فإن ذلك يستوجب التركيز على نمطى التحليل الكمى والكيفى معاً.

• إذا كان موضوع البحث يهتم بقياس الدرجة أو الشدة، فإن التركيز يكون على التحليل الكمى أكثر.

(2) الهدف من البحث:

فى ضوء هدف البحث فإن الأمر يقتضى تحليل البيانات بطريقة معينة كمية أو كيفية:

• فإذا كان الهدف من البحث هو حصر الظاهرة للكشف عن مدى وجود أى ظاهرة من الظواهر فى قطاع من قطاعات البناء الاجتماعى أو فى المجتمع بوجه عام، أو أن تكون بؤرة اهتمام الباحث التحديد الكمى الدقيق لوجود عامل أو أكثر فى جماعة محدودة من الناس، فإن ذلك يستوجب استخدام التحليل الكمى.

• وإذا كان الهدف من البحث هو تفسير الظاهرة التى يتم دراستها من خلال تحديد العلاقات بين المتغيرات المؤثرة فى الظاهرة، فإذن ذلك يستوجب استخدام التحليل الكيفى.

(3) الإطار النظرى للبحث:

إن الإطار النظرى للبحث يؤكد على اختيار الباحث لنمط التحليل الكمى أو الكيفى..

• فإذا كان الباحث يركز على أبعاد معينة من أبعاد الظاهرة التى يدرسها والأبعاد الدينامية للظاهرة من الناحية النظرية، فإن ذلك يستوجب استخدام التحليل الكيفى.

مثال ذلك: ما يحدث فى إطار المادية التاريخية كإطار نظرى للدراسة.

• وإذا كان التركيز فى الإطار النظرى على الأبعاد القابلة للفصل والعزل والتجزئة والثبات والتوازن، فإن ذلك يستوجب استخدام التحليل الكمى.

مثال ذلك: ما يحدث فى إطار البنائية الوظيفية كإطار نظرى للدراسة.

(4) المنهج المستخدم:

يؤثر المنهج المستخدم فى نمط التحليل الكمى أو الكيفى..

• فإذا كان المنهج المستخدم هو المنهج التاريخى أو دراسة الحالة، ففى إطار البيانات التى يتم جمعها يفيد معها التحليل الكيفى للبيانات بالدرجة الأولى.

• وإذا كان المنهج المستخدم هو المنهج التجريبى أو شبه التجريبى، ففى إطار البيانات التى يتم جمعها يفيد معها التحليل الكمى للبيانات بدرجة أكثر.

(5) أدوات جمع البيانات:

تتباين أدوات جمع البيانات بتباين معايير تصنيفها، ويختلف التحليل تبعا لنوع الأداة..

• فإذا استخدم الباحث تحليل المضمون والمقابلات البؤرية والمقابلة الحرة استوجب ذلك استخدام التحليل الكيفى للبيانات التى يتم الحصول عليها.

• وإذا استخدم الباحث أدوات أخرى كالاستبيان المقنن أو المسح الاجتماعى، استوجب ذلك استخدام التحليل الكمى للبيانات التى يتم الحصول عليها.

ولابد أن يحيط الباحث بعدد من الأركان الأساسية التى تساعد على تحليل البيانات وهى:

1- مستوى التحليل:

أن اهتمام الباحث الاجتماعى بالأفراد، إنما يأتى بالقدر الذى يسهم به فهم الفرد فى فهم الجماعة وفهم ما هو اجتماعى، بالرغم من هذا يندر أن نجد تحليلا اجتماعيا حقيقيا فى كثير من الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات، حيث يتعامل الباحث مع مفردات عينته تعاملا فرديا أو شبه فردى، الأمر الذى يجعل التحليل، تحليلا زائفا من الناحية الاجتماعية،

وينتج هذا بطبيعة الحال فى جانب منه التركيز على الأدوات الإحصائية دون إكسابها الطابع الاجتماعى للنموذج التصورى الذى ينطلق منه الباحث فى دراسته. كما يأتى فى جانب أخر من الخلط الناتج عن عدم وضع تعريفات تصورية لمستويات التحليل وعلاقاتها.

2- وحدات التحليل:

أن وحدة التحليل ترتبط بمستوى التحليل، فذلك يعنى أن اختيار وحدة التحليل الملائمة يتأثر بالاعتبارات العامة التى تحدد مستوى التحليل بما فى ذلك التخصص والإطار النظرى وهدف البحث.

ويمكن أن تكون وحدة التحليل الفرد أو الجماعة أو قطاع مجتمعى أو مجتمع محلى.. الخ. حسب مقتضيات البحث وظروف أجرائه، وفى دراسة أخرى يمكن أن يكون الرجال وحدات للتحليل فى مجتمع كما قد يكون الشباب أو المسنين هم وحدات التحليل حسب طبيعة البحث.

3- فئات التحليل:

يعد صوغ فئات التحليل، وتوزيع البيانات من خلالها، أى استخدام هذه الفئات لب عملية تصنيف البيانات، ذلك لأن التصنيف يهدف إلى ترتيب البيانات وتقسيمها وتنظيمها من خلال فئات التحليل، ولكى يستطيع الباحث أن يصوغ فئات تحليله على نحو دقيق، لابد من أن يسترشد منذ البداية بأسئلة البحث وفروضه، هذا فضلا عن مستويات التحليل ووحدات التحليل وطبيعة البيانات التى تم جمعها.

وهناك شروط أساسية يجب توافرها فى فئات التحليل لكى تكون دقيقة ومتلائمة مع أهداف البحث ومن أهم هذه الشروط:

(أ) أن تحدد كل فئة تحديداً واضحاً دقيقاً من خلال عبارة أو عبارتين، لتوضيح مضمون الفئة بقدر الإمكان.

(ب) أن تفى الفئات بمتطلبات البحث وأسئلته وفروضه.

(ج) أن تكون الفئات متسقة مع الإطار النظرى الذى يستند إليه البحث.

(د)أن تكون الفئات جامعة مانعة حتى تضمن شمول كل فئة وعدم تداخلها مع غيرها من الفئات.

(ه) أن تقلل من احتمالات البقايا حتى لا تفقد بعض البيانات دلالتها فى التصنيف. ومن الأدلة على ذلك وجود فئة بعنوان (أخرى) لا يستطيع الباحث أن يتعامل معها كما يتعامل مع الفئات الواضحة.

(و)يفضل وجود أساس أو معيار واحد فى تصنيف الفئات.

(ز) قد لا يستطيع الباحث فى بعض البحوث- كالبحوث الاستطلاعية- صوغ فئات تحليلية صوغاً مسبقاً فى ضوء المتطلبات النظرية للبحث وأهدافه.

وهنا يمكن له أن يستعين بعينة ممثلة للمادة التى تم جمعها، ثم يدرسها دراسة تفصيلية جيدة، وفى ضوئها يضع فئات التحليل، بالاستناد إلى البيانات القائمة، وهذا ما يحدث فى بعض الأسئلة المفتوحة حيث يطلع الباحث على عينة من الإجابات لكى يعرف اتجاهها، ثم يصوغ متغيرات الإجابة على هذه الأسئلة، وبعد هذا يجدر بالباحث أن يختبر فئاته فى ضوء البيانات لكى يتأكد من سلامتها.

سادسا: تحليل وتفسير بيانات البحوث الكمية والبحوث الكيفية وتفسيرها

(1) تحليل بيانات البحوث الكمية وتفسيرها:

(أ) المراحل التى يمر بها تحليل وتفسير البيانات الكمية:

البيانات الكمية هى البيانات التى تحوى أعداداً وحسابات وتعتمد على التحليل الإحصائي، ويهتم الباحث بالبيانات كحقائق معروفة وموثوق بها وقابلة للقياس بالطرق الأمبريقية وخارجة عن ذاتية الأفراد.

ويتضمن تحليل بيانات البحوث الكمية المراحل التالية:

المرحلة الأولى: وصف البيانات وعرض النتائج:

حيث يتم إعطاء صورة وصفية دقيقة وملخصة للبيانات فى شكل جداول أو توزيعات تكرارية تكشف أوجه الانتظام فى النتائج التى توصل إليها، كما يمكن أن يكون عرض النتائج فى شكل رسوم بيانية.

المرحلة الثانية: استخلاص النتائج:

ويتم من خلال التحليل الإحصائي للبيانات والدرجة التى يمكن بها تعميم النتائج المستخلصة من العينة التى يجرى عليها الدراسة على المجتمع سواء من خلال استنباط معالم المجتمع بناء على الإحصاءات المستمدة من العينة، أو من خلال التأكد من معنوية الفروق التى يتوصل إليها عند القيام بالمقارنة بين فئات البحث أو التأكد من أن العلاقات التى ظهرت بين المتغيرات لا ترجع لمجرد الصدفة.

المرحلة الثالثة: تفسير النتائج:

ويتم ذلك فى ضوء الأطر النظرية المستخدمة فى البحث، ونتائج الدراسات السابقة للاستفادة من نتائج البحث وإمكانية تعميمها.

(ب) المقاييس الإحصائية التى يمكن استخدامها فى البحوث الكمية:

ومن المقاييس الإحصائية التى يمكن استخدامها:

(1) **مقاييس النزعة المركزية:** الوسط الحسابي، الوسيط، المنوال. لتلخيص البيانات.

(2)**مقاييس التشتت:** الانحراف المعيارى، ونصف المدى الربيعى. لإعطاء فكـــرة عن درجة تجانس العينة.

(3)**معاملات الارتباط:** معامل بيروسون، سبيرمان. لدراسة معامل الارتباط بـــين المتغيرات.

(4)**اختبارات الدلالة الإحصائية:** اختبار ت، اختبار كا2، تحليل التباين. لاختبـــار معنوية الفروق بين المجموعات أو اختبار معنوية العلاقات بين المتغيرات البحثية.

ويختلف استخدام تلك المقاييس وفقا لنوع البيانات وفقا لما يلى:

(1) فى حالة البيانات الترتيبية تستخدم: معامل ارتباط الرتب، معامل جاما، معامل التوافق، معامل الاختلاف، اختبارات تحليل التباين.

(2) فى حالة البيانات التى تهتم بتحديد ثنائية المقارنة تستخدم: كـــا2، اختبـــار ف، فاى، معامل الاختلاف بين الرتب.

(3) فى حالة البيانات الاسمية تستخدم: كا2، التباين، الانحراف المعيـــارى، معامـــل جاما.

(4) فى حالة البيانات على صورة فئات تستخدم: معامل الاخـــتلاف، الانحـــراف المعيارى، معامل الانحدار البسيط، معامل بيرسون، اختبارات تحليل التباين.

كما يمكن استخدام برنامج (SPSS) الذى يوفر كثيراً مـــن العمليـــات التحليليـــة البسيطة والمعقدة التى تتعلق بالتحليل العاملى والارتباط والانحدار.

(ج) المزايا والفوائد التى يجنيها الباحث من استخدام الطرق الإحصائية:

1- تساعد على إعطاء أوصاف على جانب كبير من الدقة العلمية، ودقة الوصف تحتاج دائما إلى اختبار مدى ثبات النتائج التى حصل عليها الباحث، فمجرد الوصـــول إلى النتائج دون التحقق من ثباتها لا يكفى عادة كأساس يعتمد عليه فى تحقيق الفروض.

2- يساعد الإحصاء على تلخيص النتائج فى شكل ملائم مفهوم، لأن البيانـــات التى يجمعها الباحث لا تعطى صورة إلا إذا تم تلخيصها فى معامل، أو رقـــم، أو شـــكل توضيحى، كالرسوم البيانية.

3- يساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من النتائج الجزئية، فمثل هذه النتائج لا يمكن استخلاصها إلا تبعا لقواعد إحصائية، كما يستطيع الباحث أن يحدد درجة احتمال صحة التعميم الذى يصل إليه.

4- يمكن الباحث من التنبؤ بالنتائج التى يحتمل أن يحصل عليها فى ظروف خاصة.

5- فى كثير من البحوث يهدف الباحث إلى تحديد أثر عامل خاص دون غيره من العوامل مما لا يتسنى تحقيقه عملياً.

وهنا يستطيع الباحث أن يلجأ إلى الإحصاء الذى يعاونه على فصل العامل الخاص عن العوامل المحتملة وتحديد أثره على حده، كما يعينه الإحصاء على التخلص من أثر العوامل الأخرى التى لا يستطيع تفاديها فى بحوثه والتى تؤثر دائما فى نتائج كل بحث كعوامل الصدفة واختبار العينات.

6- الإحصاء يهدى الباحث إلى تنظيم خطوات بحثه فهو يحتاج إليه فى مرحلة تصميم البحث.

7- الدقة فى وصف المشاهدات وتحديدها كالتعبير عن المتوسطات وعن الفروق بين الأفراد والجماعات وعن العلاقات التى تربط الوحدات المختلفة.

8- المساهمة فى رسم خطط البحوث والتجارب، إذ أن تصور المشكلة عن طريق دراستها بالأرقام والبيانات الإحصائية هو الذى يحددها ويساعد على رسم الخطة المناسبة لها.

9- قياس مدى الاعتماد على ما يصل إليه البحث من نتائج من حيث سلامة العينات وحدود الثقة فيها ومدى خطورتها وقابليتها للتعميم.

10- تفيد وسائل التحليل الإحصائى فيما يمكن أن نتنبأ به عن الظواهر التى نبحثها حاليا، إذ أن النتائج الاحصائية المأخوذة على فترات زمنية متعاقبة تجعل من الميسور أن نفكر فى المستقبل وما نتوقع أن يحدث من تغير فى هذه الظاهرة.

(2) تحليل بيانات البحوث الكيفية وتفسيرها:

المراحل التى يمر بها تحليل وتفسير البيانات الكيفية:

البيانات الكيفية هى تلك البيانات التى تكشف عن الجوانب الجوهرية فى المواقف أو الموضوعات محل البحث الكيفى، والتى تأخذ شكل الكلمات أو صور، وهذه البيانات لا تقدم لنا الكثير حول السلوك بقدر ما تمدنا بالأفعال التى تحمل فى طياها مقاصد ومعانى وتؤدى إلى نتائج، لأنها تركز على الأحداث العادية التى تحدث على نحو طبيعى فى المواقع الطبيعية لدرجة أنها توفر لنا مؤشر قوى عما تمثله الحياة الواقعية.

وتحكم التحليل الكيفى للبيانات ضوابط من أهمها:

أ- تحديد العبارات التى تدخل تحت تصنيف معين من الميول أو الاتجاهات حتى يتم تحليلها فى ضوء ما تدل عليه من معانى.

ب- تحديد التصرفات وأنواع السلوك التى يمكن أن تصنف تحت نمط معين من أنماط الشخصية الإنسانية.

ج-تحديد المواقف الإيجابية والسلبية والحيادية من واقع استجابات معينة وفقاً لموضوع البحث.

د- إمكانية تحويل أى معطيات وصفية إلى رتب قابلة للتصنيف.

ويمر تحليل بيانات البحوث الكيفية بعدة مراحل تتضمن:

المرحلة الأولى: اختصار البيانات:

ويتم فيها اختيار والتركيز وتبسيط ونقل البيانات التى يقوم الباحث بترميزها، والتى يثق فيها لأنه تم جمعها من خلال الاقتراب الوثيق من موقف محدد أكثر من الاعتماد على البريد أو المحادثة التليفونية.

ويتم هذا الاختصار من خلال الإيجاز للبيانات أو تصنيفها فى إطار نمط أكبر، عن طريق إيجاد طريقة تجمع بها الكم الكبير من البيانات المبعثرة وتختصر فى صور يمكن استخدامها فى المراحل التالية.

المرحلة الثانية: عرض البيانات:

ويعتبر العرض بمثابة تجميع منظم للبيانات بما يسمح باستخلاص النتيجة، وهذا العرض يساعدنا على فهم ما قد حدث فى صورة نماذج مـــن المصـــفوفات والأشـــكال البيانيـــة والخرائط.

وذلك فى شكل يجعل استعراض محتوياتها أمراً ميسراً، ويمكن ذلك فى شكل جـــداول متقاطعة تحمل تصنيفات بدل الأرقام.

المرحلة الثالثة: استخلاص النتائج وتفسيرها:

يقوم الباحث بتحديد المعانى الكامنة وراء الأفعال والأقوال والوصول للمغزى الـــذى يمكن أن يفهم من البيانات والمعانى المستخلصة من البيانات يجب أن تجرى عليها اختبار من حيث درجة معقوليتها وقوتها وقدرتها على التأكيد، بمعنى التأكد من صدقها.

الفصل الحادى عشر
إعداد تقرير البحث الكمي والبحث الكيفى والتوثيق العلمي

أولا : تعريف تقرير البحث وأهميته

ثانيا : شكل التقرير العلمى ومحتواه

ثالثا: كتابة تقرير البحث الكمي والبحث الكيفي

رابعا: بعض الأخطاء الشائعة فى كتابة التقرير

خامسا: خصائص التقرير الجيد

سادسا: التوثيق العلمى للبحوث

أولاً : تعريف تقرير البحث وأهميته

(1) تعريف التقرير النهائى للبحث:

تعددت وجهات النظر فى تعريف المقصود بالتقرير النهائى للبحث. ومن هذه التعاريف :

التعريف الأول :

وثيقة تحدد موضوع البحث وأسباب القيام به وكيفية إجرائه والنتائج التى تم التوصل إليها ثم الاستخلاصات العامة من هذه النتائج.

التعريف الثانى :

عرض لموضوع البحث وخطواته ونتائجه وتفسير تلك النتائج ومستخلصاتها بما ييسر الاستفادة منها فى الدراسة الحالية أو الدراسات المستقبلية.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف التقرير العلمى للبحث بأنه:

تقرير علمى يعده الباحث ليعرض فيه المعلومات المطلوب نقلها أو توصيلها لقراء البحث بشكل موجز عن مشكلة بحثه ومراحله وخطواته وإجراءاته المنهجية وأهم النتائج التى توصل إليها.

ويجب على الباحث أن يحدد نوع الجمهور الذى سيتلقى تقرير البحث حيث يختلف أسلوب كتابة التقرير وخطته باختلاف من يقدم .

ومن أمثلة ذلك:

- فى رسائل الماجستير والدكتوراه أو البحوث التى تنشر فى المجلات والمؤتمرات العلمية، ينبغى مراعاة الدقة التامة فى كتابة التقرير وفقاً لمتطلبات نشر البحوث العلمية الشكلية والموضوعية والتى تحددها بعض المجلات العلمية .
- إذا كان التقرير مقدماً إلى الجهة المستفيدة والذين يهتمون بالجوانب العملية التطبيقية أكثر من الجوانب النظرية، فينبغى ألا يستفيض الباحث فى عرض إطار نظرى وإنما يركز على النتائج والمقترحات مع مراعاة أن تكون المقترحات قابلة للتنفيذ .

• إذا كان التقرير سيعرض على جمهور الناس، فيجب أن يقوم الباحث بتبسيط العرض بما يتمشى مع مستوى فهمهم وأن يبتعد عن الجدل العلمى والمصطلحات التى لا تفهم من جانبهم .

(2) اهمية كتابة التقرير النهائي للبحث :

ترجع أهمية كتابة التقرير النهائي لبحوث الخدمة الاجتماعية لعدة أسباب هي:

السبب الاول :

يعتبر التقرير وسيلة رصد وعرض الإجراءات التى تمت فى إطار بحوث الخدمة الاجتماعية مما ييسر نقل ذلك إلى القراء أو المسئولين خاصة فيما يتعلق بالتوصيات التى يمكن الاستفادة منها فى تطوير العمل أو وضع تحديد لخصائص الظاهرة المدروسة أو تطوير الممارسة المهنية كما يحدث فى الاستفادة من بحوث التدخل المهنى.

السبب الثاني :

إعلان نتائج العمل الذى قام به الباحثون المسئولون عن البحث والجهد الذى قاموا به وكيفية التغلب على الصعوبات التى واجهتهم أثناء التخطيط لإجراء البحث وتنفيذ خطواته ونتائجه، بما يسهم فى الاستفادة من تلك الخطوات والنتائج فى الحياة العلمية والعملية وتطوير العمل المهنى فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

السبب الثالث :

إمكانية استفادة الباحثين الآخرين مما جاء فى التقرير سواء عند القيام بإجراء دراسة أخرى لنفس الموضوع (الظاهرة أو المشكلة)، أو اعتباره من الدراسات والبحوث السابقة التى يستفاد منها عند إجراء دراسات اجتماعية مشابهة سواء فى تصميم أدوات جمع البيانات أو إجراءات تنفيذ الدراسة ذاتها، أو تلافى الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء بحوث مماثلة.

السبب الرابع :

تؤدى تقارير البحث وظيفة هامة لبحوث الخدمة الاجتماعية لأنها تساهم فى دعم الأساس المعرفى للمهنة بشكل مكتوب يفيد الباحثين الآخرين عند معالجة الأطر النظرية لبحوثهم المستقبلية من خلال توفر نوع من الاتصال الفكرى بين الباحث وقارئ التقرير.

السبب الخامس:

تعتبر تقارير البحوث وسيلة فعالة فى نشر وتطوير المعرفة الإنسانية عامة والمعرفة المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية من خلال تبادل الأفكار وتفاعلها بين الباحثين من ناحية، ورافداً للدراسات المستقبلية فى مجال موضوع البحث أو الموضوعات المرتبطة به من ناحية أخرى.

السبب السادس:

تحقيق ذات الباحث وأهدافه الشخصية والعلمية التى قد ترتبط بالتنمية الذاتية أو اكتساب المهارات البحثية أو الحصول على شهادات علمية أو تقديرية أو مكاسب مادية أو معنوية متعددة، كما يقدم تقرير البحث العلمى صورة واضحة عن الباحث ودرجة صدقه وأمانته العلمية وقدراته ومهاراته البحثية.

ثانيا: شكل التقرير العلمى للبحث ومحتواه

لابد أن يراعى عند إعداد التقرير العلمى للبحث كل من الشكل والمحتوى :

الجانب الأول : شكل التقرير :

يتضمن الشكل العام للتقرير مجموعة من الأجزاء المتكاملة وهى :

- **عنوان التقرير :**

لابد أن يراعى الباحث أن يعبر العنوان عن مضمون التقرير بشكل موجز بحيث لا يزيد عن عبارة واحدة أو عبارتين موجزتين .

- **مقدمة التقرير :**

الهدف منها تعريف القارئ بما هو مقدم على قراءته، ولذا لابد أن يراعى الباحث فيها الاهتمام بوصف واضح ودقيق وموجز لمشكلة الدراسة وأهدافها بحيث تيسر للقارئ استخلاص التساؤل أو الفروض الرئيسية التى تحاول الدراسة الإجابة عليها، كما يقوم بالإشارة لبعض الخلفيات والأسس النظرية لموضوع الدراسة، ثم تحديد أهمية البحث ودوافع دراسته .

- **البناء الرئيسى لتقرير البحث :**

ويتطلب ذلك أن يقوم الباحث بعرض تفاصيل تصميم الدراسة من أول خطوة بدءاً من تحديد الدافع لإجراء الدراسة وأهميتها وصولاً إلى النتائج التى توصلت إليها الدراسة ومناقشة تلك النتائج وتفسيرها.

- **عرض الحواشى والهوامش :**

وعرض الهوامش يعطى الباحث فرصة لعرض ما لم يجد له مكاناً مناسباً فى متن التقرير، وإعطاء صورة للقارئ لإدراك الاهتمام بمشكلة الدراسة والإسهامات التى أضافها البحث والتمييز بينها وبين غيرها من إسهامات أضافها باحثون سابقون.

الجانب الثانى : محتوى التقرير :

يجب أن يشتمل تقرير البحث العلمى الاجتماعى على المحتويات التالية:

(1) تعريف مشكلة البحث وتحديدها : من حيث :

فكرة ومدخل موجز عن المشكلة، أسبابها، أهمية دراستها، أهداف الدراسة، الـدافع لاختيار مشكلة الدراسة، الدراسات السابقة التى تناولتها، الكتابات النظرية حولها، صياغة مشكلة البحث وتحديد المتغيرات التى تتضمنها، تحديد المفاهيم المستخدمة إجرائياً .

(2) تحديد التصميم المنهجى للبحث :

تصميم البحث، نوع الدراسة، المنهج أو المناهج المستخدمة، وصف مجتمع البحـث، تحديد المجال المكانى، تحديد المجال الزمانى، أدوات جمع البيانات، كيفية جمع البيانات .

(3) عرض نتائج الدراسة :

كيفية مراجعة النتائج، تفريغ البيانات، جدولة البيانات، وصـف إجـراءات تحليـل بيانات البحث، الأساليب الإحصائية التى اتبعت فى التحليل .

(4) تفسير ومناقشة نتائج البحث :

عرض النتائج النهائية للبحث، أسلوب تفسير النتـائج فى ضـوء الإطـار النظـرى والدراسات السابقة، حدود تعميم نتائج البحث، علاقة البحث بالبحوث الأخرى .

ويجب أن يوضح الباحث فى تقريره ما إذا كان البحث قد أسهم فى اختبار نظريـات قائمة أو فى توضيح المفاهيم النظرية لهذه النظريات أو ساهم فى التوصل لنظرية جديـدة أو توصل لتوصيات أو إجراءات لمواجهة مشكلة مؤسسية أو مجتمعية.

(5) الملخص :

من المألوف أن يختتم التقرير بتلخيص عام يحدد فى صورة موجزة : مشكلة البحـث والتصميم المنهجى وخطته والنتائج العامة والتوصيات وإمكانية تطبيقها.

(6) قائمة المراجع التى تم استخدامها :

وهو ما سيتم مناقشته فى سادساً : التوثيق العلمى للبحوث .

ثالثا: كتابة تقرير البحث الكمي والبحث الكيفي

(أ) كتابة تقرير البحث الكمي:

تنطبق مبادئ التقرير الجيد على كل التقارير وكيفية كتابتها، ولكن أجزاء التقرير تختلف، حيث يعتمد ذلك على ما إذا كان التقرير كمي أو كيفي. وتقرير البحث الكمي يتبع نفس أقسام أو أجزاء البحث تقريباً بتسلسل الخطوات الخاصة بمشروع البحث.وهي كالتالي:

(1) الملخص أو الخلاصة:

عادة ما تبدأ تقارير البحث الكمي بتلخيص قصير، يتباين فيه حجم الملخص، ويمكن أن يكون قليل بمقدار 50 كلمة أو 90 كلمة أو طويلاً بمقدار صفحة كاملة ممتلئة، والملخص يتضمن معلومات عن الموضوعات، ومشكلة البحث، والنتائج الرئيسية، وأي تصميم غير مألوف "غير معتاد" للبحث، وأدوات جمع البيانات.

ويكون لتقارير البحث التطبيقي التي تكتب للممارسين ملخص طويل أو مطولاً يسمى "التلخيص التنفيذي" وهو يشتمل على تفاصيل أكبر من ملخص المقال، وكذلك تطبيقات البحث والتوصيات الرئيسية التي توجد بالتقرير. وتقوم التلخيصات التنفيذية بأدوار متعددة للقارئ الأقل اهتماماً، فإنها تخبره بما هو موجود بالتقرير.

(2) تقديم ·عرض· المشكلة:

حيث أن أول جزء من التقرير يقوم بتعريف وتحديد مشكلة البحث تحت عناوين مثل "تحديد مشكلة البحث"، أو استعراض الدراسات السابقة، أو الفروض... الخ. وفيه يتم توضيح مشكلة البحث، وأهميتها، ومبررات دراسة هذا الموضوع، وتساؤلات البحث أو الفروض، واستعراض للدراسات السابقة وربط المشكلة موضوع البحث بالنظرية، كذلك تحديد وتعريف المفاهيم الرئيسية.

(3) وصف أو توضيح تصميم الدراسة:

حيث يصف هذا الجزء من التقرير كيفية قيام الباحث بتصميم الدراسة وجمع البيانات، ويتم ذلك تحت مسميات متعددة مثل "الطرق أو تصميم البحث أو كيفية جمع البيانات أو المنهجية البحثية أو الإجراءات المنهجية".

ويقوم هذا الجزء بالإجابة على العديد من التساؤلات للقارئ مثل:

- ما نوع الدراسة، وكيف تم إجرائها؟
- كيف يتم جمع البيانات؟
- كيف يتم قياس المتغيرات؟ وهل يتوفر بالمقاييس الصدق والثبات أم لا؟
- ما هى العينة؟ وكم عدد أفرادها بالدراسة، وكيف يتم اختيارها؟
- كيف يتم التعامل مع القضايا الأخلاقية والاهتمامات العلمية للتصميم؟

(4) النتائج والجداول:

حيث أن هذا الجزء يعرض البيانات بدون مناقشتها أو تحليلها أو تفسيرها، وأحياناً ما يقوم الباحثون بضم الجزء الخاص بالنتائج مع الجزء التالى له والذى يسمى "بالمناقشة" أو النتائج أو مناقشة وتفسير النتائج.

(5) مناقشة النتائج:

وفى هذا الجزء يعطى الباحثون تفسيرات مختصرة فى معناها وغير غامضة، وأن المناقشة ليست تأكيد انتقائى أو تفسيرات جزئية، ولكنها مناقشة واضحة وصريحة للنتائج.

وجزء المناقشة يكون منفصلاً عن النتائج، ولذلك يقوم أو يمكن له أن يقوم باختيار وفحص البيانات لكى يصل إلى التفسيرات المختلفة.

ويجب أن يكون هناك فصل واضح بين البيانات والملخص والتحليلات من ناحية، وبين التفسيرات والخلاصة والتعليقات من ناحية أخرى".

(6) استخلاص النتائج:

حيث يعيد الباحث تحديد أو تقرير تساؤلات البحث وتلخيص النتائج فى الملخص، ويتمثل هذا فى الهدف من تلخيص التقرير.

(7) المراجع والملاحق:

ويحتوى جزء المراجع على المصادر التى تم الإشارة إليها فى النص أو فى ملاحظات التقرير، وعادة ما تحتوى الملاحق إذا تم استخدامها- على معلومات إضافية عن طرق جمع

البيانات مثل (استمارة الاستبيان) أو عن النتائج (مثل : الإحصاءات الوصفية أو الملاحظات النهائية فى تقارير البحث الكمى).

(ب) كتابة تقرير البحث الكيفي:

مقارنة بالبحث الكمى، فسوف تكون هناك صعوبة أكبر فى كتابة تقرير عن البحث الاجتماعى الكيفى، حيث أن له عدد أقل من القواعد والتركيب والبناء، وعلاوة على ذلك فإن الهدف يكون هو ربط عملية البحث ذاهّا بوضوح مع البيانات التى تم جمعها والحصول عليها خلال عملية البحث.

والتقرير أو الصورة الأحادية التى يقوم عليها البحث الكيفى لا يجب أن تكون خارج رؤية الشخص للموقف أو المشكلة، ولكن فضلاً عن ذلك يجب أن يكون عرض وصفي وتحليلى للبيانات التى تم جمعها وتفسيرها بطريقة منتظمة.

ونجد أن التقارير الكمية تعرض فروض وأدلة أو براهين بطريقة مكثفة ومحكمة من الناحية المنطقية، وبالتناقض مع ذلك فإن التقارير الكيفية تكون هى الأطول، وأن التقارير التى تكون أو تتميز بطول الكتابة أو بطول التقرير هى الأكثر شيوعاً. وذلك لخمسة أسباب هى:

1) فى التقرير الكيفى تكون البيانات كثيرة وأكثر صعوبة، لأنها تكون فى شكل كلمات، أو صور، أو جمل، وتشمل العديد من الاقتباسات والأمثلة.

2) محاولة الباحثين فى البحث الكيفى ابتكار أساس موضوعى يتسم بالتعاطف والفهم بين القراء، بالإضافة إلى تقديم الدليل المبنى على الحقائق والتفسيرات التحليلية، ويساعد هذا الوصف التفصيلى للمواقف المحددة القراء بشكل أفضل على فهم هذه المواقف والإحساس بها، ويحاول الباحثون نقل القارئ على رؤية العالم بواقعية وبموضوعية، وتحديد المعنى المقصود من هذه المواقف الاجتماعية.

3) استخدام الباحثين أساليب فنية أقل تقنياً مع جمع البيانات، وابتكار فئات تحليلية، وتنظيم الأدلة والبراهين عليها، وربما تكون الأساليب التى تم تطبيقها مقصورة

على الباحثين بشكل فردى.. وهكذا، حيث أنهم يقومون بتفسير وتوضيح ما قاموا به.. ولماذا؟ وذلك لأنه لم يحدث من قبل.

4) اكتشاف أوضاع وبناءات نظرية جديدة، وهو الهدف الشائع للبحث الكيفي وتطور مفاهيم جديدة وفحص العلاقات التى تربط بينها وتفسيرها.

5) استخدام لباحثين لأكثر من أسلوب فى الكتابة ومطابقته مع أدبيات البحث "الدراسات السابقة" والتى تؤدى إلى طول التقرير، ذلك لأن لديهم حرية فى توظيف الأدوات أو الوسائل الأدبية لسرد حكاية أو الأخبار عن قصة معينة وحكايتها بطريقة مطولة.

ويمكن اعتبار البحث الميدانى أحد أشكال البحوث الكيفية.

ونادراً ما تتبع تقارير البحث الميدانى صفة ثابتى مع الأقسام المقننة أو المحددة، وكذلك التصميمات النظرية، ولا تكون البيانات مقسمة إلى أجزاء مختلفة، ولكن يتم خرج التصميمات مع الدليل والبرهان، ويعتمد على الاقتباسات المبتكرة وتكون صياغة تقارير البحث الميدانى أقل موضوعية لأنها تعتمد كثيراً على أنها شخصية بصورة كبيرة، وربما تكتب باستخدام صيغة ضمير المتكلم أو الضمير الشخصى (أى استخدام الضمير "انـا") وهنا تكون عملية اتخاذ القرارات أو عدم اتخاذها عن طريقة المشاعر وردود الأفعال والخبرات الشخصية للباحث.

-وغالباً ما تواجه تقارير البحث الميدانى قدر أكبر من الشك.

-ويواجه الباحثين الميدانيين أزمة تقلص البيانات عند عرض أو تقديم الدليل عليها لأن معظم البيانات تكون فى شكل مجلد هائل وكبير للملاحظات فى ها المجال، ولكن الباحث لا يستطيع أن يشارك فى كل هذه الملاحظات بشكل مباشر والتى تم تسجيلها مع القراء.

وعلى أى حال يمكن تحديد محتويات البحث الميدانى كبحث كيفى فى:

(1) المقدمة: وتشمل:

أ- معظم الجوانب العامة للموقف أو المشكلة.

ب- الخطوط الرئيسية للموقف العام ككل.

ج- كيف تم وضع أدوات جمع البيانات.

د- تفاصيل الإطار أو التصميم للبحث.

ه- كيفية تنظيم التقرير.

(2) الموقف: ويشمل:

أ- الفئات التحليلية.

ب- التناقش أو الاختلاف بين الموقف موضوع الدراسة والمواقف الأخرى.

ج- تطور الموقف بمرور الزمن.

(1) الاستراتيجيات.

(2) الخلاصة والتطبيقات:

ويمكن أن يقوم الباحثون بتنظيم وكتابة التقرير فى شكل التاريخ الطبيعى له.

رابعاً: بعض الاخطاء الشائعة فى كتابة تقرير البحث

ان اكثر الاخطاء فى كتبة تقارير البحث تتضمن ما يلى:

(1) ميل الباحث إلى كتابة الفقرات العريضة دون بيان الدليل الكافى، وأحياناً بدون أى توثيق، وعلى الرغم من تأثير هذا النوع من الكتابة إلا أن خطورته تتمثل فى التضليل والخداع الذى لا ينسحب على القارئ وحده، بل ينسحب على الباحث نفسه.

(2) عدم الدقة فى التعبير: حيث يميل الباحث إلى التعميم وشرح الأفكار بطريقة مبهمة وغامضة غير واضحة أو محددة.

(3) الضعف فى التنظيم والترتيب: وهذا يحدث بصفة أساسية عندما يبدأ الباحث فى الكتابة وهو لم يحسن التفكير المسبق فى التركيب الكلى لأدلته وبراهين، لأن الكتابة بدون التفكير المسبق تعتبر بداية فشل التقرير فى توصيل ما يريده الباحث لقرائه.

(4) فشل الباحث فى بيان الطريقة التى قام بواسطتها بتصميم إجراءات البحث بوضوح وإكمال، ولا ينبغى أن يترك القارئ فى شك من الطريقة المستخدمة فى الدراسة موضوع البحث.

(5) تلخيص او اقتباس بعض المواد من مصادر مختلفة دون بيان كيفية اقتباسها والحصول عليها حيث أن إهمال ذكر المصادر قد يؤدى إلى الحيرة والالتباس بالنسبة لطبيعة المادة العلمية وأمانة الباحث فى الحصول عليها.

(6) الفشل فى التمييز بين المشكلة والفرض: حيث أن بيان وتوضيح المشكلة هو بالطبع يدلنا ويرشدنا إلى ماذا تحت دراسته، أما بيان الفرض فيدلنا على لماذا نحن ندرس هذه المشكلة.

(7) خطأ إدخال بعض العناصر الجديدة فى تقرير البحث، ذلك لأن متن أو نص الرسالة نفسها لا يحتوى على هذه العناصر، وفى هذه الحالة فإن هناك ضرورة لأن تدخل هذه العناصر الجديدة فى متن الرسالة (حتى لو أضطر الباحث إلى إعادة الكتابة) أو أن توضع فى الهوامش والحواش.

(8) ضعف أسلوب كتابة التقرير، حيث يتسم بالأسلوب الإنشائى أو غير موجه وضعف القدرة على تفسير الكلمات والتعبيرات أو التبسيط المبالغ فيه والفشل فى استيعاب الحقيقة.

خامسا: خصائص التقرير الجيد

حتى يكون التقرير الخاص بنتائج البحوث الاجتماعية بصورة جيدة يجب أن تتوافر له الخصائص التالية :

الخاصية الأولى : الوضوح فى العرض والدقة فى التعبير خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التى تمت لإجراء الدراسة، مما يزيد من قابليته للاستيعاب والاستفادة منه.

الخاصية الثانية : التبويب والتحليل واحتوائه على الإحصاءات الضرورية التى يستفاد منها فى التعرف على النتائج الحقيقية التى تم التوصل إليها، مع مراجعة الجداول والأشكال والأرقام والإحصاءات للتأكد من صحتها وخلوها من الأخطاء.

الخاصية الثالثة : التركيز على النتائج والتوصيات البناءة وليس على الانتقاد فقط، أى تحديد التوصيات والمقترحات التى يمكن الاستفادة منها مستقبلا على أن تكون ذات صله وثيقة بنتائج الدراسة .

الخاصية الرابعة : مراعاة الإيجاز المقبول مع عدم إخفاء أيه معلومات أساسية وضرورية لفهم المعنى المقصود من التقرير، واستخدام الرسوم والأشكال البيانية والتوضيحية التى تجعل التقرير مفيد وجذاب.

الخاصية الخامسة : تنظيم مشتملات التقرير وترابط أجزائه وتنسيقها وترتيبها بطريقة منطقية مع تكامل الأفكار التى يحتويها .

الخاصية السادسة : خلو التقرير من الأخطاء اللغوية وأخطاء الكتابة والاهتمام بقواعد اللغة والنحو، وتحديد المفاهيم المستخدمة بطريقة إجرائية حتى يسهل على قارئى التقرير والمستفيدين منه الاتفاق على تلك المفاهيم .

الخاصية السابعة: الاكتمال، ويعنى ذلك عدم ترك أجزاء من البحث خارج محتوى التقرير، مع ذكر الأدلة والبراهين عن كل ما يرد فى التقرير.

الخاصية الثامنة: الموضوعية وتجنب الذاتية، وهذا لا يعنى عدم عرض الآراء الشخصية بل يجب فصلها عن الحقائق العلمية.

الخاصية التاسعة : أن يراعى الباحث النقاط التالية فى أسلوب كتابة التقرير :

(1) تجنب استخدام ضمائر المتكلم مثل أنا ونحن، ولكن يستخدم مصطلح الباحث أو الباحثون .

(2) ضرورة اتباع القواعد العلمية المتفق عليها فى تنظيم التقرير وبنائه والإرشادات التى تتعلق بالنشر فى الدوريات العلمية إذا رغب الباحث فى نشر تقريره فى تلك الدوريات .

(3) اتباع نظام واحد فى كتابة الجداول وعرض الرسوم البيانية والأشكال، وأن يوضع لها عنوان يعكس مضمونها.

(4) الاختصار فى شرح القضايا والعمل على استخدام الجمل البسيطة والقصيرة التى تنقل المعنى المطلوب مباشرة مع الالتزام بتسلسل العرض.

(5) ضرورة مراجعة تقرير البحث حتى لا يتضمن أخطاء من أى نوع أو وجود تكرار لا داعى له والتأكد من دقة ما يرد فى التقرير .

سادسا : التوثيق العلمي للبحوث

(1) مقدمة :

بعد الانتهاء من كتابه البحث النظرى أو التطبيقى يقوم الباحث بعرض المراجع والمصادر التى تم الرجوع إليها عند كتابة بحثه وفق الأسس المتبعة فى كتابة المصادر والتوثيق العلمى (وهو ما سنوضحه فيما بعد) .

هذا مع ضرورة مراعاة الشروط الواجب توافرها فى البحث وهى :

الشرط الأول : الأصالة :

ويقصد بها السلوك العلمى فى البحث ووسائله ليحقق الهدف منه على أساس من النظام والمنطق، وأن تكون المعارف التى يتناولها البحث معارف علمية .

الشرط الثانى : الابتكار:

ويقصد به أن يضيف البحث جديدا، أو يكشف عن شئ جديد، أو يعالج موضوعاً بطريقة جديدة .

الشرط الثالث : التسلسل المنطقى :

أى يفضل ترتيب موضوع البحث ترتيبا منطقيا، وتقسيم البحث إلى فقرات متسلسلة منطقيا مع بعضها بحيث تتضمن كل فقرة فكرة رئيسية، وتقسم الفقرة ذاتها من حيث ما يرد بها من معانى إلى أجزاء .

الشرط الرابع : الموضوعية :

وتتضمن مناقشة الآراء التى يتم الحصول عليها من المصادر التى يتم الرجوع إليها بموضوعية، والابتعاد عن الجدل الذى لا جدوى منه، وعن أسلوب الحزم والتأكيد فى أمور البحث العلمى .

الشرط الخامس : الامانة :

أى عدم ذكر أفكار الغير دون الإشارة إلى مصدرها الأصلى ، والتفرقة بين النقل الحرفى من أى مرجع وبين أعاده صياغة أفكار الغير بأسلوب الباحث نفسه .

(2) طريقة كتابة المراجع :

يلجأ الباحث غالبا لاستخدام المراجع خلال عرضه لأى بحث وذلك لتحقيق العديد من الأغراض منها :

- الحصول على نص من أحد المراجع التى يجد الباحث أن له أهمية فى دعم وجهه نظره أو لزيادة مصداقية نتائجه .
- يمثل الاستعانة بالمراجع دعما لأفكار الباحث التى تؤكدها ما يستشهد به من المراجع.
- استخدام المراجع وسيلة لإخبار القارئ بمصدر المعلومة التى استخدمها الباحث، فيسهل على القارئ الرجوع إليها إذا ما احتاج إلى ذلك .
- يمكن الاستعانة بما فى المراجع لتبرير استخدام الباحث لبعض الطرق البحثية التى قام باستخدامها باحثون آخرون فى مجال بحثه .
- المساعدة على تفسير النتائج .
- المساعدة على تكوين جدل ونقاش حول نقطة أو قضية قام الباحث بإثارتها فى بحثه .

وهناك اكثر من طريقه لكتابة المراجع ومنها :

الطريقة الأولى :

كتابة رقم نهاية الفقرة المقتبسة وتدوين المراجع فى هامش أسفل الصفحة .. وذلك كالآتى :

تستند الرعاية الاجتماعية فى غالبية المجتمعات على ركيزة فلسفية قوامها توفير الحقوق الأساسية لكل مواطن[1] ومن بين تلك الحقوق حق كل مواطن فى الحصول على الرعاية الصحية[2].

1- ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتماعى (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق ، 2010) ص : 200 .

2- ماهر أبو المعاطى على :الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى المجال الطبى ورعاية المعاقين (الفيوم ، مكتبة الصفوة، 2008) ص.ص : 5 ـــ 10.

ثم يقوم الباحث فى نهاية البحث بعرض كل المراجع التى رجع إليها مرتبة حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين بالنسبة للمراجع العربية، ثم يتم عرض المراجع الأجنبية مرتبة حسب الحروف الأبجدية لاسم أسرة المؤلف مع مراعاة عدم ذكر أرقام الصفحات التى رجع إليها، أو تكرار ذكر أى مرجع أكثر من مرة واحدة.

الطريقة الثانية :

كتابة رقم فى نهاية كل فقرة مقتبسة دون كتابة المرجع فى الهامش ، على أن يستمر الباحث فى ترقيم الفقرات حتى نهاية البحث.

ويقوم بعرض المراجع فى نهاية البحث تبعاً لورودها وترتيبها فى متن البحث دون التقيد بترتيبها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين ، مع مراعاة كتابة رقم الصفحة أو الصفحات التى تم الرجوع إليها قرين كل مرجع مع المراجع.

الطريقة الثالثة :

وفيها تعرض الفقرات وبعد كل فقرة يكتب أسم المؤلف ، سنة النشر ، الصفحة، ولا تكتب المراجع فى اسفل الصفحة بل يتم عرض المراجع فى نهاية البحث أبجدياً، مع مراعاة التفرقة بسنة النشر فى حالة وجود أكثر من مرجع لمؤلف واحد، وإذا كان للمؤلف مؤلفان فى نفس السنة فيذكر الأول (أ) ، الثانى (ب) .

مثال : تستند الرعاية الاجتماعية فى أغلب المجتمعات على ركيزة فلسفية قوامها توفير الحقوق الأساسية لكل مواطن (ماهر، 2009، ص 200).

وفيما يلى مثالاً لاستخدام الطريقة الثانية: (وهى الأكثر شيوعاً)، ويراعى عند كتابة المراجع ذكر المراجع العربية أولاً، ثم المراجع الأجنبية وترتيب كل منها أبجدياً حسب اسم المؤلف مع ضرورة إتباع نظام واحد فى كتابة المراجع ، وتنتهى بيانات كل مرجع بنقطة .

وفيما يلى سنعرض لطريقة كتابة المراجع :

أولا : طريقة كتابة المراجع العربية :

1- ترتب المراجع العربية وفقاً للاسم الأول للمؤلف ثم باقي الاسم ، ويذكر بعد ذلك عنوان الكتاب ، مكان النشر ، اسم الناشر ، سنة النشر ، أرقام الصفحات.

مثال : ماهر أبو المعاطي على : إدارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الخامسة، 2008) ص : 15

2- إذا استخدم الباحث أكثر من صفحة من نفس المرجع يكتب المرجع لأول مرة كاملاً مع تحديد عدد الصفحات .

مثال : ماهر أبو المعاطي على : إدارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الخامسة، 2008) ص.ص : 15 ــ 17

3- إذا تكرر نفس المرجع مباشرة دون أن يكون هناك فاصل أو استخدام لمرجع أخر، فإنه يكتب فى الحالة الثانية كالأتى :-

* نفس المرجع السابق ، ص : 17 .

4- إذا تكرر نفس المرجع فى البحث وكان هناك فاصل بين استخدامه بمرجع أخر أو أكثر من مرجع لمؤلف آخر يشار إلى المرجع كالتالى :

* ماهر أبو المعاطى على : مرجع سبق ذكره ، ص : 17

5- إذا استخدم الباحث فى بحثه مرجعين لمؤلف واحد ففي الحالة الأولى يكتب بيانات المرجع للمرة الأولى كاملة أما فى المرة الثانية فلا بد أن يشير إلى اسم المؤلف ، عنوان المرجع ثم يشير إلى مرجع سبق ذكره .

مثال : ماهر أبو المعاطى على : إدارة المؤسسات الاجتماعية. مرجع سبق ذكره، ص : 157

6- إذا كان عدد المؤلفين لمرجع واحد اثنين فيكتب اسم كل منهما كاملاً .

مثال : ماهر أبو المعاطى على ، أحمد يوسف عليق : الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات المستحدثة (القاهرة ، مطبعة الموسكي، 1998) ص : 23

7- إذا كان عدد المؤلفين ثلاثة أو أكثر يكتب أسم المؤلف الأول متبوعاً بكلمة وآخرون .

مثال : ماهر أبو المعاطى على وأخرون : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق، 2009) ص : 50

8- إذا أثبت الباحث فى قائمة المراجع كتابين أو أكثر لنفس المؤلف يستبدل باسم المؤلف خط متصل طوله حوالى ست مسافات ، وذلك فى أى مرجع للمؤلف بعد المرجع الأول .

مثال : (أ) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط ونموذج السياسة الاجتماعية فى الدول الخليجية (الرياض، مكتبة الزهراء، 2006) (ب) ـــــــــــــــ : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2009) ص : 365

9- إذا أثبت الباحث فى قائمة المراجع لمؤلف واحد بعض المراجع التى ألفها بمفرده وأخرى اشترك مع آخرين فى تأليفها تأتى المراجع التى أشترك فى تأليفها بعد تلك ألفها بمفرده .

مثال : (أ) ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعى (الرياض، مكتبة الزهراء، 2008) ص : 48 (ب) ماهر أبو المعاطى على وأخرون : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2009) ص : 50

10- إذا كان للمؤلف الواحد أكثر من مرجع استخدم فى البحث، فيتم إثبات تلك المراجع فى قائمة المراجع وفقاً لسنوات النشر تصاعدياً .

مثال : (أ) نفس المرجعين السابقين فى الحالة رقم (8)

11- إذا كان للمؤلف الواحد أكثر من مرجع مستخدم فى البحث ولكن سنة النشر واحدة يميز بين المراجع لنفس المؤلف بكتابة حروف أ،ب ، ج ، د

مثال : * ماهر أبو المعاطى على (أ) : إدارة المؤسسات الاجتماعيـــة (القـــاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2008) .

* ———————— (ب) : الخدمة الاجتماعية فى مجال الـــدفاع الاجتماعى (الرياض ، مكتبة الزهراء ، 2008) .

12- إذا رجع الباحث لمؤلف أصدر من نفس المرجع جزءين فى نفس السنة فإنـــه يتم وضع جـــ 1 ، جـــ 2 .. وهكذا تبعاً لعدد الأجزاء وذلك بعد سنة النشر مباشرة .

13- فى حالة وجود أكثر من طبعة لأحد الكتب فإنه يتم وضع طـــ1 أو طـــ2 أو طـــ3 بعد سنة النشر تمييزاً للطبعات .

14- إذا كان الجزء المقتبس من أحد البحوث المنشورة فى مجلـــة علميـــة يكـــون التوثيق كالأتى :

اسم المؤلف، وعنوان البحث ، اسم المجلة (مكان النشر ، الجهة الناشـــرة، ســـنة النشر) أرقام الصفحات .

مثال : ماهر أبو المعاطى على : "قياس فعالية الخدمات الاجتماعية"، مجلة دراسات وبحوث فى الخدمة الاجتماعية (القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان العدد (6) ، إبريل 1999) ص. ص : 25ـــ27

ويلاحظ وضع اسم البحث أو المقالة بين علامات تنصيص" " ثم إسم المجلة بنط اكبر.

- وبنفس الطريقة إذا كان البحث منشوراً فى أحد المؤتمرات العلمية .
- وإذا كان المشتركون فى البحث أو المقالة أثنين يكتب أسم المؤلفين أما فى حالـــة أكثر من اثنين يكتب اسم الأول وآخرون .

15- إذا كان الجزء المقتبس من أحد النشرات فإن التوثيق يتضمن اسم المؤلـــف، عنوان الوثيقة أو النشرة ، مكان النشر ، رقم الوثيقة ، أو النشرة ، جهة إعداد الوثيقة أو النشرة ، سنة النشر ، الصفحات .

مثال : ماهر أبو المعاطى على : دليل عمل الأخصائى الاجتماعى فى المجال المدرسى (القاهرة ، نشرة رقم (10) الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم ، 1999) ص : 3 .

ملحوظة :

• إذا لم يكن واضحاً سنة النشر يكتب بدلاً منها (ب . ت) وتعنى بدون تـاريخ نشر.

• وإذا لم يكن هناك ناشر يكتب بدلاً منها (ب . ن) وتعنى بدون ناشر.

ثانيا : طريقة استخدام المراجع الاجنبية :

يتم ترتيب المراجع الأجنبية بنفس طريقة ترتيب المراجع العربية مع مراعاة ما يلى:

1- يستبدل أسم عائلة المؤلف أولاً قبل أسم المؤلف ويبقى باقى كتابة المرجع كما هو فى المراجع العربية .

مثال :

*** Scott W- Richard: Organizations, Rational, Natural And Open System (New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, Inc, 1999) P : 15 .**

2- فى حالة الرجوع إلى نفس المرجع السابق مباشـرة يكتـب مصـطلح **IBID** هكذا

***Ibid, P : 17**

3- فى حالة الرجوع إلى نفس المرجع السابق مع وجود فاصل باستخدام مرجع أخر أو آكثر يستخدم مصطلح Op . Cit هكذا **Op . Cit, P: 20**

4- فى حالة الرجوع إلى مرجع أجنبى يشترك فيه مؤلفين يكتب أسم الاثنين، أما فى حالة وجود اكثر من اثنين من المؤلفين، يتم كتابة أسم المؤلف الأول ثم مصطلح (**And Others**) أو مصطلح (**et . al**) .

5- إذا لم يكن مكان النشر معروفاً فإنه يكتب بدلاً منه مصـطلح (**N.P**) وإذا لم يكن تاريخ النشر معروفاً يستخدم بدلاً منه مصطلح (**N . D**) .

6- إذا كان هناك أكثر من طبعة من المرجع فيجب توضيح رقم الطبعة باستخدام مصطلح **ed** .

مثال : الطبعة الثانية فى المرجع الذى تم ذكره.

* Scott W- Richard : Organizations, Rational, Natural And Open System (2edNew Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, Inc, 2003)

7– إذا كان لنفس المؤلف أكثر من جزء من المرجع الواحد يكتب المصطلح (Part) بعد سنة النشر .

رموز يجب اخذها في الاعتبار عند استخدام المراجع العربية والاجنبية

الرمز	معناه	متى يوضع
جـ	تعنى جزء	فى حالة وجود اكثر من جزء لمؤلف واحد بالنسبة للمرجع
طـ	تعنى طبعة	فى حالة تكرار عدد الطبعات أو وجود أكثر من طبعة لمرجع واحد
المرجع السابق	تكرار استخدام نفس المرجع	فى حالة عدم وجود فاصل بين نفس المرجع للمؤلف الواحد
مرجع سبق ذكره	تكرار استخدام المرجع مع فاصل	فى حالة وجود فاصل بين استخدام نفس المرجع لمؤلف واحد
م	مجلد	فى حالة وجود مرجع له أكثر من مجلد
ب . ت	بدون تاريخ	فى حالة وجود مرجع بدون تاريخ نشر
ب . ن	بدون ناشر	فى حالة عدم وجود ناشر للمرجع
ص	صفحة	تدل على رمز استخدام الصفحة لتحديد رقمها
ص.ص	أكثر من صفحة	تستخدم فى حالة الرجوع لأكثر من صفحة فى المرجع فى المرة الواحدة
IBID	المرجع السابق	الرجوع لنفس المرجع الأجنبى على التوالى
Op.Cit	مرجع سبق ذكره	فى حالة الرجوع لمرجع أجنبى مرتين بينهما مرجع أو أكثر فاصل

N.D	بدون تاريخ	فى حالة عدم وجود تاريخ مدون على المرجع الأجنبى
N.P	بدون مكان النشر	فى حالة عدم وجود مكان نشر المرجع الأجنبى
N.S	سلسلة جديدة	منها سلسلة جديدة يتم إصدارها New Series
O.S	سلسلة قديمة	منها سلسلة قديمة Old Series تم نشرها
nd2	طبعة ثانية	منها طبعة ثانية يتم نشرها أو إصدارها
P :	رقم الصفحة	(صفحة واحدة)
P.P:	رقم الصفحات	(من ـــــــ إلى ـــــــ (أكثر من صفحة)
Passin	تم أخذ معلومات متفرقة من الصفحات	معلومات متناثرة داخل المرجـــع مـــن ص : 15 إلى ص : 25 وقد تكون المساحة فصل او جزء طويل فى مرجع
Vol.	مجلد	اختصار لاستخدام مجلد
Part	جزء	ويأتى بعد سنة النشر وتعنى استخدام جزء من كتاب يتألف من اكثر من جزء
Chap	فصل	Chapter تعنى الرجوع إلى فصل فى أحد المراجع
Col.	عمود	Column تعنى الرجوع إلى عمود فى صفحة
Fig.	شكل	Figure يقصد بها شكل
N.N	بدون أسم مؤلف	No Name فى حالة عدم وجود أسم المؤلف
Idem	نفس الشخص	The Same Person تعنى نفس الشخص
Sex	قسم	Section يقصد بها قسم من مؤلف
et . al.,	وأخرون	And Others فى حالة وجود اكثـــر مـــن مؤلـــف للمرجع الواحد

(3) استخدام علامات الترقيم فى البحث :

لإعداد البحث بطريقة علمية يجب الاهتمام باستخدام علامات الترقيم الملائمة لكل موضع من مواضع البحث لأن ذلك يؤدى إلى سهولة فهم المعنى وتوضيحه وعدم التداخل بين الجمل أو العبارات الواردة فى البحث.

وفيما يلى أهم علامات الترقيم ومواضع استخدام كل منها :

1- النقطة (.) ومواضع استخدامها :

* توضع فى نهاية الجملة التامة المعنى المستوفية لكل متعلقاتها .

* عند نهاية الكلام .

2- النقطتان (:) ومواضع استخدامهما هى :

* بين الشئ وأقسامه .

* قبل الأمثلة التى توضح القاعدة .

* عند الشرح والتفسير

3- الشرطة (–) ومواضع استخدامها هى :

* فى أول السطر عندما يراد تقسيم شئ إلى مكوناته

* بين ما ركب من جزئين

* بين العدد والمعدود إذا وقعتا عنواناً فى أول السطر .

* فى أول السطر فى الحوار بدلاً من ذكر اسم السائل والمجيب فى كل مرة.

4- الشرطة المائلة (/) ومواضع استخدامها هى :

* تستخدم للتعبير عن علاقات تناسب بين ما قبل الشرطة وما بعدها .

5- علامة الاعتراض ، الشرطتان (– –) ومواضع استخدامها هى:

* تستعمل حيث يوضع بينهما جملة اعتراضية أى ما ليس من أركان الجملة .

6- الفصلة (،) : ومواضع استخدامها هى :

* توضع بين الجمل القصيرة مرتبطة المعنى

* بين العبارات التى تتركب منها الجملة
* بين المفردات المعطوف بعضها على بعض
* بين فعل الشرط وجوابه
* بين جملتين مرتبطتين معنى لا إعراباً .
* مع الأعداد عند تعددها

7- الفصلة المنقوطة (؛) : ومواضع استخدامها هى :
* بين الجمل الطويلة غير المنتهية المرتبطة المعنى
* بين فكرتين بنفس الجملة
* بين تركيبين أحدهما سبب لآخر
* الفصل بين أسماء المؤلفين عند ذكرهم بمتن البحث .

8- علامة التعجب (!) : ومواضع استخدامها هى :
* توضع فى أخر جملة يعبر عنها فرح أو حزن أو تعجب أى حدوث انفعال.

9- علامة الاستفهام (؟) : ومواضع استخدامها هى :
* بعد الجملة الاستفهامية

10- علامتى الاستفهام والتعجب معاً (؟!) : ومواضع استخدامها هى:
* فى نهاية جملة أو فقرة تعنى وجود تناقض بين فكرتين أو رأيين .
* توضع فى نهاية الجملة ، فى حالة عدم اقتناع الكاتب بالرأى الوارد

11- علامة التابعية (—) : ومواضع استخدامها هى :
* توضع فى أخر التذييل بالصفحة التى لم يكتمل بها الكلام.
* إشارة إلى أن بداية حواشى الصفحة الجديدة تابع لنهاية حاشية الصفحة السابقة .

12- القوسين ( ) : وموضع استخدامهما هى :-
* يستعملان فى الجملة الاعتراضية .
* مع الأرقام فى بداية الجملة .
* مع كلمة جدول وشكل عند التنوية لهما فى النص .

13– الأقواس المفتوحة المربعة [ ] : ومواضع استخدامها هى :

* توضع بينهما الأقواس الصغيرة بمحتوياتها وذلك عند تعددها بالجملة الواحدة كالآتى : [( ) ( )]

* توضع بينهما ملاحظات المؤلف عندما ترد داخل كلام منقول بين قوسين عاديين .

14– علامة الحذف (...) : ومواضع استخدامها هى :

* يوضع ثلاث نقط مكان الجزء المحذوف من كلام مقتبس أو مكان محذوف.

* يوضع أربعة نقط إذا كان الحذف فى نهاية الجملة .

15– علامتا التنصيص " " ومواضع استخدامها هى :

* يوضع بينهما كل ما هو منقول بنصه وحرفه من كلام الغير وذلك لتمييزه عن كلام الباحث نفسه .

(4) بعض معايير الحكم على البحوث النظرية وتقييمها :

بعد الانتهاء من إعداد أى بحث نظرى لا بد من تقييمه من جانب المشرف المسئول عن ذلك حتى يتم تحديد مستوى إعداده من ناحية وحتى يعرف الباحث مواطن القوة فيما أنجز فيحاول تدعيمها ومواطن الضعف فيحاول التغلب عليها .

ومن أهم معايير الحكم على البحوث النظرية وتقييمها ما يلى :

المعيار الأول : قدرة الباحث على اختيار موضوع البحث وعنوانه وتحديده تحديداً دقيقاً بحيث يعبر عن مضمون البحث ويخلو من الأخطاء اللفظية أو اللغوية والنحوية .

المعيار الثانى : حداثة الموضوع ووضوحه حتى يكون له قيمة علمية أو يضيف معرفة جديدة بالنسبة لمجال تخصص الباحث بوجه خاص وللعلم بوجه عام .

المعيار الثالث : تناول البحث بأسلوب جديد ومبتكر من حيث الشكل والمضمون يوضح الهوية المميزة للباحث، ويراعى الشكل العام للصفحات من حيث المسافات والسطور فى الصفحة وتصميم الجداول والأشكال وترتيب الصفحات .

المعيار الرابع : استخدام اللغة (العربية – الأجنبية) استخداماً سليماً يسمح بتكوين صياغات لفظية محددة وجامعة للمعانى المراد التعبير عنها وعرضها فى البحث مع الدقة فى اختيار الألفاظ بحيث تعبر عن المقصود منها.

المعيار الخامس : الرجوع إلى المصادر المختلفة وحسن الاقتباس منها فى إطار ما يرتبط بالبحث الذى يتم إعداده ووفقاً للأصول العلمية لاستخدام المراجع .

المعيار السادس : القدرة على عرض وجهات النظر المتعددة مع التعليق عليهـا بالتأكيد أو المعارضة دون تحيز لوجهة نظر معينة بل نقد تلـك الآراء علـى أسـاس موضوعى، مع عدم ذكر أفكار الغير دون الإشارة إلى ذلك، وعدم ذكر أسلوب الغـير فى متن البحث على أنه أسلوب الباحث ضماناً للأمانة العلمية.

المعيار السابع : وجود ترابط وعلاقات بين العناصر المتعددة لموضوع البحـث بالاعتماد على الحقائق العلمية التى تم التوصل إليها ومراعاة الأمانة العلمية فى عـرض المادة العلمية التى يتم الحصول عليها من المراجع، مع المهارة فى تسـجيل المعلومـات وتلخيصها بما يخدم موضوع البحث ومراعاة أن يكون البحث فى مجموعة وحدة واحدة فى إطار الترتيب المنطقى .

المعيار الثامن : الاستخدام الصحيح لعلامات الترقيم فى مواضيعها السليمة .

المعيار التاسع : الترتيب السليم لمحتويات البحث من حيث صـفحة الوجـه أو الغلاف، الفهرس ، المحتويات ، التحليل النهائى والخاتمة مع مراعاة وجود تناسـب فى حجم الأبواب والفصول والمباحث وأن يكون الترتيب محكوماً بتصاعد الأفكار.

المعيار العاشر : تعدد المصادر العلمية التى يرجع إليها الباحث وحداثـة تلـك المصادر، وعدم الاعتماد على مراجع قديمة، وعدم ذكر مرجع فى قائمة المراجع لم يـتم الاستعانة به فى البحث، وكتابة المراجع وتوثيقها بطريقة علمية سواء كانـت مراجـع عربية أو أجنبية ومراعاة الدقة فى كتابتها بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة.

الفصل الثاني عشر
جودة تعليم واستخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

أولا: واقـع تعلـيم واسـتخدام البحـث العلمـي فـي الخدمـة الاجتماعية

ثانيـا: تعريـف جـودة تعلـيم واسـتخدام البحـث العلمي فـي الخدمة الاجتماعية

ثالثـا: أهميـة تحديـد وتحقيـق جودة تعليم واسـتخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

رابعـا: آليـات تحقيـق منظومـة جودة تعليم واسـتخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

أولا: واقع تعليم واستخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

لتحديد واقع تعليم واستخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية يلزم تحديد مصادر هذا الواقع ثم عرض المظاهر المحددة لهذا الواقع حتى يكون ذلك نقطة الطلاق لدراسة هذا الواقع واقتراح آليات أو مؤشرات لتطويره بما يسهم فى تحقيق جودة تعليم واستخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية.

(1) مصادر تحديث وتشخيص واقع تعليم واستخدام البحث العلمي في الخدمة :

يعتبر تحديد واقع تعليم وممارسة أو استخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية ضرورى للتعرف عليه والانطلاق منه كأساس للتطوير، ويتمثل ذلك الواقع فى تعليم واستخدام البحث العلمي فى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا سواء كان هذا التعليم نظرياً متمثلاً فى مقررات البحث فى الخدمة الاجتماعية كمقرر دراسى فى إحدى السنوات الدراسية فى مرحلة البكالوريوس أو حلقات البحث (مشروع التخرج) على مستوى البكالوريوس، إلى جانب تدريس مقرر البحث فى الخدمة الاجتماعية كأحد مقررات مرحلة الماجستير او البحث المتقدم فى الخدمة الاجتماعية فى مرحلة الدكتوراه، أو ما يرتبط بذلك فى إعداد أطر رسائل الماجستير والدكتوراه أو إعداد التقرير النهائي للرسالة ومجالات الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية، بالإضافة لما قد يقوم الطلاب بإعداده من بحوث نظرية أثناء المقررات الدراسية على اى مستوى من مستويات الإعداد المهنى.

وقد أعتمد الباحث على عدة مصادر لتحديد واقع تعليم واستخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية ومن تلك المصادر ما يلى:

المصدر الأول: تحليل محتوى الكتب الدراسية المقررة فى بعض كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية فى مادة البحث فى الخدمة الاجتماعية أو مقرر حلقات البحث (مشروع التخرج)، والتعرف على مدى تمشى تلك المحتويات مع ما نص عليه توصيف هذا المقرر من ناحية وما يجب أن يحصل عليه الطالب فى هذا التخصص من ناحية أخرى.

المصدر الثاني: إجراء مقابلات مع الأساتذة الذين يقومون بتدريس هذا المقرر فى بعض الكليات والمعاهد للتعرف منهم على أسلوب تدريس المقرر ومدى ارتباطه بواقع الممارسة وإمكانية استفادة الطلاب مما درسوه بعد تخرجهم.

المصدر الثالث: الرجوع إلى بعض البحوث والدراسات التى تناولت استخدام البحث العلمى فى بحوث الخدمة الاجتماعية فى بعض مجالات الممارسة المهنية، والاستفادة مما أشارت إليه من أوجه قصور فى هذا المجال سواء كانت تلك الدراسات للحصول على درجة الدكتوراه أو بحوث الترقية لدرجة أستاذ مساعد أو أستاذ وبعضها منشور فى المؤتمرات أو المجلات العلمية.

المصدر الرابع: خبرات الباحث فى تدريس مقرر البحث الاجتماعي فى الخدمة الاجتماعية سواء لطلاب مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا وإشرافه على رسائل الماجستير والدكتوراه فى الخدمة الاجتماعية، وإشرافه على مشروعات التخرج (حلقات البحث) فى بعض كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وملاحظته لمستوى الطلاب فى مقرر البحث نظرياً وميدانياً.

المصدر الخامس: تحليل محتويات بعض الأطر التى أعدها الباحثون فى كل من كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط، خاصة ما يرتبط منها بتخصص التخطيط الاجتماعي، ومجالات الخدمة الاجتماعية، ومناقشة تلك الأطر من خلال الأقسام العلمية أو لجنة الدراسات العليا.

المصدر السادس: قيام الباحث بتحكيم بعض الدراسات والبحوث فى المؤتمرات والمجلات العلمية للخدمة الاجتماعية أو بحوث الترقية للدرجات العلمية، ومناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه وملاحظته لأوجه قصور متكررة فى بعض تلك البحوث تتعلق بتطبيق واستخدام البحث العلمى فى تلك الدراسات.

(2) واقع تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية:

سيتم التركيز على تحديد مظاهر واقع تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية فى مرحلة البكالوريوس فى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية فى أغلب الدول كأساس لفهمه والعمل على تطويره، وذلك اعتماداً على المصادر التى سبق توضيحها.

ويمكن أن نوضح هذا الواقع فى اتجاهين:

الاتجاه الأول: الجهود التى تبذل لتطوير تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية.

الاتجاه الثانى: بعض أوجه القصور فى تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية.

وفيما يلى عرضاً لكلا الاتجاهين :

الاتجاه الأول : الجهود التى تبذل لتطوير تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية :

هناك جهود عديدة تبذل حاليا لتطوير تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية، وتتبلور أهم تلك الجهود فى المظاهر التالية:

المظهر الأول:

اتجاه بعض المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية لترجمة بعض المراجع الأجنبية الخاصة بالبحث فى الخدمة الاجتماعية، واستثمار ذلك فى إصدار كتب عن منهجية البحث فى الخدمة الاجتماعية وتطبيقاته، مع اهتمامهم بعرض بعض نماذج البحوث الميدانية التى أجريت فى المجتمع ارتباطا بكل خطوة من خطوات البحث العلمى وتطبيقاتها فى الخدمة الاجتماعية.

المظهر الثانى:

إسناد كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية تدريس مقرر البحث فى الخدمة الاجتماعية وحلقات البحث (مشروع التخرج) إلى أساتذة متخصصين فى البحث فى الخدمة الاجتماعية، بما يعتبر مؤشراً على استفادة الطالب من تدريس تلك المقررات واكتسابه المعارف والمهارات البحثية التى تعده باعتباره أخصائى باحث.

المظهر الثالث:

قيام مجموعات طلاب مشروع التخرج فى بعض كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بتوجيه دراساتهم وبحوثهم نحو مشكلات مجتمعية، ودراسة بعض الظواهر الموجودة

فى المجتمع كأساس للمساهمة فى مواجهتها تحقيقاً لهدف المهنة فى توجيه البحوث لخدمة المجتمع.

المظهر الرابع:

اتجاه بعض الباحثين فى الخدمة الاجتماعية لإجراء دراسات وبحوث خاصة بمناقشة القضايا المهنية والمشكلات المهنية فى تعليم الخدمة الاجتماعية أو مدى الاستفادة من تطبيقات المنهج العلمى فى الخدمة الاجتماعية أو اختبار بعض نماذج الممارسة كخطوة أولى نحو التوصل لنظرية للممارسة نابعة من واقع الخدمة الاجتماعية.

المظهر الخامس:

اهتمام أغلب كليات الخدمة الاجتماعية بعقد سيمنارات وحلقات نقاشية لمناقشة الأطر البحثية المقدمة من الطلاب وتوجيههم لما يشوبها من جوانب ضعف فى اتجاه لتعليمهم للمهارات البحثية.

الاتجاه الثانى : بعض أوجه القصور فى تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية :

بالرغم من الجهود الفردية التى تبذل لتطوير تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية فأن هناك أوجه قصور تحد من فاعليته ويرجع ذلك إلى عوامل منها:

العامل الأول:

عدم الاهتمام بإعداد المراجع التى تدرس للطلاب فى مقرر البحث فى الخدمة الاجتماعية حيث أن بعضها يأخذ شكل المذكرات الدراسية التى يغلب عليها طابع الكم على الكيف، وعدم تضمين تلك المناهج قدراً كافياً من التطبيقات العملية اللازمة للطلاب، مع عدم تقسيم محتويات المقرر على الساعات المخصصة للتدريس، واقتصار المنهج على الجانب العقلى من خلال آلية الحفظ والتذكر وإهمال باقى الجوانب العقلية كالتفكير والإبداع.

العامل الثانى:

اعتماد بعض كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها على غير المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية للقيام بتدريس مقررات البحث فى الخدمة الاجتماعية نظرياً وعملياً، مما يعنى عدم

توافر القدرات اللازمة لاستخدام استراتجيات التدريس تبعاً للموقف التعليمى سواء كانت تلك الأساليب محورها المعلم (المحاضرة، الأسئلة، العرض العملى) أو محورها المتعلم (الدراسة المعملية، الطرق البحثية، التعليم المبرمج، التعلم الذاتى) أو الأساليب التى محورها كـــل مـــن المعلم والمتعلم (المناقشة، المناظرات، الحوار) واستخدام نمط التدريس المباشر وغير المباشر.

العامل الثالث:

قيام بعض كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بإسناد تـــدريس وتطبيقـــات حلقـــات البحث (مشروع التخرج) للمعيدين والمدرسين المساعدين أو لغير المتخصصين فى الخدمـــة الاجتماعية أو البحث دون إعدادهم لتدريس هذا المقرر، مما يكون سبباً فى عدم إمكانيـــة قيامهم بتوجيه الطلاب أثناء إعدادهم لتلك البحوث وعدم قـــدرتهم علـــى التصـــرف فى المواقف الطارئة التى تواجههم أثناء عملهم مع الطلاب أو تنظيم الطلاب فى قاعات الدرس وعدم استفادة الطلاب من هذا المقرر.

العامل الرابع:

الاعتماد فى أغلب الأحيان على أساليب تلقينية نظرية فى تدريس مقـــرر البحـــث فى الخدمة الاجتماعية غير مجدية فى تعليم الطلاب المهارات اللازمة لممارسة عملهم البحثى بعد التخرج وفقاً للهدف والفلسفة التى وضع فى ضوئها هذا المقرر فى لوائح كليات ومعاهـــد الخدمة الاجتماعية.

العامل الخامس:

قيام بعض كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بتوزيع ما يسمى " دليـــل الطالـــب فى تصميم وتنفيذ البحوث الميدانية "على طلاب الفرقة الرابعة ضمن مقرر حلقات البحث أو مشروع التخرج دون الاستفادة مما يتضمنه هذا الدليل فى تعليم الطلاب المهارات البحثية، حيث أنه يتضمن فى أغلب الأحيان عرضاً لبعض الدراسات التى أجريـــت دون التعليـــق عليها، كما يتضمن جزءاً نظرياً مكرراً لما درسه الطالب فى مقـــرر البحـــث فى الخدمـــة الاجتماعية. وهدفه توزيعه على الطلاب فقط فى أحيان كثيرة.

العامل السادس:

اختزال عملية التعلم فى البحث فى مصدر واحد وهو الكتاب المقرر الذى يجـــب أن يلزم به الطلاب، مما جعل هم الطلاب وشغلهم الشاغل هو إقناع الأستاذ بحـــذف بعـــض

صفحاته، وهذا الأسلوب يتعارض مع جوهر وفلسفة تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية الذى يجب أن يسعى لتكوين شخصية الطالب القادر على البحث والتفكير الحر المبدع والانتقاء والاختيار وإبداء الراى والمناقشة كسمات للباحث الجيد فى الخدمة الاجتماعية.

(3) واقع استخدام البحث العلمى فى دراسات وممارسات الخدمة الاجتماعية :

يعتبر استخدام البحث العلمى ضرورة من الضروريات اللازمة لتطوير الإطار المعرفى للمهنة من ناحية وممارستها من ناحية أخرى، وبالرغم من الجهود التى تبذل لاستخدام البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية إلا أن هناك بعض المظاهر التى توضح واقع هذا الاستخدام خاصة فى جوانبه السلبية، والتى يمكن أن تكون أساساً للدراسة والبحث وتحديد آليات خاصة بتحقيق جودته كمنطلق لتحقيق جودة تعليم وممارسة البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم تلك المظاهر ما يلى:

المظهر الاول:

عدم تمييز نظرية للممارسة فى الخدمة الاجتماعية، مما يمثل تحدياً أمام المهنة فى تحديد النظرية الملائمة للتدخل المهنى مع الوحدات التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى سواء كان على مستوى الوحدات الصغرى أو الوحدات الكبرى، وتحديد إمكانية ارتباط استخدام النظرية بطريقة ما من طرق المهنة أو يكون الاعتماد على تطبيقات النظرية فى الخدمة الاجتماعية بوجه عام.

المظهر الثانى:

قيام بعض الدارسين فى الخدمة الاجتماعية بإجراء بحوثهم دون تحديد النظرية الموجهة لتلك البحوث، أو وضعها فى البحث دون توظيفها فى التوصل لمشكلة البحث أو ربط النتائج بما تتضمنه تلك النظرية سواء من حيث اتفاقها أو اختلافها.

المظهر الثالث:

وجود تباعد بين النظرية وإمكانية بنائها وبين أساليب ممارسة الخدمة الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود ما يسمى بالنظام التعليمى المستمر فى الخدمة الاجتماعية حتى يمكن نمو البناء المعرفى النظرى للمهنة، كما أن ممارسى الخدمة الاجتماعية بعيدين كل البعد

عن متابعة هذا النمو المعرفي للتعرف على أحدث ما وصلت إليه المهنة من معارف علميــة ونظريات تؤثر بدورها على الممارسة المهنية.

المظهر الرابع:

هناك مشكلات تواجه الباحثين عند إجراء خطوات التدخل المهني، مما يترتب عليه عدم توافر بعض الأسس العلمية والمنهجية في بحوث التدخل المهني، إلى جانب عدم وجود سياسة بحثية لبعض الأقسام بكليات الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى أن إسهامات البحوث التي تجرى في بعض طرق الخدمة الاجتماعية في تطوير المهنة أو تطوير الممارسة الميدانية محدود.

المظهر الخامس:

أن إسهامات بحوث الخدمة الاجتماعية في تنمية الممارسة المهنية في بعض مجالاتها محــدود، نتيجة عدم الاهتمام بتدريب الباحثين على نتائج البحوث العلمية الحديثة، بالإضافة إلى عــدم قدرة الباحثين من الوصول إلى البحوث التي يتم أجراؤها من باحثين آخرين والاستفادة منها، إلى جانب عدم الاهتمام بالتدريب المستمر للأخصائيين الاجتماعيين أثناء ممارسة عملهم.

المظهر السادس:

عدم الاهتمام بصقل وتنمية المهارات البحثية للأخصائيين الاجتماعيين، خاصــة وأن أغلبهم لا يقومون بإجراء دراسات علمية أثناء عملهم لعدم اهتمام المؤسسات بذلك سواء من خلال سياستها أو عدم تخصيص مخصصات مالية لإجراء البحوث والدراسات، بــل إن بعض الأخصائيين لا يدركون المحددات التي يستند عليها الباحث عــن اختيــار المشــكلة البحثية أو كيفية تحديد المفاهيم والشروط الواجب توافرها في الفروض، إلى جانب نقــص معرفتهم بمناهج وأدوات الدراسة ومجالاتها، كما أنهم لا يدركون كيفية الاســتفادة مــن النتائج بالشكل الملائم.

المظهر السابع:

اعتماد بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية على نظريات العلوم الأخرى وقيام أغلب الممارسين ببناء وتنفيذ ممارساتهم على أساس من الخبرة الشخصية وليس استناداً على نظرية علمية، مما يفقد تلك الممارسات الفهم والإدراك المراد من المواقف التي يتم التعامل معهــا ويحد من الاستفادة من المنهج العلمي في ممارسات الخدمة الاجتماعية.

ثانيا: تعريف جودة تعليم واستخدام البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

(1) تعريف البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية:

لقد تعددت المحاولات في تعريف البحث العلمي ومنها:

التعريف الأول:

مجموعة طرق ومناهج وأساليب يستخدمها الباحثون بشكل نظامي في إنتاج المعرفة المستندة إلى العلم والأقرب للحقيقة وتقل فيها الأخطاء.

التعريف الثاني:

الاستقصاء المنظم القائم على المنهج العلمي الملائم لمواجهة المشكلات، أو إضافة معارف جديدة يمكن تطبيقها.

التعريف الثالث:

هو استخدام المنهج العلمي لدراسة مشكلة معينة للحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها.

التعريف الرابع:

أسلوب منهجي وموضوعي منظم لتحليل الظواهر من خلال جمع وتراكم المعلومات والمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها.

وفي ضوء المفاهيم السابقة يمكن تعريف البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية بأنه: قيام الأكاديميين والممارسين في مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية بالدراسات والبحوث المنظمة القائمة على المنهج العلمي لتحليل وتفسير الظواهر والمشكلات، والتوصل إلى معرفة يمكن الاعتماد عليها في تطوير وتحسين أساليب الممارسة المهنية مع كافة الأنساق (فرد، جماعة، منظمة، مجتمع) من ناحية، وإثراء القاعدة العلمية للمهنة من ناحية أخرى حتى تصبح أكثر فعالية في تحقيق أهدافها الوقائية والعلاجية والتنموية.

ومن التعريف السابق يتضح أن البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية:

1- مجموعة من الطرق والمناهج الموضوعية والمنظمة والمنضبطة من جانب الأكاديميين والممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية.

2- يستخدم البحث فى الخدمة الاجتماعية المنهج العلمى فى التوصل لنتائجه بما يتضمن من موضوعية ودقة فى تصوير الواقع.

3- يستهدف إنتاج المعرفة الأقرب للحقيقة والتى تقل فيها الأخطاء.

4- المعرفة الناتجة عن البحث العلمى يمكن الاعتماد عليها فى مواجهة المشكلات أو إضافة معلومات جديدة نحن فى حاجة إليها، حيث تسهم تلك المعرفة فى إثراء القاعدة العلمية للمهنة من ناحية وتقديم حلول لمشكلات العملاء من ناحية أخرى، بما ينعكس على فعالية المهنة وتحسين صورتها وزيادة الاعتراف المجتمعى بها. وتوسيع نطاق ثقة أكبر فى مقدرتها على خدمة المجتمع وتنميته.

وتتحدد أهمية البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية فيما يلى:

1- تحقيق أهداف نظرية للمهنة تتمثل فى إثبات أو رفض أو تعديل أو التوصل إلى نظرية يمكن الاعتماد عليها فى دراسات الخدمة الاجتماعية.

2- يسعى البحث إلى جعل الممارسة الميدانية فى مجالات الخدمة الاجتماعية علمية، من خلال وضع مستويات للممارسة يبنى عليها الأخصائيون أنشطتهم، ومساعدتهم فى التوصل لأسلوب علمى يتمكنون بواسطته من بلوغ المستويات المطلوبة لتحقيق مزيد من الخصوصية والتميز فى تدخل المهنة.

3- أن اكتساب الأخصائى الاجتماعى (الأكاديمى والممارس على حد سواء) للمعارف والخبرات والمهارات البحثية يعتبر مطلباً ضرورياً وجوهرياً لا يقل أهمية عن اكتسابه باقى المهارات المهنية كأساس لإعداد الأخصائى الاجتماعى الباحث.

(2) تعريف الجودة:

لقد تعددت مفاهيم الجودة ومنها:

التعريف الأول:

جاء مفهوم الجودة مشتقا من الفعل (جاد) (جودة) أى صار جيداً، ويقال أن الرجل إذا أتى بالجيد من القول أو العمل فهو (مجواد).

التعريف الثانى:

القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح من اول وهله، مع الاعتماد على تقييم العمل لمعرفة مدى تحسين الأداء وتصميم المنتجات وتوفير خدمات مستقبلية للعملاء وفقاً لاحتياجاتهم وتحقيق التحسن المستمر.

التعريف الثالث:

الجودة فى مفهومها العام تعنى الامتياز، أما مفهومها النسبى فيعنى أن الخدمة مطابقة للمواصفات الجيدة وفقاً للمعايير المحددة للجودة.

(3) تعريف جودة تعليم واستخدام البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية :

وفى ضوء المفاهيم السابقة يمكن تعريف جودة تعليم واستخدام البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية فى التعريف التالى:

استراتيجية عامة لتطوير تعليم واستخدام البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية تتضمن آليات إعداد الأخصائى الاجتماعى كباحث من خلال تطوير البرامج والأساليب التعليمية والتدريبية التى تعكس مستوى جودته لأداء العمل البحثى الصحيح انطلاقا من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم ومهاراتهم والتحلى بسمات الباحثين، مع القدرة على استخدام نتائج البحوث فى إثراء القاعدة العلمية للمهنة من ناحية وتجويد الخدمات المقدمة للعملاء لتكون أكثر فعالية لمواجهة مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم المتغيرة والمتجددة تجنباً لضياع الموارد أو تبديدها أو سوء استغلالها من ناحية أخرى.

ثالثا: أهمية تحديد وتحقيق جودة تعليم وممارسة البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية

إن توفر الجودة فى تعليم واستخدام البحث العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية يحقق عدة أهداف هي:

الهدف الأول:

أن توفر الجودة العالية فى استخدام البحث العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية يسهم فى التوصل لنتائج ذات درجة عالية من الدقة يمكن الاعتماد عليها فى وضع سياسات الرعاية والتنمية المجتمعية ذات البرامج الفعالة والمرتبطة بالحياة الاجتماعية.

الهدف الثاني:

أن تحقيق جودة تعليم البحث فى الخدمة الاجتماعية يسهم فى تخريج باحثين قادرين على استخدام المنهج العلمي لخدمة أهداف التنمية المجتمعية، خاصة وأن أغلب الاتجاهات العالمية فى تعليم الخدمة الاجتماعية تؤكد على أن تعليم مناهج البحث لطلاب الخدمة الاجتماعية غير مناسب لمواجهة احتياجات المعرفة وأن تعليم الأخصائيين الاجتماعيين لا يقدم لهم فهماً للبحث وتطوير واكتساب مهاراته مما استوجب أن يتبنى مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى أمريكا فى مشروع الألفية لتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية وضع إطار تصورى وتكوين أشكال مبتكرة لنظرية ممارسة الخدمة الاجتماعية وكيفية استخدام البحث العلمي لتطوير المهنة فى المستقبل.

الهدف الثالث:

أن تحقيق جودة البحث العلمي يسهم فى وجود سياسة علمية واضحة لمهنة الخدمة الاجتماعية ترتبط بأولويات واضحة، وبروز ممارسات يتفق على جدواها وشرعيتها من جانب كل من الباحثين (الأكاديميين) والممارسين فى مجالات الممارسة المهنية.

الهدف الرابع:

تسهم جودة تعليم واستخدام البحث فى تطوير نماذج عمل الخدمة الاجتماعية وقياس عائد التدخل المهنى وتطوير أساليبه والربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية والتأكد من

صحة المبادئ التى يلتزم بها الأخصائى الاجتماعى والتوصل لمعرفة تمكن من تفسير الظواهر الاجتماعية وشروط حدوثها.

الهدف الخامس:

تحقيق الجودة فى تعليم واستخدام البحث العلمى يسهم فى التقليل من المعوقات التى تواجه الباحثين والممارسين فى القيام بإجراء الدراسات والبحوث العلمية، ويوفر درجة عالية من الثبات والصدق والموضوعية والالتزام الأخلاقى لبحوث الخدمة الاجتماعية ودراساتها ويزيد من فاعليتها فى مواجهة المشكلات المجتمعية.

الهدف السادس:

التوصل إلى مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على جدوى تعليم واستخدام البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية فى إطار ما يدرس من مناهج وما يجرى من دراسات وما يبذل من جهود لربط النظرية بالممارسة فى ضوء العلاقة المتبادلة بينهما، خاصة وأن افتقاد الجودة فى تعليم الخدمة الاجتماعية يفقد خريجيها القدرة على التنافس فى سوق العمل.

رابعا: آليات تحقيق منظومة جودة تعليم واستخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية

تتضمن منظومة تعليم واستخدام البحث العلمي فى الخدمة الاجتماعية مجموعة من الآليات يمكن تحقيق كل آلية من خلال الالتزام بمؤشرات إذا توفرت تحققت جودة تلك المنظومة.

وتتضمن تلك الآليات ما يلي:

الآلية الأولى: جودة تدريس البحث العلمي وإعداد الباحث فى الخدمة الاجتماعية.

الآلية الثانية: جودة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ومبادئه.

الآلية الثالثة: جودة اختيار المشكلات البحثية والإعداد الجيد للأطر البحثية.

الآلية الرابعة: جودة توظيف النظرية فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية.

الآلية الخامسة: جودة التوثيق العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية.

الآلية السادسة: جودة كتابة تقرير بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية.

الآلية السابعة: جودة توظيف دراسات الخدمة الاجتماعية لخدمة وتنمية المجتمع.

الآلية الثامنة: جودة الحكم على تطبيق قواعد البحث العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية.

وفيما يلى عرضاً لتلك الآليات ومؤشرات تحقيق جودة كل منها:

الآلية الأولى: جودة تدريس البحث العلمي وإعداد الباحث في الخدمة الاجتماعية :

يعتبر الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي كباحث من المتطلبات الأساسية لتخريج أخصائيين اجتماعيين من كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية قادرين على استخدام المنهج العلمي في المواقف المتعددة التي تستوجب ذلك الاستخدام تحقيقاً لأهداف المهنة على أسس علمية ارتباطاً بواقع الممارسة المهنية في مجالاتها المختلفة، كما يعتبر إعداد المتخصص في الخدمة الاجتماعية كباحث أحد المتطلبات الأساسية لمنحه رخصة مزاولة المهنة متمثلاً في قدرته على القيام بتصميم البحوث وجمع البيانات وتحليلها وكتابة التقرير النهائي لما يجريه من دراسات بأسلوب علمي.

ويمكن تعريف الإعداد المهني للاخصائي الاجتماعي كباحث بأنه:

تكوين الشخصية المهنية للأخصائي الاجتماعي كباحث من خلال إكسابه الأسس المعرفية والمهارية والقيمية التي تجعله قادراً على استخدام وتطبيق المنهج العلمي في إثراء القاعدة العلمية للمهنة وزيادة فعاليته في تطوير وتحسين الممارسة المهنية في مجالاتها المتعددة.

وترجع أهمية هذا الإعداد إلى أن كافة مواقف الممارسة المهنية تستوجب السعي وراء الحصول على بيانات كافية ودقيقة وموضوعية يبنى عليها العمل المهني، كما أنها تساعده على القيام بتقييم خدمات المؤسسات التي يعمل بها كبداية لتطويرها، كما يساعده ذلك على اكتساب المهارة في تحديد المشكلات المجتمعية التي تحتاج لدراسة ويدعم مجالات الممارسة ويزيد من إمكانية التنبؤ بعائد التدخل المهني وتحديد المتغيرات المؤثرة على الواقع الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي.

وحتى تتحقق جودة تدريس البحث العلمي وإعداد الباحث في الخدمة الاجتماعية فإنه يلزم مراعاة المؤشرات التالية:

المؤشر الأول:

مراعاة التخصص الدقيق للأستاذ الذي يقوم بتدريس مقرر البحث في الخدمة الاجتماعية أو مشروعات التخرج بحيث يكون من بين أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، حتى يكون متمكناً من المقرر الذي يقوم بتدريسه، مع التزام هؤلاء الأساتذة بتدريس

محتوى المنهج المقرر وعدم اقتصارهم على بعض أجزائه دون الأخرى، بالإضافة لانتظامهم فى المحاضرات وعدم تضييع وقت المحاضرة بعيداً عن مناقشة وشرح محتوى المقرر.

المؤشر الثانى:

اهتمام الأساتذة الذين يقومون بتدريس مقررات البحث النظرى والتطبيقـى بتحديد وعرض أهداف المقرر للطلاب ومحتواه وتشجيعهم على المناقشة والحوار والاستفسار عما يعن لهم من موضوعات مرتبطة بالمقرر الدراسى فى جوانبه النظرية أو التطبيقية، مما يسهم فى إدراك الطلاب لفلسفة وأهداف المقرر ويزيد استيعابهم لمحتوياته ويكسبهم المهارة فى تطبيقه.

المؤشر الثالث:

عدم اعتماد الأستاذ المسئول عن تدريس مقررات البحث النظرية والتطبيقية علـى تكنولوجيا السبورة والورقة والقلم، وتشجيعه علـى أن يكـون الكمبيـوتر هـو الأداة الأساسية فى تدريس تلك المقررات مما يتطلب محو الأمية الكمبيوترية والرقمية للاستفادة من إمكانات الكمبيوتر فى الشرح والتدريب عن طريق توسـع الأسـاتذة فى اسـتخدام الكمبيوتر الشخصى ومختبرات الكمبيوتر والاستعانة بالبرمجيات فى إجراء البحوث وتحليل النتائج وكتابة تقرير البحث واستخدام تكنولوجيا التعليم وإدخال التقنيـات الحديثـة فى شرح المناهج الدراسية.

المؤشر الرابع:

إسناد مقرر البحث فى الخدمة الاجتماعية وحلقات البحث أو مشروعات التخرج إلى أعضاء هيئة تدريس مؤهلين ومتخصصين فى الخدمة الاجتماعية وحسن إعـدادهم للقيـام بذلك بما يمكنهم من توصيل المعلومات والمهارات البحثية للطـلاب وفـق احتياجـاتهم الحقيقية، مع ربط تلك المقررات بالمقررات الدراسية الأخرى من ناحية ومجالات الممارسـة المهنية فى الخدمة الاجتماعية من ناحية أخرى.

المؤشر الخامس:

القيام بتحديد الأهداف العامة لمناهج البحث فى خطط ولوائح كليات ومعاهد إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية والتكامل بين المناهج النظرية (البحث فى الخدمـة الاجتماعيـة) والتطبيقية (حلقات البحث) بما يحقق الارتباط بين النظرية والممارسة مع مراعاة مبـادئ: التوالى والتعاقب، التكامل والشمول فى العلاقة بين تدريس المقرر فى المستويات الدراسية،

وتطوير تلك الأهداف فى ضوء متطلبات الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى كباحث، ومده بالمعرفة والمهارة البحثية وإتاحة الفرصة لتطبيقها فى الواقع الميدانى.

المؤشر السادس:

تطوير الأساليب الحالية لتدريس مناهج البحث والتى تعتمد على المحاضرة، وذلك بإتاحة المناخ الابتكارى للطلاب فى قاعات الدرس من خلال المناقشة والحوار، والتركيز على القدرات التحليلية وتفاعل الطلاب مع عناصر محتوى المنهج الدراسى، وعدم الاعتماد على التلقين وتخزين المعلومات بل إعطاء الطالب فرصة أن يكون إيجابياً نشطاً وليس سلبياً مجرد متلقى لما يلقى عليه من معلومات.

المؤشر السابع:

الاهتمام بالتأليف الفردى أو الجماعى لكتب ومراجع البحث فى الخدمة الاجتماعية وتشجيع حركة الترجمة والتأليف فى هذا المجال، مع مراعاة أن يتضمن المؤلف المادة العلمية التى يجب تزويد الطالب بها ونماذج تطبيقية واقعية من مجالات الممارسة تقرب المعلومة للطلاب وتشجعهم على المناقشة والحوار.

المؤشر الثامن:

استحداث دبلوم عال فى الخدمة الاجتماعية تحت مسمى "دبلوم البحث فى الخدمة الاجتماعية" وتشجيع الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين على الالتحاق به من أجل زيادة كفاءتهم ومهاراتهم البحثية.

المؤشر التاسع:

تضمين مناهج إعداد الأخصائى الاجتماعى معرفة تساعد على فهم المنهج العلمى وتطبيقاته فى مجالات وميادين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية والمعارف النظرية المرتبطة بالبحث فى الخدمة الاجتماعية ووظائفه وأنواع الدراسات وأدوات جمع البيانات وخطوات التصميم المنهجى للبحث والتوثيق العلمى للبحوث.

المؤشر العاشر:

الاهتمام بتطبيقات البحوث الميدانية فى مجالات الخدمة الاجتماعية وتطبيق الأساس المعرفى والمهارات البحثية المرتبطة بكيفية اختيار مشكلة البحث وتحديد مشكلته والطرق الفنية فى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة تقرير البحث.

الآلية الثانية: جودة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ومبادئه في دراسات الخدمة الاجتماعية :

يحكم الباحث العلمي في سلوكياته مجموعة قواعد سلوك مهنية يتعلمها ويدمجها ذاتياً في تصرفاته، وتسهم هذه القواعد في تحديد سلوكياته تجاه زملائه الباحثين والمبحوثين والمؤسسات التي يعمل بها.

خاصة وأن البحث العلمي له مكانته في السياق الاجتماعي، لذا يجب على الباحثين أن يأخذوا في اعتبارهم الكثير من الاعتبارات الأخلاقية في كل مراحل تصميم وتنفيذ بحوثهم.

ويعرف قاموس "ويستر" الالتزام الاخلاقي بأنه:

التطابق مع معايير السلوك لمهنة معينة أو لفئة معينة.

ويعرف بأنه:

مجموعة المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك سواء كانت مكتوبة أو متعارف أو متفق عليها داخل الجماعة المهنية التي ينتمي إليها الباحث.

وترجع أهمية الالتزام الأخلاقي والقيمي للأخصائيين في دراسات الخدمة الاجتماعية إلى أنها كمهنة كغيرها من العلوم الاجتماعية تتسم بأنها مهنة إنسانية يقوم فيها الباحثون بدور الملاحظين والمشاركين في إجراء البحوث في نفس الوقت، وتمثل الأخلاقيات والمبادئ دليل عمل وسلوك يلتزم به الأخصائي الاجتماعي كباحث في إطار واقعي لواجباته تجاه نفسه وزملائه من الباحثين والمبحوثين والمنظمة التي ينتمي إليها والمهنة والمجتمع.

وهو ما أكده الميثاق الأخلاقي للجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين حيث أوضح أنه ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين توجيه وتقييم السياسات والبرامج وتدخلات الممارسة, كما أن عليهم تعزيز وتسهيل التقويم والبحث للإسهام في تطوير المعرفة.

ومن المؤشرات التي تحقق جودة الالتزام باخلاقيات البحث العلمي ومبادئه في الخدمة الاجتماعية ما يلي:

المؤشر الأول:

يتعين على الباحث فى الخدمة الاجتماعية أن يتعامل مع المبحوثين (من يجرى عليهم دراسته) والمشتركين معه من الباحثين الآخرين بطريقة أخلاقية, وتجنب عدم الحياد بمعنى الالتزام بمبادئ البحث العلمى والالتزام الأخلاقى فى تجميع البيانات أو تسجيل الاستجابات بدقة والقدرة على التواصل الاجتماعى.

المؤشر الثانى:

أن يكون الباحث على قدر من الحيادية والنزاهة وعدم التحيز، وأن يتقبل أى ملاحظات غير متوقعة أو أفكار جديدة مع عدم التشبث بفكرة معينة أو وجهة نظر واحدة بل عليه أن يبحث دائماً عن الدليل أو البرهان الذى قد يتعارض مع موقفه، وأن يقبل بأمانة كل الأفكار التى تقوم على أساس من البحث عالى الجودة, ولكن بطريقة انتقادية لضمان صحتها وفحصها بدقة ووعى.

المؤشر الثالث:

أن يلتزم الباحث بالأمانة, وبالرغم من أنها سمة عامة لكل البشر إلا أنها واجبة فى البحث العلمى, إذ أن عدم توفر النزاهة والأمانة وظهور الغش عند إجراء البحوث والدراسات شئ محظور.

المؤشر الرابع:

التأكيد على المشاركة التطوعية من قبل المبحوثين دون فرض عليهم للاشتراك فى تطبيق البحوث عليهم أو إجبارهم على ذلك, مع مراعاة ألا يحدث أو يتسبب الباحث فى أى ضرر أو أذى بالمبحوثين محل الدراسة سواء كان أذى نفسى أو شخصى أو يقلل من تقديرهم لذاتهم أو حدوث صراع شخصى مستمر لهم أو تأثيرات مرتبطة بخبرات أو ذكريات أو مواقف غير سارة عليهم أو تؤدى إلى قيامهم بتقييم أنفسهم بشكل انتقادى، وهذا يعنى أن يعى الباحث أن مشاركة المبحوثين فى المشروعات البحثية يجب أن يبنى على أساس المشاركة التطوعية أو الطوعية وتفهم المخاطر المحتملة بالنسبة لهم وإخبارهم بطبيعة الدراسة التى يتم إجراؤها والحصول على موافقتهم اللفظية أو المكتوبة.

المؤشر الخامس:

ينبغى على الباحث أن يعطى المبحوث معلومات صحيحة وكاملة عن طبيعة وهـدف الدراسة التى سيتم إشراكه فيها ودور المبحوث، ووعده بالاحتفاظ بهويته التى لا يعرفها إلا الباحث وتجنب انتهاك خصوصية المبحوث.

المؤشر السادس:

التزام الباحث فى دراسات الخدمة الاجتماعية بسرية المعلومات التى يـتم الحصـول عليها من المبحوثين والترميز فى حفظ المعلومات التى يتم التوصل إليها حماية لاهتمامـات المبحوثين وخصوصياتهم، مما يساهم فى زيادة احتمالية ودقة استجابة المبحوثين, ومن واجب الباحث أن يؤكد ذلك للمبحوثين وأن يقوم بإزالة أو حذف المعلومات المحددة للمبحـوثين أو المعرفة بهم كالأسماء والعناوين واستبدالها بأرقام كودية حتى لا تهدد هوية المبحـوثين أو تنتهك حقهم فى الخصوصية.

المؤشر السابع:

يجب أن يكون التواضع سمة أساسية للباحث بوجه عام, وسمة مميزة له فى بحثه بوجـه خاص, ويتجلى ذلك فى عدة مظاهر منها:

- عدم التعالى فى التعديل إذا اخطأ, مع عدم التشدد وفى استنتاجاته أو اعتبـار أن أحكامه نهائية.
- إمكان التخلى عن الفروض التى يثبت عدم صحتها، مع إبراز النتائج التى تختلف مع تصوراته فى موضوعية وشجاعة أدبية.
- الحرص على الاستزادة والتعلم من كل ذى خبرة مهما كان موقعه أو مؤهلة.
- عدم التقاعس فى الاستئناس برأى المتخصصـين والاسـتفادة بالمتخصصـين فى مجالات البحث المختلفة (الإحصاء, قواعد اللغة, مناهج, الكمبيوتر).
- التواضع والتأدب فى معاملة الآخرين والالتزام فى مناقشة المعارضين.

المؤشر الثامن:

أن يضع الأخصائى كباحث فى اعتباره أخلاقيات وقيم الخدمة الاجتماعية التى تمثـل التوقعات السلوكية أو التفضيلات التى ترتبط بمسئوليات الخدمة الاجتماعية، ويراعى ثقافة

أفراد جماعات المجتمع محل البحث وما يتطلبه ذلك من التزام ديني وأخلاقـي إجتمـاعي، ومراعاة قيم ومعتقدات المبحوثين بما يساهم في تقبلهم للتعاون معه ومساعدته في إنجاز بحثه.

المؤشر التاسع:

ضرورة التزام الأخصائي كباحث بصيانة الموارد المالية المخصصة للبحث بحكمة كلما كان ذلك ممكناً وعدم استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها.

المؤشر العاشر:

يجب على الأخصائي الاجتماعي كباحث أن يتعاون مع زمـلاء المهنـة أو البـاحثين الآخرين عندما يكون التعاون في خدمة البحث أو المشاركة في اتخاذ قرار بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها بما يحقق أقصى قدر من مصالح عملاء الخدمة الاجتماعية في إطـار التعهدات والالتزامات المهنية والأخلاقية لفريق البحث وكل عضو فيه.

الآلية الثالثة: جودة اختيار المشكلات البحثية والإعداد الجيد للاطر البحثية فى الخدمة الاجتماعية :

يعتبر اختيار مشكلة البحث من أهم مراحل تصميم البحوث العلمية، لأنها تؤثر تأثيراً كبيراً على إجراءات البحث وخطواته، فهى التى تحدد للباحث نوع الدراسة وطبيعة المناهج ونوع الأدوات المستخدمة والبيانات التى يجب الحصول عليها والفروض والمفاهيم التى يجب تحديدها والعينة الواجب اختيارها.

والغرض من الإعداد الجيد للأطر البحثية تحديد ما الذى سيدرس بعناية؟ ولماذا سيتم دراسته؟ وكيف سيجرى البحث؟ وما هو التصميم المنهجى لإجراء البحث؟ وما الوقت المخصص لإجرائه والأموال اللازمة لتمويله؟ أى وضع القرارات المرتبطة بمشروع البحث قبل تنفيذها, وعرض ذلك بغرض الحصول على الموافقات اللازمة لإتمام البحث.

ويعنى ذلك التفكير الدقيق لاختيار موضوع أو مشكلة البحث وصياغتها وتحديد التصميم الملائم لدراستها وصياغة الأسئلة أو الفرضيات المرتبطة بها والاهتمام بتحديد المتغيرات اللازمة لدراستها فى ضوء أهداف الدراسة التى سيتم إجراؤها وذلك بناء على الرجوع للمكتبة والتعرف على الكتابات النظرية وقراءة الدراسات السابقة والاستشهاد بها كمصادر مرجعية. وحتى تتحقق جودة اختيار المشكلة البحثية والإعداد الجيد لإطار البحث يجب مراعاة المؤشرات التالية:

المؤشر الاول:

أن يكون عنوان البحث محدداً ومختصراً وواضحاً غير مبهم، ويدل على الموضوع المراد دراسته، وأن يغطى جوانب البحث، وقد يتضمن عنواناً رئيسياً يوضح القضية أو المشكلة المراد دراستها وآخر فرعياً لتحديد مكان إجراء الدراسة, على أن يكون موضوعها جديداً غير مكرر وذا أهمية وقيمة علمية وفى حدود الإمكانات المادية والبشرية والزمنية المتاحة وفى إطار تخصص الباحث.

المؤشر الثانى:

تحديد مشكلة البحث ووصفها بدقة من خلال الرجوع لبعض المصادر والكتابات أو الدراسات السابقة والتدليل على وجودها، وتوضيح أين توجد الفجوة المراد دراستها أو العلاقة بين المتغيرات المراد تحديد طبيعتها.

المؤشر الثالث:

الاهتمام بتحديد أهداف وأهمية إجراء البحث سواء كانت أهدافاً نظرية أو تطبيقية والتى قد تتضمن:

- تنمية الجوانب الخاصة فى النظرية أو المنهجية والتحقق من بعضها.
- جمع وتراكم معارف ومعلومات وبيانات جديدة.
- تنمية طرق البحث والفنيات المرتبطة به.
- التوصل لفهم ودراسة المشكلات والقضايا الفردية أو الجماعية أو المجتمعية.
- تقويم الممارسة المهنية.

مع تحديد أسباب اختيار الموضوع ومبرراته والدوافع الشخصية والأكاديمية، وقيمة الانتهاء من إجراء البحث.

المؤشر الرابع:

تحديد التساؤلات أو الفروض التى يمكن من خلالها التوصل لإجابات مطلوبة مرتبطة بمشكلة الدراسة تبعاً لأهدافها وصياغتها، حيث تمثل أسئلة البحث العنصر الأساسى فى أى تصميم لإطار البحث, ويمكن لأسئلة البحث أن تأخذ عدة صور منها:

- أسئلة ما؟ وتبحث عن وصف الظاهرة المراد دراستها.
- أسئلة لماذا؟ وتبحث عن تفسير وفهم الظاهرة.
- أسئلة كيف؟ وتبحث فى توضيح طبيعة التدخلات والتفاعلات لإحداث التغيير.

المؤشر الخامس:

تحديد المفاهيم الأساسية والنظرية أو الإطار النظرى الذى يجب أن يتلاءم مع طبيعة وأهداف البحث مع تحديد كيفية توظيفه بصورة تحقق أهداف البحث باعتباره موجهاً لكل خطواته.

المؤشر السادس:

الاهتمام بجودة التصميم المنهجى للدراسة أو الإجراءات المنهجية، والتى تحدد نوع الدراسة التى ستتبع للإجابة على تساؤلات البحث والمنهج المستخدم والأدوات التى تسهم

فى التوصل للبيانات المطلوبة، وتحديد مجالات البحث (المكانى, الزمنى, البشرى) وتصميم العينة وطرق جمع البيانات وكيفية مراجعتها والأساليب التى ستتبع فى تصنيف البيانات وتحليلها, مع مراعاة ضرورة ضمان الموضوعية والثقة فى الأدوات التى تستخدم فى ذلك.

المؤشر السابع:

يجب أن يتضمن إطار البحث الطريقة المقترحة للتحليل الإحصائى للبيانات التى سيتم جمعها حتى يمكن التوصل لدرجة مقبولة من تعميم النتائج.

المؤشر الثامن:

تحديد الميزانية التى يحتاجها إجراء البحث سواء كان ممولاً من إحدى المؤسسات أو الهيئات أو سيقوم به الفرد، فيجب تحديد ما يتوقع أن يحتاجه البحث من تمويل وكيفية توزيع هذا التمويل على المراحل المختلفة منذ بداية البحث حتى الانتهاء منه.

وفى حالة البحوث الممولة فإن الميزانية توزع على عدة بنود منها:

- **الموظفون:** مساعدو الباحث والمراجعون ومحللو البيانات.
- **الاجهزة:** مستعملى الكمبيوتر, التسجيلات.
- **الصيانة:** النفقات اليومية المستمرة كالتصوير, الهاتف.
- السفر والمعيشة.
- نفقات نشر البحث.

المؤشر التاسع:

تحديد قائمة المراجع التى يمكن الرجوع إليها مع مراعاة أن تكون أصلية ولها صلة مباشرة بموضوع البحث وأن تكون حديثة.

المؤشر العاشر:

تحديد المشكلات التى يتوقع الباحث وجودها والتى قد تعترض تنفيذ البحث بالصورة المخطط لها وتحديد كيفية التعامل معها فى حالة وجودها.

الآلية الرابعة: جودة توظيف النظرية في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية :

يتم تنظيم معرفة العلم غالباً فى شكل نظريات، ولقد تعددت تعاريف النظرية الاجتماعية ومنها:

التعريف الاول: هى شكل من أشكال تنظيم معرفة العلم فى ارتباطها بالعلم الاجتماعي، بما يسهم فى فهم ورؤية المشاكل المعقدة وتفسير أسباب حدوثها.

التعريف الثانى: هى مخطط أو نظام للأفكار والبيانات يهدف إلى تفسير مجموعة من الحقائق أو الظواهر وتوضيح الأمور.

التعريف الثالث: إطار فكرى يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها فى نسق علمى مترابط.

وتأخذ النظريات الاجتماعية أشكالاً عديدة, كما تسعى لإضافة معرفة علمية بطرق مختلفة هى:

1- تساعد النظرية على تصنيف الأشياء والعمليات والعلاقات العارضة غير الدائمة.

2- تسهم فى تفسير الأحداث التى حدثت فى الماضى.

3- تشكل اتجاهات ضرورية وهامة بتحديدها الواضح لما يجب أن يركز عليه الباحث وما يجب عليه تجاهله.

4- تساعد على تفهم أسباب الأحداث التى وقعت.

5- توضح النظرية للباحثين المواضيع والأحداث الأكثر صدارة بالملاحظة فى الحياة الاجتماعية.

6- تسهم النظرية فى وصف الظواهر الاجتماعية باستخدام المفهومات والتعريفات, كما تفيد فى تصنيف هذه الظاهر وتحليلها وتفسيرها استناداً إلى الفروض والتعميمات, كما يستفاد منها فى التنبؤ بالمواقف المستقبلية.

وحتى تكون النظرية مفيدة لدراسات الخدمة الاجتماعية فإنه يجب أن يتوفر فيها بعض العناصر منها:

أ- أن تكون قادرة على تفسير المشاهدات والحقائق المتعلقة بالمشكلة المراد تفسيرها.

ب- أن تحتوى على تفسير يتمشى مع الإطار العلمى والمعرفى.

ج-أن تقدم النظرية الدليل على صحتها من خلال بحث افتراضات محددة.

د- أن تكون قادرة على فتح مجالات جديدة للبحث والاكتشافات العلمية.

ومع ذلك فإن هناك صعوبة فى توظيف النظرية فى دراسات الخدمة الاجتماعية خاصة بحوث التدخل المهنى، ويرجع ذلك إلى أننا نتعامل مع الكائن الإنسانى وسلوكه والذى يختلف من فرد لآخر ويختلف تبعاً للمكان والمواقف والمتغيرات الموجودة فى البيئة مما يصعب معه وضع قانون عام يحكم هذا السلوك خاصة مع اختلاف التفسير الشخصى للباحثين الذين يقومون بملاحظة هذا السلوك.

ومن المؤشرات التى تحقق جودة استخدام النظرية فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية ما يلى:

المؤشر الأول:

صياغة النظريات المستخدمة فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية بشكل يسمح بإجراء الاختبارات البحثية لما تتضمنه، بحيث يكون هناك ترابط متبادل بين افتراضات النظرية وأن تتضمن تعميمات عارضة تتسم بالبساطة والقدرة على اختبارها.

المؤشر الثانى:

انطلاق الباحثين فى الخدمة الاجتماعية من نظرية توجه دراساتهم، والاعتماد عليها فى استنباط فروض دراستهم، وتحديد أى المتغيرات سيتم قياسها وتفسير نتائجها على أساس علمى. حيث تفيد النظرية فى تفسير الظواهر والنتائج التى يتم التوصل إليها من دراسة تلك الظواهر.

المؤشر الثالث:

عدم الفصل بين النظرية والبحث، لأن ذلك أمر غير منطقى وغير واقعى، حيث أن هناك ضرورة وقيمة للنظرية كموجهة للبحث، لأن الباحثين الذين يواصلون بحولهم بدون

نظرية موجهة نادراً ما يجرون بحثاً على درجة من الجودة، كما أن أصحاب النظريات الذين يكملون عملهم بدون ربط النظرية بالبحث أو يثبتوا النظرية بالتجربة يكونوا فى خطر يرتبط بالتكهن غير المفهوم والتخمين غير الواقعى.

المؤشر الرابع:

اهتمام الدارسين فى الخدمة الاجتماعية وتركيزهم على إجراء بحوث اختبار النظرية وبحوث بناء النظرية حتى يمكن أن نصل إلى نظرية للممارسة فى الخدمة الاجتماعية.

المؤشر الخامس:

اتجاه الباحثين فى الخدمة الاجتماعية لتكوين نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية من خلال:

- البدء فى تكوين نظريات صغرى كبداية للوصول لنظريات كبرى.
- الاهتمام بأسلوب تكوين النظرية حتى تكون معبرة عن واقع فى الممارسة من خلال بحوث علمية.
- القيام باختبار نظرية الممارسة، فإما أن تؤكدها نتائج البحوث أو يتم تعديلها أو إلغائها.
- الاهتمام بعناصر بناء النظرية والتى تتضمن:

أ- تحديد المتغيرات المتفاعلة مع بعضها.

ب- توضيح أو اقتراح نوع التفاعل القائم بينها.

ج- صياغة هذا التفاعل فى شكل فروض علاقية.

د- الإشارة إلى المحددات التى تعمل من خلالها وفى إطارها الفروض العلاقية.

ه- تحليل منطقى لسبب وشكل الفروض العلاقية.

المؤشر السادس:

أن ينظر الباحث فى الخدمة الاجتماعية إلى النظريات سواء أخذت عن التراث الموجود أو قام هو بتنميتها باعتبارها موجهات افتراضية وليس باعتبارها معرفة راسخة وبذا يكون الباحث متحفزاً لإدراك الوقائع التى تعارض النظرية، كما أن عليه أن يستعين بالنظرية

لتنظيم وتوجيه بحثه حيث تسهم مفاهيم النظرية وتصوراتها فى توجيه عملية جمع وتحليل معطيات الدراسات الاجتماعية.

المؤشر السابع:

مراعاة الشروط الأساسية فى استخدام النظرية فى بحوث الخدمة الاجتماعية باعتبارها مجموعة من القضايا المتسقة مع بعضها، وعلى صورة يمكن أن تستمد منها التعميمات بإتباع الأسلوب الاستقرائى، وأن يتم الاستفادة من القضايا المكونة للنظرية لتقود الباحثين فى مجالات الخدمة الاجتماعية إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة.

المؤشر الثامن:

أن يضع الأخصائى الاجتماعى كباحث فى اعتباره المبادئ التى تتضمنها نظرية الممارسة والتى تشير إلى الهدف من التدخل المهنى والمعرفة الكافية عن الموقف الذى يتعامل معه الممارس وترشده إلى الوسائل والإجراءات التى من شأنها أن تحقق التغيير المطلوب، على أن تكون متفقة مع القيم الأخلاقية التى توجه العمل المهنى.

المؤشر التاسع:

مراعاة المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية إلى أن بناء نظريات الخدمة الاجتماعية يستهدف استخدامها كإطار عام فكرى وكأساس يمكن الاعتماد عليه فى بناء نماذج الممارسة المهنية أو التدخل المهنى لتحقيق أهداف المهنة فى تعاملها مع العملاء.

المؤشر العاشر:

ضرورة مراعاة المعايير التى تستخدم فى الحكم على صلاحية نظرية الممارسة فى الخدمة الاجتماعية منها:

- أن تكون من البساطة بحيث يمكن ممارستها ميدانياً من جانب الأخصائيين الاجتماعيين
- أن تكون على قدر من الثبات.
- قدرتها على زيادة فاعلية الممارسة المهنية وزيادة جودة العمل المهنى.
- قدرتها على تفسير المواقف وفهم علاقة الإنسان ببيئته كأساس لمساعدته.
- أن تكون مرتبطة بالممارسة وقادرة على تفسير ملاحظات الممارسين أثناء قيامهم بأدوارهم.

الآلية الخامسة: جودة التوثيق العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية :

لا يبدأ العلم من فراغ، فما وصلنا إليه من حقائق ونتائج وقوانين ونظريات هو حصيلة مجهود علماء وباحثين ومفكرين سالفين ومعاصرين، وتحتم مبادئ الأخلاق وأصول الأمانة أن ننسب لكل صاحب فضل فضله.

فما نقتبس من كتابات وما نستخدم من عبارات وألفاظ أو أفكار وما نستفيد من آراء لغيرنا يجب أن نشير إليها بكل حرص وأمانة ووضوح سواء كان ذلك من خلال كتب أو رسائل علمية أو بحوث ودراسات أو موسوعات ومعاجم أو مخطوطات ووثائق رسمية، أو مقالات ومحاضرات ومقابلات أو كتيبات ودوريات وتقارير وقواميس أو مجلات وصحف.

ويفيد التوثيق العلمى فى دراسات الخدمة الاجتماعية فيما يلى:

1- معاونة القارئ الذى يرغب فى مزيد من الإطلاع والاستفادة على الرجوع إلى تلك الكتابات فى مواضعها الدقيقة ليستزيد من أفكارها وخبراتها بما ينفعه ويلبى مطالبه العلمية واحتياجاته البحثية.

2- تحديد المصادر التى اقتبس منها الباحث أو رجع إليها تحقيقاً للأمانة العلمية ورد الآراء والأفكار لأصحابها وعدم السطو عليها أو إسنادها لنفسه.

3- التفرقة بين النقل الحرفى لأفكار وآراء الغير وبين إعادة صياغة أفكار الغير بأسلوب الباحث نفسه كأساس لدعم البحث نظرياً وتطبيقياً.

4- يمكن الاستعانة بالمراجع لتبرير استخدام الباحث لبعض الطرق البحثية أو تفسير النتائج وزيادة مصداقيتها.

ومن المؤشرات التى تحقق جودة التوثيق العلمى فى دراسات الخدمة الاجتماعية ما يلى:

المؤشر الأول:

إذا اقتبس الباحث فكرة من مصدر معين وعرضها بأسلوبه هو، فإنه يضع رقم الإشارة فى نهاية الكلمات المقتبسة بدون وضع علامتى التنصيص، وقد يكتب فى الحواشى كلمة "انظر" ويشار إلى المرجع المقتبس منه وبياناته.

المؤشر الثانى:

إذا تم الاقتباس بحرفيته كما هو مدون فى المرجع المقتبس منه، فإن مـا يـتم اقتباسـه يوضع بين علامتى تنصيص "شولتين مزدوجتين" ويشار إلى الرقم خلف العلامة، كما يكتب هذا الرقم فى الحواشى بدون كلمة انظر.

المؤشر الثالث:

إذا قام الباحث بتلخيص أفكار المؤلف مع الحفاظ على البناء الرئيسى لأفكاره ولغته – كلما أمكن – تسبق كتابة المرجع كلمة (للاستزادة انظر)، أما إذا أعاد الباحث صياغة أفكار المؤلف بعد استيعابه لأفكاره الأساسية عنها بأسلوبه هو فإنه يسبق كتابة المرجع بجملة (المصدر بتصرف) أو يشار إلى المرجع مباشرة دون وضع علامتى التنصيص حول ما تم اقتباسه.

المؤشر الرابع:

الاهتمام بالرجوع للمصادر المرتبطة بموضوع البحث مع مراعاة حداثتها وترتيبها وفقاً للأسس العلمية لاستخدام المراجع العربية والأجنبية.

المؤشر الخامس:

الاستخدام الصحيح للمراجع وعدم ذكر مرجع فى قائمة المراجع لم يتم الاستعانة بـه فى البحث وترتيب المراجع والدقة فى كتابتها بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة.

المؤشر السادس:

مراعاة الأساليب المختلفة للاستفادة من المراجع سواء كانت: اقتباس أو تلخـيص أو تعليق أو استنتاج مع ضرورة الالتزام بالأمانة العلمية وأن ينسب الباحث مـا تم نقلـه أو تلخيصه من المراجع العلمية لأصحابها.

المؤشر السابع:

الحرص على استخدام الرموز المختصرة سواء فى توثيق المراجع العربيـة أو الأجنبيـة ومنها مثلاً:

جـ: جزء، ط: طبعة، م: مجلد، ب ت: بدون تـاريخ، ب ن: بـدون ناشـر، ص: صفحة، وفى الإنجليزى Op. Cit : مرجع سبق ذكره، ND: بدون تـاريخ، NP: بـدون مكان نشر وهكذا.

المؤشر الثامن:

يراعى ترتيب المراجع العربية وفقاً للاسم الأول للمؤلف ثم باقى الاسم، ويذكر بعد ذلك عنوان الكتاب، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر، ثم أرقام الصفحات التى تم الاقتباس منها أو الرجوع إليها أو أى طريقة علمية فى كتابة المراجع، بشرط إتباع نفس الطريقة فى كتابة كل المراجع المستخدمة.

المؤشر التاسع:

يراعى أنه إذا تكرر نفس المرجع فى البحث مباشرة دون وجود فاصل أو استخدام مرجع آخر فى نفس الصفحة فيكتب فى الحالة الثانية نفس المرجع السابق، أما إذا تكرر نفس المرجع وكان هناك فاصل بين استخدامه بمرجع آخر أو أكثر فإن هناك ضرورة لكتابة اسم المؤلف ثم مرجع سبق ذكره.

المؤشر العاشر:

مراعاة أنه إذا كان للمؤلف الواحد أكثر من مرجع تم استخدامها فى نفس البحث فيتم إثبات المراجع فى قائمة المراجع وفقاً لسنوات النشر تصاعدياً، وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع مستخدم فى البحث ولكن سنة النشر واحدة يميز بين المراجع لنفس المؤلف بكتابة حروف أ، ب، ج، د. بعد ذكر اسم المؤلف.

الآلية السادسة: جودة كتابة تقرير بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية :

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف المقصود بتقرير البحث ومنها:

(1) وثيقة تحدد موضوع البحث وأسباب القيام وكيفية إجرائه والنتائج التى تم التوصل إليها ثم الاستخلاصات العامة من النتائج.

(2) عرض لموضوع البحث وخطواته ونتائجه وتفسير تلك النتائج ومستخلصاتها بما ييسر الاستفادة منها فى الدراسة الحالية أو الدراسات المستقبلية.

ويمثل التقرير تقديم موجز واضح لخطوات الدراسة التى تم إجراؤها بما يسهم فى تكوين مادة علمية يمكن أن يستفيد منها الآخرون وإبلاغ الآخرين بالنتائج والكيفية التى أجريت بها ويتضمن تقرير بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية محتويات أساسية هي:

أ- **عرض مشكلة البحث التى يمكن وضعها فى عناوين مثل:** مقدمة،تعريف مشكلة البحث، ويتضمن توضيح مشكلة البحث وسبب اختيارها وأهميتها النظرية والتطبيقية.

ب- **استعراض السياق النظرى** وربط المشكلة البحثية بالنظرية وتعريف المفاهيم الرئيسية وتقديم افتراضات الدراسة ويعبر عنه بعناوين: الأسس النظرية للدراسة أو الإطار النظرى.

ج- **وصف التصميم المنهجى للدراسة وطريقة جمع البيانات ويعبر عنه بعناوين:** تصميم البحث أو التصميم المنهجي، ويتضمن تحديد نوع الدراسة وكيفية تصميم أدوات البيانات وزمن جمعها وكيفية قياس المتغيرات وأسلوب اختيار العينة ومجالات الدراسة، ثم القضايا الأخلاقية والاهتمامات الخاصة بالتصميم.

د- **عرض النتائج والجداول ويعبر عنه بعناوين النتائج**، أو نتائج الدراسة ويعرض فيه البيانات التى تم الحصول عليها فى صورة جداول أحادية المتغير أو ثنائية أو متعددة والخرائط التوضيحية، ولكن لا يتم مناقشتها فى هذا الجزء.

ه- **مناقشة النتائج:** ويتضمن مناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها فى ضوء الإطار النظرى أو النظرية الموجهة للبحث والدراسات السابقة.

و- **الخاتمة:** وفيها يعيد الباحث ذكر سؤال البحث وتلخيص النتائج، وأحيانا يتم وضعها تحت عنوان: ملخص التقرير.

ز- **المراجع والملحقات:** وتتضمن المصادر التى تم الإشارة إليهــا فى التقريــر، إلى جانب الملاحق: أدوات جمع البيانات، إحصاءات.

وحتى تتحقق جودة كتابة تقرير بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية يجــب تــوفر المؤشرات التالية:

المؤشر الأول:

يجب على الباحثين أن يكون لديهم التزاماهم الأخلاقية مــع زملائهــم فى المجتمــع العلمى فى تحليل البيانات بالطريقة التى يتم بها التوصل لنتائج البحــث وإعــداد وكتابــة التقرير, وأن يكون الأخصائى الاجتماعى كباحث أكثر تواءماً مع أعضاء فريق البحث فى الدراسات المشتركة, حيث يجب أن يلتزم الباحثون فى التقرير الخاص بأى دراسة بعــرض كل نتائج الدراسة سواء سلبية أو إيجابية.

المؤشر الثانى:

أن يلتزم المسئولون عن كتابة التقرير النهائى للبحث بما يلى:

- توظيف أدوات وطرق البحث اللازمة فقط لتحليل البيانات المرتبطــة بمشــكلة الدراسة.
- عدم استخدام أدوات وطرق تحليل البيانات بشكل متميز يؤدى لتوظيف النتائج للوصول لما يريده الباحث.
- إلا يكون هناك تفسيرات لنتائج البحث غير متسقة مع البيانات التى تم الحصول عليها.
- وصف نتائج البحث بشكل دقيق وبكل التفاصيل المناسبة والملائمة للمستفيدين من نتائج البحث الذى يكتب تقرير عنه.

المؤشر الثالث:

أن يأخذ الأخصائيون الاجتماعيون كباحثين فى اعتبارهم مســئولية كتابــة تقــارير الدراسات التى يقومون بإجرائها، وان يكونوا ملتزمين بما يرد بها معلومات، وان يعترفــوا بضرورة الالتزام بالقواعد والأسس المتبعة فى كتابة التقارير.

المؤشر الرابع:

ضرورة مراعاة المستفيدين من نتائج البحث أو من يقدم لهم التقرير عند كتابة حيث يراعى:

أ- عند تقديم التقرير للباحثين والمتخصصين:

يلزم التركيز على توضيح كيفية ارتباط البحث بالنظرية والنتائج العامة للدراسة والوصف التفصيلي المكثف لتصميم البحث وكيفية قياس المتغيرات وطرق جمع البيانات وتحليلها بالإضافة إلى مناقشة النتائج بدقة.

ب- عند تقديم التقرير للممارسين:

يفضل عرض ملخص قصير لكيفية إجراء الدراسة والنتائج مع توضيحها بالخرائط والرسوم البيانية، مع تحديد النتائج العملية ووضع تفاصيل تصميم البحث فى ملحق.

ج-عند تقديم التقرير لعامة الناس:

يلزم استخدام لغة بسيطة وتقديم أمثلة ملموسة،مع التركيز على المضامين العملية للنتائج وكيفية توظيفها لمواجهة مشكلاتهم، ولا يتضمن التقرير تفاصيل تصميم البحث أو تفاصيل النتائج.

المؤشر الخامس:

تجنب العبارات أو الألفاظ الغير منطقية وتجنب السرقات العلمية من التقارير والأبحاث السابقة, مع مراعاة عدم وضع قيود أو حدود تؤدى إلى عدم الاستفادة من التقرير. وتجنب استخدام ضمائر المتكلم مثل أنا ونحن ولكن يستخدم مصطلح الباحث أو الباحثون.

المؤشر السادس:

ضرورة مراجعة التقرير لضمان خلوه من الأخطاء اللغوية وأخطاء الكتابة والاهتمام بقواعد اللغة والنحو, وتحديد المفاهيم المستخدمة بطريقة إجرائية حتى يسهل على قارئ التقرير والمستفيدين من الاتفاق على تلك المفاهيم.

المؤشر السابع:

ضرورة إتباع القواعد العلمية والإرشادات المتفق عليهـا الـتى تتعلـق بالنشـر فى الدوريات العلمية (حسب كل دورية علمية) إذا رغب الباحث فى نشر تقريره فى تلـك الدوريات.

المؤشر الثامن:

يجب أن يكون تقرير البحث موضوعيا ودقيقاً وواضحاً, وأن يتأكد المسئول عن كتابة التقرير من التفاصيل ويعيد التأكد منها, وتعريف المصطلحات تعريفاً واضـحاً والكتابـة بجمل تقريريه قصيرة وتدعيم النتائج بأدلة منظمة, مع ضرورة وضع أفكـار التقريـر فى تسلسل وتجميع الأفكار المرتبطة ببعضها والفصل بين الأفكار الأكثر عموميـة والأكثـر خصوصية.

المؤشر التاسع:

عدم استخدام كلمات أو أفكار مكتوبة خاصة بشـخص أخـر دون إرجاعهـا إلى صاحبها تحت دعوى إعادة الصياغة, مع التأكيد عدم اسـتخدام علامـات التـرقيم فى مواضعها وتوافق الأفعال وزمنها وعدم استخدام مصطلحات فنية دون داعى، واستخدام صيغة المبنى للمعلوم والحرص على حذف الأفكار المكررة والجمل غير الضرورية.

المؤشر العاشر:

يفضل أن ينتهى تقرير البحث بخاتمة يوضح فيها النتائج الخاصة بالبحـث وتحليلـها واقتراح بحوث مستقبلية مرتبطة بنفس الموضوع.

الآلية السابعة: جودة توظيف بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية لخدمة وتنمية المجتمع :

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية نظام أساسي فى أى مجتمع, خاصة وأن لها أسلوبها العلمى فى تعاملها مع المشكلات المجتمعية وإحداث التغيير وتوفير المساعدة والرعاية التى يحتاجها غالبية سكان المجتمع وبصفة خاصة المعرضون للمخاطر, ويعتبر البحث العلمى بصفة عامة سبيل لتقدم الأمم، فما وصلت دولة متقدمة إلى ما هى عليه الآن من رخاء وازدهار إلا بسبب اهتمامها بالبحث العملى فى كافة المجالات كما يعتبر استفادة الأخصائى الاجتماعى بنتائج البحوث المهنية إحدى المهارات الواجب توافرها فى ممارسى الخدمة الاجتماعية.

كما أن التكامل فى تعليم الخدمة الاجتماعية لابد أن يتضمن بصورة واضحة قدرة الخريجين على التأثير فى المجتمع من خلال تدريبهم على المهارات المتعددة ومنها المهارات البحثية لتخريج ممارسين محترفين ومهنيين يثبتوا قدرتهم على مواجهة تحديات المجتمع ويسهموا فى تنمية.

وحتى تتحقق جودة توظيف بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية لخدمة المجتمع وتنميته فإنه يجب مراعاة الالتزام بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول:

قيام الأخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين بالاستفادة من نتائج دراساتهم فى تطوير الأساليب والمهارات المهنية لخدمة البيئة بشكل يجعل الخبرة والمعرفة قابلة للتطبيق، وأن تسهم بحوثهم فى إنتاج المعرفة بأساليب قابلة للتطبيق فى المواقف المتنوعة والبيئات المختلفة وتطوير طريقة التعبير عن قيمهم والخدمات التى تقدم للعملاء فى إطار من العدل الاجتماعى لمختلف الجماعات.

المؤشر الثانى:

ضرورة ارتباط بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية بمشكلات واحتياجات سكان المجتمع، مع الوعى الكافى بالصلات الاجتماعية والشبكات المحلية والمؤسسات الاجتماعية والسياسة العامة لمواجهة المشكلات واسعة النطاق أو ضيقة النطاق والتى لها صلة مباشرة

بحياة الناس بهدف إحداث تغييرات فى المواقف الاجتماعية خاصة لمن يحتاجون للمساندة أو يخاطرون من اجل إشباع احتياجاتهم.

المؤشر الثالث:

اهتمام الباحثين فى مجالات الخدمة الاجتماعية لتوجيه بحوثهم ودراساتهم نحو البحوث التقويمية والقيام بالبحث العملى الأساسى والتطبيقى، مع توجيه بعض مشروعات تلك البحوث نحو إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع.

المؤشر الرابع:

اهتمام كليات الخدمة الاجتماعية – من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص بها – بتسويق البحوث التطبيقية التى يتم أجراؤها على مستوى مشروعات التخرج فى مرحلة البكالوريوس أو بحوث الماجستير والدكتوراه أو الترقية للمستويات الأعلى (درجة أستاذ مساعد وأستاذ) حتى يمكن الاستفادة منها فى مواجهة المشكلات المجتمعية التى اهتمت هذه الدراسات بها بما يسهم فى مواجهة كثير من تلك المشكلات ويدعم دور المهنة فى التنمية المجتمعية.

المؤشر الخامس:

ضرورة اهتمام كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بإعداد خريجيها ليكونوا قادرين على توجيه بحوثهم ودراساتهم نحو التعرف على الحاجات المتغيرة فى المجتمع ودراسة منظماته الخدمية، وتحديد مدى وكيفية تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الخدمات المقدمة، والتقويم النقدى للسياسات الاجتماعية والبرامج وبناء معرفة الممارسة بما يساهم فى إشباع احتياجات سكان المجتمع حالياً ومواجهة حاجات المستقبل.

المؤشر السادس:

الاهتمام بتطوير بحوث الخدمة الاجتماعية التى يتم القيام بها وتحديد استراتيجيات لتطويرها منها:

تكوين مراكز بحثية تابعة لكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية لخدمة قضايا التنمية المجتمعية على غرار ما قامت به جماعة البحث فى الخدمة الاجتماعية فى أمريكا فى إطار سعيها لتطوير بحوث الخدمة الاجتماعية بغرض تطوير القدرات البحثية للأخصائيين

الاجتماعيين وزيادة كفاءة استخدام البحث العلمي فى برامج الخدمة الاجتماعية كاستراتيجية لتطوير الخدمة الاجتماعية وزيادة مهارات الخريجين البحثية

المؤشر السابع:

اهتمام بحوث الخدمة الاجتماعية بالمجالات ذات الأولوية التى تشكل احتياجات أساسية للمجتمع لمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المحلية والعالمية وتحقق الأهداف المجتمعية، ومن أهمها المجالات التالية:

الصناعى، الخصخصة، تلوث البيئة وحمايتها، التعمير والمجتمعات الجديدة، السكان وتنمية الموارد البشرية، السياحة، الدفاع والأمن القومى،الإدارة المحلية، التنظيمات السياسية.

المؤشر الثامن:

وضع خطة قومية متكاملة للبحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية على مستوى كليات ومعاهد إعداد الأخصائى الاجتماعى، مع تحديد إطار استراتيجى وموضوعات بحثية، ووجود سجل تبادل معلومات بما أجرى من بحوث ضماناً لعدم تكراراها بحيث تتناول البحوث موضوعات خاصة بتنظير الخدمة الاجتماعية أو ممارستها لخدمة قضايا التنمية المجتمعية.

المؤشر التاسع:

الاهتمام بربط أبحاث الماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية بما يواجه المجتمع ومؤسساته من تحديات، مع الحرص على توثيق العلاقة البحثية بين كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية ومساعدة صانعى القرارات فى تلك المؤسسات على اتخاذ قرارات سليمة وفعالة بتوفير البيانات اللازمة لهم من خلال بحوث علمية وتجريبية يقوم بها المتخصصون فى الخدمة الاجتماعية للبرامج الخاصة بمواجهة المشكلات المجتمعية.

المؤشر العاشر:

إنشاء قاعدة بيانات تتضمن البحوث والدراسات التى أجريت حديثاً فى الخدمة الاجتماعية، ثم تصنيفها تبعاً لمجالات الممارسة المهنية، وإصدار نشرات دوريه متخصصة وتوزيعها على المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع المحلى للاستفادة من نتائجها من ناحية وتذكير الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية البحث وخطواته من ناحية أخرى، مع الاهتمام بإعادة صياغة سياسات تلك المؤسسات بما يبين تواجد البحث العلمى ودوره فى تنمية المجتمع.

الآلية الثامنة: جودة الحكم على تطبيق قواعد البحث العلمي فى دراسات الخدمة الاجتماعية :

تحتاج بحوث الخدمة الاجتماعية سواء النظرية أو التطبيقية إلى تقييمها والحكم عليها فى ضوء تطبيق قواعد المنهج العلمي ومدى الالتزام به.

ويمكن تحقيق جودة الحكم على بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية فى ضوء مراعاة المؤشرات التالية:

المؤشر الاول:

اختيار موضوع البحث فى ضوء العوامل المحددة لذلك ومنها: القيود المالية المتاحة، الوقت المحدد لإجرائه، المنهج الملائم، الخلفية العلمية وصياغة موضوع البحث بطريقة سليمة تتضمن وصفا للمشكلة البحثية.

ويعنى ذلك معرفة :

- هل تم تحديد مشكلة البحث بدقة؟
- هل تم صياغة المشكلة البحثية بطريقة منطقية؟
- هل حلل الباحث مشكلته إلى تساؤلات أساسية وفرعية؟
- هل تحليل المشكلة منطقياً ومقبولاً؟
- هل المقدمة توضح المجال العام للبحث؟
- هل تم استعراض الدراسات السابقة والاستفادة منها؟
- هل عرف الباحث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى البحث؟
- هل فروض وتساؤلات البحث واضحة؟

المؤشر الثاني:

بغض النظر عمن يقوم بالبحث وبغض النظر عن مكان إجراء البحث، فإن البحث يتعين الحكم عليه على أساس حداثته ووضوحه حتى يكون له قيمة علمية والتزامه بالسمة العلمية أو المنهج العلمي ووضوحه، وأصالته وإسهاماته فى الإضافة المعرفية .

ويعنى ذلك تحديد:

- هل موضوع البحث حديث ويمثل إضافة؟
- هل منهج البحث يتفق مع ما تتطلبه معالجة المشكلة البحثية؟
- هل أوضح الباحث أسباب اختيار مناهج البحث المستخدمة؟
- هل اتبع الباحث الخطوات المنطقية فى تطبيق منهجية الدراسة؟

المؤشر الثالث:

تحديد الأهداف التى يسعى البحث لتحقيقها بدقة والتساؤلات التى تجيب على تلـــك الأهداف أو الفروض العلمية، وتحديد المتغيرات المرتبطة بها سواء كانت متغيرات مستقلة أو تابعة أو وسيطة.

وهذا يعنى معرفة:

- هل أهداف البحث النظرية والتطبيقية محددة؟
- هل تساؤلات الدراسة أو فروضها ترتبط بأهداف البحث؟
- هل التساؤلات والفروض واضحة ومصاغة بطريقة علمية؟
- هل متغيرات الدراسة واضحة ومحددة؟
- هل المتغيرات مرتبطة بفروض الدراسة وأهدافها؟

المؤشر الرابع:

حسن اختيار وتصميم الأدوات البحثية كتكنيكات لجمع البيانات، والاهتمام بتصميم البحث واختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث.

ويعنى ذلك تحديد:

- ما المعلومات المطلوبة لكل مرحلة بحثية ؟
- وهل الأدوات البحثية ملائمة لموضوع البحث؟
- هل تم إتباع الخطوات العلمية لإعداد أدوات جمع البيانات؟
- هل تم التطبيق السليم لأدوات جمع البيانات؟
- هل قام باختيار المجال البشرى بطريقة سليمة؟

المؤشر الخامس:

استخدام المعالجة السليمة للبيانات وتحليل نتـائج الدراسـة إحصـائياً واسـتخدام المعاملات الإحصائية الملائمة والتى منها برامج Spss-pc ، مع الاهتمام بتفسير النتائج التى يتوصل إليها على أسس علمية وواقعية.

وهذا يعنى معرفة ما يلى:

- هل حجم ونوع البيانات التى جمعها الباحث كافية لحل مشكلة البحث؟
- هل هناك دلائل على دقة الباحث فى جمع بياناته؟
- هل تم استبعاد البيانات الغير مرتبطة بموضوع البحث؟
- هل تم معالجة البيانات بطريقة إحصائية سليمة ؟
- هل أسلوب معالجة البيانات يتمشى مع متطلبات الإجابة على المشكلة البحثية؟
- هل تم ربط التحليل والتفسير بفترة إجراء الدراسة؟
- هل تم صياغة التحليل والتفسير صياغة احتمالية؟
- هل تم تحليل وتفسير البيانات فى ضوء النظرية الموجهة للدراسـة والدراسـات السابقة؟

المؤشر السادس:

حداثة المراجع المستخدمة وارتباطها بموضوع الدراسة من ناحية وتخصـص الباحـث والخدمة الاجتماعية من ناحية أخرى، وأتباع الطريقة العلمية فى التوثيق وشمـول تقريـر الدراسة على كل المصادر المذكورة فى من الدراسة وحسن الاقتباس منها فى إطار ما يحتاجه البحث من معلومات.

وهذا يعنى معرفة:

- هل المراجع المستخدمة مرتبطة بموضوع البحث؟
- هل المراجع مرتبطة بالتخصص الدقيق للباحث؟
- هل المراجع حديثة ومتنوعة؟
- هل تم استخدام الأسلوب العلمى فى توثيق المراجع؟
- هل اتسم الباحث بالأمانة العلمية فى اقتباسه أو رجوعه للمراجع؟

المؤشر السابع:

مدى ملاءمة الإطار النظرى لموضوع البحث وتبنى الباحث للآراء والأفكار المتنوعة والاتجاهات النظرية المختلفة ووجود نظرية موجهة للبحث، مع وجود تسلسل منطقى فى عرض الإطار النظرى وتجنب التكرار، مع وضوح التنظيم العام والانتقاء والقدرة على عرض وجهات النظر المتعددة مع التعليق عليها بالتأييد أو المعارضة دون تحيز.

المؤشر الثامن:

الترتيب السليم لمحتويات البحث من حيث صفحة الوجه أو الغلاف والفهرس والمحتويات والتحليل النهائى والخاتمة، مع مراعاة وجود تناسب فى حجم الأبواب والفصول والمباحث، ووجود ترابط بين موضوعاته وأجزائه.

ويعنى ذلك مراعاة:

- تقسيم التقرير إلى أبواب وفصول ومباحث.
- اتفاق عناوين الأبواب مع مضمونها.
- الترتيب المنطقى لمحتويات التقرير.

المؤشر التاسع:

استخدام اللغة (العربية – الأجنبية) استخداما سليماً يسمح بتكوين صياغات لفظية محددة وجامعة للمعانى المراد التعبير عنها واستخدامها فى البحث، والاستخدام الصحيح لعلاقات الترقيم فى مواضعها السليمة، مع الدقة فى مراجعة كتابة البحث قبل نشرة للتأكد من صحة الكتابة.

المؤشر العاشر:

مدى ملاءمة الملخص ونتائج البحث لموضوعه من حيث الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل النتائج المعروضة استندت على البيانات التى تم جمعها؟
- هل الاستنتاجات التى توصل إليها الباحث منطقية؟
- هل الملخص والنتائج يتضمنان جميع الاستنتاجات الهامة التى يمكن الوصول إليها عن طريق جمع بيانات البحث؟

المراجع

أولا: المراجع العربية :

1- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والسلوكية (شبين الكوم، دار الصحابة للنشر والتوزيع، 2007).

2- أحمد عبد الكريم سلامة وآخرون: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة (حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2011).

3- أحمد مصطفى خاطر وآخرون: البحث الاجتماعي فى محيط الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001).

4- جلال الدين عبد الخالق: ملامح رئيسية من مناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003).

5- سامى طايع: بحوث الإعلام (القاهرة، دار النهضة العربية، 2007).

6- سامية محمد جابر: منهجيات البحث الاجتماعى والإعلامى (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000).

7- سامية محمد جابر: منهجية البحث فى العلوم الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت).

8- صلاح أحمد مراد: الأساليب الإحصائية فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006).

9- عبد الباسط محمد عبد المعطى: البحث الاجتماعي . محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999).

10- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد على البدوى: مناهج وطرق البحث الاجتماعى (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،، 2002).

11- عبد الهادى الجوهرى، على عبد الرازق إبراهيم: المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002).

12- عقيل حسن عقيل: خطوات البحث العلمى (دمشق، دار أبن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

13- على عبد الرازق جلبي: تصميم البحث الاجتماعى. الأسس والاستراتيجيات (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004).

14- علي ماهر خطاب: القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001).

15- غريب سيد أحمد: البحث الاجتماعي، تصميم وتنفيذ (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،، 1997).

16- فهد حمد المغلوث: تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية (الرياض، مركز الليزر للطباعة بجامعة الملك سعود، 1417هـ).

17- ماهر أبو المعاطي علي: البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2009).

18- ـــــــــــــــــــ: تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية (الرياض، مكتبة الزهراء بالرياض، 2010).

19- محمد رفعت قاسم: البحث العلمي. الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية (البحيرة، مطبعة البحيرة، 2004).

20- محمد زيان عمر: البحث العلمي (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002).

21- محمد سيد فهمي: مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2002).

22- محمد عاطف غيث وآخرون: البحث العلمي الاجتماعي (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،، 2001).

23- محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية (القاهرة، دار النهضة، 2001).

24- محمد محمد شفيق: البحث العلمي (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004).

25- مدحت أبو النصر: قواعد ومراحل البحث العلمي (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004).

26- مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي (طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 2005).

27- ناجي بدر إبراهيم: الأساليب الكمية في علم الاجتماع (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2007).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bill Gillham: Case Study Research Method (London: British Library, Inc, 2006).

2- Brett Drake and Melissa Jonson, Reid: Social Work Research Methods (New York: Pearson Education, Inc, 2008).

3- Bruce A. Thyer: The Handbook of Social work Research Methods (London, Sage Publications, Inc, 2001).

4- Catherine Marshall & Gretchen B. Rossman: Designing Qualitative Research (4th ed, London: Sage Publications, Inc, 2006).

5- Chrisytopher j. Pole and Richard Lampard: Practical Social Investigation (2nd ed, New York: Prentice Hall, 2009).

6- Christine Daymon & Immy Hollowaly : Qualitaive Research Methods in Public Rralations and marketing Communication (2ed, U.S.A & Canada, Simultaneousl , 2011)

7- David Morgan: Fòcus Groups As Qualitative Research (2nd ed, London, Sage, Publications, Inc, 2005).

8- David Royse and others: Program Evaluation An Introduction (3rd ed, Wadsworth, Library of Congress, 2001).

9- David S. Derezotes: Advanced Generalist Social Work Practice (California, Sage Publications, Inc, 2000).

10- Earl Babbie: The Basics of social Research (2nd ed, Wads worth: Thomson Learning, 2002).

11- Eecan Sirakaya and etal : Research Methods for leisure , Recreation and Tourism (U.K, CAB Publication 2011).

12- Fong Chan, Malachy Bishap and etal : CRC Examination Preparation"aconcise guide to Rehabilitation Gounseling Certification (new Yourk, Springer 2012)

13- Gary Ferraro, Susan Andreatta : Cultural Antheopology " An Applied Perspective (U.S.A, WadsWorth, 9th).

14- Immy Holloway & Stephanie Wheeler : Qualitaive Reasearch in nursing and health care (U.S.A, Black well, 2010).

15- John Boulmetis: The ABC of Evaluation (2nd ed Sanfrancisco, Jossey Bass Publishers, Inc, 2001).

16- John Mcleod : Qualitative Research in Counseling and Psychotheraphy (2ed London, Sage Publication, 2011) .

17- Karine Klenke : Qualitative Research in the Study of Leadership (British, Emerald Group, 2008).

18- Mark R. Leary: Introduction to Behavioral Research Method (3rd ed, London: Allyn and Bacon, 2006).

19- Martyn Denscombe: The Good Research Guide (2nd ed, Buck inaham, open University Press, 1998).

20- Michael Bamberger : integrating Quantitative and Qualitative and Qualitative Research (U.S.A, international Duke , Marla H. For Reconstruction).

21- Michael Huberman: Qualitative Date Analysis (3rd ed, London: Sage Publication, 2007).

22- Nell K. Duke, Marla H. Mallette : Literacy Reseach Methodologies (2th rd New Yourk , Guilford, 2011)

23- Neil. J. Salkind: Exploring Research (6th ed, Pearson Education, 2006).

24- Norman Blaikie: Designing Social Reasrch (2nd ed, N. Y: Polity press, 2004).

25- Richard Hugman and David Smith: Ethical Issues In Social work (New York: Printed in Rotledge, 2007).

26- Richard M. Grinnell: Social work Research and Evaluation (2nd ed, Oxford: University press, Inc, 2008).

27- Robert Adams and others: Social work Futures crossing Boundaries & Transforming Practice (Als, published by Palgrave Macmillan, 2005).

28- Robert G. Williams: the Historians tool box " Student Guides to the theory and Craft of history (3ed ,U.S.A, M.E Sharp 2012)

29- Roger Gomm: Social Research Methodology. A Critical Introduction (3rd ed, N, Y: Palgrave Macmillan, 2009).

30- Ronald A. Mcqueen and Christina Knussen: Research Methods for social science (N. J: Pearson Education, 2003).

31- Sandra Cain: Key Concepts in Public Relations (London: Macmillan, 2009).

32- Sotirios Sarantakos: Social Research (2nd ed, Australia Charles sturt University, 2002).

33- Therese L. Baker: Doing social Research (3rd ed, New York Mc Graw Hill, Inc, 2005).

34- Uwe Flick: An Introducation to Qualitative Research (3ed, London: Sage Publication, 2006).

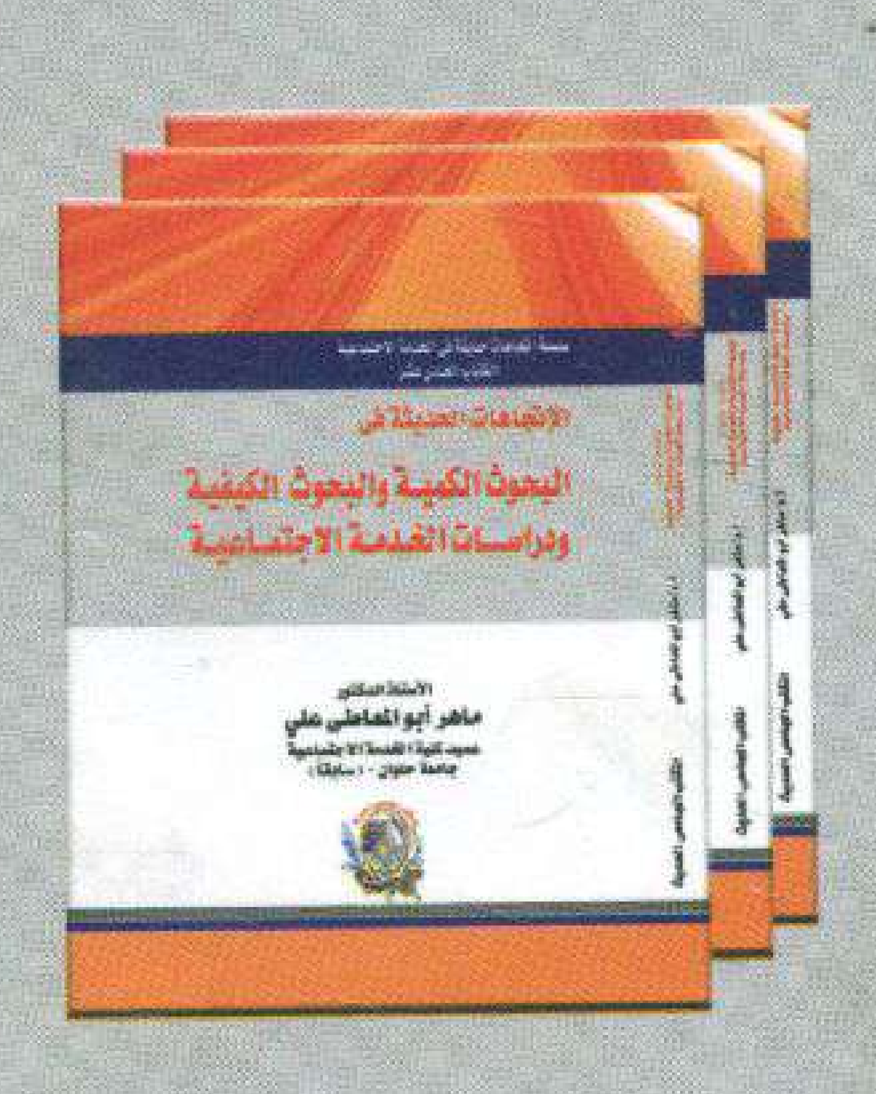
35- W. Paul Vogt: Quantitative Research Methods for Professionals(New, York;: Pearson Education , Inc, 2007).

36- W. Lawrence Neuman: Social Research Methods (5th ed, New York; Allyn & Boston, Inc, 2006).

37- Willam Gibson & Andrew Brown : Working With Qualitative Date (California, William J. Gibson, 2009)

38- Yvonne Darlington and Dorothy Scott: Qualitative research in Practice. Stories from the field (2nd ed, open University press, 2002).

المحتويات







المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

design by : Rehab